٢٠١٨/١/٥

من يقف وراء الحوثيين في اليمن؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في مشهد يلفه الغموض في اليمن، زاد الحديث عن الدعم الخارجي للحوثيين، وأثيرت العديد من التساؤلات حول صمودهم حتى الآن، ونجاحهم في قتل الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح، وإطلاقهم الصواريخ الباليستية على الأراضي السعودية –٨٣ صاروخا– ما جعل التكهنات تزداد حول من أين أتت الجماعة المحدودة الموارد بتلك الأموال والأسلحة؟ ومن يقف وراءها؟.

وقد ظهرت حركة «أنصار الله» منذ نشأتها كرقم أساسي في المعادلة السياسية اليمنية، والتي عرفت فيما بعد بـ«الحوثيين»، وهي حركة سياسية دينية مسلحة تأسست عام ١٩٩٢، وتمت تسميتهم بهذا الاسم نسبة إلى مؤسسهم حسين الحوثي، الذي قتل في ٢٠٠٤، ووالده المرشد الروحي لحركة بدرالدين الحوثي، وتقوم على ولاية الإمام وتتبع الطريقة الاثنى عشرية على غرار النموذج الإيراني. وخاض الحوثيون ومعقلهم محافظة صعدة في شمال غرب اليمن، ٦ حروب مع نظام الرئيس السابق علي عبدالله صالح بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠، قبل أن يتحول إلى حليف لهم منذ ٢٠١٤.

وفي محاولة لرسم صورة حقيقية لقوتهم السياسية والعسكرية والاقتصادية قبل وبعد الحرب، نجد أنه حتى أواخر ٢٠١٣، كان الحوثيون يحاولون بكل قوتهم السيطرة على منطقة «دماج» معقل السلفيين بمحافظة صعدة، حتى نجحوا بعد قتال وحصار لأشهر في تهجير سكانها مطلع ٢٠١٤، وكان ذلك بداية التاريخ الحقيقي للحرب الحالية، ما يعني أن نفوذهم السياسي في الحكم بقوة السلاح لا يتجاوز محافظة «صعدة»، البالغة مساحتها ١١٣٧٥ كيلومترا مربعا، أما قوتهم الاقتصادية فهي لا تتعدى ما يفرضونه من جبايات على المزارعين، كما أن قوتهم العسكرية هي الأخرى محدودة.

لكن هذا الأمر تغير منذ منتصف ٢٠١٤، عندما زحفوا نحو محافظة «عمران» المجاورة، حيث بسطوا سيطرتهم الإدارية، وعززوا قوتهم العسكرية بما نهبوه من أسلحة وعتاد من المعسكرات، حتى بلغوا الذروة بدخولهم صنعاء في ٢١ سبتمبر من نفس العام، وسيطروا على سلاح جيش دولة بأكملها في غضون ساعات. وظهرت لديهم صواريخ باليستية قادرة على الوصول إلى الأراضي السعودية، وقوارب بلا ربان، تهدد الملاحة البحرية بباب المندب بين الحين والآخر.

وبالتالي، فإن كل هذه الحقائق وفوارق القوة قبل وبعد الحرب، يجب استحضارها عند الحديث عن جماعة الحوثي، فعلى المستوى الاقتصادي مثلا لا يمكن مقارنة وضع الحوثيين قبل الحرب وبعدها، فهم اليوم يمتلكون ثروات كبيرة من أموال الدولة وإيراداتها، وما ينهبونه من أموال المواطنين. وعسكريا نجد أن الجماعة –المحدودة الموارد– تطلق الصواريخ الباليستية التي تستهدف من وراءها الإضرار بأمن دول مجاورة.

وفي محاولة لمعرفة أسباب القوة المفاجئة لهذه الجماعة، نشر معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى دراسة بعنوان من يقف وراء الحوثيين؟ أشار فيها الباحث «ديفيد شينكر» إلى أن اليمن تتحول على ما يبدو إلى «حرب بين إيران والدول العربية» ويشير الكاتب إلى أن نظام الملالي المتشدد في إيران تحالف مع الحوثيين في اليمن لزعزعة استقرار الحكومة المركزية وتهديد استقرار المنطقة، وهو ما جعل الحديث عن الدعم الإيراني للحوثيين يزداد، حيث تقول مصادر إقليمية وغربية إن إيران ترسل أسلحة متطورة ومستشارين عسكريين إلى الحوثيين لتزيد الدعم لحلفائها الشيعة في حرب أهلية قد تلقي بظلالها على ميزان القوى في الشرق الأوسط.

وفي حقيقة الأمر فإن قيام إيران بالدفاع عن الحوثيين ليس جديدا، فالحوثيون يطلقون على فلسفتهم لقب «الشيعة الصافية»، ويعلنون صراحة ولاءهم لطهران، وتشير أدلة كثيرة إلى وجود علاقة كبيرة بينهما، منها تصريحات مسؤولي الطرفين. كما أن تدخلاتها في شؤون الآخرين ليس بمستغرب، فإيران تتدخل في جنوب لبنان وفي قطاع غزة وفي سوريا والعراق والمغرب، ولا شك أن لها إطماعا في دول الخليج، ولهذا تعمل ليل نهار من أجل رفع قدراتها العسكرية من أجل إحداث اختلال في ميزان القوى في المنطقة، والذي يعد العامل الرئيسي في تشجيع التدخل في شؤون الآخرين وفرض الهيمنة.

ووفقا لمحللين، فإن الدور القطري لا يختلف كثيرا عن الدور الإيراني، حيث تقدم الدوحة دعما لأنصار الحوثي في اليمن لإثارة القلاقل الأمنية في المنطقة، على الرغم من أن دول الخليج طلبت منها أن تكف أذاها عن جيرانها، لكن نظامها مستمر في مواصلة أدواره التي تخدم أعداء المنطقة العربية ودول الخليج، حيث لا يمكن نسيان الإشارة السلبية التي قامت بها قطر عبر دعوة رئيس إيران السابق أحمدي نجاد لحضور القمة الخليجية في قطر ديسمبر ٢٠٠٧، فهي لن تتردد في الارتماء في أحضان إيران مجددا بهدف إيجاد بديل لعزلتها.

فمنذ حروب صعدة الست، والحوثيون يحتفظون بالجميل لقطر التي أنقذتهم بعد أن أوشكت القوات الحكومية على القضاء عليهم في ٢٠٠٦، وأبرمت قطر صفقة ضمنت بموجبها وقف تقدم الجيش اليمني نحو منطقة «مطرة» الجبلية، آخر معاقل المتمردين شمال محافظة صعدة؛ ما ساعدهم في ترتيب أوراقهم وإشعال الحرب في العام التالي، كما أشعلوا حربا في ٢٠٠٨؛ وهو ما دفع عضو البرلمان اليمني «محمد بن ناجي الشايف» لاتهام قطر بالوقوف وراء الوساطة بين الحوثيين والحكومة بدعم من إيران. كما اتهم سفير اليمن في الأردن، «علي العمراني» في أبريل٢٠١٠، الدوحة وإعلامها بتنفيذ حملة لتقويض الاستقرار والدعوة إلى إعطاء الحوثيين حق تقرير المصير وتأييد حمل السلاح وأخذ الحقوق بالقوة. فيما كشف مصدر مطلع أن قطر دعمت جماعة الحوثي في الحرب الرابعة أثناء توسطها بمبلغ قدره ١٣ مليون دولار.

وكانت وثائق سرية مسربة قد أثبتت أن قطر نسجت تحالفا سريا مع إيران وأذرعها في المنطقة منذ ١٧ عاما، هدفه الوحيد زعزعة استقرار منطقة الخليج العربي، وأشار عسكريون إلى أن هذه الوثائق كشفت أن ثمة تواصلا بين أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، وبدر الدين الحوثي. وفي هذا السياق،

قال «محمد الولص بحيبح»، الخبير العسكري والضابط بالجيش اليمني، إن علاقة قطر بالحوثيين كانت منذ التأسيس، وعلاقة المخابرات القطرية بزعيم الحوثيين حسين بدرالدين قديمة، مشيرًا إلى أن الدوحة قدمت دعما سريا بمبلغ ٥٠ ألف دولار شهريا منذ عام ٢٠٠١ للمعهد الديني الشيعي التابع لحسين بدرالدين في صعدة، وكان يتم تسليمها لقيادي حوثي اسمه «يحيى قاسم أبو عواضه»، وبالتالي، لا ترغب قطر في تحقيق الاستقرار في اليمن والوصول إلى تسوية بقدر ما ترنو إلى خدمة أهدافها من خلال وقوفها خلف الحوثيين في مقابل عدم دعمها للحكومة اليمنية ذات الشرعية، ووفقا لمراقبين، فإن قطر لم تقدم أي دعم تنموي أو سياسي أو إعلامي للدولة طوال العقود الماضية وحتى بعد تسلم الرئيس هادي الحكم، بل خصصت دعمها للمليشيات وذلك لتدمير الدولة تنفيذا لتوجهات إيران في المنطقة.

وما يدعم وجهة النظر هذه، ما قاله الرئيس الراحل «علي عبدالله صالح» في مقابلة عام ٢٠١٠، حيث أكد أن دولة قطر هي من تقوم بتمويل الفوضى في اليمن وقناة الجزيرة كذبت كثيرا في تغطيتها للأحداث، وأن الأزمة ليست حديثة بل تعود إلى عام ٢٠٠٦، عندما جاءت الانتخابات الرئاسية التنافسية ولم تعجب قطر على الرغم من كونها نزيهة.

وفي هذا الإطار، ذكر محللون سياسيون أن دعم قطر وموقفها من الحوثيين معروف منذ زمن بعيد، وبات مفضوحا رغم رغبتها في إبقائه أمرا سريا، وكان هدفها منذ اللحظة الأولى ليس دعم الحوثيين فقط بل عداء السعودية حيث تريد توظيف هذه الجماعة المتمردة ضد السعودية. وأدركت الحكومة اليمنية ذلك منذ البداية واتهمتها بدعم الحوثيين، وقالت في بيانها الصادر في يونيو ٢٠١٧، إن ممارسات قطر بالتعامل مع ميلشيات الحوثي ودعم المتشددين أصبح واضحا، بحسب موقع سكاي نيوز.

وفضحت وثيقة أعيد تداولها في يونيو ٢٠١٧، حقيقة التواصل والدعم القطري للحوثيين، عبر خطاب موجه من بدر الدين الحوثي إلى أمير قطر السابق حمد بن خليفة آل ثاني، أثنى فيه على دعمه السخي إلى جانب وقفة «أسود الإسلام في إيران»، بحسب وصفه، والذي مكنهم من تحقيق الانتصارات، وعاهد الحوثي أمير قطر بأن يواصل المعركة.

وفي هذا الصدد، قال الخبير الاستراتيجي، العميد خلفان الكعبي في ٢٦ يوليو ٢٠١٧، لـ«سكاي نيوز» إن الدور القطري واضح في دعم تنظيم القاعدة والحوثيين في اليمن، بالإضافة إلى الدعم المالي بالمليارات لعدد من التنظيمات الإرهابية، موضحًا أن الدوحة لم تكتف بالدعم المالي للحوثيين فقط بل دعمتهم بأجهزة استخباراتية لتسهيل التواصل معها، ففي ٢ ديسمبر٢٠١٧ كشفت مصادر إعلام يمنية أن قوات حزب «المؤتمر الشعبي العام»، ضبطت أجهزة اتصالات قطرية استخباراتية بحوزة عناصر من مليشيات الحوثي يستخدمونها في التواصل مع ضباط مخابرات في الدوحة.

ما يعزز الحديث عن كون دافع قطر من دعم الحوثيين يتمثل في الإضرار بأمن السعودية، هو اعترافات ضابط المخابرات القطرى الذي كان يعمل لصالح إيران في صنعاء، والتي كشفت في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧ عن أن النظام القطري رصد ٥٠٠ مليون دولار شهريا لجماعة الحوثي اليمنية مقابل تكثيف العمليات

العسكرية قرب السعودية. وفي هذا السياق، قالت أوساط خليجية إن سحب السعودية والإمارات والبحرين لسفرائهم من الدوحة جاء بعد أن عمدت قطر إلى تصرفات وممارسات تخالف وتضر بأمن الخليج، وبالأمن القومي العربي، وهو ما حدث مع مصر واليمن، من خلال دعمها الحوثيين بالمال والعتاد.

ويبدو أن مقتل صالح لم يثن قطر عن دعمها للحوثيين، حيث إنه في ٢٤ ديسمبر٢٠١٧ قال القيادي المنشق عن مليشيات الحوثي «علي البخيتي»، إن قطر زادت من وتيرة تمويل الحوثيين. وأكد في تغريدة نشرها في حسابه على موقع «تويتر»، أنه يتحدث عن معلومات، وأن الدعم القطري للحوثيين بات يفوق دعم إيران، فقطر تعتبر دعم الحوثيين جزءًا من معركتها مع الدول الداعية لمكافحة الإرهاب، ويمنحها ورقة رابحة، موضحًا أن قناة الجزيرة باتت النسخة الثانية من قناة المسيرة الحوثية، وما يؤكد لنا ذلك هو أن قناة الجزيرة قد أعادت خلال الفترة الماضية فتح مكتبها في صنعاء، وكثفت من الدعم الإعلامي لجماعة الحوثي.

ومن هنا، فإن الدافع القطري وراء التدخل في اليمن غير مدعوم برغبة في الإصلاح أو دعم أمن واستقرار اليمن، فهي لا تحاول إيجاد حلول دبلوماسية تعمل على تقريب وجهات نظر الطرفين إنما تقدم أموالا وأسلحة لجماعة متمردة تحاول اختطاف اليمن لحافة الهاوية. كما أنه من الواضح أنها تحاول طرح نفسها كلاعب بارز في المنطقة بالتدخل في الصراعات الدائرة أو محاولة لعب دور الوساطة، غير أن قدراتها لن تسمح لها بذلك، وهو ما أكدته صحيفة «نيويورك تايمز»، حين قالت في يونيو ٢٠١٧ إن «قطر طرحت نفسها كوسيط في عدد من ملفات المنطقة ومنها ملف الحوثيين في اليمن إلا أنها تلعب دورا أكبر من حجمها».

ويمكننا القول إن قطر بدعمها للحوثيين قد لعبت دورا مزدوجا، فمن جانب حاولت الإضرار بأمن المملكة العربية السعودية، بعد أن باتت لا تتردد في القيام بهذا الدور، ومن جانب آخر، فإنها وجدت في تلك الجماعة التوجه العقائدي المتناقض مع السعودية فدعمتها لكسب نقطة إضافية لدى النظام الإيراني المعادي للسعودية وللتواجد السني، وهو ما ينبئ باستمرار الأزمة بينها وبين باقي دول المقاطعة.

٢٠١٨/١/١٥

كيف يُمكن إنهاء ٧٠ عامًا من الظلم للفلسطينيين؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الذكرى الأربعين لاحتفال الأمم المتحدة بيوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، عقد منتدى التواصل الأوروبي الفلسطيني، ومقره لندن، ندوة خاصة في البرلمان البريطاني، تحت عنوان «كيف ننهي سبعين عاما من الظلم والاحتلال»، سعى من خلالها لإبراز تحديات الحركات التضامنية، وتقديم حلول لإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني.

استضاف الندوة داخل المبنى الرئيسي للبرلمان، النائب تومي شيبارد – نائب رئيس مجموعة أصدقاء فلسطين في البرلمان البريطاني، وشارك فيها عدد من البرلمانيين واللوردات وأكاديميين ودبلوماسيين عرب وأجانب بحضور سفير فلسطين لدى المملكة المتحدة.

وتحتفل الأمم المتحدة باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني يوم ٢٩ نوفمبر من كل عام، وفقا لما ينطوي عليه من معانٍ ودلالات بالنسبة الى الفلسطينيين. ففي ذلك اليوم من عام ١٩٤٧ اتخذت الجمعية العامة القرار ١٨١ (د–٢)، الذي أصبح يعرف باسم قرار التقسيم، والذي نص على أن «تُنشأ في فلسطين «دولة يهودية» و«دولة عربية»، مع اعتبار القدس كيانا متميزا يخضع لنظام دولي خاص».

وعادة ما يوفّر اليوم الدولي للتضامن فرصة لأن يركز المجتمع الدولي اهتمامه على حقيقة أن قضية فلسطين لم تُحل بعد، وأن الشعب الفلسطيني لم يحصل على حقوقه على الوجه الذي حددته الجمعية العامة، وهي الحق في تقرير المصير من دون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال الوطني والسيادة، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي أُبعِدوا عنها.

ويصادف الاحتفال باليوم العالمي هذا العام مرور ١٠٠ عام على صدور وعد بلفور، الذي مهد لقيام إسرائيل على الأراضي الفلسطينية.

افتتح الندوة النائب تومي شيبارد بتأكيد أهمية مثل هذه الفعاليات في التوعية والتأثير، وأهمية الحركات التضامنية حول العالم، مشيرًا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ١٩٧٧ الخاص باعتماد هذا اليوم للتضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني.

وبدوره، انتقد سفير فلسطين في بريطانيا، «ازدواجية المعايير» في الغرب عندما يتعلق الأمر بممارسات دولة الاحتلال المخالفة للقوانين الدولية، مؤكدا أنه لا يمكن أن يتحقق السلام في الشرق الأوسط من دون حل عادل للقضية الفلسطينية. وألقى باللائمة على دولة الاحتلال وداعميها في الغرب وخاصة الإدارة الأمريكية في فشل فكرة حل الدولتين حتى الآن.

أما الأكاديمية الفلسطينية غادة الكرمي، فقد اعتبرت الأمم المتحدة سببا مباشرا في إيجاد دولة الاحتلال على حساب الحقوق والأرض الفلسطينية، مشيرة إلى أن تحديد يوم للتذكير بمعاناة الفلسطينيين لا يعفيها من المسؤولية. وطالبت الحكومة البريطانية بالتوقف عن «التماهي مع السياسات الإسرائيلية»، ودعتها إلى منع التدخل الإسرائيلي في الشؤون الداخلية البريطانية. وقدمت بعض الاقتراحات العملية، مثل وقف مبيعات الأسلحة والمعدات العسكرية الغربية لإسرائيل وإضفاء الشرعية على دولة فلسطين من خلال الاعتراف بها. ومع ذلك، لم تشر إلى سياسة الإبقاء على الوضع الراهن التي تتضح في إجراءات الحكومات الغربية بالرغم من أنه من السهل الإشارة إلى أنه يجب عليهم تغيير سلوكياتهم.

أما «هيو لانينج»، مدير «حملة التضامن مع فلسطين»، فقد شدّد على أهمية الحركات الشعبية المنظمة بشكل جيد في الدول الغربية، في إشارة منه الى الحلول القابلة للتطبيق لإنهاء الظلم الحالي. وعلى العكس من ذلك، ألقت البارونة «تونج»، عضو مجلس اللوردات البريطاني، الضوء على الفعالية المحتملة لتواصل الفلسطينيين مع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وغيرها من الدول المؤثرة على

الصعيد الدولي. إلا أن كلاً من تونج، ولانينج اختارا مناقشة التوجه للأطراف الخارجية لحلّ هذا الصراع من أجل إحداث تغيير حقيقي ذي مغزى على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بالحركات الشعبية –التي تمثل أحد الحلول– سلط «لانينج» الضوء على التقدم الذي أحرزته «حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات» «بي دي اس»، كمثال رئيسي على أن الإجراء المباشر قد يحدث تغييرًا. وهي حملة عالمية تطلب فرض مقاطعة اقتصادية على إسرائيل من أجل تحقيق أهداف أساسية هي «إنهاء الاحتلال وهدم الجدار، والاعتراف بالحقوق الأساسية للفلسطينيين، وحق العودة للاجئين». وتضم الحركة ١٧٠ منظمة تسعى لتكثيف الضغوط الاقتصادية على إسرائيل لتتخذ إجراءات للنهوض بحقوق الفلسطينيين.

وفي حين أنها تأسست في الأراضي الفلسطينية في ٢٠٠٤ وانتشر نشاطها عالميًا، حيث أصبحت تضم جماعات العدالة والتضامن الفلسطينية في الغرب؛ فقد أدانها العديد من الحكومات على أساس أنها معادية للسامية. ومن هنا كرس «لانينج» كثيرا من الوقت للتركيز على الموقف الإسرائيلي من الحركة لدرجة أنه وصف تل أبيب بـ«النفاق والازدواجية». ففي الوقت الذي تزعم فيه بأنها دولة ديمقراطية، تحاول خنق حركة مجتمع مدني قانونية.

وفي تقرير أصدرته مؤسسة «راند» الأمريكية عام ٢٠١٥ بات واضحًا أن الحركة يتزايد أنصارها، وبالتالي فإن المقاطعة يمكن أن تكلف إسرائيل ٤٧ مليار دولار خلال١٠ سنوات قادمة. وقد نجح هذا الأسلوب قديما في جنوب إفريقيا، خلال حقبة الفصل العنصري؛ ومن ثم، شدد «لانينج» على أمله في أن تنمو القاعدة العريضة لها في جميع أنحاء العالم الغربي، فتجبر إسرائيل على الإذعان والاستسلام لأهداف الحركة.

غير أن «لانينج» اتهم الحكومة البريطانية بمحاولة منع حركات المقاطعة وإسكات الناقدين لإسرائيل كدولة احتلال بقرارات لا تخلو من تأثير اللوبي الإسرائيلي، داعيا إياها الى القبول بالمناقشة الموضوعية لمثل هذه القرارات؛ لأن الإصرار عليها مخالف لقيم الحرية الشخصية وحرية التعبير، لكنه في ذات الوقت أوضح أن هناك واجبا على عاتق الجالية الفلسطينية وأصدقائها من الجاليات العربية بأن تنظم نفسها أكثر وأن تطور من آليات تأثيرها على السياسيين البريطانيين.

وفيما يتعلق بالنهج الشعبي لإحداث تغيير في سياسة الحكومات الغربية تجاه إسرائيل، أوضحت «تونج» أنه في حين أن منظمات العدالة والتضامن الفلسطينية المحلية والدولية تتشارك معًا في السعي للوصول إلى إعلان الدولة الفلسطينية؛ تظل قدرة هذه المنظمات على فرض إصلاحات ما في سياسة الحكومات الغربية تجاه إسرائيل محدودة في ضوء تأثير اللوبي الإسرائيلي وتمويله للسياسيين البريطانيين أثناء عملية الانتخابات البرلمانية، ومن ثم طالبت بتغيير نظام الانتخابات الذي يسمح باستمرار هذا التأثير عبر نظام التبرعات للمرشحين.

وعلى خلفية هذه الاتهامات، أوضحت أن الظلم الذي يقع على الفلسطينيين لا يمكن احتماله وأنه لا يمكن مسامحة من يسهمون في استمرار هذه المعاناة، مشيرة إلى دور حكومتها في ذلك بسبب عدم

اعترافها بالدولة الفلسطينية رغم توصية البرلمان. وأما عن دورها في مساءلة الحكومة، حول جوانب المعاناة الفلسطينية، فقد أشارت إلى أنها تقوم بذلك بشكل متكرر؛ إلا أن الحكومة تكرر إجاباتها الدبلوماسية الروتينية التي لا تقدم ولا تؤخر.

وفي حين أشارت «تونج»، إلى أنه لا يمكن سن وإنفاذ تشريعات ترمي إلى توسيع نطاق حقوق الفلسطينيين، أكدت أن الفلسطينيين يجب أن يدركوا كيف استغلت إسرائيل كثيرًا من نفوذها داخل الحكومات الغربية منذ عام ١٩٤٨، مؤكدة أن اللوبي المؤيد لإسرائيل في الحكومات والمؤسسات الغربية، واسع النطاق. والدليل على هذا لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (إيباك) التي تأسست عام ١٩٦٣ كمثال نموذجي لكيفية نجاح هذا اللوبي في تعزيز نفوذه، والتي تعد من أقوى جماعات الضغط على أعضاء الكونجرس.

وفي الوقت الذي لا تمتلك فيه تاريخ ونفوذ لجنة «أيباك» في الولايات المتحدة؛ إلا أن «مجموعات الضغط الإسرائيلية» الأخرى لديها تأثير على الشرق الأوسط والسياسة الإسرائيلية الفلسطينية في جميع أنحاء الغرب. ففي المملكة المتحدة، تمثل كل من مجموعة «أصدقاء المحافظين في إسرائيل»، ومبادرة «أصدقاء إسرائيل»، مجموعات ضغط قوية، في حين تم إنشاء مجموعة جديدة هي «الأصدقاء الأوروبيين لإسرائيل» لنشر نفوذها داخل مؤسسات الاتحاد الأوروبي. فيما أبرزت «البارونة» ما قامت به «بريتي باتيل»، وزيرة الدولة البريطانية السابقة للتنمية الدولية في إسرائيل، حيث التقت أعضاء في إدارة نتنياهو سرا من دون إخطار الحكومة البريطانية.

وترى «تونج» أن الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها التصدي لهذه القوة السياسية، هي بأيدي الفلسطينيين، حيث يجب عليهم تشكيل هيئات ضغط خاصة بهم. وذكرت أنه في حين أن اليهود شاركوا سواء في بريطانيا أو في أماكن أخرى في الحياة العامة، سواء في البرلمان أو كقادة للمجتمع المدني؛ لم يقم الفلسطينيون بالمثل، حيث يتقوقعون داخل مجتمعهم المحلي، مشيرة إلى وجود عضو برلمان وحيد حاليًا في المملكة المتحدة وهو ذو أصول فلسطينية. وقد أكسب ذلك الوضع ضعفا للمجتمع الفلسطيني لبناء الحركات السياسية أو نشر نفوذهم على أعلى مستوى سياسيا من خلاله يمكنهم التعبير عن القضية الفلسطينية وتحدي اللوبي الإسرائيلي مباشرة.

وعلى الرغم من أن أغلب النقاش في الندوة قد رسم صورة للمساعي الفلسطينية من أجل العدالة، فإن مساهمة البارونة «تونج» والسيد «لانينج» ساعدت على تقديم حلول عملية. فالحديث عن مجرد تغيير الغرب من نهجه للضغط على إسرائيل للتغيير من دون تقديم تفاصيل عن المبادرات التي من شأنها تحقيق هذا أمر لا جدوى منه، وخصوصا في أعقاب قرار ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس. غير أن البارونة وتونج قد أوردا طرقا يمكن من خلال تحقيقها إحداث تغيير في النظرة الدولية لصالح إعادة التوازن الدبلوماسي بعيدا عن إسرائيل ولصالح فلسطين، من خلال تغيير وطني داخلي، يتحقق من خلاله مزيج من الضغط الشعبي والتمثيل التشريعي، مدعوما

بقوة الحركات الدولية. حينها يمكن أخيرا إنهاء ٧٠ عاما من الظلم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني.

لذا يمكننا القول بأنه من الصعب إحداث تغيير قوي لإزاحة الاحتلال الفلسطيني عن فلسطين إلا من خلال بعض الحلول التي يمكن أن تكون طويلة الأجل مثل المقاطعة وتكوين هيئات ضغط وحركات مناهضة شعبية.

٢٠١٨/١/١٦

الاحتجاجات الإيرانية.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الثامن والعشرين من ديسمبر ٢٠١٧ وأمام بلدية «مشهد» ثاني أكبر المدن الإيرانية وأحد معاقل المتشددين تظاهر الإيرانيون احتجاجًا على سوء الأحوال الاقتصادية وارتفاع الأسعار وتفشي الفساد، وسرعان ما انتقلت كرة اللهب إلى طهران و«قم» ثم إلى أكثر من ٤٠ مدينة وبلدة لتندلع موجات من الاحتجاجات تخطت حدود التعبير عن سوء الأحوال الاقتصادية والمعيشية وتفشي الفساد لتكتسب بعدًا سياسيًّا تجسد في رفعها شعارات من قبيل: «الموت للدكتاتورية» و«الحرية للسجناء السياسيين»، «لا سوريا ولا لبنان حياتنا لإيران.. الموت لحزب الله» في إشارة إلى المطالبة بإيقاف الدعم العسكري والمادي لأنظمة وحركات موالية لطهران والانشغال أكثر بالوضع الداخلي للبلاد، وقد وصل بالمتظاهرين الحد إلى إسقاط صور آية الله «علي خامنئي» وروحاني وحرقهما.

ولمواجهة هذه الاحتجاجات وبحسب ما ذكرت صحيفة «جورنال دو ديمانش» الفرنسية في ٢٠١٨/١/٢ أوقفت السلطات الإيرانية مئات الأشخاص، وحجبت مواقع التواصل الاجتماعي، من بينها «فيسبوك» و«تلغرام»، والتي تعتبر المواقع الأكثر استخدامًا في إيران؛ خوفًا من تأثر فئات شعبية أخرى من المجتمع بهذه المظاهرات، كما أدت المصادمات إلى مقتل العشرات، والذين صرحت الحكومة بشأنهم «أنها لم تتأكد بعد مما إذا كان هؤلاء قد سقطوا برصاص قوات الأمن أم برصاص أطراف مسلحة اختلطت بالمحتجين».

ووفقًا للكاتب البريطاني «باتريك كوكبيرن» في مقاله بصحيفة الإندبندنت يوم ٢٠١٨/١/٢ «لا نعرف حجم التظاهرات بسبب غياب شهود العيان؛ وذلك بسبب القيود التي تفرضها الحكومة على التغطية الإعلامية الحكومية والأجنبية». على العموم حظيت هذه المظاهرات باهتمام واسع من قبل وسائل الإعلام الغربية لجهة تحليل أسبابها ومقارنتها بنظيرتها التي وقعت في ٢٠٠٩ ورد الفعل الإيراني وردود الفعل الدولية والإقليمية والتطورات المحتملة لها.

ففيما يتعلق بالأسباب أو الدوافع التي وقفت وراء هذه الاحتجاجات انقسمت الآراء إلى أكثر من توجه؛ ففي صحيفة نيويورك تايمز الأمريكية يوم ٢٠١٨/١/١٠، رأى المعلق «توماس فريدمان» أن المظاهرات «بدأت بعد تسريب أجزاء من الميزانية الحكومية عبر الهواتف الذكية، واكتشف الشباب الإيراني العاطل عن العمل حجم الأموال التي خصصت للحرس الثوري ومغامراته في كل من العراق وسوريا

ولبنان واليمن، وكذلك تلك التي خصصت للمنظمات الإسلامية في داخل البلاد وخارجها، وبعض هذه المؤسسات (مكتبة يديرها نجل آية الله ميت)، وهذا كله في وقت تقوم فيه الحكومة بإلغاء الدعم عن المواد الأساسية لـ٣٠ مليون إيراني من أصحاب الدخل المتدني».

وهو ما ذهبت إليه من قبل صحيفة «لاستامبا» الإيطالية التي نشرت تقريرًا، تحدثت فيه عن الأموال الطائلة التي تنفقها الحكومة الإيرانية في الحروب بالوكالة التي تقودها في الشرق الأوسط، في الوقت الذي يعاني فيه الشعب الإيراني من التهميش والبطالة، مشيرة إلى أن الحكومة الإيرانية أنفقت عشرات المليارات من الدولارات؛ كي تتمكن من بسط نفوذها في الشرق الأوسط، منوهة على سبيل المثال إلى أن البنوك الإيرانية المملوكة للدولة أقامت خطوط ائتمان لحكومة بشار الأسد بقيمة ٣,٦ مليارات دولار في سنة ٢٠١٣ ومليار دولار في سنة ٢٠١٥؛ للسماح لدمشق بشراء النفط والغاز والسلع الأخرى من إيران، من جانب آخر، قامت طهران بإنشاء «جسر جوي» يربط إيران بمطار المزة الذي يقع جنوب غرب العاصمة السورية؛ بهدف تزويد المقاتلين الذين يقاتلون لصالح نظام الأسد، بالأسلحة والذخائر. وقدرت صحيفة الهيرالد تربيون يوم ٢٠١٨/١/٥ المبالغ التي أنفقتها إيران على سوريا منذ ٢٠١١ حتى ٢٠١٧ بـ ١٥ مليار دولار.

في حين ذهبت افتتاحية فايننشيال تايمز إلى وجود «حالة من الإحباط الشعبي نابعة من التوقعات التي لم تحدث، فمحاولة التقارب مع الغرب التي قام بها الرئيس الإيراني حسن روحاني كانت تحمل وعودًا بالانفتاح، كما أن التوقيع على الاتفاقية النووية عام ٢٠١٥، زاد من توقعات الكثير من الإيرانيين للتعامل من جديد مع العالم، وهو ما فتح شهية الإيرانيين للتغيير، ورغم ذلك فقد تم الفشل في الوفاء بهذه الوعود على المستوى العملي».

أما «لو فيجارو» الفرنسية يوم ٢٠١٨/١/٨ فرأت أن المحافظين هم من وراء انطلاق الاحتجاجات بهدف إضعاف الرئيس «حسن روحاني» وبرنامجه الإصلاحي لكن سرعان ما انقلب الشارع عليهم، ودليلها على ذلك انطلاق المظاهرات من أحد معاقل المتشددين، وهو ما نفاه الكاتب البريطاني «باتريك كوكبيرن» في الإندبندنت؛ حين أشار إلى أن افتقار المظاهرات إلى التنظيم وتوزعها الجغرافي يشيران إلى أنها «مظاهرات حقيقية تعرب عن غضب حقيقي».

وبعيدًا عن هذا وذاك، نشرت مجلة «ذا أتلانتيك» الأمريكية مقالاً للباحث الإيراني «كريم ساجدبور» من مؤسسة «كارنيغي» للسلام العالمي ذكر فيه: «إن العوامل التي أدت إلى الاحتجاجات في مشهد هي ذاتها التي أدت إليها في أماكن أخرى: ارتفاع كلفة المعيشة، والفساد المستشري، وسوء الإدارة والغش، بالإضافة إلى عامل آخر وهو خليط من القمع السياسي والاجتماعي، الذي يدار من رأس هرم الدولة الدينية».

وفيما يخص المقارنة بين هذه الاحتجاجات وتلك التي انطلقت في ٢٠٠٩ لفتت صحيفة «جورنال دو ديمانش» الفرنسية يوم ٢٠١٨/١/٢ إلى أن عدد المحتجين الذين خرجوا ضمن المظاهرات الأخيرة لم يصل بعد إلى عدد الذين انتفضوا خلال سنة ٢٠٠٩ احتجاجًا على إعادة انتخاب الرئيس الإيراني

السابق محمود أحمدي نجاد لولاية رئاسية ثانية والذين وصل عددهم إلى ثلاثة ملايين، فضلاً عن أن مواقع التواصل الاجتماعي لعبت دورًا مهمًّا في تأجيج أحداث سنة ٢٠٠٩، وهو ما فقدته الاحتجاجات الحالية بسبب مسارعة الحكومة الإيرانية إلى حجبها، فيما ميزت بينهما نيويورك تايمز الأمريكية يوم ٢٠١٨/١/٣ بأن «الغضب الذي عبر عنه المتظاهرون عام ٢٠٠٩ كان موجهًا ضد المؤسسة السياسية وكان مصدره الطبقة المتوسطة، أما مظاهرات اليوم فمدفوعة بالطبقة الفقيرة والعاملة والشباب، الذين يشعرون بالحرمان في المناطق الريفية والبلدات والمدن الصغيرة، والذين وجدوا منفذًا للتعبير عن إحباطهم من النخبة السياسية، التي اختطفت الاقتصاد، وجعلته في خدمة مصالحها؛ حيث إن نسبة البطالة بين السكان كبيرة في بلد يمتلك ١٠٪ من احتياطي النفط وثاني دولة في العالم في احتياطي الغاز إلى جانب المصادر الطبيعية الأخرى».

وبخصوص الموقف في إيران من الاحتجاجات نوه الكاتب البريطاني «كوكبيرن» إلى أنه «في الوقت الحالي كان تعامل حكومة روحاني مع المتظاهرين بشكل هادئ؛ حيث طالبهم بالهدوء، واعترف بحقهم في التظاهر، فهو يأمل أن تفقد تلك التظاهرات زخمها، لكن يبدو أن العكس هو ما حدث، فهناك مئات المعتقلين والقتلى»، وأرجع ذلك إلى (أن «روحاني» ربما تعرض لضغوط ليقوم بقمع المتظاهرين لئلا يظهر بمظهر الضعيف)، أما قادة إيران المتشددين لم يستطيعوا تجنب التظاهرات، وأجبروا على الرد عليها بشكل علني؛ حيث اتهم آية الله «علي خامنئي» «الأعداء» الخارجيين لإيران، لكنه لم يحدد من هم.

وتحت عنوان «أعداء إيران يراقبون» قدمت الجارديان البريطانية تحليلاً للتطورات في إيران كتبه «سايمون تيزدول» قال فيه: «إن خصوم طهران وأعداءها يراقبون التطورات في إيران عن كثب، مثل الطيور الجارحة التي تحلق في السماء فوق الصحراء، متأملين أن تؤدي هذه التطورات إلى انهيار النظام»، مشيرًا إلى أن هؤلاء الأعداء هم أمريكا وإسرائيل.

وهو ما عبرت عنه صراحة الصحافة الإسرائيلية؛ فتحت عنوان: «هل ستحقق مظاهرات إيران حلم سيئ الذكر رئيس إسرائيل الأسبق «شمعون بيريز» بشرق أوسط جديد؟». ويوم ٢٠١٨/١/٣ أكد الكاتب بصحيفة «معاريف» «أفرايم غانور»: «إن ما يجري في إيران حاليًّا، من احتجاجات متصاعدة، هو أمل وبشرى كبرى لإسرائيل»، مضيفًا: «ما بدأ بهمس في مدن المحيط، انتشر لنحو ٧٠ مدينة، وهو ما يذكر بقدر ما ببداية الثورة السورية الكبرى التي فتتت ودمرت سوريا»، منوهًا: «في هذه الساعات تنظر عيون كثيرة في العالم إلى طهران، لأن سقوط نظام آية الله سيجلب الخلاص ليس فقط لملايين الإيرانيين الذين يعيشون تحت نظام وحشي وفاسد، بل سيغير بشكل جوهري الشرق الأوسط»، وتابع أن هذا سيبدأ من لبنان؛ حيث سيضعف من قوة حزب الله اللبناني، وسينتقل إلى النظام في سوريا الذي لن يجد أحدًا بجواره سوى روسيا، وكذلك الحال في اليمن حيث سيفقد الحوثيون حليفهم.

وفي الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الصحف الأوروبية انقسمت المواقف وردود الفعل التي يجب اتخاذها تجاه الاحتجاجات في إيران إلى موقفين: الأول رأى أنه على «ترامب» معالجة خطأ «أوباما»

تجاه إيران، حيث رأى «جود بايين» نائب وزير الدفاع في إدارة جورج بوش، أنه على الرئيس الأمريكي أن يكون أكثر دعمًا لحركات الاحتجاجات التي بدأت في العديد من المدن الإيرانية، وألا يحذو حذو سابقه الذي أضاع فرصة كبيرة بعدم دعم الاحتجاجات السلمية عام ٢٠٠٩، موضحًا أن لدى جهاز الاستخبارات الأمريكية خطة كاملة لإسقاط نظام الملالي في إيران ومساعدة المعارضة والعودة بإيران إلى عالم الحرية، وكل ما على الرئيس «ترامب» فعله هو أن يوقع على هذه الخطة.

في المقابل كانت هناك توجهات أخرى مفادها أن الاحتجاجات التي تشهدها إيران تكشف عن صراع حقيقي داخلها، وأنها تتطلب معالجة أكثر تطورًا مما يراه «ترامب» الذي راح يهدد طهران بأنه سيتم معاقبتها في حالة قمعها للاحتجاجات، مضيفة أنه يجب عليه أن يدرك أن التحركات الحمقاء التي تقوم بها إدارته يمكن أن تؤدي إلى تقوية القوى الأكثر رجعية وأن تعيق الإصلاحات التي يمكن أن تعيد إيران إلى المجتمع الدولي، فضلاً عن أنها يمكن أن يتم استخدامها لتقويض الاحتجاجات حيث سيعطي الضوء الأخضر للقادة المتشددين في إيران إلى زعم أن هذه الاحتجاجات هي فتنة خارجية، وأنه يجب التوحد والوقوف ضدها.. وهو ما فطنت إليه بعض الصحف الأوروبية وحتى الإسرائيلية التي حذرت قادتها من الاندفاع وراء عداوة الولايات المتحدة لإيران.

وأخيرا، وتحت عنوان «الاحتجاجات بإيران لن تطيح بالنظام»، دعت الكاتبة «ماري دونوفان» في مقالها بمجلة «ناشيونال إنترست» إلى عدم الانخداع بأن الاحتجاجات في إيران ستطيح بالنظام، رغم أنه من السابق لأوانه القول إنها قد انتهت، وأوردت الكاتبة عدة أسباب لدعم ما تذهب إليه من عدم توقع الإطاحة بالنظام، بينها:

– أن أجهزة الأمن مستعدة تمامًا لمثل هذه الاحتجاجات.

– أن الاحتجاجات ليست مسلحة، وليست لديها قيادة مركزية، ولكي تصبح الاحتجاجات خطرًا على النظام يجب أن تصبح أكثر عنفًا وأكثر فعالية وأكبر حجمًا، لكن ذلك غير مرجح إلا إذا انضم إليها أحد القادة السياسيين أو أكثر، أو أخطأت الحكومة الحساب بشكل كارثي، لكن النظام يعمل بكل السبل لمنع قدوم أي زعيم معارض إلى السلطة.

ومع ذلك ترى الكاتبة أن إيران ستشهد تحولاً، موضحة أنه مهما يحدث فإن إيران لن تكون كما كانت قبل هذه الاحتجاجات؛ فالمظالم التي دفعت المحتجين إلى الاحتجاج لا تزال قائمة، وستستمر فترة طويلة، كما أن الاحتجاجات أظهرت فجوة واسعة بين الشعب وجميع سياسييه، بمن فيهم الإصلاحيون، وستستمر هذه الفجوة في المشهد السياسي الإيراني على المدى البعيد.

٢٠١٨/١/٢٥

انتفاضة إيران وبوادر ثورة جديدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في مشهد غامض ووسط توقعات ومؤشرات بقرب سقوط النظام في إيران، خرجت تظاهرات للاحتجاج على الأوضاع الاقتصادية وارتفاع البطالة وغلاء المعيشة، لكن الانتفاضة اتخذت منحى سياسيا إذ

تحولت إلى هتافات منددة بسياسة النظام والمطالبة بسقوط المرشد الأعلى والتنديد بسياسة «الولي الفقيه».

ومع تسارع وتيرة الأحداث، امتدت الاحتجاجات لتشمل أغلب المدن الإيرانية، بما فيها العاصمة طهران، وانضم إليها أبناء الطبقة الوسطى والناشطون والطلاب والمعارضون من الطبقة العاملة ونقابات العمال لتشمل الاحتجاجات جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك مدينة «قم» التي تعتبر حجر الأساس للحكم الشيعي، واعترتها هتافات «لا سوريا»، «لا لبنان»، «لا حزب الله»، في إدراك منهم أن النظام يقوم بإنفاق أموالهم لتوريطهم في صراعات خارجية لا ناقة لهم فيها ولا جمل. ووسط دعوات من السلطة الدينية للحزم مع المتظاهرين، قُتل ٤٥ شخصا، بينهم مدنيون ورجال شرطة والجرحى بالمئات.

وكانت عدة توقعات قبل اندلاع الاحتجاجات قد صبت في هذا الاتجاه، ويتضح ذلك من حديث «محسن رضائي»، القائد العام الأسبق لقوات الحرس الثوري في مارس ٢٠١٧، وتحذيره من تفكك الجمهورية الإيرانية بسبب التركيز على التوسع الخارجي وإهمال الداخل، وتأكيد الرئيس الإيراني الأسبق «هاشمي رفسنجاني» أن الأوضاع الاقتصادية أثبتت أن الجمهورية الإسلامية تحتاج إلى إصلاحات سياسية واقتصادية عاجلة إذا أرادت البقاء على قيد الحياة.

واللافت في الأمر أن «روحاني» نفسه قد حذر في تصريحات له في ٢٣ أكتوبر ٢٠١٧، من الانقسامات الداخلية والتي رأى أنها من الممكن أن تتسبب في سقوط النظام، قائلاً: «يجب ألا نعتقد أن التعرض لجانب من النظام سيعمل على تعزيز فرع آخر، على العكس فكل نظام الحكم سينهار».

وقد أثارت الاحتجاجات وتعامل النظام الإيراني معها ردود أفعال عالمية، حيث صرح الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» عدة تصريحات دعما للاحتجاجات، منها أن «الأنظمة القمعية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد»، وأن «إيران تفشل على كل المستويات»، مؤكدا أن «الشعب الإيراني كان مقموعا لعدة سنوات، فهم في حاجة إلى الطعام والحرية بجانب حقوق الإنسان»، مضيفا أن «ثروة إيران تسرق، وحان وقت التغيير». فيما أكد «مايك بنس»، نائب الرئيس «أن المقاومة التي يبديها الإيرانيون تمنح الأمل لكل أولئك الذين يكافحون من أجل الحرية».

وفي هذا الصدد أعربت «باريس» عن قلقها إزاء «عمليات القتل والاعتقالات للمحتجين»، مؤكدة أنه «يجب على طهران الحذر وعدم دفع الأمور إلى ما أسمته «نقطة اللاعودة»، كما أبدت الخارجية البريطانية قلقها من استخدام قوات الأمن القوة لقمع التظاهرات. وعلقت الحكومة الألمانية بأنه «يجب على إيران حماية متظاهريها». ومن جهته أصدر الاتحاد الأوروبي بيانا دعا فيه إيران إلى الابتعاد عن استخدام العنف ضد التظاهرات السلمية. أما روسيا التي تربطها بطهران علاقات سياسية واقتصادية وعسكرية وثيقة، فقد اعتبرت أن ما يحدث «شأن داخلي».

وكانت أولى دعوات الاحتجاج قد بدأت منذ أن قدم الرئيس الإيراني حسن روحاني مشروع الموازنة في منتصف ديسمبر ٢٠١٧، والتي أظهرت إنفاق جزء كبير منها على الحرس الثوري والمؤسسات الدينية المرتبطة بالمرشد، وبدء الحكومة سلسلة من الإجراءات التقشفية، فيما لم تكترث بالوضع المعيشي

المتدهور وموجة الغلاء وارتفاع الأسعار، ولعل هذا ما يفسر شعار المتظاهرين «الموت لروحاني.. الموت لخامنئي».

وبحسب مراقبين، فإن القشة التي قصمت ظهر البعير وجعلت الشعب الإيراني يخرج للتظاهر، كانت ازدياد الفساد المالي وتخصيص الميزانية للمؤسسات الدينية، وفشل «روحاني» في الوفاء بوعده بالازدهار الاقتصادي، إذ توقع الإيرانيون أن يؤدي «الاتفاق النووي» إلى إنهاء عزلة بلادهم وجلب الاستثمارات الأجنبية وزيادة فرص العمل، غير أنهم لم يجدوا ذلك.

وتعتبر إيران بمعايير الموارد الاقتصادية دولة ثرية، إذ تملك نحو ١٠٪ من احتياطات البترول في العالم، وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، وآلاف المناجم التي تدر عوائد ضخمة، ومع ذلك فالأوضاع فيها تسير –منذ قيام الجمهورية الإسلامية– من سيئ إلى أسوأ؛ نتيجة الفساد وسوء توزيع الثروة وسيطرة الحرس الثوري على اقتصاديات البلاد، حيث يعيش حوالي ١١٪ – ١٦٪ من سكانها في منازل مصنوعة من الصفيح. وكانت مؤسسة «بورغن» الأمريكية، قد كشفت في سبتمبر ٢٠١٧ أن تزايد نسبة الفقر في إيران وصل إلى مستويات قياسية في ظل استشراء الفساد الحكومي وهيمنة الطغمة الحاكمة على ثروات البلاد. كما أشارت بعض التقارير الصادرة في ديسمبر ٢٠١٧ إلى أن ١٣ مليون إيراني يقبعون تحت خط الفقر، وارتفع المعدل الرسمي للبطالة من ١٠,٦٪ عام ٢٠١٤ ليصل إلى ١٢,٧٪ في ٢٠١٧. وتفيد إحصائيات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية الإيرانية بأن هناك أكثر من ١٢ مليون مواطن يعانون من المجاعة، وأكثر من ٦٠٪ لا يستطيعون إيجاد توازن بين دخلهم ونفقاتهم.

وتضع منظمة الشفافية الدولية إيران على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا، وتحتل المرتبة ١٣٦ من أصل ١٧٥ دولة، وفق دراسة أجرتها منظمة «ترانسبيرنسي إنترناشونال». ويعتقد خبراء أن جذور الفساد في إيران تعود إلى هيمنة المؤسسات الدينية والجماعات المرتبطة بأعلى هرم النظام، والمجموعات التابعة للمرشد الأعلى «علي خامنئي»، والتي تستحوذ على جزء كبير من الاقتصاد ولا تخضع لأي رقابة، الأمر الذي جعل مجلس النواب الأمريكي يوافق في شهر ديسمبر ٢٠١٧ على مشروع قرار يلزم وزارة الخزانة بأن تنشر قائمة عن أصول ٧٠ شخصا من القادة الإيرانيين، وعلى رأسهم المرشد الأعلى، وسط دعوات برلمانية عن كيفية إنفاق هذه الثروات على دعم ونشر الإرهاب.

وكانت صحيفة «وورلد نت دايلي» الأمريكية قد ذكرت في وقت سابق أن «الميزانية المخصصة للحرس الثوري قد بلغت ٣,٣ مليارات دولار في عام ٢٠١٣، وتضاعفت لتصل إلى ٦ مليارات دولار في عام ٢٠١٥، ثم انخفضت إلى ٤,٥ مليارات دولار في عام ٢٠١٦، لكنها عادت لترتفع بنسبة ٥٣٪ لتصل إلى ٦,٩ مليارات عام ٢٠١٧». وبحسب تقارير صحفية، فإن النظام ينفق سنويا على مليشيات «حزب الله» في لبنان من مليار إلى ملياري دولار، وفي العراق وصل الإنفاق على المليشيات إلى مئات الملايين من الدولارات، أما حجم الأموال التي أرسلت إلى المليشيات الحوثية في اليمن فبلغت أكثر من ٧٥ مليون دولار سنويا منذ عام ٢٠١٠، وفي سوريا ما بين ١٥ و٢٥ مليار دولار خلال السنوات الست من عمر

الحرب السورية، في محاولة من النظام لرسم خريطة للمنطقة تخدم أجندته الطائفية وتصدير الثورة، حتى ولو دفع الشعب الإيراني فاتورة ذلك.

ومن ثمّ، لم يكن غضب المتظاهرين من تردي الأوضاع الاقتصادية، إلا نتيجة للسياسة الخارجية الخاطئة للنظام، وتدخلاته في شؤون دول المنطقة، وهي الحقيقة التي أيقنها المحتجون، فهتفوا رفضا لها، وخاصة أنها تلتهم جزءا كبيرا من ميزانية الدولة.

وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية متردية، فإن الأوضاع السياسية والحقوقية ليست أفضل حالا، إذ تعاني إيران من ازدياد حالات الإعدام. ففي عام ٢٠١٦ احتلت المركز الثاني في قائمة أكثر الدول المنفذة لعقوبة الإعدام في تقرير منظمة العفو الدولية. وفي إجراء مضاف للقيود على الإنترنت، حجبت مواقع التواصل الاجتماعي، وحظرت تطبيقات «فايبر» و«تانغو» و«واتساب»، ويأتي ذلك مخالفا للوعود التي قطعها الرئيس حسن روحاني بإتاحة المزيد من الحريات الإعلامية. فيما يحتل التمثيل الإجمالي للإيرانيات في المجالس المحلية والبرلمان نسبة ضعيفة، ما جعلها تحتل المرتبة ١٧٧ من ١٩٣. بحسب تقرير الأمم المتحدة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية لعام ٢٠١٧.

وفي هذا الصدد يقول «رضا ماراشي»، مدير الأبحاث بالمجلس القومي الإيراني الأمريكي: «إن الأمر لا يتوقف على الأوضاع الاقتصادية فقط، إنما يرجع إلى سنوات من شعور الإيرانيين بالظلم السياسي والاجتماعي. وهو ما أكده «رضا نادر» الباحث في مؤسسة «راند» الأمريكية، من أن «المواطنين فقدوا ثقتهم في روحاني حيث ينظر الإيرانيون إلى الحكومة باعتبارها فاسدة للغاية».

كما تعاني إيران مشكلات خاصة بالأقليات مثل الأكراد وعرب الأحواز، الذين تصادر أراضيهم بعد طردهم منها، ومشكلات خاصة بنظام ولاية الفقيه الذي يجذب المجتمع الإيراني إلى العصور القديمة من خلال فرض أيدلوجية بائدة عفا عليها الدهر، حيث يسعى لنشر التعصب المذهبي والأفكار الهدامة واستثمار كل الفرص التي تزعزع استقرار الدول المجاورة، واتباع سياسات التضييق والتغطرس في الداخل ضد المخالفين في الرأي.

وتعيد هذه الاحتجاجات إلى الأذهان الثورة التي شهدتها طهران عام ٢٠٠٩، والتي كانت من أكبر الاحتجاجات، وتأتي المفارقة في تزامن هذه المظاهرات مع احتفال الدولة بقمع قوات الأمن لمظاهرات ٢٠٠٩. وهي الذكرى التي أحيتها من خلال مسيرات مؤيدة للحكومة في مختلف أنحاء البلاد. إلا أن الموجة الحالية من الاحتجاجات تختلف إذا ما قورنت بما حدث عام ٢٠٠٩، والتي كانت سياسية بالأساس وكان تؤيد الإصلاحيين، إذ قادها مير حسين موسوي بمساعدة كروبي، بعد فوز أحمدي نجاد بولاية ثانية. بعكس نظيرتها الحالية الساخطة عليهم وعلى المحافظين أيضا.

فضلا عن أن الثورة الحالية ليست بين تيارين متصارعين داخل مؤسسة الملالي الحاكمة، كما كانت انتفاضة ٢٠٠٩، وإنما هي ثورة حقيقية، ليس لها توجه آيديولوجي محدد، وليس لها قيادة يمكن اعتقالها أو قمعها، فهي انتفاضة شعبية على النظام. كما أن الاختلاف يكمن أيضا في أن الطبقة التي

شاركت في ثورة عام ٢٠٠٩ كانت من الطبقة المرفهة والوسطى وأيضًا الطلبة في الجامعات الإيرانية، ولكن اليوم الطبقة الفقيرة هي من تقود هذه المظاهرات.

ومع ذلك يتشابه رد فعل السلطات الإيرانية على الاحتجاجات في عام ٢٠١٧ مع رد الفعل في عام ٢٠٠٩، وهو استخدام «القمع والقوة المفرطة»، ففيما اعتقلت السلطات الإيرانية العديد من المسؤولين الإصلاحيين الموالين لموسوي وقتل ٧ مدنيين على الأقل في المظاهرات يوم ١٦ يونيو ٢٠٠٩ وحده؛ بلغ عدد قتلى المظاهرات الحالية ٤٥ والمعتقلين أكثر من ٤٥٠ حتى الآن.

وبالحديث عن مستقبل المشهد، نجد أن معظم التوقعات تصب في اتجاه سقوط النظام الإيراني، ففي هذا السياق ركزت صحيفة «ذا ناشيونال» على تصريحات المعارضة الإيرانية «شيرين عبادي» التي قالت إن «الاحتجاجات لن تنتهي قريبا»، وهو ما أشارت إليه «مريم رجوي» رئيسة المجلس الوطني للمعارضة بقولها إن «الانتفاضة ستستمر حتى إسقاط النظام وتحقيق الديمقراطية»، كما توقعت صحيفة «معاريف الإسرائيلية» بقرب سقوط النظام الإيراني.

غير أن البعض الآخر توقع نجاح السلطات في قمعها والقضاء عليها، حيث رأت صحيفة «فايننشال تايمز» أن «قمع النظام للتظاهرات قد ينجح»، وتعتقد الصحيفة أنه «في ظل الوضع الحالي فإن روحاني لا يزال يمثل أفضل الآمال للتغيير، إلا أن قوة التظاهرات الحالية وتدفقها يجب أن تكون بمثابة تحذير للحكومة». فيما أبرزت «صحيفة وول ستريت جورنال»، تحليلا للكاتبة الإيرانية «فيرناز فسيحي»، قالت فيه إن «المظاهرات تميل إلى الانتهاء»، وذلك في ظل عدم وجود قيادة وتنظيم واضح وأهداف، مضيفة أن النظام سيقمعها بشكل أقسى في حال استمرارها. فيما رأى آخرون أنه من المبكر الحديث عما ستؤول إليه الأحداث الآن.

على العموم، فإنه بعيدا عن التكهنات بنجاح هذه الانتفاضة أو فشلها؛ فإن هذا الحدث من شأنه أن يُحدث تغيّرات جوهرية في المجتمع الإيراني، بالشكل الذي لا بد أن يُرغم «الملالي» على مراجعة أطروحاتهم الاقتصادية، وأيدلوجيتهم السياسية التي استمدوها من القرون الوسطى، والتي لن تستمر قطعا كما كانت، بعد أن اتضح الآن أنها تلقى معارضة شعبية داخل إيران، الأمر الذي يؤكد أنه مهما كانت تطورات الانتفاضة فإن إيران ٢٠١٨ لا يمكن أن تبقى كما كانت.

٢٠١٨/١/٢٦

هل العقوبات الاقتصادية مُجدية أم غير مُجدية؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُعد العقوبات الاقتصادية شكلا من أشكال العقوبات التي تفرضها دولة ما على نظيرتها لترغمها على تغيير سياسة ما، ويمكن تنفيذها عندما يصل الحوار الدبلوماسي إلى طريقٍ مسدود، ويكون التدخل العسكري في غير موضعه. وقد تكون العقوبات الاقتصادية ذات جدوى أحيانًا، وقد تكون من دون جدوى في أحيانٍ أخرى، ويمكن وصفها بأنها (حروب من غير نار).

لقد أجمع الكثيرون على عدم فاعلية هذه العقوبات، فعلى الرغم من ذلك تستمر الدول في تطبيقها. وقد ذكر السير «جريمي جرينستوك» –السفير البريطاني الأسبق للأمم المتحدة– أن السبب الرئيسي وراء استخدام العقوبات، هو أنه «لا يوجد أي وسيلة أخرى بين إصدار التصريحات اللاذعة وإجراء عمل عسكري، سوى (فرض العقوبات) إذا كانت هناك رغبة في ممارسة الضغوط على حكومة ما معادية».

وأضاف: «يُعد العمل العسكري أمرًا غير شائع، وغير فعّال في العالم الحديث المتمسّك بالشرعية، كما أن إصدار التصريحات إزاء الأنظمة المتشددة بات لا يُجدي نفعًا، فكان من الضروري استخدام وسيلة وسطية بين التصريحات والعمل العسكري».

ومن صور العقوبات ما فعلته «الولايات المتحدة» تجاه «كوريا الشمالية»، حيث فرضت عليها «عقوبات اقتصادية» عديدة؛ خوفًا من الزعيم الكوري «كيم جونغ أون» الذي كان سببًا في زيادة حدة التوترات بين «كوريا الشمالية» ودول العالم منذ توليه الحكم؛ بسبب المخاوف المتزايدة من أنه سيستخدم، يومًا ما، ترسانته المتنامية من الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والأسلحة النووية. وصرّح وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» يوم ١٧ يناير ٢٠١٨م، بأن العقوبات الاقتصادية المفروضة على «كوريا الشمالية» نجحت في تحقيق أهدافها. وقال: «نحن نتلقى الكثير من الأدلة على أن هذه العقوبات قد بدأت بالفعل في إلحاق أضرار بكوريا الشمالية». ويُكمن الهدف العام من وراء فرض هذه العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، في تعزيز إدخال «كوريا الشمالية» في النظام الدولي؛ لتصبح دولة فاعلة ويمكن التواصل معها. وعلى المدى القصير، فمن المتوقع أن تنهي هذه العقوبات برامجها النووية أو الصاروخية، فضلاً عن وقف مواصلة «كوريا الشمالية» لشن هجماتها الإلكترونية، وانتشار شبكاتها لغسل الأموال، وانتهاكاتها الواسعة النطاق لحقوق الإنسان.

كما وضعت «الأمم المتحدة» ترتيبات عديدة؛ لفرض عقوبات تستهدف «كوريا الشمالية»، والتي بدأت بإصدار قرار مجلس الأمن رقم (١٧١٨) في عام ٢٠٠٦م. وفرضت المزيد من العقوبات عليها في عام ٢٠١٧م؛ لتشمل فرض حظر على شرائها للمنتجات النفطية وفرض حظر دولي على توظيف العمال من «كوريا الشمالية».

على العموم إن العقوبات الاقتصادية قد أخفقت حتى الآن في تحقيق أهدافها، رغم شدة وصرامة الإدارة الأمريكية في عهد «باراك أوباما»، وتحت رئاسة «دونالد ترامب» الذي كثَّف العقوبات الأمريكية، واستهدف قائمة أكبر من الأفراد وشركات الأعمال، أكثر من العقوبات التي تفرضها «الأمم المتحدة» أملاً في منع روسيا والصين –العضوان بمجلس الأمن– من التعاون مع «كوريا الشمالية». ويبدو أن المعركة التي تدور بين «ترامب» و«كيم جونغ» تزداد حدتها مع مرور الوقت.

ولكي نعتبر أن العقوبات ناجحة تمامًا، يجب أن يكون نتيجة استخدامها أن تقوم الدولة المستهدفة بتغيير سلوكها غير المرغوب فيه، ومن العقوبات التي أدت دورُها بنجاح من خلال الجهود الدبلوماسية في القرن العشرين، هو ما قدمه الأكاديمي والصحفي «آدم تايلور» بصحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية،

حول التحالف الدولي الذي قادته «الولايات المتحدة» من خلال فرض عقوبات اقتصادية على «ملاوي» –الواقعة في جنوب شرق إفريقيا– في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣؛ حيث يقول إن «الولايات المتحدة» ودول أخرى خفضت المساعدات المُقدمة لـ«ملاوي» في عام ١٩٩٢ في محاولة لتحسين المعايير الديمقراطية، ووضع حقوق الإنسان فى تلك الدولة.

ويُفهم من ذلك أن العقوبات تكون فعّالة وأكثر تأثيرًا عندما تُنفذ من قبل أطراف متعددة، وليس من قبل طرف أُحادي أو ثنائي. بالإضافة إلى أن الدول الأصغر حجمًا تكون أكثر عرضة للعقوبات نظرًا لانخفاض قدراتها الاقتصادية وزيادة الاعتماد على الواردات.

وتظل هناك إشكالية كبيرة بين الأكاديميين والمعلقين وصانعي السياسات، حيث يعتبر البعض العقوبات الاقتصادية أداة دبلوماسية ذات جدوى، والبعض الآخر يعتبرها من دون جدوى. والسبب الرئيسي للتشكيك في مدى جدوى تلك العقوبات، هو أنه حتى إذا استسلمت الدولة لرغبات المجتمع الدولي الذي يفرض عقوبات عليها، فإنه غالبًا ما سيكون من المستحيل معرفة تأثير أو نتاج تلك العقوبات سواء بالسلب أو بالإيجاب. وعند النظر إلى قائمة «آدم تايلور» لحالات الدول التي يمكن فيها اعتبار العقوبات ناجحة كليًّا، اتضح أنها لا تتجاوز (١٣) حالة في الفترة بين عامي (١٩١٤م: ٢٠٠٨م) من أصل ما يزيد على (٢٠٠) حالة نزاع دولي.

وقد تعتمد الدول التي تُطبِّق العقوبات غالبًا على عوامل أخرى لتحقيق أهدافها، ومن ذلك نظام العقوبات الذي فُرِضَ على «إيران» من قبل الدول الغربية، والأمم المتحدة، والذي فُرِضَ في أوقات مختلفة وبدرجات متفاوتة. فتمثلت العقوبات في تشجيع الجمهورية الإسلامية على وقف تطويرها للأسلحة النووية وتطبيع العلاقات مع المجتمع الدولي. ففي الوقت الذي حقق فيه المجتمع الدولي أهدافه من فرض العقوبات على «إيران»، يكون هناك تأثيرات أخرى بعيدة غير مباشرة، ويظهر ذلك في أن السياسة الداخلية الإيرانية أصبحت تمر بمرحلة إصلاح واضحة حتى قبل الحظر المفروض على الواردات النفطية الإيرانية.

وقد اعتبرت تلك العقوبات أنها ذات أثر عميق في تشجيع إيران على توقيع الاتفاق النووي مع مجموعة دول، وهي: (الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وروسيا، والصين. بالإضافة إلى ألمانيا) – وهي الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالأمم المتحدة– فعند إعادة النظر إلى القضية الإيرانية، فقد أدت العقوبات إلى تقويض الأهداف التي يحاول الغرب بشكل خاص تحقيقها من وراء تلك العقوبات.

ومن المفارقات أن المشاكل الاقتصادية الطاحنة التي خلفتها العقوبات سمحت للحكومة الإيرانية بأن تمارس سيطرة وضبطا أكبر على الاقتصاد، وأن تستخدم مبادئ المحاباة والمصلحة وغيرها من الأساليب؛ لحماية حلفاء النظام من أثر العقوبات، حيث إن المعاناة الاقتصادية نتيجة للعقوبات المفروضة عززت سيطرة الدولة الإيرانية على مقاليد الحكم وهي مثال يمكن أن تثبت فيه العقوبات كونها «أداة سياسية» محفوفة بالمخاطر. جاء ذلك حينما قامت الحكومة بتبني رواية مفادها أن

العقوبات الغربية تشكل الطموحات الاستعمارية الرامية إلى الإطاحة بالحكومة الثورية الإيرانية ومن ثم إعادة السيطرة على إيران.

ووفقًا لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي الذي ينعقد هذه الأيام في دورته الـ٤٨ والذي أعدّه «كينيث روجوف»– أستاذ الاقتصاد والسياسة العامة في جامعة «هارفارد» الأمريكية– فإن آثار العقوبات غالبًا ما تكون مُخيّبة للآمال، لدرجة أن العديد من الأكاديميين قد خلصوا إلى أن هذه العقوبات غالبًا ما تجعل الحكومات تظهر أمام شعوبها وكأنها تواجه المؤامرات الغربية.

إن الألم الذي يلحق بشعبٍ ما جراء هذه العقوبات غالبًا ما يُولِّد لدى الشعب عقلية تقوي إرادته، وتسمح له بالثقة في حكومته. فيشرح الرئيس التنفيذي لشركة «كونتري ريسك سليوشن» والمؤلف «دانيال واجنر» قائلاً: «في حين أن العقوبات غالبًا ما تهدف إلى التأثير على قيادة دولة ما أو نخبتها، فأحيانا يكون لها تأثير معاكس»، كما كان الحال في روسيا، حينما فرض «الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة» عقوبات على «روسيا» منذ تورطها فى الصراع الأوكراني عام ٢٠١٤م. فقد ازدادت شعبية «بوتين» في روسيا، حينما استغل العقوبات المفروضة على بلاده لبدء تشكيل عقلية شعبه، بأن هذه العقوبات ما هي إلا «مؤامرة غربية»؛ لتدمير «موسكو» والعمل على تدهور الشعب الروسي، وهذا بدوره عزز الدعم الشعبي للسياسة الخارجية الروسية التي تم استخدامها في سوريا.

وفي أحيان كثيرة، يكون للعقوبات الاقتصادية نتائج مؤسفة على حياة الإنسان، فقد تتسبب في معاناة إنسانية كبيرة. وربما قد تأتي العقوبات الذكية في الغالب، لإنقاذ آلاف الأرواح من الموت، أو المجاعات، أو انتشار الأمراض من خلال استهداف أفراد مرتبطين بنظام حكم في بلد ما. غير أنه في الحالات التي لا تستخدم فيها العقوبات، فإن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه دول خارجية يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقليص الموارد، وحرمان السلع والخدمات الأساسية؛ مثل: الأغذية والأدوية والمياه التي يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة.

ومن ذلك العقوبات العالمية التى فرضتها «الأمم المتحدة» على «العراق» في عهد «صدام حسين» أعقاب «حرب الخليج»، فقد فرضت عليها عقوبات شاملة من خلال القرار رقم (٦٦١) في أغسطس ١٩٩٠م، من أجل ردع «العراق» أثناء غزو «الكويت». وتتألف تلك العقوبات من حظر شامل على الواردات والصادرات، إلى جانب تدابير اقتصادية أخرى، مثل: تجميد الأصول، وتقييد الحركة، فضلا عن طول مدة العقوبات. فإن عزم الدولة العراقية على مقاومة مطالب «الأمم المتحدة» وعدم رغبة الأخيرة في توجيه دعمها نحو تلبية احتياجات الشعب العراقي، أدى إلى خسائر فادحة في الأرواح بسبب سوء التغذية والأمراض. إلى جانب هذا التأثير الفوري، كان لهذه العقوبات المكثفة على العراق آثار طويلة الأمد، وهذا قد أحبط قدرة الغرب على تحقيق أهداف السياسة الخارجية الخاصة به من خلال فقدان الغرب شرعيته، ومصداقيته لدى الشعب العراقي، نظرًا لما سببته العقوبات من موت ومعاناة. وبالتالي، لم تخفق العقوبات في السيطرة على نظام صدام حسين فحسب، بل إنها خلقت مشاكل جسيمة للعراقيين الذين سيواجهونها في المستقبل.

وبشكلٍ عام، فالعقوبات الاقتصادية تُعد أمرًا خطيرًا، كما أنها تُعد أيضًا أمـرًا مُجـديًا، وغـير مُجـدٍ، في بعض الأحيان، فتكون أمرًا مجديًا إذا كانت العقوبات المفروضـة مـن قبـل أطـراف متعـددة، وأن تكـون مفروضة على بلادٍ ضعيفة من الناحية الاقتصادية؛ كـي تتـأثر وتخضـع لأهـداف الجهـة الـتي فرضـت عليها العقوبة. وتكون أمرًا غير مُجدٍ إذا كانت العقوبة من قبل أطراف أُحاديـة أو ثنائيـة؛ لأنهـا بهـذه الطريقة لن تؤثر كثيرًا على اقتصاد البلد المفروض عليه العقوبة ولن تؤتي ثمارهـا، وتكـون قـدرتها علـى تحقيق الأهداف ضئيلة، أو مُخيِّبة للآمال. وبملاحظة اِدّعاء «ريكـس تلرسـون» الخـاص بـأن العقوبـات المفروضة على كوريا الشمالية تؤتي ثمارها، فهو بعيد عن الواقعية، وأقرب إلى كونه تباهيا سياسيا.

٢٠١٨/٢/٢

هل لا يزال منتدى دافوس ذا أهمية؟.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

انعقد منتدى الاقتصاد العالمي «دافوس» في دورته الـ٤٨ بسويسرا في الفترة من ٢٣– ٢٦ يناير، بمشـاركة نحو ٢٥٠٠ من كبار الشخصيات من مجالات الأعمال والسياسة والمال والإعلام. ورغـم أنـه جمـع نحـو ٧٠ رئيس دولة وحكومة، فيما يشبه قمة عالمية غير مسبوقة، إلا أن المنتدى العـالمي لم يعـد لـه البريـق الذي ميزه لما يقرب من ثلاثة عقود بعد تأسيسه عام ١٩٧١.

ويعد «دافوس»، هو أحد أهم الأحداث الاقتصادية العالمية التي تشهدها سويسرا سنويا، ويـأتي بهـدف توفير منصة يمكن من خلالهـا مناقشـة الأفكـار والسياسـات والمبـادرات وتنفيـذها علـى أمـل «تحسـين الأوضاع الاقتصادية والسياسية بالعالم من خلال إشراك الرواد في قطاعات الأعمال والسياسـة والقيـادات الأكاديمية، وغيرهم من قادة المجتمع، بالإضافة إلى شركات دولية عـابرة للقـارات، وممثلـي المنظمـات غير الحكومية لتشكيل الأجندات العالمية والإقليمية، ولتكـوين تصـورات مشـتركة معهـم حـول القضـايا الأساسية المطروحة على جدول الأعمال في كل عام، ويستمر الاجتماع عـادة خمسـة أيـام تشـمل انعقـاد ندوات ومحاضرات واجتماعات بين المشاركين.

وقد ضمّ المشاركون هذا العام شخصيات سياسية بارزة، مـن بيـنهم الـرئيس الأمريكـي دونالـد ترامـب، ورئيسة وزراء بريطانيـا تيريـزا مـاي، والمستشـارة الألمانيـة، أنجـيلا ميركـل، ورئـيس الـوزراء الهنـدي ناريندرا مودي، ورئيس وزراء لبنان سعد الحريري، كما حضره رؤساء المنظمـات الدوليـة، مثـل الأمـين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريس، ورئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم، إلى جانب قادة الأعمـال التجارية، من بينهم جيني روميتي، المدير التنفيـذي لشـركة «آي بـي إم»، ورجـل الأعمـال الأمريكـي جورج سوروس، وفي المقابل غاب الحضور العربي لرؤساء الدول العربية للمرة الأولى منذ انطلاق المنتدى.

ويُعقد المنتدى كل عـام في إطـار موضـوع محـدد يعكـس التطـورات والـردود المتوقعـة للعـام المقبـل وفـق توجهات النظام الليبرالي الراسمالي الذي يؤمن به المنتدى الاقتصـادي العـالمي. وبـالنظر إلى التحـديات الحالية التي تواجهها العولمة بسبب زيادة الشعبوية والقوميـة وظهـور الحركـات العالميـة، مثـل مسـيرة

«مي تو» ضد التحرش الجنسي، أُقيم منتدى دافوس هذا العام تحت عنوان «خلق مستقبل مشترك في عالم ممزق».

وكما هو متوقع، فإن حضور دونالد ترامب هيمن على التغطية الإعلامية لـ«دافوس» هذا العام، باعتبار أن توجهاته السياسية تمثل النقيض لسياسات المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث وصفت «جيسيلين كوك»، من موقع «هافينغتون بوست»، ترامب بأنه يشبه «الفيل في الغرفة» طوال فترة انعقاد المنتدى (أي إنه يشكل خطرًا حقيقيًا لكن يتم تجاهله). ومن المثير للدهشة أن ترامب فشل في الارتقاء إلى مستوى التوقعات. وبدلاً من أن يلقي خطابًا يسخر فيه من العولمة، اختار نهجًا أكثر ميلاً للمصالحة، حيث ركّز في كلمته التي ألقاها على طبيعة الاقتصاد الأمريكي وتطوره.

وفي الإطار ذاته، ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، أن الغالبية العظمى من المراقبين كانوا يتوقعون أن يثير الرئيس الأمريكي الانقسام داخل «دافوس» نظرًا إلى رؤاه التي لا تخلو من الجدل، لكنها قالت إنه بدا «براغماتيا» هذه المرة، موضحة أن «إجماعا نادرا تشكل حيال ترامب بالنظر إليه على أنه أكثر براغماتية بدلاً من النزعة الدعائية الشعبوية التي كانت ترافق خطاباته في الغالب»، فقد ظهر أكثر ليونة حتى فيما يتعلق بشعاره الذي لازمه منذ انطلاق حملته الانتخابية، حيث أشار إلى أن كلمته بالمنتدى «أمريكا أولا»، لا يعني أمريكا وحدها، فعندما تنمو أمريكا ينمو العالم معها»، في الوقت ذاته اتفق موقع «ذا هيل» الأمريكي على أن زيارة ترامب لدافوس كانت «استثنائية» بالنسبة الى ما عُهد عنه من دفعه لسياسات شعبوية تتعارض مع قيم المنتدى الذي شارك فيه.

وبغض النظر عن لهجة ترامب، التي كانت أقل حدة، واقتناع عدد قليل من الأشخاص بأدائه، نظرًا إلى توجهه الآيديولوجي الذي يمثل تحديًا لتوافق الآراء الليبرالية الحديثة داخل النظام الدولي؛ فإن المنتدى الاقتصادي العالمي لم يعد يحظى بالشعبية التي كان يحظى بها على الصعيد العالمي في الأعوام الأخيرة، الأمر الذي يثير تساؤلات عدة منها؛ هل لا يزال المنتدى ذا تأثير؟ وهل لا يزال يشكل أهمية؟

ويواجه المنتدى لأعوام هذه التساؤلات، لكونه دائمًا ما يُنظر إليه على أنه حدث «نخبوي اقصائي». فبينما تزايد التمثيل غير الغربي في الأعوام الأخيرة، ظلّ دافوس مُهيمنا عليه من قبل أفراد من الدول الرأسمالية المتطورّة في أوروبا وشرق آسيا وأمريكا الشمالية وأستراليا. ومن ثم فإن افتقاره المستمر لشمولية الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية والوفود الإفريقية يقوِّض ادعاءات المنتدى الاقتصادي العالمي بالشمولية. وقد أثار هذا الافتقار مشاعر الاستياء ضده باعتبار أنه يعكس مذهب الإمبريالية الجديدة، وهو المذهب الذي يوحّد ويعزز مصالح الدول الغربية ونظرتهم إلى العالم، بينما يتجاهل احتياجات وأفكار المجتمعات التي تعتبر خارج نطاق الدول الغربية. وينعكس هذا الافتقار أيضًا على الأفراد المشتركين أنفسهم، فضلا عن وصول رسوم العضوية إلى ٧٠,٠٠٠ دولار للحضور السنوي.

ورغم أجواء التفاؤل والآمال بالاتفاق على توصيات تدفع باتجاه تحقيق انتعاش في النمو الاقتصادي العالمي لإنقاذ الملايين حول العالم من الفقر والمجاعات والحد من الهجرة والتلوث البيئي وتغيرات

المناخ والحمائية؛ تدور حول المنتدى مخاوف من استمرار الولايات المتحدة وغيرها من الدول في التحكم باقتصادات بعض الدول الأخرى، ومحاولتها الإبقاء على المشاكل الاقتصادية قائمة في الكثير من المجتمعات حول العالم خدمة لمصالحها. وبهذا المعنى، كتب «لاري إليوت»، المحلل الاقتصادي في صحيفة «الجارديان» البريطانية، واصفًا المنتدى بأنه: «تجمع مغلق كبير يندمج فيه مَن يمثلون ١٪ منه ويتظاهرون بأنهم يهتمون بالـ٩٩٪ الآخرين». مشيرًا إلى أنه «تجمّع نخبوي يتجنب إيجاد حلول للقضايا العالمية لصالح السعي لحماية مصالحه الاقتصادية والتجارية».

وبحسب محللين، فإنه بالرغم من أن هذا المنتدى من المفترض أنه يسعى لتخفيف المأزق الذي تتعرض له أفقر الدول في العالم من خلال إحداث تنمية نيوليبرالية، إلا أنه بالنسبة إلى العديد من المحرومين من حقوقهم في الاقتصاد العالمي، يؤكد فقط شكوكهم حول نوايا النخب السياسية والاقتصادية في خدمة مصالحها فحسب. وقد عزز صعود ترامب والأحزاب اليمينية المتطرفة إلى سدة الحكم في أوروبا هذا الحرمان لكون المنتدى لا يخدم سوى هذه النخب العالمية.

فضلا عن أنه يمكن انتقاد إخفاق قمة دافوس؛ نظرًا إلى التزامها الصارم بالليبرالية الغربية الجديدة، وهو ما يجعلها محفلا لمجرد النقاش، فمع التزام جميع الحاضرين بمعايير القمة الصارمة، وبتعزيز التجارة الحرة، والعولمة، والليبرالية، إلا أن القمة لا تنتج أي شكل من أشكال النقاش الفعّال بشأن القضايا التي تنادي بتحديها. فعلى سبيل المثال، هناك نقاش ضئيل حول كيف أن النموذج الرأسمالي الذي تقوده الصين قد يعود بالنفع على الاقتصادات في العالم النامي أكثر من النماذج الاقتصادية التي تروج لها الدول والشركات الغربية.

ولعل هذه القيود المفروضة على نطاق المناقشة تسبب الأضرار في الوقت الراهن، فتزايد الآيديولوجيات الشعبوية والحمائية والقومية والتي تقوض التوجهات التي تسعى دافوس إلى تعزيزها، يمكن أن يُعزى إلى فشل منهج العولمة في الغرب، كما أن مجرد الدفاع عن الوضع الراهن وتجنب المناقشات حول كيفية مواجهة آثاره لن يؤدي إلا إلى تعزيز المناهج السياسية التي أدت إلى انتخاب ترامب، وزيادة النزعة العسكرية، وازدياد كراهية الأجانب، وازدياد التشكك في الاتحاد الأوروبي في دول كروسيا، الفلبين، تركيا وهولندا، الأمر الذي جعل «فلوريان إيدير»، المحلل السياسي الألماني يقول لصحيفة بوليتيكو الأمريكية: إنه «من الواضح أنهم أرادوا جعل هذه الفرصة منصة لإظهار عناصر القوة في وقت الاضطراب الدولي».

وفي المقابل، ولئن كان سلوك دافوس يقوّض نموذج الأهداف التي أُنشئ لتحقيقها، فإنه يظل مثمرًا من الناحية العملية. فعلى الرغم من أن هذا المنتدى ليس هيئة دبلوماسية عالمية رسمية مثل الأمم المتحدة، لكنه مازال المنفذ الرئيسي الذي يستطيع من خلاله القادة الاقتصاديون، بمختلف مذاهبهم من حيث الأعمال التجارية أو الأعمال الخيرية أو السياسية، تعزيز الروابط الشخصية والمؤسسية، وتسهيل الترابط العالمي، إذ إنه يوفر منصة يمكن من خلالها أن يوضح هؤلاء القادة أجنداتهم ومنهجهم للعام

المقبل. ولعل الشفافية التي تقرها هذه القمة تعني أنه يمكن إطلاع الشعوب المختلفة على الأفكار والسياسات الاقتصادية المطروحة من قبل القادة، والتي تتماشى مع قيم العولمة الليبرالية الجديدة.

وثمة نتيجة أخرى أكثر منطقية لمنتدى دافوس هي تسهيله للتواصل بين الأفراد الحاضرين من خلال إتاحة الفرصة لعقد اجتماعات شاملة وجها لوجه، حيث يمكن للموفدين تشكيل شراكات جديدة، وتعزيز العلاقات القائمة وتبادل الأفكار والنهج فيما يتعلق بتعظيم فعالية السياسة والأعمال. وكثيرا ما تؤدي هذه اللقاءات إلى تأمين فرص الاستثمار أو الموافقة على إقامة شراكات تعاونية أو على الأقل الحصول على وعود بفرص أرحب للحوار أو عقد مناقشات مقبلة بعد انتهاء القمة. وهو ما أوضحه «إيان بريمر»، رئيس مجموعة «أوراسيا» للأبحاث في حديثه لمجلة فورين بوليسي: من أنه «مع تزايد التأثيرات التي خلقتها تكنولوجيا المعلومات، فلا تزال الاجتماعات الشخصية ذات أهمية، حيث يجمع دافوس باستمرار بعضا من أقوى وأذكى الناس في العالم تحت سقف واحد».

على العموم، مما لا شك فيه أن منتدى دافوس ٢٠١٨. شهد بعض الاجتماعات المهمة؛ إلا أنه من المستحيل استنتاج أنه قد حقق أهدافه المتمثلة في تقويض زيادة النزعة القومية والحمائية وتداعيات العولمة في ظل وجود مؤتمر قمة يغلب عليه سمات النيوليبرالية الغربية التي تتبناها النخب السياسية العالمية. ومن ثمّ يتساءل كثيرون هل يمكن لهذا المنتدى أن يحقق أحلام ملايين البشر وطموحاتهم في مناطق مختلفة من العالم خلال خمسة أيام فقط؟ وخصوصا أنه لا يخرج ببيان ختامي أو بقرارات ملزمة.

٢٠١٨/٢/١٤

التدخلات الإيرانية في شؤون البحرين.. إلى متى؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

التدخلات الإيرانية غير المباشرة في الشأن البحريني، هي سياسة مستمرة. ومع صعود نظام الولي الفقيه إلى الحكم عام ١٩٧٩، بدأ التدخل المباشر القائم على الإرهاب، بشكل ممنهج، تتبادل فيها الأجهزة الإيرانية الأدوار، من خلال إطلاق التصريحات العدائية، عبر مسؤوليها أو أذرعها أو خلاياها النائمة في المنطقة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، الذي يقضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وتتنوع أشكال تدخلات إيران في الشأن الداخلي البحريني، ما بين الدبلوماسي والسياسي والإعلامي، الذي أصبح أبرز أوجه هذه التدخلات، الأمر الذي يصعب إنكاره أو التستر عليه، حيث لعبت هذه التصريحات دورا تخريبيا في محاولة لتأجيج الوضع الداخلي وخاصة مع أحداث فبراير عام ٢٠١١ المؤسفة وما تلاها.

وبإجراء إحصاء للتصريحات والمواقف المعادية والتدخل في شؤون البحرين، الرسمية وغير الرسمية، نجد أن تصريحات القادة وكبار المسؤولين فاقت في عددها تصريحاتهم في شؤون بلدهم وشعبهم المتعدد المذاهب والأعراق، والذي يعاني الأمرّين، جراء الأداء السياسي والاقتصادي المتردي، وارتفاع نسبة البطالة ومعدلات الفقر.

فمنذ ٢٠١١ حتى ٢٠١٦، نجد أن عدد التصريحات الرسمية وصل إلى ٢٤١ تصريحاً من إجمالي التصريحات والمواقف، والتي بلغ عددها ٤٦٧ تصريحاً، وكان الأكثر تصريحاً المرجعيات الدينية بـ٢٣ تصريحا، ثم المرشد الأعلى بـ٢٢ تصريحا، ثم الحرس الثوري الإيراني بـ١٤ تصريحا، ثم مساعد رئيس مجلس الشورى الإيراني «حسين أمير عبداللهيان» بـ ٨ تصريحات، ومجلس الخبراء بـ ٧ تصريحات. وجاءت التصريحات شبه الرسمية في الترتيب الثاني بإجمالي ١٦٩ تصريحاً، ثم افتتاحيات الصحف والمقالات بعدد ٣٩ مادة صحفية، وأخيرا جاءت التصريحات الشعبية في الترتيب الرابع بـ ٢١ تصريحاً، وتمحورت القضايا التي تناولتها التصريحات حول تشبيه الاحتجاجات البحرينية بثورات مصر وتونس، والحض على العنف والفوضى والإرهاب ودعم المتمردين الخارجين عن القانون، والمطالبة بالبحرين باعتبارها ولاية إيرانية.

وإذا انتقلنا إلى السنة السابقة أي من يناير ٢٠١٧ حتى يناير ٢٠١٨، نجد أن الوضع لم يختلف كثيرا، إذ استمرت إيران وأذرعها في إطلاق التصريحات، والتدخلات ومحاولات زعزعة الأمن والاستقرار في البحرين. إذ بلغت التصريحات الإيرانية على المستوى الرسمي حوالي ٩١ تصريحا. وجاءت في المرتبة الأولى الخارجية الإيرانية بـ٢٦ تصريحا، تليها المرجعيات الدينية بـ ٢٤ تصريحا، ثم البرلمان الإيراني بـ١٩ تصريحا، ثم المرشد الإيراني ومجلس الخبراء بـ ٦ تصريحات لكل منهما، ثم مجمع تشخيص مصلحة النظام بـ ٤ تصريحات، والقوات المسلحة ومجلس صيانة الدستور والسلطة القضائية بتصريح واحد لكل منهما، فضلا عن مؤسسات أخرى بـ ٣ تصريحات. بينما تناولت الصحف الإيرانية البحرين ٥ مرات، وتطاولت أذرع إيران في المنطقة على البحرين (وزارة الخارجية العراقية، حزب الله اللبناني وحزب الدعوة العراقي وغيرهم) بـ٧٤ تصريحا وتهديدا.

وتمحورت تلك التصريحات بالتعليق على الأحداث الداخلية الأمنية، وبعضها كان ردًّا على اتهامات البحرين لإيران بتمويل خلايا إرهابية تم الكشف عنها، خططت لاغتيال مسؤولين كبار في الدولة، أو ردا على اتهامها بالضلوع في حادث انفجار خط أنبوب النفط يوم ١١/١٠، كما استمرت الصحف الإيرانية في ترديد مزاعمها أن البحرين محافظة تابعة لإيران، وغير ذلك من مزاعم كاذبة ومضللة.

ومن متابعة تلك التصريحات، نكتشف أن مخططها هو إثارة القلاقل وزعزعة الأمن والاستقرار وتهديد النسيج المجتمعي والسلم الأهلي في البحرين. فضلاً عن كونها ليست تصريحات عشوائية، وإنما مدروسة وممنهجة وتصدر على لسان مسؤولين بمستويات مختلفة، معظمهم من أصحاب القرار. وبتحليل مضمونها نجد أنها سياسات تتنافى ومبادئ القانون والمواثيق والأعراف الدولية ومبادئ حسن الجوار.

ولعل هذا كان واضحًا في افتراءات ومغالطات الرئيس الإيراني «حسن روحاني» يوم ١٧ يناير ٢٠١٧ ضد السعودية، حينما قال: «نحن مستعدون للمشاركة في تقديم العون في مسألة اليمن، ومشاكل المنطقة الأخرى والإسهام في استقرار المنطقة وأمنها، إذا أوقفت السعودية حربها في اليمن، وتدخلها في البحرين». مع أن السعودية تعمل على إعادة الشرعية في اليمن ووقف تدخل إيران في شؤونها

الداخلية، وحماية البحرين من تدخلات إيران. ويشهد العالم على تدخلها أيضًا في العراق ولبنان وسوريا بشكل مباشر من خلال أذرعها التي تحارب بالوكالة عنها، كما تتدخل إيران في شؤون القضاء البحريني وتشكك في نزاهته.

ووفق هذا النهج، صرح وزير الخارجية الإيراني جواد ظريف في ٢١ مايو ٢٠١٧، تعليقا على الحكم الصادر على عيسى قاسم قائلا: «السلطات البحرينية اتخذت المقاربة الطائفية من أجل توجيه تهم كاذبة له، ولاثنين من المقربين إليه». وهي اتهامات غير مسؤولة. فالبحرين لا يوجد بها طائفية والمجتمع البحريني متماسك بعكس إيران التي تمارس الطائفية ضد الأكراد وعرب الأحواز الموجودين على أراضيها وتعمد إلى مصادرة أراضيهم.

ولم تكن التدخلات الإيرانية في البحرين بالتصريحات فقط، ففي مارس ٢٠١٧، ألقت السلطات البحرينية القبض على خلية إرهابية خططت لاغتيال مسؤولين كبار، وكشفت أن أعضاء تلك الخلية تلقوا تمويلا من إيران، التي كانت ضالعة في تفجير أنبوب النفط في نوفمبر ٢٠١٧، وكشفت في يناير ٢٠١٨ عن أنها أحبطت مخططات إرهابية كانت تستهدف اغتيال عدد من المسؤولين في البحرين، وحرق منشآت نفطية؛ بتجنيد عناصر تدار من إيران بالتنسيق مع حرسها الثوري وأذرعها المتمثلة في الحشد الشعبي في العراق وحزب الله في لبنان، الأمر الذي يؤكد السعي المطرد لإيران وأذرعها في إثارة المشكلات داخل المملكة، والإضرار باقتصادها وأمنها واستقرارها؛ كل ذلك دفع إلى ضرورة مواجهة تلك التدخلات، والتصريحات محليا وإقليميا ودوليا.

فعلى المستوى الدولي، تم اللجوء إلى مجلس الأمن الدولي لفتح تحقيقات في تلك التدخلات وغيرها واتخاذ إجراءات بحقها، وإلزامها بمبادئ القانون الدولي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبحرين التي تطالب بضمها لها رغم كونها دولة مستقلة، وعضوا فاعلا في الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧١.

وعلى المستوى الإقليمي، تقوم الدول العربية بمطالبة إيران بعدم التدخل في شؤونها الداخلية من خلال اللجوء إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى والاتحاد البرلماني الدولي، فضلا عن ضرورة صياغة مفهوم استراتيجي لدول مجلس التعاون، يتضمن إعادة تعريف المخاطر الإقليمية الراهنة، بحيث تكون إطارا عاما للسياسة الخليجية عموما تجاه إيران. كما يجب أن تظل تدخلات إيران بندا ثابتا على الاجتماعات واللقاءات الخليجية؛ حتى تلتزم إيران بإقامة علاقات مع دول الخليج قائمة على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين.

على العموم، إيران من الدول المهددة للدول العربية عامة، والخليجية على وجه الخصوص. ليس فقط بالقول من خلال تصريحات رأس النظام الإيراني وكبار المسؤولين فيه والتي تعتبر بحكم القانون الدولي تدخلاً سافرًا في الشؤون الداخلية؛ بل بالفعل أيضًا من خلال خلاياها النائمة واستقبال الإرهابيين وتدريبهم وتمويلهم للقيام بأعمال إرهابية.

٢٠١٨/٢/١٦

انتقادات وتناقضات حول خطاب ترامب عن «حالة الاتحاد»

ألقى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يوم ٣٠ يناير ٢٠١٨ خطابه الأول حول حالة الاتحاد، وهو الخطاب السنوي الذي يلقيه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، أمام جلسة مشتركة للكونجرس الأمريكي (مجلسي النواب والشيوخ) في العاصمة واشنطن، ويقر الرئيس فيه حال الأمة ويضع تصورًا للأجندة التشريعية والأولويات الوطنية خلال العام المقبل. وعادة ما كان إلقاء هذا الخطاب شرطا دستوريا لجميع الرؤساء الأمريكيين خلال شهر يناير من كل عام.

ويأتي هذا الخطاب بعد عام على رئاسة الرئيس الأمريكي الحالي، والذي لفت فيه إلى تنفيذ العديد مما وعد به في حملته الانتخابية، فيما لم يتطرق بشكل ملحوظ إلى سياساته المستقبلية كما هو المعتاد، وحسبما ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، فإن خطاب ترامب «يخلو بشكل ملحوظ من سياسات الولايات المتحدة الجديدة، ووضع جدول أعمال بعيد لكونجرس يواجه انتخابات منتصف المدة الخريف المقبل، وبدلاً من ذلك يسرد ما وصفه بأنه أعظم إنجازاته». فيما لم يتطرق الى مناقشة القضايا الأكثر إثارة للجدل خلال رئاسته، ومنها الحديث عن التحقيقات في التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦، وما إذا كان هو أو شركاؤه سببًا في عرقلة العدالة أو دعمها من عدمه.

وفي أداء غير معهود، تجنب الرئيس الأمريكي في خطابه اللهجة الانقسامية التي لطالما سيطرت عليه خلال فترة ولايته الرئاسية، مدركًا بأن الخطاب يستخدم لأغراض من بينها إرضاء سقف طموحات كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي. وكانت الرسالة الواضحة التي يريد الرئيس الأمريكي التركيز عليها، هي التمسك بالوحدة الأمريكية، فضلاً عن دعوته للكونجرس والولايات المتحدة بأكملها على حد سواء «بالتخلي عن الخلافات، والبحث عن أرضية مشتركة، واستدعاء الوحدة التي نحتاج اليها جميعًا لتقديمها للشعب الذي انتخبنا من أجل خدمته».

وبشكل عام، هيمن ملف السياسة الداخلية على خطاب حالة الاتحاد، حيث تحدث خلال أكثر من ساعة و٢٠ دقيقة عن الموضوعات التي ميزت فترة رئاسته إلى وقتنا الراهن، بما في ذلك: تقييد حركة الهجرة، (وهي القضية التي لاقت معارضة من جانب مجلس النواب الأمريكي ذاته)، إلى جانب خفض معدلات الضرائب وإلغاء قانون الرعاية الصحية الأمريكي «أوباما كير»، فضلاً عن حديثه حول الوضع الاقتصادي للبلاد وملف الإرهاب.

وباستعراض أبرز خمس نقاط تطرق إليها الرئيس الأمريكي، حسبما ذكرت صحيفة «تليجراف» البريطانية؛ نجده تحدث بداية عن «إبقاء معتقلي جوانتانامو»، معلنا أنه قبل خطابه مباشرة وقع على أمر تنفيذي بشأن «حماية أمريكا من خلال الاحتجاز الشرعي للإرهابيين»، وهو الأمر الذي يلغي أمر الرئيس السابق «باراك أوباما» بإغلاق المعتقل المثير للجدل، بل يفتح خيار احتجاز المزيد من «الإرهابيين المشتبه» فيهم هناك. وفيما يتعلق بـ«البنية التحتية» دعا الكونجرس إلى إصدار مشروع قانون

لإقرار ميزانية بنحو ١,٥ تريليون دولار للاستثمار الجديد في البنية التحتية التي تحتاج إليها البلاد، ملمحا إلى أن بعض التمويل يمكن أن يأتي عن طريق الاستثمارات الخاصة.

وبالنسبة إلى «الهجرة» وعد ترامب بسياسة «اليد المفتوحة» للديمقراطيين، بما في ذلك منح الجنسية لـ١,٨ مليون من المهاجرين، مقابل زيادة الإنفاق على أمن الحدود، وبناء جدار على الحدود مع المكسيك، فضلا عن دعوته إلى إنهاء «يانصيب التأشيرة»، وعدم منح حق لم الشمل لحاملي البطاقات الخضراء، وبدلا من ذلك، دعا إلى نظام هجرة قائم على «الجدارة والكفاءة».

ومن الناحية الطبية أكد أن إحدى «أولوياته»، هي خفض أسعار العقاقير الطبية في البلاد، مؤكدا أنها في بلدان أخرى كُلفتها أقل بكثير من ثمنها بالولايات المتحدة، وهذا أمر «ظالم وغير عادل». وفيما يتعلق «بتعزيز التجارة الحرة»، تعهد بإنهاء ممارسة ما وصفه بـ«الصفقات التجارية غير العادلة» مع البلدان الأخرى، مؤكدا أنه «سيقف مع المصالح الأمريكية»، وسيحمي أمن الاقتصاد الأمريكي من خلال اتخاذ موقف ضد الدول التي «تخرق القواعد».

ومن المثير للدهشة أنه على الرغم من أن السنة الماضية اتخذت واشنطن خلالها قرارات صادمة بالنسبة الى العالم، والشرق الأوسط على وجه الخصوص؛ فإن ملف السياسة الخارجية؛ لم يلقَ الاهتمام المعهود من جانب الإدارة الأمريكية الحالية. ومن المعلوم أن خطاب «حالة الاتحاد» كثيرًا ما يستخدمه الرؤساء السابقون لتعزيز برامجهم وأجنداتهم المتعلقة بالسياسة الخارجية على أمل الحصول على دعم من الحزبين لمبادراتهم في النهاية. وهو ما أكده أحد الأكاديميين المعنيين بشؤون السياسة الخارجية الأمريكية «جيمس ليندساي» بقوله: إن «الخطابات التي كانت الأكثر تأثيرًا في تاريخ الولايات المتحدة هي تلك التي تعاملت مع قضايا السياسة الخارجية بشكل شامل».

وفي حين لم يتطرق ترامب إلى عقيدة السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثلما فعل أسلافه، فإن اللهجة العامة التي تبناها في خطابه، هي ذاتها التي أوصلته الى الرئاسة، وهو نهج يتسم بالتشدد تجاه السياسة الخارجية، والذي يتضمن وجوب الجمع بين عدد من الإجراءات من بينها خفض التزامات الولايات المتحدة خارج البلاد، أي في المناطق التي لا تخدم المصالح الأمريكية بشكل مباشر (مثل المساعدات والسعي لتحقيق الديمقراطية)، إلى جانب استخدام القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية ضد أعدائها، مثل كوريا الشمالية وإيران. لكن يبدو أن هذا النهج لم يتضح حتى الآن في ضوء قراراته، التي لا تزال تتجه نحو تعزيز العلاقات الدولية في المجالات التجارية، حيث إن السياسة الخارجية الأمريكية تمليها الأحداث الجارية بدلاً من تلك الاعتبارات الأيديولوجية.

ويتضح هذا النهج العملي، الذي يعد غير معتاد بالنسبة الى رئيس أمريكي، بشكل أفضل في سياسته تجاه منطقة الشرق الأوسط. وبشكل عام، لم تلق قضايا الشرق الأوسط قدرًا كبيرًا من الاهتمام خلال خطابه حول حال الاتحاد؛ على الأرجح بسبب حقيقة أنه لم يُحرز تقدما يُذكر في هذا الصدد، مقارنة ببرنامجه المحلي للإصلاح الضريبي على سبيل المثال، الذي تحدث عنه بشكل موسع في خطابه أمام الكونجرس.

وجاء معظم تركيز ترامب في هذا الصدد حول إيران، على نحو مماثل للسياسة التي اتبعها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش، المتمثلة في «عقيدة محور الشر»، بعد أن أصبحت تمثل حجر الزاوية في أجندة السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي الحالي، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى معارضته «الاتفاق النووي»، الذي وقع عليه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وألمانيا وإيران، ورغبته في إعادة التفاوض بشأنه أو حتى الانسحاب منه.

وعلى غير المتوقع، لم يذكر الرئيس الأمريكي سوى القليل بشأن (الاتفاق النووي)، أو بشأن التدخل الإيراني الذي يفرض تحديًا على المصالح الأمريكية في اليمن، سوريا، العراق ولبنان. فقد خصّص للشأن الإيراني مجرّد عبارة هامشية: «أطالب الكونجرس بمعالجة العيوب الأساسية في الاتفاق النووي مع إيران». بينما خصص تركيزًا كبيرًا للتظاهرات الجارية في إيران، والتي بدأت في ديسمبر من عام ٢٠١٧. قائلا: إنه «عندما تمرّد الشعب الإيراني ضد جرائم نظامه الدكتاتوري الفاسد، لم ألتزم الصمت، حيث اصطفت أمريكا إلى جانب الشعب الإيراني في معركته الباسلة للحصول على الحرية».

ويبدو أن اختيار ترامب لمنح الأولوية للتظاهرات الإيرانية بدلاً من الاتفاق النووي خلال خطابه، هو «خيار تكتيكي». فقد أوضحت الإدارة الأمريكية أنها تأمل بأن يساعد تأييدها للتظاهرات الإيرانية – والتي على الرغم من تقلّصها، لكنها مازالت جارية– في الحفاظ على الحالة المناهضة للحكومة الإيرانية، والتي قد تقود نحو تغيير النظام وإيجاد نظام بديل عنه موالٍ للغرب.

وفي الوقت الذي يُفترض فيه أن خطاب حالة الاتحاد، خطاب تصالحي، ومن شأن توجيه أي انتقاد للمعاهدة التي أُبرمت في عهد «أوباما» أن يزيد من نفور الديمقراطيين، إلا أن امتداح ترامب للمتظاهرين الإيرانيين لقي صدى عند كلٍ من الجمهوريين والديمقراطيين، كما أنه اعتُبر محاولة لتحسين مقياس الدعم الشعبي للرئيس الأمريكي، والذي انخفض إلى نسبة تاريخية وصلت إلى ٣٨،٤٪، وذلك حسبما ذكر موقع «بيزنس إنسايدر» (النسخة البريطانية).

وكما هو الحال بالنسبة الى الاتفاق النووي، لم يُخصص لقرار القدس سوى فقرة واحدة في الخطاب. ويبدو أن هذه القضية أُغفل التركيز عليها لدواعٍ استراتيجية، تكمن في تجنب إثارة المزيد من الجدل بشأنها، حيث قال: «بعض الدول صوتت ضد هذا القرار في الأمم المتحدة، في حين قدمت أمريكا أكثر من ٢٠ مليار دولار من المساعدات لهذه الدول»، مطالبا الكونجرس بالعمل على توجيه الأموال نحو «خدمة المصالح الأمريكية وليس ضدها».

وتتفق تلك الدعوة بمنع المساعدات الأمريكية مع نهجه كرجل أعمال يعطي أولوية للمصلحة الوطنية في مجال العلاقات الدولية، وذلك يتناسب مع عدد من المبادرات التي وضعها بالفعل، مثل الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين الصادر عن الأمم المتحدة، وهو الإعلان الذي يسعى إلى الحد من الإنفاق الأمريكي على الأسباب التي لا تخدم مباشرةً مصالح الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية.

ومع ذلك، شكك عدد من المراقبين في صدق تهديده بمنع المعونات، ومنهم «جيمس كابلان»، خبير العلاقات الدولية، الذي أشار في مجلة (سلايت) إلى أنه «من المرجح أن تظل العلاقات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية مع حلفائه في الشرق الأوسط وخارجه آمنة».

وتعتبر من أحد العناصر الأكثر دهشة في «حالة الاتحاد»، حذف أي ذكر لعملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية – وحتى أثناء حملته الرئاسية– في حين يصف الرئيس الأمريكي نفسه بأنه «مفاوض رئيسي»، وأن مفاوضات السلام الناجحة بين إسرائيل وفلسطين ستكون هدفًا أساسيًا لإدارته، واصفا العملية «بالاتفاق النهائي» أو «صفقة القرن».

وتجدر الإشارة إلى أنه مع إحراز تقدم ضئيل في عملية السلام عام ٢٠١٧، فإن قراره بشأن القدس أدى إلى جعل العملية غير قابلة للتطبيق، حيث إن المعارضة الكاملة من الفلسطينيين، فضلاً عن معظم الدول العربية والإسلامية، وحتى حلفاء أمريكا الغربيين، قد قوضت قدرته على تقديم الولايات المتحدة كوسيط نزيه في المفاوضات، فضلا عن إقرار ترامب ذاته بمدى تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في مسألة الاتفافات مع الفلسطينيين. ومن ثمّ، فإنه من المرجح أن حالة الجمود التي طغت على عملية السلام، هي ما جعلت الرئيس الأمريكي يتجاهلها عن قصد في خطابه، ولا سيما أن إدارته عجزت عن إحراز تقدم في هذا الصدد إلى الحد الذي أزال عملية السلام من جدول أعماله المتعلق بالشرق الأوسط.

وبشكل عام، أثبت خطاب حالة الاتحاد لهذا العام أنه لا يتضمن ما يسترعي الانتباه مثلما هو العهد بالخطاب دائمًا. وعلى النقيض من الرؤساء السابقين الذين سبقوه لم يحاول ترامب تحديد رؤيته العالمية وموقف السياسة الخارجية الرسمية للحكومة الأمريكية في ظل إدارته، فلم يتطرق سوى قليل الى الحديث عن قضايا الشرق الأوسط. وبدا جليًا عدم إبداء رغبته في استئناف مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية، ربما اعترافًا منه بفشله في كسب الدعم حول قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. فيما عزز من المخاوف بشأن كون إدارته متقلبة ولم تنجح في تحقيق أهدافها حتى الآن. ومن ثمّ إذا ما حاولنا جعل عنوان لولايته عن هذا العام: فهو، «عام تأزم العلاقات الخارجية الأمريكية»، وخاصة بعد أن استطاع رسم صورة قاتمة إلى حد ما عن العام المقبل.

٢٠١٨/٢/٢٤

«قصة الإصلاح» في سوق العمل بالبحرين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

إيمانا بأهمية الثروة البشرية، يتجه العالم الآن إلى تنميتها والاهتمام بها من خلال العمل على إيجاد وظائف مناسبة للأفراد لضمان حياة كريمة لهم ولحل مشكلة البطالة، وزيادة معارفهم وتنمية مهاراتهم. والبحرين بقيادة جلالة الملك «حمد بن عيسى آل خليفة» هي من الدول التي تولي اهتماما كبيرا بثروتها البشرية، وهو الذي يقول دومًا: «أغلى ما عندي هو الإنسان». وظهر ذلك من خلال إنشاء «هيئة تنظيم

سوق العمل» في عام ٢٠٠٦، وهي جهاز لتنظيم السوق ترتبط بـه مصـالح أصـحاب الأعمـال مـع الرؤيـة الاقتصادية للوطن، وكانت الهيئة أول من فرض على منتسبيها إقرار الذمة المالية.

وفي هذا الإطار بين كتاب «قصة الإصـلاح»، تـأليف «أسـامة بـن عبـد الله العبسـي» الـرئيس التنفيـذي لهيئة تنظيم سوق العمل، حرص البحرين على معالجة ملف التوظيـف، منـذ بـدء البرنـامج الإصـلاحي لجلالة الملك، وكيف وضع اللبنة الأولى لبنـاء هيئـة تنظـيم سـوق العمـل في ٢٠٠٥، وجـاء الكتـاب مـن خمسة فصول:

الفصل الأول بعنوان «التشخيص»، تناول فيه كلمة سمو ولي العهد الأمير «سلمان بن حمد آل خليفـة»، والتي جاء فيها أن التطـورات الـتي شـهدتها البحـرين في معـدلات التنميـة انعكسـت بالإيجـاب علـى المواطن، وتناول أيضا مسألة العمالة الأجنبية في البحرين، والـتي حققـت فوائـد اقتصـادية إلا أنـه مـن الصعب الاستمرار في ذلك؛ حيث إن الأولوية يجب أن تكون للمواطن، حيث شدد على ضـرورة إيجـاد حلول لمواجهة البطالة وخلق سوق عمل موحد يتسم بالعدالة، كمـا تنـاول هـذا الفصـل أيضـا البـدايات والأسس لمحاولات القضاء على البطالة، والتي اعتـبرت القضـية الاسـتراتيجية الأهـم، حيـث شـهدت البحرين اجتماعات عدة لمحاولة إيجـاد حلـول للأزمـة، وفي عـام ٢٠٠٣ تم تكليـف «شـركة مـاكنزي» لإعداد دراسة لتشخيص سوق العمل البحرينية، والـتي أصـدرت دراسـة قـدمت فيهـا إحصـاءات لعـام ٢٠٠٣ حول عدد العاطلين والذي بلغ (١٦–٢٠ ألفا)، وأوضحت أن نوعية معظم الوظائف التي يشـغلها البحرينيون منخفضة الأجور، واستعرضت التحديات المستقبلية التي يمكن أن تواجـه البحـرين، والـتي تتمثل في ازدياد الفجوة المحتملة بين توقعات العاملين والوظائف المتاحة، وأشارت إلى طـرق مواجهتهـا من خلال تناول سياسات العمل بأسلوب المبادرة وتطوير القدرات المؤسسية.

وتعتبر كلمة ولي العهد تقديما للفصول التالية، وتبين حرص المملكـة علـى إيجـاد فـرص عمـل لأبنائهـا وتوفير سبل الراحة والحياة الكريمة لهم، ولهذا كانت المحـاولات الأولى لحـل أزمـة البطالـة ناجحـة، وأثمرت دراسة «ماكنزي» عن تقديم حلول جيدة وطرق لمواجهة المشكلة.

وكان الفصل الثاني تحت عنوان «بلورة المشروع»، ليتحدث عـن تفعيـل مشـروع الإصـلاح بتعـاون سمـو ولي العهد مع مجلس التنمية الاقتصادية، وانطلاق عمـل المجلـس علـى خطـين متكـاملين، وهمـا: ١. الاستعانة بالخبرات؛ ووقع الاختيار على «شركة ماكنزي».

٢. تأسيس اللجنة التنفيذية «لجنة القيـادة»؛ «شـكلها سمـو ولـي العهـد في ٢٠٠٤، وهـي أول لجنـة معنية بالإصلاح»، وضمت ممثلين عن الوزارات وديـوان ولـي العهـد، واختصـت بالتعـاون مـع الخـبير الاستشاري والتنسيق مع الجهات المعنية.

ونتج عن ذلك إعداد الدراسة، التي جاءت بثلاث مراحل لتحقيق إصلاح جذري في سوق العمـل وهـي: ١. إصلاح سوق العمل (على المدى القصير)، ٢. إصـلاح اقتصـادي (علـى المـدى المتوسـط)، ٣. إصـلاح التعليم والتدريب (على المدى الطويل).

وطالبت الدراسة القطاع الخاص بأن يكون محرك النمو الاقتصادي، وأن يرتكز على أبناء البحرين، بالإضافة إلى عوائق البحرنة في القطاع الخاص والتي تمثلت في هيكلية سوق العمل، والتي تمثل عقبة أمام ذوي الأجور المنخفضة وأنظمة العمل غير المحفزة ، وأوضحت الدراسة أن لوائح سوق العمل تتسم بالتعقيد، ولهذا دعت إلى إزالة القواعد الجامدة التي تحكم سوق العمل ودعم توظيف البحرينيين من خلال تقديم حوافز للتوظيف وتوفير برامج للإعداد للعمل، وتحسين ظروف العمل وتطبيق إجراءات واضحة لإنهاء الخدمة.

وإذا نظرنا للدراسة فسنجد أنها عملت باستراتيجية صحيحة، حيث وضعت مراحل للإصلاح على المدى القصير والمتوسط والطويل، وطرحت المشكلات التي تواجه سوق العمل بوضوح وشفافية، وهذا الطرح هام أيضا، حيث إنه يجب إعطاء الأولوية في سوق العمل لأبناء البحرين، وإزالة العوائق أمامهم لتولي الوظائف.

وجاء الفصل الثالث بعنوان «التفاعل المجتمعي»، وتناول التحفظات المجتمعية، وخاصة من جانب القطاع الخاص على الدراسة، والتي كانت من جانب غرفة تجارة وصناعة البحرين، ومن أبرزها: أن الدراسة خلصت إلى استنتاجات غير صحيحة بالقول إن الخطوة الأولى للإصلاح تبدأ بسوق العمل، وفرضية أن نموذج العمل في مشروعات القطاع الخاص يعتمد بدرجة كبيرة على الوظائف المنخفضة الأجر، وأن الدراسة تحدثت عن وضع سقف للعمالة الأجنبية إلا أنها لم توضح الآلية التي سيتم استخدامها، كما لم توضح شرائح مجتمع البطالة وفئاته العمرية، وتوقعت أن تؤدي مقترحات الدراسة الى زيادة معدلات التضخم. واقترحت الغرفة تأكيد العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والهيكلي وعدم التسرع بتنفيذ قرارات نتائج الدراسة. وبدوره رأى الاتحاد العام لغرف البحرين ضرورة تساوي التمثيل لكل الشركاء الاجتماعيين في الأجهزة التي ستنفذ المشروع، وتحرير سوق العمل وإعادة النظر في تطبيق نسب البحرنة، وتطبيق المشروع في القطاع العسكري، وانتقد أن الدراسة أهملت الحد الأدنى للأجور.

كما وضعت الجمعيات المهنية مقترحات تمثلت في: التغيير الجذري في أساليب التدريس، تعزيز سلوكيات احترام العمل، اعتماد منهجية الإدارة الاستراتيجية، التعاون مع الدول الصديقة، دراسة فرض ضرائب على الأرباح، إيجاد صندوق للتكافل الاجتماعي.

واختتم الفصل، بالجهود الحكومية التوفيقية والمتمثلة في: جهود القائمين على مشروع الإصلاح وفي مقدمتهم سمو ولي العهد لاحتواء الخلافات والتباين، حيث أصدر قرارا باعتماد المرونة والاهتمام بجميع الملاحظات وبيان أن الدراسة منتج وطني محلي.

وهنا نجد حرص القيادة على الحوار والنقاش المجتمعي والأخذ في الاعتبار كل التحفظات التي وضعتها الجهات المختلفة، فضلا عن تقديم تلك الجهات لاقتراحات تعرب عن رغبتها في المساهمة في حل مشكلة البطالة وتنظيم سوق العمل، ومن الجيد أيضا محاولات الحكومة التوفيق واحتواء التباين واعتماد المرونة في النقاشات وتمثيل كل أطياف المجتمع.

وبعد الحديث عن التفاعل المجتمعي، انتقل المؤلف في الفصل الرابع الى الحديث عن «المحطة الأخيرة» وتناول مشروع الهيئة، حيث قام مجلس التنمية الاقتصادية بإعداد مشروع قانون «هيئة تنظيم سوق العمل» وأحالته الحكومة الى السلطة التشريعية، حيث أخذ المجلس في الاعتبار الملاحظات التي أُثيرت حوله، والذي حدد صلاحيات الهيئة وآلية عملها. وتناول أيضا الحديث عن صندوق العمل، ويهدف إلى المساهمة في تعزيز الاقتصاد الوطني، ورفع كفاءة العمال البحرينيين، ومنح القروض الميسرة للمواطنين، وتناول أيضا الحديث حول «الحراك البرلماني»، والذي بدأ بتسلم مجلس النواب مشروع القانون وإحالته الى اللجان المختصة في مارس ٢٠٠٥، ونال المشروع نقاشات عديدة داخل المجلس أفضت إلى توافقات حكومية ونيابية حول تعديل (٢٦) مادة من القانون. ثم تمت ولادة القانون بإصداره بمرسوم ملكي رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٦ في ٢٩ مايو ٢٠٠٦، وهو ما مثل تجسيدا للعملية الديمقراطية، كما أصدر القانون رقم (٥٧) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء صندوق العمل في ١٢ أغسطس من نفس العام، الأمر الذي يؤكد أن الأمور كانت تسير بشكل منظم وتمر بعدة مراحل لحين تنفيذها؛ وهو ما يضمن توافقا مجتمعيا وإداريا وقانونيا حول المشروع، ويأخذ في الاعتبار التعديلات والملاحظات، وهو ما يصب في مصلحة العملية الديمقراطية بدعم القيادة السياسية للحوار والنقاشات.

واختتم الكتاب بالفصل الخامس، الذي جاء بعنوان «البناء ووضع الأسس»، إذ اتجه القائمون على مشروع إصلاح سوق العمل الى تأسيس جناحي الإصلاح (هيئة تنظيم سوق العمل وصندوق العمل)، وباشرت الهيئة مهامها، ووضعت خطة وطنية لسوق العمل وحرصت على بناء هيكل تنظيمي بدقة واحترافية، ورسمت سياسات التوظيف وتطوير نظام إصدار تصاريح سوق العمل ليكون إلكترونيا، وتم تحديد صلاحياتها والتي تمثلت في وضع خطة لسوق العمل، وجمع وتحليل البيانات وتوعية وإرشاد العمال بشأن أخلاقيات العمل والسلامة المهنية واقتراح وتحصيل الرسوم المفروضة على أصحاب العمل، وتيسير إجراءات تصاريح العمل.

وصندوق العمل الذي بدأ في مباشرة مهامه سعيا لتطوير القطاع الخاص وتنمية العامل البحريني وتطوير المؤسسات وتوفير الدعم للأفراد والمؤسسات، وإعداد دراسات للسوق ودعم الاستثمار وبرز دوره في ٢٠١١ من خلال قيامه بدور ريادي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وحددت صلاحيات الصندوق في أنه يضطلع بتوفير برامج لتأهيل العمال البحرينيين ورفع الميزة النسبية لهم، فضلا عن المساهمة في إزالة المعوقات التي تحد من مشاركة المرأة في العمل، ومنح القروض الميسرة للمواطنين.

وأدى وجود الهيئة إلى تغيرات إيجابية عديدة في سوق العمل البحريني، وفي هذا السياق، قال الشيخ «محمد بن عيسى آل خليفة»، القائم بأعمال رئيس الصندوق التنفيذي لسوق العمل (٢٠١٣– ٢٠١٥): «إن الأمور في سوق العمل تغيرت كثيرا منذ إنشاء الهيئة والصندوق، وهو ما نستطيع أن نلمسه من خلال الأرقام والإحصائيات التي توضح النمو والتطور في سوق العمل والتقليل من مستويات البطالة». البحرين صارت نموذجا يُحتذى به في المنطقة ولا توجد مقارنة بين أحوال سوق العمل قبل إنشاء الهيئة وبعد وجودها، وأن العملية الإصلاحية قد حققت مبتغاها والدليل على ذلك انخفاض حجم

البطالة التي كانت حوالي ٢٠ ألفا في ٢٠٠٣، إلا أنها في عام ٢٠١٦ أصبحت لا تتعدى ٤٪ وبأقل من ٥ آلاف عاطل.

وإجمالا، طرح المؤلف رؤية جيدة وواضحة لمشروع هيئة تنظيم سوق العمل منذ بدء إنشائها ومساهمتها في تحسين وضع سوق العمل البحريني، والتي نعتبرها إنجازا مهما يسير في ركب مشروع جلالة الملك الإصلاحي.

٢٠١٨/٣/٢

قراءة في حصاد زيارة وزير الخارجية الأمريكي للشرق الأوسط

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وسط توقعات من مقربين في البيت الأبيض بأنها كانت زيارة صعبة، اختتم وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» جولته الشرق الأوسطية يوم ١٦ فبراير ٢٠١٨. التي توقف خلالها في خمس محطات (القاهرة، الكويت، عمان، بيروت، وأنقرة)، وذلك لمناقشة عدد من القضايا المهمة والاجتماع مع عدد من الزعماء والقادة العرب.

بداية.. يمكن القول بأن هذه الزيارة جاءت على اعتبار أن واشنطن قادرة على التأثير في مجريات عدة داخل بعض الدول التي شملتها الجولة، فضلاً عن حرص الإدارة الأمريكية على التمسك بحلفائها، ولكن من منطق استراتيجي ومصلحي بحت، حسبما أشار خبراء.

عمومًا.. وفي قراءة تحليلية، بدأ وزير الخارجية الأمريكي جولته من القاهرة أكبر حليف للولايات المتحدة في الشرق الأوسط؛ وذلك لإدراك واشنطن أن القاهرة تعد مركز الثقل السياسي والاستراتيجي المؤثر في الملف الفلسطيني، وأن لديها الإمكانيات المطلوبة للتأثير في إدارة المشهد القادم في الأراضي المحتلة.

وخلال الزيارة التي تزامنت مع العملية العسكرية والأمنية الشاملة التي تنفذها القوات المسلحة المصرية والشرطة المدنية في شمال سيناء وعلى جميع المحاور الاستراتيجية– التقى «تيلرسون» الرئيس «عبد الفتاح السيسي» ووزير الخارجية «سامح شكري»، حيث تناولت المباحثات العلاقات الثنائية ولا سيما العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وملفات الصراع في المنطقة والأزمتين السورية والليبية ومكافحة الإرهاب، غير أن مصادر أمريكية وصفت مباحثات وزير الخارجية الأمريكي مع الرئيس المصري بـ«الصعبة» في ظل تباين المواقف بين الجانبين في العديد من القضايا، في الوقت الذي أكدت صحيفة «نيويورك تايمز» في افتتاحيتها يوم ١٣ فبراير أن الوزير الأمريكي حافظ على علاقة غير عادية مع مصر التي يزورها للمرة الأولى، وتعتبر حليفًا قويًا وقديمًا للولايات المتحدة.

ومن القاهرة، توجه «تيلرسون» إلى محطته الثانية الكويت، لحضور الاجتماع الوزاري للتحالف ضد تنظيم الدولة الإرهابية «داعش»، والمشاركة في أعمال المؤتمر الدولي لإعادة إعمار العراق.

ففي الاجتماع الوزاري حذر من أن الهجوم التركي على عفرين في شمال سوريا ضد قوات كردية متحالفة مع واشنطن قد يؤدي إلى «حرف مسار» معركة التحالف ضد «داعش» في شرق سوريا بعدما

انتقلت قوات من هناك باتجاه عفرين، كما طالب بضرورة «استعادة الوحدة الخليجية لأنها تصب في مصلحة جميع الأطراف بالمنطقة»، يأتي ذلك على خلفية قطع مصر والسعودية والإمارات والبحرين، العلاقات الدبلوماسية مع قطر بسبب دعمها وتمويلها للإرهاب والجماعات الإرهابية، واحتجاجًا على تدخلها في الشؤون الداخلية للدول.

وكانت محطته الثالثة عمّان، حيث التقى نظيره الأردني «أيمن الصفدي» ووقع معه مذكرة تفاهم، تقدم بموجبها الولايات المتحدة مساعدات سنوية للحكومة الأردنية قيمتها ١,٢٧٥ بليون دولار اعتبارًا من العام الحالي إلى عام ٢٠٢٢. وتعتبر هذه أول مذكرة تفاهم بين حكومتي البلدين منذ تولي «دونالد ترامب» رئاسة الولايات المتحدة، علمًا بأنها تتضمن زيادة سنوية بمقدار ٢٧٥ مليون دولار من المساعدات الخارجية الأمريكية للأردن عما كانت عليه.

كما التقى «تيلرسون» العاهل الأردني الملك «عبد الله الثاني» وبحث الجانبان ما تشهده منطقة الشرق الأوسط من أزمات، في مقدمتها: الأزمة السورية والمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وضرورة التوصل إلى حلول سياسية لها، إضافة إلى الجهود الإقليمية والدولية في الحرب على الإرهاب، ضمن نهج شمولي.

ومن عمّان، انتقل وزير الخارجية الأمريكي إلى بيروت، لكنه بدا على ما يبدو خلال تلك المحطة مستمعًا أكثر منه متحدثًا أو حاملاً لطروحات أو وساطة لحل الأزمات الجديدة المتفجّرة مع إسرائيل، سواء المرتبطة بالحدود البرية أو تلك البحرية.. سياسة «المستمع» تلك سبقه إليها مساعد وزير الخزانة لشؤون مكافحة تمويل الإرهاب في الولايات المتحدة الأمريكية «مارشال بيلينغسلي» الذي زار لبنان في يناير ٢٠١٨. حينها ظن المسؤولون اللبنانيون أنه يحمل عقوبات مالية جديدة أو إجراءات متطورة لمواصلة التصدي لولوج «حزب الله» إلى النظام المصرفي اللبناني.. غير أن «بيلينغسلي» لم يحمل أيًّا من هذا في جعبته، بل على العكس فاجأ من قام بمقابلتهم باعتماد خطاب حاد لكل من «حزب الله» حيث وصفه بـ«السرطان في قلب لبنان»، وبالنسبة إلى إيران، إذ أشار إلى الأهمية القصوى التي توليها بلاده لتحجيم دورها ونفوذها في المنطقة»، وان كان لم يقدم أي توضيحات بخصوص الخطة الأمريكية في هذا المجال.

ومن ثم، يبدو أن ما بدأه «بيلينغسلي» استكمله «تيلرسون» الذي حث الشعب اللبناني خلال مؤتمر صحفي مشترك في لبنان مع رئيس الحكومة «سعد الحريري» ورئيس الجمهورية «ميشال عون» ورئيس مجلس النواب «نبيه بري» على وجوب «الشعور بالخطر من تصرفات حزب الله»، محذرًا من أن مشاركته في النزاعات الإقليمية تهدد أمن لبنان والمنطقة، ومؤكدا أنه «من غير المقبول لميليشيا كحزب الله أن تعمل خارج سلطة الحكومة اللبنانية».

وفي السياق ذاته، شدد «تيلرسون» الذي تصنف بلاده «حزب الله» على قائمة المنظمات الإرهابية، على أن «وجود الحزب في سوريا لم يؤد إلا إلى مواصلة سفك الدماء وتفاقم نزوح الأبرياء ودعم نظام الأسد».. علمًا بأن هناك حالة توتر بين لبنان وإسرائيل في الأسابيع الأخيرة على خلفية ملفين، الأول: بناء

إسرائيل جدارًا اسمنتيًا على طول الخط الأزرق، حيث توجد ١٣ نقطة متنازع عليها بين الدولتين، ويتعلق الملف الثاني بالتنقيب عن النفط في المياه الإقليمية في رقعة يؤكد لبنان أنه ملك له بالكامل، فيما تعتبرها إسرائيل ملكًا لها.

وفي الإطار ذاته، قال «عون» في بيان أصدره مكتبه الإعلامي إنه طلب من «تيلرسون» أن «تعمل الولايات المتحدة على منع إسرائيل من استمرار اعتداءاتها على السيادة اللبنانية البرية والبحرية والجوية والالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٧٠١»، والذي أرسى في العام ٢٠٠٦ وقفًا للقتال بين إسرائيل و«حزب الله»، وعزز انتشار قوة الأمم المتحدة المؤقتة في جنوب لبنان.

وفيما يتعلق برد فعل «حزب الله»، فهو يعي تمامًا الهدف من الحراك الأمريكي المستجد في بيروت، حتى وإن سمع بوضوح التصريحات التي أدلى بها «تيلرسون» في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده مع رئيس الحكومة «سعد الحريري»، ويتوقع أن تزداد الضغوط عليه قبل موعد الانتخابات النيابية بعد الاستطلاعات التي رجحت حصوله وحلفاؤه على الأكثرية النيابية. ووفقًا لمصادر مقربة من الحزب، فإن «أكثر ما تخشاه واشنطن في هذه المرحلة هو ارتماء لبنان كليًّا في حضن محور إيران».

وعلى إثر ذلك، حذر زعيم الحزب «حسن نصر الله» الحكومة اللبنانية من أن الولايات المتحدة ليست وسيطًا نزيهًا عندما يتعلق الأمر بحل النزاع مع إسرائيل على الحدود البحرية، مؤكدا في حشد بمناسبة إحياء ذكرى مؤسسي الحزب: «الأمريكي هو محامي إسرائيل، فلا تعولوا على هذه الوساطة، وخاصة عندما يكون الطرف الآخر هو الكيان الإسرائيلي».. ورأى أنه «يجب على لبنان أن يتحدث اليوم من موقف قوي وليس من موقف ضعف لأن ذلك يؤدي إلى الهزيمة».

وحسبما لفت بعض الخبراء، فإن أولويات أمريكا في منطقة الشرق الأوسط تبدأ من القضاء على «داعش» ثم مواجهة إيران، وبعد ذلك الوصول إلى حل في سوريا، وأخيرا معالجة الأوضاع في لبنان، ولن تكون أي أزمة عبر الحدود أو حتى داخل لبنان إلا «خضّة» أمنية تعرقل الأولويات الأمريكية في المنطقة.

وفيما يتعلق بزيارته لتركيا التي استغرقت يومين، والتي استقبله فيها كل من الرئيس «رجب طيب أردوجان»، و«جاويش أوغلو» وزير الخارجية، تضمن الاجتماع الوزاري للتحالف الدولي ضد «داعش» فيها جلستي عمل؛ عقدت الأولى لمناقشة آخر تطورات التنظيم في سوريا والعراق. فيما بحثت الثانية أطر مكافحة الإرهاب على مستوى العالم، وخاصة جهود التحالف في محاربة «داعش».

وفي الحقيقة، كانت هذه الزيارة التحدي الأكبر أمام السياسة الأمريكية، على خلفية التدخل التركي في شمال غرب سوريا على أساس أن وزير الخارجية يحمل رسالتين إلى تركيا، أولاهما: طمأنة الجانب التركي بأن التعاون الأمريكي الكردي لن يشكل تهديدًا للأتراك، وثانيهما: تخفيف التناقضات التي ظهرت بشكل حاد بين شريكي الناتو، على خلفية العملية العسكرية التركية «غصن الزيتون» في سوريا، كما أوضح رئيس الدبلوماسية الأمريكية أن الولايات المتحدة تريد تفعيل صيغة جنيف للمفاوضات حول الأزمة السورية. ووفقًا لعدة محللين فلا يبدو أن الحديث بين الولايات المتحدة وتركيا

بشأن سوريا أمر بسيط، فزيارة «تيلرسون» لأنقرة تأتي في وقت سيئ للغاية بالنسبة إلى علاقات الشريكين في حلف شمال الأطلسي.

علاوة على ذلك، فإن القيادة الأمريكية، بدورها، تريد الحد –طبقًا لصحيفة «دايلي صباح» في مقالها الافتتاحي عقب زيارة «تيلرسون»– من طموحات أنقرة، من دون أن تضعف أهم شريك لها في الحرب ضد تنظيم الدولة.

ومن الجدير بالملاحظة، أن تل أبيب لم تكن حاضرةً في المطارات التي هبطت فيها طائرة الوزير الأمريكي، ما حرك «شياطين التفاصيل» –حسبما أشار محللون– لتطل برأس المنطقة، فالزيارة التي لم تتم من الأساس لتل أبيب لا تقتصر أهميتها في وجود تحالف استراتيجي وثيق بين الجانبين ربما يكون لا مثيل له في تحالفات المصالح على سطح الأرض، بقدر ما قد يرتبط الأمر بسلسلة من التطورات التي سببت توترًا كبيرًا في المنطقة.

ويدلل على ذلك أنه من بين معالم التوتر، حسبما طرحت مصادر مطلعة، يظهر الخلاف بين لبنان والاحتلال الإسرائيلي إزاء إعلان تل أبيب بناء جدار حدودي على أراضٍ لبنانية، واعتبرت بيروت حينها الأمر بمثابة إعلان حرب إزاء محاولات الاحتلال لتشييد الجدار، وعليه أصدر المجلس الأعلى للدفاع في لبنان أوامر للتصدي ومنع الاحتلال من بناء هذا الجدار على الحدود مع لبنان.

ويأتي إسقاط طائرة عسكرية إسرائيلية في الأراضي السورية في إطار حلقة ثانية من مسلسل التوتر بالمنطقة، طرفها تل أبيب، حتى بات أغلب المحللين العسكريين والاستراتيجيين يتحدثون عن قرب اندلاع حرب شاملة في شرق أوسط مشتعل تتداخل خيوطه وتتشابك قضاياه.

لذا، تفرض كل هذه التوترات محورًا من عدم ضم «تل أبيب» لتلك الجولة الشرق أوسطية، واقتصارها على دول بعينها، وهو ما رآه محللون أنه بمثابة احتواء لتلك الدول، ترتيبًا للمرحلة المقبلة من عُمر المنطقة، وقد يرتبط ذلك بما يسمى «صفقة القرن» التي يُقال إنه يتم الإعداد لها حاليًا من أجل طرحها في مارس أو أبريل ٢٠١٨. وتتطلب ترتيب بعض التوازنات في المنطقة، كما أن جانبًا آخر لا يمكن غض الطرف عنه وهو أن العلاقة بين «ترامب» ورئيس دبلوماسية بلاده ليست على ما يرام، حيث إن «ترامب» يعتمد على صهره «جاريد كوشنر» في قضايا عدة، بما ذلك «ملف إسرائيل».

وإجمالاً، تعتبر جولة وزير الخارجية الأمريكي «ريكس تيلرسون» للشرق الأوسط –والتي جاءت في أعقاب زيارة لنائب الرئيس الأمريكي «مايك بنس» لكل من مصر والأردن وإسرائيل– مختلفة عن سابقتها من حيث استهداف دول أخرى مثل الكويت ولبنان وتركيا بالأساس، على اعتبار أن الإدارة الأمريكية انتقلت من العام إلى الثنائي، ومن الطرح الأشمل إلى طرح جزئي، ومع كل دولة على حدة، وخاصة أن الإدارة الأمريكية تمر في الوقت الراهن بمرحلة انتقالية جديدة بعد دخولها العام الثاني في الحكم، وفي ظل سعي الرئيس «ترامب» للانتقال من طرح المواقف والتوجهات إلى مرحلة تنفيذ السياسات على المستويات الإقليمية والدولية، واعتمادًا على ما أوضحه خبراء، فإن ما يحدث يأتي في

إطار مهام أمريكية عاجلة في الشرق الأوسط على أساس وجود نغمة تصالحية تتماشى بعد هزيمة «داعش» في سوريا والعراق.

٢٠١٨/٣/١٠

أمريكا والغرب وتداعيات حملات التضليل الإعلامي الروسي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعمل روسيا من خلال سياستها الخارجية على إضعاف خصومها، وخاصة الدول المتاخمة لحدودها وحلف الناتو والولايات المتحدة الأمريكية، وتستخدم في سبيل تحقيق ذلك العديد من الوسائل؛ ومنها حملات التضليل الإعلامي، الذي يعد الوسيلة الأهم والأكثر خطورة التي تمكنها من تحقيق أهدافها، والتي غالبًا ما تكون سياسية وآيديولوجية، كجزء من استراتيجيتها الأوسع نطاقا للحرب «الهجينة»، التي تجمع بين الحرب التقليدية والحرب السيبرانية.

ويقصد بالتضليل الإعلامي، «التلاعب المقصود بالمعلومات للتأثير على الرأي العام ودفعه في الاتجاه الملائم لتحقيق أهداف وأغراض معينة». وقد اتسع النطاق المحتمل لحملات التضليل الإعلامي في الوقت الحالي وازدادت السهولة التي تنتشر بها، حيث وفرت شبكة الإنترنت منصة يمكن لأي دولة أو منظمة من خلالها تحميل معلومات ونشرها لأي جمهور في أي دولة في العالم، وذلك في ظل محدودية الضوابط على صحة هذه المعلومات. وهو ما أكده التقرير الذي أعدته وكالة «الاتحاد الأوروبي لأمن الشبكات والمعلومات» في عام ٢٠١٧، من «أن حملات التضليل الإعلامي، مثل المدونات ومواقع الأخبار الوهمية، يمكن تمويهها بشكل كامل تحت غطاء الكم الهائل من المعلومات المتاحة بشكل يومي، وهو ما يجعل اكتشافها والتصدي لها أمرًا صعبًا».

وفي واقع الأمر، لا يُمثل التضليل الإعلامي ظاهرة جديدة في سياسة روسيا الخارجية، حيث تتخذه عنصرا رئيسيا للنيل من خصومها؛ فعلى سبيل المثال، قامت بتزوير تقرير حول خطط وكالة الاستخبارات الأمريكية للإطاحة بالحكومة في غينيا في الستينيات من القرن الماضي؛ وذلك بهدف زرع الفتنة والخلافات بين الدول الغربية وإفريقيا.

ومؤخرا، أدانت وزارة العدل الأمريكية، في ١٦ فبراير ٢٠١٨، ١٣ مواطنًا روسيًّا و٣ شركات روسية بتهمة التدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٢٠١٦، وباتت هذه القضية تمثل لحظة فارقة في تاريخ السياسة الحديثة؛ حيث إنها تعتبر أول خطوة تتخذها الولايات المتحدة لوقف حملات التضليل الإعلامي الروسي التي أصبحت تؤثر على الحياة السياسية الأمريكية في الأعوام الأخيرة.

وتشير التهم الموجهة إلى حجم هذه الظاهرة السياسية ونطاقها، حيث أصبحت تشكل مصدر قلق بالغ للحكومات والمجتمعات الغربية. وتضم هذه الاتهامات؛ استخدام بطاقات هوية لأمريكيين، وفتح حسابات مصرفية باسمائهم، وإنفاق أموالهم في الدعاية السياسية، وشراء فضاءات إلكترونية أمريكية لإخفاء هوياتهم، وتنظيم مسيرات سياسية داخل الولايات المتحدة، ونشر معلومات كاذبة تضر

بمصداقية مرشحة الحزب الديمقراطي، «هيلاري كلينتون»، فضلا عن المزج بين العوامل التقنية والنفسية للتأثير على الناخبين الأمريكيين ليصوتوا لصالح مرشح الحزب الجمهوري؛ الأمر ذاته الذي حاول أنصار الرئيس «ترامب» من تيار اليمين المتطرف، والذين وُصفوا بأنهم ينتمون إلى حركة «اليمين البديل»؛ فعله على نطاق واسع في حملة على الإنترنت لخلق قصص كاذبة حول «هيلاري كلينتون»؛ بهدف الإضرار بمصداقيتها؛ وبالتالي تشويه صورتها أمام الناخبين.

والسؤال الآن، إلى أي مدى يمكن معرفة الكيفية التي ساعد بها هؤلاء المتسللون الروسيون «دونالد ترامب» للفوز في الانتخابات؟ ففي حين يقول البعض إن الحملات الإعلامية الروسية اسهمت في حشد التأييد له وتقليل شعبية «كلينتون»، يؤكد آخرون أنها مجرد أكاذيب ذات دوافع سياسية. ورغم تضارب الآراء، إلا أن الرأي السائد على نطاق واسع في الغرب، هو أن التضليل الإعلامي الروسي يعد من أبرز التهديدات الأمنية المعاصرة للاستقرار الدولي، بعد أن أصبح الأداة السياسية البارزة والأقل كلفة، التي تلجأ إليها إدارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين؛ لتحقيق أهم هدفَين محوريين؛ هما: «حماية قيادة «بوتين» من أي منافسين محليين، وتقديم المساعدة له في تنفيذ سياساته الخارجية، التي لطالما جعلت المصالح الروسية في خط المواجهة مع المصالح الغربية». حسبما ذكر «سيرغي سانوفيتش»، مدير «مشروع الدعاية الحاسوبية» بجامعة أكسفورد.

وقد تجلى التركيز على هذين الهدفين في حملة إصدار المعلومات المضللة التي شُنت ضد الولايات المتحدة خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية في ٢٠١٦. وتعد وكالة «أبحاث الإنترنت» في مقدمة جهود هذه الحملة، حيث انبثقت منها الكثير من المعلومات الخاطئة، وتولت نشر حسابات مزيفة في وسائل التواصل الاجتماعي. وعلى الرغم من صعوبة تبين وجود رابط مباشر بين الوكالة والحكومة الروسية، فإن الخبراء قد رأوا أن الإدارة الروسية، بما فيها «بوتين»، تصدق على أنشطتها. علاوة على ذلك، هناك مجموعة من المحطات الإخبارية المنحازة للحكومة الروسية، مثل «روسيا اليوم» و«سبوتنيك»، تتولى نشر معلومات وأخبار مغلوطة مستغلة الانتشار العالمي لها.

ولعل النجاح الذي حققته هذه الحملة من حيث مساعدة روسيا في تحقيق رغباتها قد أذهل صناع السياسات في الغرب، وكان أهم إنجاز هو ضمان انتصار «ترامب» في الانتخابات؛ فقد ساعدت روسيا مرشحًا يتمتع برؤية عالمية غير اعتيادية بالنسبة الى الولايات المتحدة، حيث يؤمن بمبدأ القومية ويعادي التدخل الأجنبي ويفضل سياسة العزلة العالمية. وفي هذا الشأن ذكرت «إتيان باسوت» من مدونة البحوث البرلمانية الأوروبية، أن «هذه الإعلانات نجحت في الوصول إلى أكثر من ١٢٦ مليون أمريكي على موقع فيسبوك فقط».

ووفقا لمحللين، فإن أحد أهم المخاوف الرئيسية لروسيا، والذي يقف وراء هذه الحملات الإعلامية، يكمن في طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية الساعية إلى نشر الديمقراطية عبر المناطق الواقعة بالقرب من روسيا، مثل تكتل ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط؛ حيث ترى «موسكو»، أن الثورات الملونة في أوروبا الشرقية والقوقاز، كما في جورجيا في عام ٢٠٠٣ وأوكرانيا في عامي ٢٠٠٤

و٢٠١٤، جنبًا إلى جنب مع ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١١، قد افتعلتها «واشنطن» من أجل تعزيز هيمنتها العالمية وتقليص النفوذ الروسي في هذه المناطق. علاوةً على ذلك، فإن هذه الانتفاضات حملت في طياتها احتمالية إلهام الشعب الروسي بالخروج في احتجاجات ضد حكم «بوتين».

ومع ذلك، فإن معارضة «ترامب» لفكرة التدخل الأمريكي خارج الحدود، والتي تبدو جلية في خطاباته السياسية، مستندًا الى ضرورة سحب الالتزامات الأمريكية عالميًا من أجل التركيز على التنمية المحلية، اجتذبت نحوه روسيا من الناحية السياسية.

ولئن كانت روسيا قد حاولت اختبار هذا النمط المنهجي للتضليل الإعلامي في أوروبا منذ عدة سنوات؛ لتعزيز قابلية انتخاب الأحزاب اليمينية المتطرفة الصديقة لموسكو في جميع أنحاء القارة، فإنها في الوقت الحالي، تمكّنت من إقامة صلات مع مجموعة واسعة من الأحزاب الأوروبية الكبيرة والصغيرة ذات الأجندات المناهضة للمهاجرين وللراسمالية والأجندات المؤيدة للقومية والمحافظة؛ مثل حزب رابطة الشمالي (ليغا نورد) في إيطاليا، وحزب (البديل من أجل ألمانيا) والحزب القومي البريطاني، وحزب (يوبيك) في المجر، مستخدمة المعلومات المغلوطة لدعم هذه الأحزاب وقضاياهم؛ عزز من ذلك ما نشرته صحيفة «الجارديان البريطانية»، في ٢٠١٧/١١/١٤. من أن «روسيا استخدمت جيشًا من «الترولز» عبر الإنترنت لإصدار أخبار كاذبة لقيت صدى لدى الحملة المؤيدة للبريكست»، وهو ما وصفتها «تيريزا ماي»، رئيسة الوزراء البريطانية الحالية، بأنها "معلومات هجومية".

وانطلاقًا من تحقيق أقصى قدر من النجاح لهذه الاستراتيجية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية؛ سعت روسيا إلى زيادة مستويات الاستقطاب السياسي المحلي، وهو ما أشار إليه «ديفيد ليزر»، أستاذ العلوم السياسية في جامعة «نورث إيسترن» الأمريكية، من أن «نشر الافتراءات والأكاذيب المتعمدة على نطاق واسع، وخاصة ذات الطبيعة السياسية، يمكن أن يسمح للأفكار التحريضية والاستفزازية باختراق الخطاب العام السائد».

وبحسب مؤسسة «ترانساتلانتك» أكاديمي، ربما تكمن مزايا تلك الأفكار المضللة –تطبيقا على الانتخابات الأمريكية عام ٢٠١٦– في خلق حالة تتكون من شقين. أولهما: قد تؤدي إلى وجود أنصار لـ«ترامب» وتعزيز موقفهم، ما يجعل من غير المرجح التصويت لغيره. وثانيهما: أن خلق حالة من الانقسام داخل المجتمع الأمريكي يؤدي إلى تقويض قوة واشنطن الناعمة ومدى شرعيتها داخليا وخارجيا، والتي تعد أمرا كفيلا للإضرار بالمصالح الروسية.

ننتهي من ذلك إلى أن روسيا قد خلقت من خلال نشرها معلومات خاطئة حالة من الفوضى داخل الدول الغربية، ونجحت في تحقيق النتائج التي تريدها؛ فقد أصبح «ترامب» رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، وصوتت المملكة المتحدة لمغادرة الاتحاد الأوروبي، وأصبحت القارة الأوروبية في قبضة الأحزاب اليمينية، وقد عززت هذه النتائج جميعها القوة الدولية الناعمة لروسيا، ودعمت رؤيتها العالمية المناهضة للديمقراطية.

وبشكل عام، اتفق معظم المحللين والمعلقين وصانعي السياسات في الدول الغربية على أن الحد من القدرة الروسية على نشر المعلومات المغلوطة في المجالات السياسية المحلية والدولية أمر يتسم بالصعوبة في الوقت الحالي؛ لكونه مقترن بالسرية والخصوصية، فضلا عن صعوبة تمييز التقارير الإخبارية المفبركة التي تتداولها «موسكو» عن نظيرتها الحقيقية. وعلاوة على ذلك، من الصعب تحديد إلى أي درجة تمثل هذه المعلومات الخاطئة تهديدًا حقيقيًّا. الأمر الذي أشار إليه «ستيفان مايستر»، رئيس برنامج شرق أوروبا وروسيا في المجلس الألماني للعلاقات الخارجية، من أنه «لا توجد أية عقبات مهما كانت آيديولوجية وسياسية أمام زيادة تلك الجماعات تأثير الكرملين».

بالنظر إلى عدم فعالية محاولة التصدي للحملات التضليلية بالأساليب التقليدية، لجأت العديد من الحكومات إلى فرض مزيد من التشريعات؛ للحد من نشر تلك الأخبار، ولا سيما عبر شبكات التواصل الاجتماعي؛ غير أن امتلاك معظم الدول الغربية والولايات المتحدة على وجه الخصوص حماية دستورية ضد منع حرية التعبير، يحد من قدرة تلك الحكومات على التصدي لها، ما لم يُثبت أنها ذات طابع إجرامي. وعلى الرغم من هذه القيود التي تعوق جهود المواجهة، يقول «كير جايلز»، الباحث في معهد «تشاتام هاوس»، إن «الإدراك الأمريكي بالتحدي الذي تمثله روسيا هو أقوى سبيل للدفاع»، مضيفا أنه «ينبغي على الحكومات أن تضع نظامًا موحدًا لتحديد مصادر المعلومات الخاطئة وتوضيح دلائل تأثيرها على الخطاب عبر الإنترنت والرأي العام، والذي سيسمح لها بإجراء تقييم مناسب لأي تأثير للتخريب الروسي على الرأي العام».

وفي حين أن خدمات الأمن والاستخبارات قد لا تكون قادرة على إزالة آثار التضليل دفعة واحدة خشية خرق قوانين حرية التعبير والمعلومات، فإن معرفة ماهية القضايا التي تُعد عُرضة للتضليل الروسي سوف يسمح للحكومات بتشكيل حائط صد قوي للتخفيف من محاولات إثارة الانقسام، وعلاوة على ذلك، يمكن تسخير مزيد من السلطات إلى الأجهزة الحكومية لرصد وسائل الإعلام، لمكافحة تلك التي تُعزز بشكل منهجي الأخبار المزيفة. فعلى سبيل المثال في بريطانيا، غير منوط بكل من منظمة معايير الصحافة المُستقلة "IPSO"، وهيئة البث البريطانية «أوفكوم»، إلا القليل من المسؤولية فيما يتعلق بالأخبار عبر الإنترنت. ومن ثمّ، فإنه إذا ما تم توسيع اختصاصاتهما لتشمل صلاحيات أكبر؛ ستكون قادرة على الحد من انتشار تلك الأخبار المُضللة.

على العموم، لا تبدو المبادرات المتاحة للحد من النشاط الروسي في الغرب قوية بالشكل الكافي؛ لمنع ظاهرة انتشار الأخبار المُضللة لتحقيق مكاسب سياسية، كما أن نجاح «موسكو» في التأثير على كل من استفتاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي والانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠١٦ يُشير إلى أنه من غير المرجح توقف حملتها لتأجيج الانقسام والاستقطاب في هذه المجتمعات.

ومن ثمّ، ستواصل روسيا، انتهاج هذه السياسة في المستقبل المنظور، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من سياستها الخارجية. وفي حين أنه من المرجح أن تتمكن المجتمعات الغربية من المواجهة على المدى الطويل، فإن الخطر الحقيقي يكمن في محاولة دول أخرى، مثل كوريا الشمالية وإيران وفنزويلا، على

سبيل المثال، انتهاج سياسة تضليلية مُنسقة مماثلة لسياسة روسيا، ما سيترتب عليه زعزعة الاستقرار المجتمعي وتزايد فرص اندلاع الصراع الداخلي والإقليمي والدولي في عالم هو مُتقلب بالفعل.

٢٠١٨/٣/٢٠

نقلة نوعية في انتخابات غرفة تجارة وصناعة البحرين

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مما لا شك فيه أن الحركة الاقتصادية في أي بلد تعتمد على مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع للمساعدة والمراقبة والمساهمة في مدخلاتها، وتحقيق معدلات عالية للنمو الاقتصادي تعود بالنفع على الوطن والمواطن، وبتطبيق ذلك على مملكة البحرين نجد أن غرفة تجارة وصناعة البحرين، التي تمثل المجتمع التجاري والصناعي، تعد من أهم المؤسسات المدنية التي تعنى بالجانب التنموي والاقتصادي، فهي إحدى أهم مؤسسات إدارة الأعمال، وتنفيذ السياسات الاقتصادية، وتحقيق التنمية، في اقتصادات السوق الحرة، فهي التي تجمع ممثلي القائمين على النشاط الاقتصادي فيها بكافة مجالاته وتفريعاته، كما أنها هي التي تحدد شروط الدخول لممارسة مهن التجارة والصناعة، وشروط البقاء فيها، وهي صوتهم لدى صناعة التشريع الذي يقنن أنشطة التجارة والصناعة أو يؤثر فيها، وحلقة اتصالهم مع السلطة التنفيذية القائمة على تنظيم هذه الأنشطة، إلى جانب ذلك يعتمد عليها المجتمع لتحقيق تدفق السلع التي يحتاج إليها إلى الأسواق، والحيلولة دون وجود اختناقات فيها، أو خضوعها لممارسات احتكارية، أو مغالاة في أسعارها، كما أنها إحدى أهم آليات تنفيذ اتفاقات التعاون الاقتصادي التي تعقدها الدولة مع الخارج، بل إنها هي التي تمهد لعقد هذه الاتفاقات.

وقد توخت مملكة البحرين في رؤيتها لعام ٢٠٣٠، أن يقوم القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي وتقوم الحكومة بتنظيمه، ولذلك فقد أعطت بمقتضى هذه الرؤية لغرفة التجارة والصناعة، كمؤسسة مستقلة، دورها الكامل الذي تقوم به نظيراتها في اقتصادات السوق الحرة.

مناسبة هذا الحديث هو العرس الديمقراطي الذي شهدته المملكة مؤخرًا، والمتمثل في انتخابات الدورة ٢٩ لمجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين، والتي حظيت باهتمام بالغ من الشارع الاقتصادي البحريني، وذلك قبل أشهر قليلة من الانتخابات البرلمانية والبلدية.

وبلغة رقمية إحصائية شاملة لنتائج تلك الانتخابات بلغ عدد أعضاء الغرفة الذين لهم حق التصويت ٣٢٧٤٦ يمثلون ٧٦٦٨٤ صوتًا، فيما بلغت نسبة المشاركة ٢١,٥٪ لانتخاب ١٨ عضوًا لمجلس الإدارة من أصل ٧٢ مترشحًا، وفي حرص بالغ على الوصول إلى عضوية المجلس، نظم معظم المرشحين أنفسهم في كتل انتخابية، وهي كتلة «تجار ٢٠١٨» التي استطاعت الفوز بمعظم المقاعد (١٠ من أصل ١٨)، وكتلة «شراكة» التي فازت بـ ٧ مقاعد، وكتلة «الغد الشبابية» التي لم تحصل على أي مقعد، بينما كان المقعد المتبقي من نصيب أحد المستقلين. وقد ضم المجلس الجديد ٥ من الوجوه التي كانت في الدورة السابقة، لتبلغ نسبة التجديد ٧٢,٢٪ في دلالة واضحة على الرغبة في المشاركة والمساهمة في البناء والإصلاح والتطوير، كما حصلت المرأة على ٣ مقاعد.

وفي قراءة سريعة لهذا المشهد، نجد أن الغرفة ستشهد نقلة نوعية جديدة في الفترة المقبلة، عنوانها «تحقيق تنمية مستدامة في جميع المجالات التنموية والاقتصادية»، وهي النقلة التي ستبدأ بعد عقد أول جلسة لمجلس إدارة، والتي سيتم فيها توزيع المناصب والمهام على الأعضاء الفائزين وتشكيل هيئة مكتب المجلس، لتكون هناك بالتالي شراكة قوية بين الحكومة والقطاع الخاص من شأنها التعاطي مع الواقع الاقتصادي وتحدياته، والآفاق المستقبلية التي تتطلع لها رؤية الدولة لعام ٢٠٣٠.

غير أن أي إنجاز لا يخلو من تحديات لا بد من العمل عليها وحلحلتها، يأتي في مقدمة تلك التحديات التي يتعين على مجلس الإدارة الجديد أن يتعامل معها، وقف تنامي الدين العام بزيادة الإجراءات التقشفية للحد من الإنفاق العام الذي يؤدي ارتفاعه إلى زيادة الدين العام، حين لا تكون هناك زيادة متناسبة في الموارد العامة، واستمرار الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للاقتصاد الوطني مع اعتماد القطاعات الأخرى عليه، وضعف إسهام القطاع الخاص في التنمية، والضعف النسبي للتنافسية العالمية، وتواضع ما تحقق في التكاملية السوقية على المستوى الخليجي، والتوجه إلى فرض الضرائب، وزيادة التضخم، وهذه التحديات أطلقت عليها كتلة «تجار ٢٠١٨» فرصًا تتطلب تحالفًا نوعيا بين رجال المال والأعمال، وإسناد ودعم من التكتلات التجارية للشركات المتوسطة والصغيرة، والتنسيق والتعاون بين السلطات والمؤسسات الوطنية المعنية وعلى رأسها غرفة التجارة والصناعة، لتجاوزها بروح المسؤولية والمصالح المشتركة، من الجميع، مواطنين وتجارًا ومسؤولين.

وإذا كانت كتلة «تجار ٢٠١٨» كانت قد رفعت في حملتها الانتخابية شعار «صحح» لتحقيق فعالية غرفة التجارة والصناعة في إدارة النشاط الاقتصادي، وسعت في برنامجها الانتخابي لجعل الغرفة شريكًا مؤثرًا في صناعة القرار الاقتصادي، وفي عملية التنمية وخلق الفرص والوظائف الجيدة الأجر، وأعلنت أنها ستركز جهودها في أربع مسارات محددة، (التدابير والتشريعات، وإعادة توجيه وتأهيل الأسواق، والابتكار في اجتذاب رؤوس الأموال والتجارة الدولية، وتعزيز مكانة الغرفة كمنصة تمثيل المؤسسات التجارية كشريك استراتيجي)، وأعلنت التزامها بالمعايير العالمية لقياسات النجاح المؤسسي، ووضعها برنامج للمائة يوم الأولى– فإنها بذلك تلتحم مع ما سعت إليه كتلة «شراكة» بعد رصدها لأهم المعوقات والتحديات التي تواجه القطاع الخاص، وسعيها لبذل الجهود لجذب المزيد من الاستثمارات إلى المملكة، ودعم ومساندة المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التنسيق مع مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية، ما يعني أن بداية الدورة الـ٢٩ ستشهد بالفعل نقلة نوعية في عمل واحدة من الغرف التجارية والصناعية الرائدة في المنطقة؛ غرفة تجارة وصناعة البحرين.

ويأمل المجتمع البحريني في هذه النقلة النوعية ألا يقع مجلس الإدارة الجديد أسير المطالب الفئوية، وأن يتحلى بروح المسؤولية الاجتماعية والفهم للإجراءات التي اتخذتها الحكومة في الآونة الأخيرة لزيادة الموارد والحد من اعتماد الميزانية على الإيرادات النفطية التي تشهد تراجعًا منذ منتصف ٢٠١٤، ما أدى إلى تنامي زيادة الدين العام، كرسوم تجديد السجل والأنشطة، ورسوم الكهرباء والماء، ورسوم هيئة تنظيم سوق العمل، والتأمين الصحي، ويزيد الإحساس بعبء هذه الزيادة حين يكون النشاط

الاقتصادي في حالة ركود، لكن مع انتعاش النشاط الاقتصادي الذي يجب أن يعمل عليه مجلس الغرفة الجديد، لا يكون لهذه الزيادات أثر محسوس.

ولهذا، فإن الشراكة الاستراتيجية بين الحكومة والقطاع الخاص الذي تمثله غرفة تجارة وصناعة البحرين ينبغي أن تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، ودخول القطاع الخاص مجالات وأسواقًا غير تقليدية، مع مزيد من التركيز على الأنشطة الصناعية التي من المزمع تصديرها. وفي سبيل تحقيق ذلك لا بد أن تتجه البحرين إلى السوق الخليجي، الذي كما ذكرت كتلة «تجار ٢٠١٨» أنه مازال يعاني من ضعف التكاملية، حيث يعتبر فرصة أمام قطاعها التجاري، ولا سيماأنه يقف على مقربة من أكبر سوق خليجي المتمثل في المملكة العربية السعودية.

ويقع في تحقيق الانتعاش الاقتصادي أيضًا، تحقيق التشبيك، أولاً بين جناحي التجارة والصناعة في الغرفة، ما يجعل قطاع التجارة مسوقًا لقطاع الصناعة، وبين الصناعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وبعضها، من خلال ما يعرف بنظام العناقيد الصناعية، الذي يجعل من مخرجات بعض المنشآت مدخلات لبعضها الآخر، فيخلق علاقات تكاملية بينها، تعطيها استقرارًا واستدامة في نشاطها، وتمكنها من تطوير وإتقان هذا النشاط، ويمكن أن يتم ذلك في مختلف قطاعات النشاط الصناعي.

وفي الإطار ذاته، يجب أيضًا الانتقال من العموميات كما جاءت في الحملة الانتخابية إلى التفاصيل، فكيف يمكن تحقيق كل من المسارات السابق الإشارة إليها؟ وما هي البرامج والمشروعات والمدى الزمني والمكاني؟ وما هو التمويل وكيف يمكن الحصول عليه؟ وما هي الموارد البشرية وخبراتها وكيفية الحصول عليها؟

وبإلمام مجلس إدارة الغرفة الجديد بهذه التفاصيل يمكن أن تحدث هذه النقلة النوعية عبر دراسة كافية لتلك المسارات، ففي مسار إعادة تأهيل الأسواق، مثلاً، إذا حددنا الأسواق، تثار العديد من التساؤلات: ما هو شكل التأهيل المطلوب؟ وما هي عناصره؟ وكيف يمكن أن تكون هذه الأسواق في خدمة الإنتاج الوطني وليست نافذة معززة لمزيد من الواردات ومزيد من الاعتماد على العمالة الوافدة؟ ويدعم ذلك مسار الابتكار في اجتذاب رؤوس الأموال، وخاصة بعد أن أعدت الحكومة العديد من المناطق الصناعية، وأتاحت لها البنية التحتية التي تيسر تعاملها مع الخارج، وهنا يكون من الضروري إنعاش دور الاقتصاد البحريني في التجارة العابرة، وهو ما يعني قيام أنشطة في هذه المناطق على تجهيز وإعادة تجهيز المنتجات في البحرين لتصديرها لطرف ثالث، ما يفتح فرصا للعمالة البحرينية لوظائف ذات أجور عالية.

وفي الأخير.. يتطلع المجتمع البحريني مع بدء الدورة الجديدة إلى مجلس إدارة غرفة وتجارة البحرين أن تكون الأخيرة شريكًا قويا فعالاً مع الحكومة في عملية التنمية المستدامة، وأن يرى مصداقية ما حملته العملية الانتخابية من برامج وأهداف، فما يدفع قضايا القطاع التجاري والصناعي بأكمله نحو الحل يكمن في التعاون مع الحكومة التي تتعاون بدورها مع القطاع التجاري دائمًا.. كما أن الحكومة

والقطاع التجاري يتفقان في الأهداف الرئيسية للمملكة من حيث تحقيق الازدهار الاقتصادي المنشود.. وسيكون الرابح الوحيد في تلك الحالة هو الاقتصاد الوطني.

ومن ثم، فإننا أمام مجلس إدارة قوي لمؤسسة مستقلة، له رؤيته وصلاحياته الواسعة، يعمل في ظل إدارة سياسية تساند بقوة الدور المحوري للقطاع الخاص وتوفر له مناخ الأعمال الذي ينعم بأعلى درجات الحرية الاقتصادية.

٢٠١٨/٣/٢٣

سياسة أمريكا الخارجية بعد إقالة «تيلرسون».. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

جاء قرار إقالة وزير الخارجية الأمريكي، «ريكس تيلرسون»، يوم ١٣ مارس الجاري، وتعيين مدير الاستخبارات الأمريكية، «مايك بومبيو» بدلا منه؛ ليحول التوقعات التي سادت فترة طويلة إلى حقيقة واقعة، ولينهي بذلك الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب»، مرحلة من الخلافات بين الرجلين بشأن عدة قضايا، يتعلق معظمها بطريقة التعامل الدبلوماسي مع العديد من الأزمات، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط.

وكعادته أعلن «ترامب» إقالته وزير خارجيته، عبر تغريدة على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، أثناء عودة «تيلرسون» من رحلة دبلوماسية إلى إفريقيا، ما عزز التكهنات بأنه ليس لديه علم مسبق بالأمر.

ووفقًا لتقرير أصدرته مؤسسة «بروكينجز»، الأمريكية، في وقت سابق من هذا العام، مثلت إدارة «ترامب» أعلى معدل لإقالة مسؤولين في إدارات آخر خمسة رؤساء، بنسبة ٣٤٪ حيث غادرت أسماء عديدة أخرى مثل «ستيفن بانون»، كبير مستشاري الرئيس للشؤون الاستراتيجية سابقًا، و«شون سبايسر»، السكرتير الصحفي للبيت الأبيض الأسبق، و«راينسبريبوس»، رئيس موظفي البيت الأبيض الأسبق، و«سيباستيان جوركا»، نائب مساعد الرئيس سابقًا. ومع ذلك، يبدو أن إقالة «تيلرسون»، الأكثر حسمًا على الإطلاق، فغالبا ما يُنظر إلى موقف وزير الخارجية كمحقق لضبط النفس مقارنة بمواقف «ترامب» المتقلبة للسياسة الدولية.

وفي حقيقة الأمر، فإن قرار إقالة «تيلرسون»، لم يكن مفاجئا للأوساط السياسية الأمريكية. فطيلة عام من منصبه الدبلوماسي الأرفع في البيت الأبيض، كانت هناك توقعات مؤكدة بإقالته بين الحين والآخر؛ بسبب تباين الكثير من المواقف بينه وبين الرئيس «ترامب». فبحسب مجلة «فورين بوليسي» تزايدت الشكوك داخل الكونجرس بشأن أهليته لقيادة وزارة الخارجية، وخاصة بعد أن أعرب عدد كبير من أعضاء الكونجرس، من الحزبين الجمهوري والديمقراطي في نوفمبر الماضي، عن شعورهم بالإحباط حيال جهوده لإصلاح الخارجية الأمريكية. وفى وقت سابق علق السيناتور «بين كاردين»، عضو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، بأن «تيلرسون»، «لم يكن صوتا مؤثرا يمثل وزارة الخارجية في هذه المرحلة»، كما وجه السيناتور «بوب كوركر»، رئيس اللجنة، وأحد الحلفاء المقربين

الى وزير الخارجية، انتقادات واسعة لـه، وهـو مـا تركـه في وضـع غـير مسـتقر سياسـيا خـلال الآونـة الأخيرة.

وكان آخر هذه الأزمـات إدانتـه لروسـيا في خطـاب ألقـى فيـه بـاللوم علـى موسـكو في محاولـة اغتيـال «سيرجي سكريبال»، وهو عميل مزدوج سابق تم تسميمه بغاز الأعصاب في بريطانيـا. ففـي حـين رفـض «ترامب» تأكيد أن الهجوم كان من عمل روسيا، مشيرًا إلى «عدم وجود معلومات استخباراتية محـددة»؛ أعلن «تيلرسون»، أن هذا العمل تقف خلفه روسيا؛ معللا ذلك بـأن غـاز الأعصـاب «نوفيتشـوك» لـيس متوافرا على نطاق واسع، وأن الجيش السوفيتي كان أول من طوره، بل ذهب إلى أبعد من ذلـك ليصـف روسيا بأنها «قوة غير مسؤولة، ومؤججة لعدم الاستقرار في العالم»، وهو ما يمكـن أن يُعـد تجـاوزًا منـه لسلطاته التي تقوض النهج الأكثر ليونة، والذي دأب «ترامب» على استخدامه مع روسيا.

غير أنه من الثابت أن الخلاف بين الاثنين يمتد إلى بداية عهد «ترامب» في يناير ٢٠١٧، ففـي يوليـو، وصـف «تيلرسـون» الـرئيس الأمريكـي بأنـه «معتـوه»، وفي المقابـل كـان «ترامـب» قـد قلـل مـن جهـود «تيلرسون» الدبلوماسية على «تويتر»، حتى إنه صرح بأنه نسبيا أكثر ذكاء منه. وبصرف النظر عن هـذه المشاحنات، والخلاف الأخير حول روسيا، يرجع قرار إقالة «تيلرسـون» بشـكل أساسـي إلى الخلافـات الطويلة الأمد مع الرئيس وفريقه بشأن قرارات السياسة الخارجية، حيث اختلفا حـول كـل عنصـر مـن عناصر عملية صنع القرار في كل قضـية مهمـة حـدثت خـلال فـترة رئاسـة «ترامـب» حتـى الآن: مثـل الموقف الذي يجب اتخاذه في مسألة ما، والنهج الذي يجب اتباعه، وكيفية وضع اختيـارات السياسـة الخارجية وما إلى ذلك.

لكن القضية الحاسمة التي أدت إلى توتر العلاقة بينهما خـلال العـام الماضـي؛ كانـت مسـألة الانتشـار النووي، سواء في شكل تصاعد حدة التوترات بين الولايـات المتحـدة وكوريـا الشـمالية، أو فيمـا يتعلـق بالاتفاق النووي الإيراني. فقد حاول «تيلرسون» إضعاف سياسة «ترامب» تجاه كلا القضيتين؛ فـدعا إلى إجراء حوار مع «بيونغ يانغ»، بدلاً من الخطابات الهجومية المستمرة التي يلقيهـا «ترامـب» وتهديداتـه المتواصلة باستخدام القوة العسكرية ضدها، كما أنه أيد بشدة «خطة العمل الشاملة المشتركة» مـع إيـران على عكس «ترامب»، الذي أعلن رغبته في إلغائها، بعد أن وصفها بأنهـا «أسـوأ اتفاقيـة وقعـت عليهـا الولايات المتحدة في التاريخ».

وقد تكرر هذا النمط في عدد مـن القضـايا المختلفـة، ففـي حـين دعـا «تيلرسـون» إلى اسـتمرار الولايـات المتحدة في اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، واتفاقية «باريس للمناخ»، قـرر «ترامـب» الانسـحاب من الاتفاقيتين في ٢٠١٧. وعلى صعيد آخر، عارض وزيـر الخارجيـة السـابق قـرار الـرئيس الأمريكـي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، فضلا عن ملفات أخرى في الشرق الأوسط أهمها القضية السـورية، والأزمة القطرية، والحرب في اليمن، ومكافحة الإرهاب.

فيما أرجع البعض السبب الرئيسي للخـلاف بـين «ترامـب»، و«تيلرسـون» إلى الصـراع الأيـديولوجي أو عدمه في حالة «تيلرسون». وهـو مـا وصـفه «دانيـال دبليـو دريزنـر»، أسـتاذ السياسـة الدوليـة بجامعـة

«تفتس» الأمريكية، في مقاله بصحيفة «واشنطن بوست»، بأنه بمثابة «واقعية مبتذلة» ونوع من «الواقعية السياسية»، حيث يسعى «تيلرسون» إلى تعزيز المصالح القومية من خلال تبني سياسة خارجية تقوم على أساس عملي. كما أنه يمكن القول بأنه كان يسعى لترميم قرارات «ترامب» العجولة والمتهورة، ما أدّى إلى تناقض في التصريحات، وانتهى الأمر بإقالته.

وربما كانت وجهات النظر المختلفة للرئيس الأمريكي، ووزير خارجيته علامة على اختيار «ترامب» للشخص الذي سيحل محلّ «تيلرسون»، حيث اختار «مايك بومبيو»، مدير وكالة الاستخبارات المركزية لمنصب وزير الخارجية. وعلى عكس «تيلرسون»، فإن «بومبيو» ينحاز بشكل واضح إلى «ترامب» ونهجه السياسي، فهو يتبنى وجهات نظر مطابقة لرأي الحركة اليمينية المحافظة، التي تشكل الغالبية العظمى من قاعدة ناخبي الرئيس الأمريكي. ويؤيد استخدام القوة العسكرية ضد أعداء الولايات المتحدة؛ فقد قال ذات مرة إن تدمير القدرة النووية لإيران ليست «مهمة مستحيلة». ويدافع «بومبيو» أيضًا عن مفهوم «الخصوصية أو الاستثناء» الأمريكي. وهو ما يعزز العزلة الدولية والأفكار المتعصبة، فعلى سبيل المثال رأيه بخصوص المسلمين، حيث اتهم مؤخرًا جميع المسلمين بأنهم «شركاء محتملون» في المنظمات الجهادية الإرهابية.

ونتيجةً ذلك، أشارت صحيفة «الإيكونوميست»، البريطانية، الى أنه على الرغم من أن «بومبيو» لم يكن في السابق على وفاق مع الرئيس الأمريكي، ولاسيما حول مدى التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦، إلا أنه من المرجح أن يكون أكثر الداعمين لرؤية «ترامب» العالمية «أمريكا أولاً».

وبعيدًا عن أي وفاق أيديولوجي، فإن «ترامب» و«بومبيو» لديهما شخصية جيدة وعلاقة مهنية، وهذا ما ذكره «ترامب»، بقوله: «أنا و«بومبيو» على الموجة ذاتها، والعلاقة بيننا دائمًا جيدة، وهذا ما أنا بحاجة إليه». وبالنظر إلى الانحياز والصداقة لكل منهما من الناحيتين الشخصية والسياسية، يبدو أن وزارة الخارجية من المرجح أن تستعيد مكانتها داخل الإدارة الأمريكية بعد هذا التعيين، وهو ما يمنحها القدرة على اتباع سياسة أكثر تأثيرًا بشكل فعّال.

وفي السياق نفسه، ربما يكون تأثير تعزيز قبضة وزارة الخارجية على السياسة الخارجية مجددًا، مع وجود أرضية –فكر محافظ– قوية على الشرق الأوسط، لها صدى ملحوظ، وخاصة أن المنطقة تعد بؤرة ساخنة بالنسبة إلى ترامب، نظرًا الى عدد من التطورات الناتجة عن سياسته الخارجية. ويعد الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتزامه نقل السفارة الأمريكية إليها في الفترة المقبلة أبرز مثال على ذلك. وبينما أعاق «تيلرسون» تنفيذ هذا التحرك، فمن المحتمل، أن يدعم «بومبيو» جهود «ترامب» نحو مزيد من التقارب الأمريكي مع إسرائيل على حساب الفلسطينيين، ما يعني أن قدومه سيزيد سوء الوضع؛ نظرًا إلى سمعته المعروفة بأنه معادٍ للإسلام ويؤيد جمعيات تناهض الإسلام مثل جمعية « ACT America».

وفي حين، يُعترف بأن سوريا تعتبر مسرحًا آخر، فربما تُغير قناعات «بومبيو» مسار السياسية الخارجية الأمريكية. فحتى الآن، مازال «ترامب» بعيدًا عن الحرب الأهلية، فيما عدا الضربة الوحيدة

التي أمر بتوجيهها على مطار حكومي في سوريا عام ٢٠١٧، ودعمه للفصائل الكردية في الشمال. ومع ذلك، ذكر «تشارلز ليستر»، المحلل بمعهد الشرق الأوسط، في مقال نشرته «بي بي سي» أنه «من المرجح أن يشدد تعيين «بومبيو» عزيمة من يسعون داخل الإدارة الأمريكية إلى توسيع وضعها بشكل حازم في الأزمة السورية».

ومن المرجح أيضًا أن يحدث هذا التوسع نتيجةً رغبة وزير الخارجية الأمريكي الجديد في التصدي للنفوذ الروسي والإيراني في البلاد، وهو النفوذ الذي يراه ضارًا بالمصالح الأمريكية، ومن الممكن أن يتمثل هذا التصدي في عدة أشكال، منها زيادة المساعدات العسكرية واللوجستية للمعارضة السورية وللفصائل الكردية التي تقاتل كلا من تنظيم «داعش» والحكومة السورية، أو ربما في شكل ضربات عشوائية أو حتى منسقة موجهة لأهداف حكومية ولمواقع مليشيات موالية للنظام الحاكم.

ومن بين المليشيات المسلحة التي من المحتمل استهدافها، جماعة «حزب الله»، وهي الفصيل العسكري اللبناني المدعوم من إيران، والذي يدعم حاليًا نظام الأسد في سوريا. ومن شأن هذا الأمر أن يزيد من احتمالية حدوث صدام مباشر بين القوات الأمريكية والإيرانية، وهو ما قد يمثل عنصرًا رئيسيًا من أهم التغيرات المحتملة التي قد تنتج عن السياسة المقرر أن يتبناها «بومبيو» حيال منطقة الشرق الأوسط. عزز من ذلك تصريحاته المعادية لإيران وتبنيه نهجًا هجوميًا تجاهها، على أساس رعايتها للإرهاب عبر الشرق الأوسط، واستمرارها في استعداء الولايات المتحدة، وخاصة أنه كان معارضًا في بادئ الأمر لتوقيع الاتفاق النووي معها، ودعا إلى إلغائه، وفرض نظام عقوبات صارم عليها؛ نظرا؛ إلى أن هذا الاتفاق لم يقدم شيئا للحد من هيمنة القوة العسكرية الإيرانية ونفوذها في دول مثل لبنان واليمن والعراق وسوريا.

وبالتأكيد، يتوافق هذا الموقف مع موقف «ترامب» ذاته بشأن التعهد بإلغاء الاتفاق النووي. ولا يخفى أن «تيلرسون» نجح، بجانب عدد من الشخصيات المؤثرة الأخرى في الإدارة الأمريكية، مثل مستشار الأمن القومي الأمريكي «هربرت ماكماستر» في إثناء «ترامب» عن إلغاء الاتفاق. ويمكن القول بأنه مع تعزيز مواقف «ترامب» من خلال «بومبيو»، من المتصور أنه عندما يحين الموعد النهائي للتصديق على «خطة العمل المشتركة»، فإنه سيختار وضع حد لها وإعادة فرض العقوبات من جديد. وهذا من شأنه أن يوفر مجالاً لزعزعة استقرار الشرق الأوسط.

وفي هذا الصدد، أشار «غريغوري أفاندانليان»، من «المركز العربي للدراسات والبحوث» في واشنطن إلى إمكانية أن تلجأ إسرائيل، بموجب الدعم المتزايد من قبل «بومبيو»، الى توجيه ضربة عسكرية ضد إيران لمنعها من تطوير نفسها نوويًا. غير أنه من المحتمل في حال نجحت الولايات المتحدة في فرض عقوبات على إيران، أن تقوم الأخيرة إلى جانب العمل على إعادة إطلاق برنامج الأسلحة النووية وتطويره، إلى زيادة دعمها للكيانات الإرهابية، مثل «حزب الله»، الذي قد يحول انتباهها نحو تنفيذ هجمات على الأراضي الأمريكية.

على العموم، يبدو أن إقالة «تيلرسون»، قد مثلت نقطة تحول في السياسة الخارجية الأمريكية، بعد أن كان يقدّم عنصرا للاستمرارية في سياسة أمريكا الخارجية، وعلى الأقل بعض التحفظ أو القوة الموازنة لبعض اندفاعات «ترامب».. فحتى الآن، قام بتقييد تنفيذ الأجندة الانعزالية والقومية والصقورية التي وضعها «ترامب». وعلى الرغم من أن بعض وعوده قد تم تنفيذها، فإن العديد منها ظل غير مطبق.

غير أنه من المرجح مع وجود «بومبيو»، الذي يتبنى أيديولوجية محافظة، ويعد مقربًا من الرئيس الأمريكي، أن يكون له تأثير في إطلاق الحرية للأخير والتخلص من القيود التي كانت مفروضة عليه؛ ما سينذر بسياسة خارجية مفعمة بالغضب والتهور، الأمر الذي سيكون له تأثير أكثر حدة ووضوحًا خاصة في الشرق الأوسط.

٢٠١٨/٤/٥

توقعات بنمو اقتصاد دول الخليج في ٢٠١٨

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعتمد دول الخليج بقوة على إيرادات صادرات النفط والغاز لتمويل الموازنة وبرامج الإنفاق العام، إلا أن انخفاض أسعار النفط خلال السنوات الثلاث الأخيرة أجبر دول منظمة «الأوبك» وبعض المنتجين على خفض الإنتاج؛ للتخلص من التخمة في المخزونات ودعم الأسعار، وهو ما تسبب في الإضرار بموازنات تلك الدول بشدة جراء انخفاض الأسعار، بالإضافة إلى تحديات عدة واجهتها مثل الحروب والصراعات الداخلية في الوطن العربي، والتداعيات الاقتصادية لأزمة اليمن وتحديات أزمة البطالة، وزيادة ظاهرة البذخ والاستهلاك العشوائي، الأمر الذي دفع دول الخليج بصفة عامة إلى اتخاذ تدابير تقشفية من بينها خفض الدعم والإنفاق العام، وفرض الضرائب لتقليص عجز الموازنة.

إلا أن عام ٢٠١٨ قد حمل –قبل بدايته– توقعات عدة بنمو اقتصاد الدول الخليجية، وعزز من ذلك تقرير أصدره «البنك الدولي»، في ٦ ديسمبر ٢٠١٧، توقع فيه أن تتحسن الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٩، مع تسجيل معدل نمو يتجاوز الـ٣٪، وذلك رغم تراجع النمو فيها عام ٢٠١٧، وذكر البنك أن البلدان المصدرة والمستوردة للنفط بالمنطقة ستستفيد من التحسن في النمو العالمي، وزيادة التجارة مع أوروبا وآسيا، وزيادة الاستقرار في أسواق السلع الأولية وخاصة النفط، والإصلاحات التي طبقت في بعض بلدان المنطقة.

وكانت تقديرات صندوق النقد الدولي هي الأخرى «متفائلة»، فرجح الصندوق في أحدث تقرير له تسارع نمو اقتصادات دول الخليج في ٢٠١٨ لتصل إلى ٢٫٢٪، في حين توقعت مؤسسة «موديز» للتصنيف الائتماني الدولي نمو اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة تبلغ ٢٫٥٪ خلال العام الجديد مدعومة باستقرار أسعار النفط.

وفي هذا الإطار أيضا، صرح مركز المستقبل للأبحاث بأنه في عام ٢٠١٨ ستكون الأوضاع الاقتصادية أفضل بكثير من عام ٢٠١٧؛ حيث إن متوسط سعر برميل النفط سيكون أعلى بفضل العديد من العوامل، كالتزام الدول المنتجة داخل «الأوبك» وخارجها بتخفيض الإنتاج وارتفاع الطلب العالمي

بمعدل ١,٥ مليون برميل يوميا، كما سيرفع صندوق النقد الدولي معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى ما يتجاوز ٣٪ في ٢٠١٨، ما يعني زيادة الطلب على النفط وارتفاع في العائدات النفطية، وضخ المزيد من السيولة في شرايين الاقتصادات الخليجية.

كما زادت توقعات خبراء اقتصاديين بتأثر التحويلات المالية للوافدين العاملين في المنطقة؛ وذلك بسبب بدء تطبيق بعض دول الخليج ضرائب جديدة، وزيادة رسوم وأسعار الوقود والخدمات مطلع العام الجاري.

وتوقع محللون أنه في ٢٠١٨ ستعزز دول «مجلس التعاون» فيما عدا قطر من أوضاعها المالية والاقتصادية، وستحقق معدلات نمو تتراوح ما بين ٣– ٣,٥٪، وهو في حد ذاته مؤشر إيجابي مهم للمضي قدمًا في تنفيذ البرامج التنموية المعتمدة.

وفي ديسمبر ٢٠١٧ أيضا توقعت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني نمو اقتصاد دول الخليج بـ٢,٥٪ في عام ٢٠١٨؛ بفضل استقرار أسعار النفط لتتراوح بين ٥٠ و٦٠ دولارًا للبرميل بالنسبة لخام «برنت».

ومع انطلاق عام ٢٠١٨ يبدو أن تلك التوقعات كانت في محلها؛ إذ اتخذت بعض دول الخليج خطوات جديدة لتحرير أسعار الوقود، وخاصة السعودية التي ضاعفت أسعار البنزين اعتبارا من مطلع عام ٢٠١٨، حيث قررت المملكة رفع أسعار الوقود بداية من ١ يناير ٢٠١٨، وارتفع سعر بنزين ٩٥ بنسبة ١٢٧٪ ليصبح سعر اللتر ٢,٠٤ ريال سعودي. وفي هذا الإطار قالت مؤسسة «الراجحي كابيتال» للاستثمارات: «رغم أن ذلك قد يؤدي إلى تخفيض الاستهلاك، فإنه كان متوقعا ويؤكد قرار الحكومة بشأن تعزيز نمو الاقتصاد غير النفطي».

وربما يكون للتغيرات الجديدة الحادثة في السعودية أثر في تعزيز نمو الاقتصاد، فبحسب ما ذكره المحللون، فإن شروع السعودية في بناء دور سينما وأوبرا غنائية سوف يجذب حوالي ٣٠ مليون شخص، ومن المتوقع أيضا أن يسهم قرار السماح للنساء السعوديات بالقيادة في تحفيز النمو ومنح النساء دورا أكبر بكثير في الاقتصاد، إذ تبلغ نسبة النساء في القوة العاملة ٢٢٪ فقط، وتهدف «رؤية السعودية ٢٠٣٠» إلى رفعها إلى نحو ٣٠٪.

وفي هذا الإطار، قال الخبير الاقتصادي والنفطي «أحمد حسن كرم»: «إن تحدي إجراءات التوطين وتمكين المواطنين التي اشترطت عمالة محلية فقط في قطاعات عدة كالتأمين والاتصالات والمواصلات، مع بلوغ نسبة بطالة المواطنين في المملكة السعودية ١٢,٨٪ خلال الربع الثاني ٢٠١٧، عمل على تخفيف الضغط على موازين المدفوعات للدول الخليجية».

وهنا نستطيع القول، إن الإجراءات الجديدة في السعودية ورؤية ولي العهد «محمد بن سلمان» الإصلاحية بدأت تؤتي ثمارها وتلقي بظلالها على النمو الاقتصادي للمملكة.

كما توجد مؤشرات إيجابية برزت مع إعلان موازنتي الإمارات والسعودية، فالأولى صدرت من دون عجز تقريبًا، في حين تم تخفيض العجز في موازنة السعودية لعام ٢٠١٨، كما أن الديون السيادية لا

تشكل نسبة تذكر من الناتج المحلي للإمارات، في حين لا تتجاوز ١٧٪ من الناتج المحلي للسعودية، وهو الأقل بين مجموعة الـ٢٠ التي تضم أكبر اقتصادات العالم.

ويتزامن ذلك مع الوقت الذي واصلت فيه الإمارات وسلطنة عمان تحريك الأسعار وفقا للمستويات العالمية، حيث طرأت تغييرات على أسعار الوقود في الدولتين في شهر يناير بعد المراجعة الشهرية، لكنها ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط العالمية.

فيما توقعت مجلة «ميد» أن يكتسب اقتصاد الإمارات مزيدا من الزخم خلال العام الجاري؛ إذ رصدت «ميد» في تقريرها الصادر في فبراير ٢٠١٨ مجموعة من العوامل المتوافرة على أرض الواقع، استندت إليها في نظرتها حيال الاقتصاد الوطني، من أبرزها: الإنفاق الحكومي القياسي المتوقع هذا العام، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى إمارة دبي في سياق استعداداتها لاستضافة معرض «إكسبو ٢٠٢٠ دبي»، ونقلت «ميد» في تقريرها عن معهد التمويل الدولي في واشنطن، تأكيده في تقرير أصدره في أكتوبر ٢٠١٧ أن اقتصاد الإمارات يبقى واحدا من أفضل اقتصادات المنطقة من حيث الطريقة التي يُدار بها، وهو ما يتمثل في احتياطيات الأمان المالي الضخمة التي تقدر قيمتها بنحو ٦٧٠ مليار دولار.

بيد أن تقريرا أعده قسم الأبحاث بمؤسسة «كلاتونز» البريطانية، في فبراير ٢٠١٨، قد توقع نمو الاقتصاد العماني بنسبة ٥,٢٪ في ٢٠١٨. وذكر التقرير الذي نشرته صحيفة «أربيان بيزنيس» أن بدء إنتاج الغاز الطبيعي وفتح مطار جديد في مسقط سيحقق أقوى نمو للسلطنة منذ عام ٢٠١٥؛ حيث من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي العماني بنسبة ٥,٢٪ في عام ٢٠١٨.

ولم تكن البحرين بعيدة عن ذلك النمو، إذ قال الدكتور «يارمو كوتيلاين»، المستشار الاقتصادي بمجلس التنمية الاقتصادية في ١٢ فبراير ٢٠١٨: «واصل الاقتصاد البحريني أداءه الذي رفع سقف التوقعات عاليًا بفضل مجموعة من العوامل البنيوية والأخرى المرتبطة بالدورة الاقتصادية، حيث نتوقع أن يواصل الاقتصاد حيويته في ٢٠١٨».

وفي ٢٠ فبراير ٢٠١٨، توقع الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية «خالد الرميحي»، نمو حجم استثمارات الشركات في البحرين إلى ١٥٠ مليون دينار (٤٠٠ مليون دولار) لعام ٢٠١٨، وأن يكون النمو مشابهًا لما حققته البحرين في ٢٠١٧ بنسبة ٣,٥٪، مؤكدا أن المملكة تنمو بشكل جيد على المستوى الاقتصادي، وكل هذه العوامل تبشر بالخير نظرًا إلى الجهود المشتركة بين الحكومة ومجلس التنمية الاقتصادية.

وكان للكويت نصيب من تلك التوقعات، حيث أشار تقرير «وكالة ستاندرد آند بورز» في ٢٤ فبراير ٢٠١٨، في إطار توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج، إلى أن الكويت ستحقق أكبر معدل نمو بين دول الخليج يبدأ من ١,٥٪ للسعودية ويصل بالحد الأقصى للكويت إلى ٣,٥٪.

وفي الختام، يبدو أن تداعيات أزمة النفط قد انتهت، وأن الدول الخليجية قد شرعت في تحقيق التوقعات بنمو اقتصادها من خلال إجراءات حكيمة، ومن المنتظر أن تواصل على نفس الطريق بخطى ثابتة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، وتحقيق الرفاهية لمواطنيها.

٢٠١٨/٤/١٩

قراءة في نتائج جولة الأمير «محمد بن سلمان» في أمريكا

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

اختتم ولي العهد السعودي الأمير «محمد بن سلمان» يوم الأحد ٨ أبريل زيارته للولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأها يوم ٢٠ مارس، واستغرقت ٣ أسابيع، رافقه فيها عدد من كبار المسؤولين السعوديين ومجموعة من رجال الأعمال، التقى خلالها كبار المسؤولين السياسيين، والماليين والأكاديميين، والإعلاميين الأمريكيين. وشملت زيارات لعدد من المراكز الاقتصادية والسياسية والثقافية والعسكرية، تم خلالها توقيع العديد من الاتفاقيات والبرامج الثنائية، ومذكرات التفاهم والصفقات في قطاعات مثل السياحة والطاقة والتكنولوجيا، مرورًا بصناعة الخدمات، فضلا عن أنها سعت لتأسيس أرضية مشتركة بين البلدين حول عدد من القضايا الإقليمية والدولية.

وعلى الرغم من أن زيارة ولي العهد السعودي لم تكن الأولى من نوعها للولايات المتحدة، فإنها كانت الأكثر أهمية حتى الآن؛ كونها تمثل أكثر زيارة دبلوماسية شاملة قام بها زعيم أجنبي للولايات المتحدة منذ زيارة «نيكيتا خروشوف»، رئيس الوزراء السوفيتي الأسبق في ذروة الحرب الباردة عام ١٩٥٩. ومع أن زيارة «خروشوف» كان الهدف منها هو تخفيف التوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة، إلا أن زيارة محمد بن سلمان كما يراها «سعد السبيعي» بالمجلس الوطني للعلاقات العربية الأمريكية بواشنطن تأتي لتوطيد «العلاقة الاستراتيجية الوثيقة والتي لطالما كانت حيوية لأمن وازدهار كلا البلدين وكذلك للسلام والاستقرار الإقليميين»، وهو ما أكده الأمير محمد بن سلمان في حواره مع مجلة «تايم» الأمريكية من أن «الولايات المتحدة الأمريكية إحدى أقدم حلفائنا في العالم بأكمله، ونحن أقدم حلفائها في الشرق الأوسط»، وما صرح به الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بـ«أن العلاقة بين البلدين جيدة أكثر مما كانت عليه في أي وقت مضى.. بل وستتحسّن أكثر».

ومع ذلك، فإن ولي العهد لم يقم بهذه الزيارة لمجرد التأكيد على هذه الفكرة، لكن هدف البلدين هو تعزيز العلاقات الثنائية المتبادلة على كافة الأصعدة الاقتصادية والدبلوماسية والاجتماعية. وكما أوضح «السبيعي»، فإن سياق الزيارة ذو أهمية، حيث إن «العلاقة التاريخية لم تكن أبدًا أكثر أهمية مما هي عليها اليوم وذلك لسببين متشابكين، هما التغير في المشهد الأمني المعقد في منطقة الشرق الأوسط والتغيرات التي تحدث داخل المملكة».

فبهدف تعزيز الشراكة السياسية والاقتصادية بين البلدين للمساهمة في تنفيذ رؤية السعودية ٢٠٣٠، القائمة على بناء اقتصاد متنوع يعتمد على التقنية بشكل أساسي، وتوسيع محفظتها الاستثمارية بالخارج؛ التقى الأمير محمد بن سلمان بعدد من الرؤساء التنفيذيين ومديري كبرى الشركات الأمريكية. كما قام بتوقيع مذكرة تفاهم مع الصندوق الياباني لإنشاء أكبر مشروع للطاقة الشمسية في العالم لإنتاج ٢٠٠ جيجاوات بقيمة إجمالية تصل إلى ٢٠٠ مليار دولار، وهو المشروع الذي وصفته الصحافة العالمية بأنه سيجعل المملكة «أكبر منتج للطاقة النظيفة في العالم، ما يمكن أن يكون «بترول السعودية الجديد».

وقالت عنه صحيفة «ليزيكو» الفرنسية، إنه «صفقة القرن». وكانت مصادر قد توقعت أن يوفر المشروع نحو ١٥٠ مليار ريال سنويا، بالإضافة إلى توفير ١٠٠ ألف وظيفة.

وفي إطار الحراك الذي يقوده ولي العهد، زار الوفد السعودي مدينة بوسطن؛ لمناقشة قضايا التعليم مع معهد «ماساتشوستس» للتكنولوجيا، وفي «هيوستن» بحث تعزيز التعاون في مجال الطاقة، بينما كانت زيارته لكل من «لوس أنجلوس» و«سياتل» و«سان فرانسيسكو» في إطار توسيع استثمارات التكنولوجيا المتبادلة مع شركات مثل «أوبر»، و«جوجل»، و«آبل»، و«مايكروسوفت» و«تيسلا موتورز» و«أمازون» للتجارة الإلكترونية، و«بوينج» لصناعة الطائرات، و«لوكهيد مارتن» للصناعات العسكرية. فضلا عن زيارته لنيويورك وواشنطن؛ لإجراء مناقشات دبلوماسية. ومن ثمّ، مهدت هذه الزيارة الطريق أمام تعزيز التعاون السياسي والاجتماعي؛ ما جعل المراقبين يصفونها بـ«الزيارة التاريخية الناجحة»، حيث قام ولي العهد بإدارة «عملية توسيع إطار الثروة السيادية من أجل علاقات اقتصادية أعمق تتخطى الصفقات النفطية»، مثل الاستثمار القومي في الشركات التكنولوجية الأمريكية، فضلا عن سعيه للحصول على استثمارات داخل المملكة لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي، وهو ما أشارت إليه صحيفة «جارديان» البريطانية، من أن «زيارة ولى العهد السعودي لأمريكا سعت إلى زيادة الاهتمام بالاستثمار السياسي والاقتصادي في الرياض».

ومن ثمّ، شهدت الزيارة توقيع العديد من اتفاقيات التعاون الاقتصادية والشراكة الاستراتيجية بين السعودية والولايات المتحدة، ويصل عدد الوظائف المتوقع توليدها في البلدين أكثر من ٧٥٠ ألف وظيفة وباستثمارات تتجاوز ٤٠٠ مليار دولار في الجانبين، فيما وصلت نسبة الإنجاز في مذكرات التفاهم بين البلدين إلى ٣٥٪، وهو ما أكده «محمد اليحيى»، المحلل السعودي في «المجلس الأطلسي في واشنطن»، لصحيفة «نيويورك تايمز» من أن هذا يشير إلى «أن هناك تعاونا عميقا بين البلدين».

ووفقا لمراقبين، فإن الزيارة أعطت زخما وسلطت الضوء على السعودية التي أظهرت سعيها لامتلاك التكنولوجيات الجديدة والالتحاق بدرب الدول المتقدمة؛ حماية لأمنها القومي من جهة، وتطوير نفسها من جهة أخرى. ولعل ما نشرته وكالة «بلومبرغ» من أن السعودية تسعى لدخول نادي الطاقة النووية ببناء ١٦ مفاعلا نوويا بكلفة تزيد على ٨٠ مليار دولار خير دليل على ذلك، وذلك لتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري، رغم امتلاكها ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم. وكان ولي العهد قد صرح بأن العلاقات بين السعودية وأمريكا امتدت إلى أعوام طويلة، وبنيت على الثقة والشراكة الاستراتيجية، مضيفا في كلمته في حفل الشراكة السعودية الأمريكية: «نحن في المملكة نعيش مرحلة التغيير، مرحلة اقتناص الفرص التي نطمح لأن نعمل فيها مع شركائنا».

إضافة إلى الجانب الاقتصادي من العلاقات، تتشارك السعودية والولايات المتحدة في قيم ومصالح مشتركة في مجال الأمن العالمي والإقليمي في ظلّ مواجهة كلا البلدين لتهديدات أمنية من إيران وقواتها بالوكالة؛ وخاصة بعد أن سعت في الأعوام الأخيرة لتنفيذ عقيدة سياسة خارجية عدوانية ومخرّبة رامية إلى توسيع نفوذها وسيطرتها عبر منطقة الشرق الأوسط، عبر توظيف جماعات بالوكالة، مثل حزب الله

اللبناني والحوثيين والتنظيمات الطائفية الأخرى؛ لإطالة أمد الصراع في دول مثل سوريا واليمن والعراق ولبنان. وبالتالي أصبح بالنسبة لواشنطن والرياض العمل على تراجع القدرات الإيرانية في المنطقة أولوية أمن قومي. ومثلت هذه القضية عنصرا رئيسيا في الاجتماع بين الأمير محمد بن سلمان وترامب في بداية الزيارة، حيث سعيا لإيجاد سبل لمواجهة إيران في سوريا والعراق واليمن. وكان الأمير قد اعتبر في لقاء مع محرري صحيفة «الواشنطن بوست»، أن «حل مشاكل الشرق الأوسط سيجعل من المنطقة أوروبا جديدة».

وعلى نطاق أوسع، تترابط المصالح الوطنية لكلا البلدين من حيث الرغبة في القضاء على التهديدات الإرهابية العابرة للحدود الصادرة من قبل جماعات عبر الشرق الأوسط، عزز من ذلك ما نشرته صحيفة «ذا هيل» الأمريكية، من أن «استقرار السعودية –الطويل الأمد– يُعد من المصالح الأساسية المتعلقة بالأمن القومي للولايات المتحدة، وعدم استقرارها، يشكل تهديدًا مباشرًا لأمنها».

وأثناء الزيارة تم بحث عملية السلام بين العرب وإسرائيل ولم تخرج كل لقاءات ولي العهد السعودي سواء مع الرئيس «ترامب» أو أعضاء إدارته أو لقاءاته الإعلامية مع شبكات التلفزيون والصحافة عن مبادئ وإطار المبادرة العربية للسلام التي تم إقرارها في بيروت عام ٢٠٠٢. وشجب الأمير «محمد بن سلمان» العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وترحم على الشهداء الذين سقطوا في يوم الأرض.

ورأى الباحثون في مجال الشؤون الأمنية والاستخباراتية أن الزيارة تعد بمثابة «فرصة لزيادة تعزيز العلاقات بين البلدين»، والتي شهدت بعض التوتر والخلافات في السابق، وهو ما عبر عنه وزير خارجية السعودية «عادل الجبير» في تصريحه للصحفيين في واشنطن، بأن الزيارة «تُعد مؤشرًا على أن العلاقات السعودية–الأمريكية وصلت إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق».

فيما ينعكس عمق هذه الجولة أيضا في الزيارات الثقافية التي أجراها الأمير، حيث زار «كاليفورنيا» والتقى عددا من الرموز الثقافية الأمريكية، إلى جانب ممثلين عن شركة «ديزني» المتخصصة في صناعة أفلام الرسوم المتحركة، وهو ما يمثل جهودًا متضافرة لاكتساب الخبرات تحضيرًا لصناعة الإعلام والأفلام في المملكة والتي يسعى ولي العهد لتشكيلها وتوسيعها من خلال مبادرات التنمية الثقافية في إطار «رؤية المملكة ٢٠٣٠»؛ وهو ما تجلى في افتتاح دور للسينما في المملكة.

ووفقا لمحللين، فإنها جاءت في سياق «تزايد التقلبات التي تشهدها حالة الأمن العالمي، ومن ثمّ مثلت «تعزيزًا للمبادرات التي من المرجح أن تجعل الشرق الأوسط والعالم أكثر أمنًا في مواجهة التهديدات المنبثقة من إيران ووكلائها من القوى الإقليمية». كما أن الجهود الرامية إلى التفاهم المجتمعي بين البلدين ستضيف الكثير من العمق للعلاقات الثنائية، وهو ما أشار إليه «جون دوك أنتوني» المدير التنفيذي للمجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربية»، بقوله: «إن «الزيارة تعبر عن شراكة ذات مصالح متبادلة، تجذرت جديًا من خلال الاحتياجات والاهتمامات المشتركة، حيث استغلت الفرصة كليا لمواصلة نمو تلك المصالح، كما أنها وضعت أساسًا قويا لاستمرارية هذا التطور والنمو». فضلا عن أنها حققت نتائج إيجابية أهمها «إعادة تشكيل صورة الرياض أمام العالم»، وفقًا لما ذكرته صحيفة

«الجارديان» البريطانية. وكانت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، قد قالت: إن «محمد بن سلمان أعاد كتابة التاريخ السعودي».

ومن خلال ذلك، تعتبر زيارة ولي العهد السعودي للولايات المتحدة، والتي تأتي في أعقاب زيارة قام بها إلى بريطانيا، سعى من خلالها إلى توسيع تعاون ثنائي مماثل؛ دليلا على رغبة السعودية في التواصل مع الغرب في إطار رؤيتها ٢٠٣٠ التي تنتهج استراتيجية التحديث الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، وخاصة بعد أن أثارت السياسات الإصلاحية المتضمنة في تلك الرؤية رغبة مشتركة لدى الولايات المتحدة بتحقيق المزيد من التوافق بين الحليفين التاريخيين.

على العموم، نجح ولي العهد السعودي في إقامة جسر جديد من الرياض لواشنطن.. جسر يجسد تاريخ العلاقات بين البلدين، ويدشن لمرحلة جديدة من العلاقات الاستراتيجية والتي تحقق مصالحهما المشتركة، وتخلق مصالح متبادلة متأصلة بين كلا الدولتين.

٢٠١٨/٥/١

احتمالات نشوب صراع بين إسرائيل وإيران.. وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يدعي البعض أن الصراع بين إسرائيل وإيران لم يعد مجرد فرضية تلوح في الأفق، بل بات واقعًا أيدته الكثير من الأحداث المتقاربة في ظل استمرار تصاعد حدة الأعمال العدائية بينهما، بسبب ازدياد تواجد إيران على الأراضي السورية، ما حدا بإسرائيل إلى توجيه اتهام لإيران بأنها تزود «حزب الله» بالسلاح والعتاد لمواجهتها، لذا قامت بتوجيه ضربة لقاعدة «تياس» الجوية القريبة من مدينة حمص يوم ٩ أبريل، والتي تضم قوات إيرانية وروسية، علمًا بأنها لم تكن أول ضربة تنفذها إسرائيل في سوريا؛ حيث نفذت مئات الضربات من قبل؛ غير أن ما يجعل هذه الضربة محل اهتمام دولي هو أنها أسفرت عن مقتل ١٤ شخصًا بينهم ٧ جنود إيرانيين، ٣ منهم ينتمون إلى الحرس الثوري.. وعليه صرّح «علي أكبر ولايتي» مستشار المرشد الأعلى الإيراني بأنه سيتم «الردّ على الهجوم الإسرائيلي»، من دون أن يحدد متى وكيف.. كما هي عادة هذا النظام.

ويأتي هذا الهجوم في ظلّ التوترات المتصاعدة بين الجبهتين؛ ففي ١٠ فبراير الماضي أسقطت إسرائيل طائرة إيرانية من دون طيار في الأجواء الإسرائيلية، وأعقبت ذلك بقصف القاعدة العسكرية التي انطلقت منها الطائرة الإيرانية، وفي المقابل أسقطت الدفاعات السورية مقاتلة إسرائيلية من طراز «إف-١٦» شاركت في تنفيذ الغارة الجوية على سوريا.

واستنادًا إلى هذا، قال «ديفيد جاردنر»، بصحيفة «التلجراف» البريطانية إن: «فوضى الحرب الأهلية السورية ستكون بمثابة شرارة الحرب بين الطرفين»، لافتًا إلى أنه رغم أن إسرائيل لطالما تجنّبت الدخول بشكل مباشر في الحرب السورية لكنها لا يمكن أن تقبل احتمالين، الأول: تدشين إيران وجودًا عسكريًّا دائمًا في سوريا، والثاني: قدرة مليشيا «حزب الله» على إطلاق صواريخ إيرانية الصُنع

تصل إلى عُمق إسرائيل.. لكن «جاردنر» أكد أن أي حرب بين البلدين وحلفائهما لن تبدأ، مع أن كافة العناصر اللازمة لإشعال تلك الحرب موجودة.

ومن هنا، دفعت هذه الأحداث المعلّقين والأكاديميين وصناع السياسة إلى النظر في إمكانية تحول هذه الاشتباكات المحدودة النطاق إلى حرب أوسع بدأت مظاهرها بالفعل في التشكل، وخاصة أن أسباب نشوبها أصبحت مواتية، عزز من ذلك ما أوردته صحيفة «ذي تايمز أوف إسرائيل»، أن «إسرائيل لن يكون لديها أيةُ مشكلة في شن هجوم على أهداف إيرانية إذا قررت ذلك»، وما نشرته مجلة «ذا أتلانتيك» الأمريكية من أن «هناك حقيقة جديدة تتشكل في سوريا، وهي الصدام شبه الحتمي بين إسرائيل وإيران».

ويكمن القلق الإسرائيلي في أنه مع اقتراب الصراع السوري من مراحله النهائية، ستتمكن إيران من تعزيز تواجدها العسكري في سوريا بطريقة تهدد مصالحها بشكل حتمي، وهو ما أكده «دانييل سوبلمان» الباحث في مركز «بيلفير» للتحليل العسكري، التابع لجامعة «هارفارد» البريطانية، من أنه «من المرجح أن تتجلى القوة الإيرانية الحالية والمستقبلية في سوريا عبر القواعد العسكرية التي تهدف إلى تعزيز نظام الأسد، إلى جانب جهودها في إعادة الإعمار في فترة ما بعد الحرب. ومن ثمّ، إذا نجح هذا النوع من التعزيز –الذي تأمل إسرائيل في وقفه من خلال ضربها للمنشآت والمناطق القريبة من أراضيها– فهذا قد يسمح لإيران بتعزيز موقعها لشن هجمات مستقبلية ضد إسرائيل».

فيما أشار «سوبلمان» إلى رغبة طهران في الحصول على قوة وتأثير إقليميين أكبر في المنطقة في ظل تزايد نفوذ كل من إسرائيل والولايات المتحدة، وخاصة أن الأخيرة لها تواجد عسكري الآن في سوريا. وكلتا الدولتين تعتبران تهديدًا وجوديًّا لإيران. وبما أن كلتيهما مسلح نوويًّا، فإن طهران تسعى إلى اكتساب قدر من القوة العسكرية التقليدية من أجل إعادة ضبط توازن القوى للدفاع عن مصالحها الإقليمية.

وترويجاً للفكرة نفسها وهي إمكانية نشوب حرب بينهما أكدت مجلة «ناشونال إنتريست» الأمريكية، أن حجم القوات المرتبطة مباشرة بإيران والمتمركزة في سوريا وخاصة في المناطق الجنوبية من البلاد المتاخمة لإسرائيل –والتي وصفتها بأنها بمثابة «خط أحمر»– يبلغ مجموعها ما بين ٢٠ إلى ٣٠ ألفًا، فضلاً عن القوات التي تدير حروبًا بالوكالة عنها «حزب الله اللبناني».

ويصب في الاتجاه نفسه تحليل «ستيفن بلانك»، من مجلس السياسة الخارجية الأمريكية، في مجلة «ذا هيل» الأمريكية، من أن «إيران لديها مصلحة حيوية في سوريا عبر إنشاء طريق غير متقطع من إيران إلى البحر الأبيض المتوسط ولبنان، تستطيع من خلاله مواصلة تزويد وكلائها بالأسلحة لمواجهة إسرائيل». وبالنسبة إلى تل أبيب فإن هذا السيناريو يدفعها إلى أن تتخذ المبادرة بضرب الأراضي السورية ضد أي من هؤلاء الخصوم.

وعلى الرغم من هذه التوقعات، فإن احتمالات الحرب وفقًا للعديد من المراقبين، قد تبدو مُستبعدة لعدة أسباب منها: أولاً: أن إيران سوف تكون حذرة بشأن استخدام الطريق الذي أقامته من حدودها، عبر سوريا والعراق، إلى الساحل اللبناني والذي يطلق عليه «الهلال الشيعي»؛ خوفًا من استفزاز إسرائيل

وبالتالي قيامها برد فعل.. ثانيًا: إعلان الإدارة الأمريكية أن تواجدها العسكري في سوريا سيستمر لفترة غير مُحددة، وهو ما يُمكن أن يقلل من خطورة التهديد الإيراني، ويجعل أي استخدام لعمل عسكري في إطار محدود.. ثالثًا: هو أنه بينما تمتلك إيران قوة عسكرية منتشرة في سوريا، فإن إسرائيل تملك عددًا من الرءوس النووية، وفي الوقت الذي يُمكن أن تعتمد فيه إسرائيل على تحالف مع الحلفاء الغربيين لدعمها في حالة الحرب، فإن إيران تبقى معزولة دوليًّا من خلال علاقاتها مع عدد قليل من الدول.

وبخلاف ذلك، فإن إيران تمر حاليًّا بعدد من الأزمات الداخلية التي تُضعف قدرتها على شن حروب والاستمرار في صراع طويل الأمد؛ حيث يُعاني اقتصادها من الضعف، فضلاً عن أنه عانى من نكسات طويلة جراء نظام العقوبات الدولية الذي دام لعقود، بالإضافة إلى أزمات انخفاض عُملتها، ما يجعل من تحمل تكاليف تورطها في حرب تقليدية أمرا غير مطروح حاليًّا. عزز من ذلك ما صرح به «لشاهر شاهدساليس»، المُحلل السياسي الإيراني الكندي، لموقع «ميدل ايست آي»، من أن «الهدف الرئيس للمؤسسة الإيرانية حاليًّا، هو الكفاح من أجل البقاء»، مضيفًا أن طهران أظهرت ضبط النفس في عدد من المواقف عندما أدركت أن الرد أو المواجهة قد يُعرضان بقاء نظامها للخطر».

أما عن الدور الروسي في هذا الصراع، فباعتبار روسيا شريكًا لكلا الطرفين، تحرص على ضمان أن العداء بينهما لا يتصاعد على نحو قد يضر بأهدافها في الشرق الأوسط والمتمثلة في دعم النظام السوري وإلحاق الهزيمة بتنظيم «داعش». والدليل على ذلك تعاون إسرائيل مع روسيا قبل الغارات الإسرائيلية في الجولان فبراير الماضي، على الرغم مما قيل إنه لم يكن هناك تعاون بينهما بدليل شن إسرائيل ضربة على مطار «التيفور».

ويؤكد ذلك ما كتبه «درور ميكمان» و«يائيل أرنود»، في تقرير نشره معهد «بروكنجز»: «ليس من مصلحة موسكو حدوث مواجهة على نطاق واسع بين سوريا وإيران من جهة وإسرائيل من جهة أخرى؛ لأن ذلك من شأنه تعريض الإنجازات الروسية الأخيرة في سوريا للخطر». وبالرغم من ذلك، أشار كلاهما إلى «أن موسكو لا تمانع ضمنيًّا وقوع استفزازات محدودة».

ومع ذلك، أرجعت «سوزان مالوني» بمعهد «بروكنجز»، السبب الذي يجعل إيران تصعد من التوترات مع إسرائيل إلى «محاولتها تعزيز مكاسبها في سوريا، واختبار مدى قدرتها على المناورة»، مضيفة «الإيرانيون يتطلعون إلى معرفة أين تقع بالتحديد الخطوط الحمراء الإسرائيلية وإلى أي مدى يمكنهم اختبار صبر تل أبيب على الوجود الإيراني في سوريا». وإذا كان هذا هو الوضع، فمن غير المرجح أن تتخذ إيران إجراءات وخطوات تؤدي إلى اندلاع حرب مع إسرائيل، إلا إذا تبدّلت الظروف بشكل عرضي أو حدث سوء فهم كبير.

وبعيدًا عن هذا وذاك، فالواقع يؤكد أن الخطاب العدائي المتبادل بين إيران ودولة الاحتلال الصهيوني في الظاهر، يخفي خلفه تاريخًا من الكواليس المثيرة للجدل بين البلدين. ففي يونيو ١٩٨٦ ذكرت صحيفة صنداى تايمز أن قيام إسرائيل بتدمير مفاعل «تموز» النووي العراقي عام ١٩٨١ جاء استنادًا إلى

خرائط ومعلومات استخباراتية إيرانية؛ حيث التقى مسؤولون صهاينة مع مبعوث «الخميني» قبل تنفيذ العملية بشهر واحد في باريس لتبادل المعلومات السرية، واتفق الطرفان في حال حدوث مشاكل تقنية خلال العملية أن تهبط طائرات الكيان الصهيوني سرًّا في مطار مدينة «تبريز» العسكري، وكذلك أيضًا في الوقت الذي نفت إيران أي مشتريات للسلاح من الكيان الصهيوني، أيد «هاشمي رفسنجاني»، القائد السابق للمجلس الأعلى العسكري، أن جزءًا من سلاح فضيحة «إيران كونترا» كان مستوردًا من إسرائيل، وهو ما تؤكده أيضًا ما أفادت به قناة روسيا اليوم من وجود ٦ قنوات إيرانية شيعية موجهة إلى العالم العربي، تبث من قمر اصطناعي «إسرائيلي»، فضلاً عما نشرته «يديعوت أحرنوت» من أن حجم الاستثمارات الصهيونية في إيران يصل إلى أكثر من ٣٠ مليار دولار، بمعدل أكثر من ٢٠٠ شركة صهيونية.. وهو ما يشير في الأخير أن ما تفعله إيران لجهة الإعلان عن عدائها لإسرائيل هو لمجرد تحسين صورتها في العالم الإسلامي.

٢٠١٨/٥/٤

مسيرات العودة.. ترسيخ للثوابت الفلسطينية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الثلاثين من مارس يُحيي الفلسطينيون كل عام ذكرى «يوم الأرض»، وهو اليوم الذي أعلن الفلسطينيون فيه قبل ٤٢ عامًا أي سنة ١٩٧٦، إضرابًا عامًا ونظموا مسيرات حاشدة ودخلوا في مواجهات مع جيش الاحتلال الإسرائيلي كانت الأولى من نوعها لاستعادة الأراضي التي صادرها وسيطر عليها، واعتراضًا على سياسات حكومته، والتي على إثرها عمت الاضطرابات والمظاهرات، واندلعت المواجهات التي أدت إلى استشهاد العشرات واعتقال المئات من الفلسطينيين.

تظاهرات هذا العام حملت شعار «من أجل البقاء، والصمود في الوطن، الذي لا وطن لنا سواه»، حيث خرج الآلاف من الفلسطينيين إلى الشريط الحدودي مع إسرائيل –قدرها المراقبون بـ٤٠ ألف مواطن– في مسيرة سلمية، أطلق عليها «مسيرة العودة الكبرى»، يوم الجمعة الموافق ٣٠ مارس، بالتزامن مع ذكرى يوم الأرض للمطالبة بحق العودة ورفع الحصار عن غزة.

ووفقا لمنظمي الاحتجاجات؛ فإن المسيرة مستمرة حتى ١٥ مايو، الذي يصادف الذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية، والذي تحتفل فيه إسرائيل بإنشاء كيانها، وقد يصادف هذا العام أيضًا احتفال إسرائيل بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس المحتلة بمشاركة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، حيث يرون أن إحياء هذه الذكرى من جانب الفلسطينيين ليس لمجرد التذكير بحدث تاريخي، بل هو معركة جديدة في حرب متصلة لاستعادة الحقوق الفلسطينية، وخاصة حق العودة الذي لا يسقط بتقادم الزمن.

ومن جانبها، حشدت قوات الاحتلال عددا كبيرا من قواتها وقناصيها على الجانب الآخر من القطاع للتصدي للمسيرة، وهو ما أدى إلى استشهاد ٢١ شخصًا وجرح أكثر من ٢٥٠٠ آخرين، حالات بعضهم خطيرة.

وخلال مسيرة الجمعة الثانية التي أطلق عليها «جمعة الكاوتشوك»، استشهد ١٠ فلسطينيين، وأصيب حوالي ١٤٠٠ آخرون، بينهم ٢٤ امرأة، و٨١ طفلا.

ومع انتشار الأدلة المصورة والمتلفزة حول الطريقة التي تم من خلالها استخدام القوة المفرطة وغير المتكافئة، أدانت العديد من دول العالم هذه المجزرة التي تذكرنا بمجازر أخرى قامت بها إسرائيل منذ قيامها من دون حساب من قانون دولي أو ردع من ضمير إنساني أو تحرك من عالم عربي.

سعت الكويت مرتين في مجلس الأمن، لإصدار بيان يطالب بإنشاء لجنة تحقيق «مستقلة وشفافة» للتحقيق في هذه المجزرة التي ارتكبتها إسرائيل ورغم أن الأربع عشرة دولة الأخرى الأعضاء في مجلس الأمن كانت على استعداد للموافقة على البيان فإن الولايات المتحدة عارضت المشروع؛ لنجد أنفسنا مرة أخرى أمام إدارة أمريكية تقدم نفسها باعتبارها محامية لمرتكبي المجازر، الأمر الذي استنكرته السلطة الفلسطينية، معتبرة أن هذا الموقف يمثل «تغطية مباشرة على المذابح المتواصلة التي ترتكبها سلطات الاحتلال، وامتدادا لمواقف أمريكية معادية للشعب الفلسطيني وحقوقه».

وفي حقيقة الأمر، لم يكن هذا الموقف غريبا على الولايات المتحدة التي أعطت الأولوية في سياستها الخارجية لحماية حليفتها في منطقة الشرق الأوسط منذ خمسينيات القرن الماضي، والذي تفاقم في الآونة الأخيرة، بالنظر إلى النهج الذي يتبعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي انتقد الأمم المتحدة عدة مرات، من خلال المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة «نيكي هالي». يؤكد ذلك ما نشره مركز «جلوبال بوليسي فورم»، الذي يتولّى الرقابة على عمل الأمم المتحدة في عدد من تقاريره من أن «الولايات المتحدة استخدمت نفوذها لإبقاء القضية الفلسطينية خارج أجندة مجلس الأمن، كما أنها استخدمت ٤٦ مرة منذ قيام إسرائيل حق الفيتو؛ لمنع إدانة إسرائيل، وتقويض أي محاولة للأمم المتحدة لوضعها تحت المُساءلة من خلال المطالبة بإجراء تحقيق في سلوكياتها». وكان الباحث في معهد الرؤية الاستراتيجية، «نيسار أحمد» قد قال في مقاله بموقع «مودرن دبلوماسي»، إن «الأمم المتحدة لم تفلح في تهدئة غضب الفلسطينيين فحسب، بل بقيت عاجزة عن منع الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين وستبقى كذلك».

الأمين العام للأمم المتحدة، «أنطونيو غوتيريس»؛ طالب بإجراء تحقيق مستقل، وهو ما رفضته إسرائيل، كما دعا «الاتحاد الأوروبي» إلى إجراء تحقيق في حالات استخدام السلاح من جانب الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين، رفضته أيضا ودعت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية إنهاء إراقة الدماء التي يشهدها قطاع غزة، مؤكدة أن مكتبها سيجري استقصاء مبدئيا للوضع في الأراضي الفلسطينية، محذرة من أن المحكمة يمكن أن تحاكم مرتكبي هذه الجرائم.

وبدورها، أدانت وزارات الخارجية الروسية والإيطالية والألمانية والبريطانية استخدام القوة العشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، وحثت الإسرائيليين على «الامتناع عن خطوات يمكن أن تؤدي إلى مزيد من تدهور الأوضاع في المنطقة».

وكان الأشد إدانة وانتقادًا للسلوك الإسرائيلي ما قاله زعيم حزب العمال البريطاني، «جيرمي كوربين»، بأنّ «قتل وإصابة المتظاهرين المدنيين السلميين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة على يد القوات الإسرائيلية عمل مروع ويجب معاقبة مرتكبيه»، فيما أدان موقف حكومة بلاده وطالبها بشجب ممارسات إسرائيل والتوقف عن تصدير السلاح إليها وعليها تنفيذ الاتفاقات الموقعة مع الفلسطينيين واحترام القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ذات الصلة.

وعلى خلفية هذه السلوكيات والممارسات، تراجعت شعبية إسرائيل بشكل كبير؛ بسبب إدراك المجتمع الدولي أن القوة التي تستخدمها ضد المتظاهرين السلميين غير مُبررة وغير قانونية، وهو ما أكده «جوشوا كيتينج»، محلل الشؤون الدولية في مجلة «سلايت» بأنه «في أوروبا، وبين عدد كبير من النُخب السياسية الأمريكية، تراجعت شعبية إسرائيل».

وجاءت ردود فعل الصحافة الأجنبية على الأحداث منددة بإسرائيل، فالصحف البريطانية حملتها مسؤولية الحصار المفروض على غزة، حتى ان «الأوبزرفر»، تساءلت.. «هل يُعاقب السجّين حينما يعترض على ما يُمارس ضده». فيما ألقت «الجارديان» باللوم على جيش الاحتلال الإسرائيلي في استخدامه القوة المُفرطة في مواجهة «مدنيين عُزل»، وذهبت صحيفة «الديلي تليجراف»، وهي يمينية ومؤيدة لإسرائيل، إلى أن ما تزعمه إسرائيل في حماية حدودها عار من الصحة، مبررة ذلك بأن الشريط الحدودي غير معترف به.

أما الصحف الأمريكية فقد ركزت على عدد الضحايا المدنيين، وعلى أن الفلسطينيين «عُزل» في مواجهة «قوات مُدججة» بالأسلحة والرصاص الحي، وهو ما تناولته «نيويورك تايمز»، مشيرة إلى العوامل الإنسانية والمعيشية السائدة في غزة، واصفة إياها «بالفقر»، كما وصفت السلوك الإسرائيلي بأنه يحمل «قسوة مفرطة». وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة «مادلين أولبرايت» في إطار تعليقها على الأحداث، قد شنت في نفس الصحيفة هجوما على الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب»، مؤكدة أن تصريحاته وأفعاله تخالف الحقيقة وتصل إلى حد الجهل، كما انتقدت النهج الانعزالي لإدارته في مجال السياسة الخارجية، لافتة إلى أن ذلك أدى إلى تقليص النفوذ الإيجابي لواشنطن على الساحة الدولية، وفي القلب منه قضايا الشرق الأوسط.

وعبر مجموعة من التغريدات، أدان السيناتور الأمريكي «بيرني ساندرز»، قتل الاحتلال للمتظاهرين الفلسطينيين السلميين، معلنًا أن «الفلسطينيين يجب أن يكونوا أحرارًا في الاحتجاج من دون خوف». وكتب عضو مجلس الشيوخ «إيان فوستر»، أن «قتل المتظاهرين الفلسطينيين أمر مأساوي، مؤكدا أنه «من حق جميع الناس أن يحتجوا من أجل مستقبل أفضل من دون رد عنيف».

وبدورها، نددت الصحافة الفرنسية، باستخدام القوة المفرطة، ونشرت «لوموند» تقريرًا بعنوان «غزة .. قمع قاتل»، وأشارت إلى «القوة غير المتكافئة التي استخدمتها إسرائيل في غزة». وفي الإطار ذاته، عبرت «ليبراسيون» عن الأوضاع التي تمر بها الأراضي المَحتلة. فتحت عنوان «بعد موت غزة، إسرائيل

تحاول أن تبرر موقفها»، أشارت إلى أن «إسرائيل بدأت حرب الكلمات في محاولة منها لتبرير موقفها بعد حرب الرصاص».

ورغم أن إسرائيل قد سوقت إعلاميا أنها استطاعت إفشال الهدف الرئيسي من هذه المسيرات، فإن العديد من المراقبين والمعلقين يرى أنه كان لها تأثير كبير وحققت مجموعة من الأهداف، منها؛ التلاحم الوطني بين القوى السياسية الفلسطينية جميعها، ونجحت في توجيه رسائل إلى إسرائيل بأن حساباتها في محاصرة غزة خاطئة، بعد أن بينت التجربة أهمية سلاح المقاومة الشعبية وفاعليته، ومن ثمّ، خسرت إسرائيل كثيرا من رصيدها السياسي، بعدما نجحت القضية الفلسطينية في وضع نفسها بقوة على طاولة مجلس الأمن، فضلاً عن استجلابها الكثير من ردود الأفعال الدولية والمنظمات الحقوقية والإنسانية المنددة بوحشية الاحتلال في التعامل مع المواطنين السلميين.

فضلا عن أن هذه المسيرات، التي كانت وليدة فكرة ومبادرة تولدت لدى مجموعة من النشطاء الفلسطينيين في المجال الإنساني والحقوقي، قد نجحت في توجيه العديد من الرسائل:

– للكيان الصهيوني، بأن الشعب الفلسطيني لا ينسى قضيته وحقوقه، فعلى الرغم من مرور سبعة عقود على نكبته فإنه لايزال محافظا على حيوية قضيته كاللاجئين، ومستعد للتضحية في سبيل استرجاع أرضه ومقدساته.

– للمجتمع الدولي، الذي لم ينصف الشعب الفلسطيني، فهو يمارس سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين عندما يتعلق الأمر بالحقوق الفلسطينية.

– للدول العربية، التي تواجه تحديات وأزمات غير مسبوقة، ومع ذلك تظل القضية الفلسطينية هي قضيتها الأولى، ولهذا عليها أن تتحمل مسؤوليتها تجاهها، باستخدام كل ما لديها من أوراق وإمكانات، لدعم صمود الشعب الفلسطيني.

والأخيرة إلى الداخل الفلسطيني، بالدعوة إلى توحيد الصفوف ونبذ الانقسام والتشرذم، ومنع عسكرة مسيرة العودة بتبني المقاومة الشعبية السلمية والعمل على الحفاظ على استمراريتها وتطويرها والبعد عن أي أنشطة أو فعاليات من الممكن أن تحرف مسارها عن تحقيق أهدافها الوطنية.

ونختم بالقول، إن مسيرة العودة السلمية تشكل تحولا جذريا في ميزان الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، والتي استثمرت المقاومة الشعبية المتمثلة في إدراك الفلسطينيين لحقهم بالعودة إلى أراضيهم التي هجروا منها عامي ١٩٦٧،١٩٤٨، وإرادتهم في تكريس هذا الحق، فحركت الشارع الفلسطيني، ولفتت الأنظار إلى حيوية القضية على مستوى العالم، وهو الأمر الذي يجب استثماره لتحقيق الكثير من النتائج، واستطاعت التأثير في الرأي العام الإسرائيلي، نفسه الذي عبرت قطاعات منه، عن استهجانها وشجبها ورفضها استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين.

٢٠١٨/٥/١١

هل يمكن اندلاع حرب نفط وغاز في منطقة الشرق الأوسط؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تفرض التحولات والتغيرات الجيوسياسية نفسها على منطقة حوض شرق البحر المتوسط، التي تتسم بقدر كبير من الأهمية، وهو ما يجعل قضية استغلال موارد المنطقة من الطاقة، وخصوصا الغاز الطبيعي، أكثر تعقيدا وتشابكا؛ كونها تتضمن احتياطيات استراتيجية ضخمة من الطاقة، الأمر الذي جعل قضية استغلال هذه الموارد مثارا للخلاف في وقت يفترض فيه أن تحكمها اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية. لذا ظلت إسرائيل اللاعب الأكثر انخراطا في صراعات وخلافات مع دول الجوار الجغرافي في حوض المتوسط بشأن الغاز، مثل لبنان وقبرص.

وبإلقاء الضوء على «أزمة الغاز» بين لبنان وإسرائيل، نجد أنها قد تصاعدت بشكل كبير في أعقاب فشل كل المساعي للتوصل الى اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بينهما، نظرًا إلى عدم وجود اتفاق حول معايير التقسيم.

وكانت البداية، حينما أعلن لبنان رفضه اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين إسرائيل وقبرص، والتي تمت في أكتوبر ٢٠١٠. بسبب تعدي إسرائيل على ما يقرب من ٨٦٠ كم مربع من المنطقة الاقتصادية الخاصة به؛ ما دفع لبنان إلى تقديم احتجاج لدى الأمم المتحدة، لفقدانه مساحة هائلة من الغاز، نتيجة اعتماد إسرائيل على التنقيب العمودي، وليس الأفقي، وهو ما هيأ الدخول بعمق في الأراضي اللبنانية.

ووفقا لمراقبين، فإن النزاع يتمحور حول منطقة على شكل مثلث تبلغ مساحتها نحو ٨٦٠ كم مربع، وتقع على امتداد ثلاثة من امتيازات الطاقة البحرية في لبنان. وقد تم تقسيم هذه المساحة إلى عشر مناطق أو بلوكات، ويمثل البلوك «٩» أحد تلك المناطق، وقد قُدم عرض من ائتلاف يضم ثلاث شركات عالمية هي (توتال الفرنسية، إيني الإيطالية، نوفاتك الروسية)، للتنقيب والاستخراج من البلوكين ٤ و٩ في أول جولة تراخيص للنفط والغاز يطرحها لبنان. وبلغت حصة توتال ٤٠٪، مقابل ٤٠٪ لإيني، و٢٠٪ لنوفاتك، ومن المفترض أن تبدأ عمليات التنقيب في عام ٢٠١٩.

وقد أثار هذا الأمر عاصفة من الحقد والغضب في «تل أبيب»، عبر عنه وزير الدفاع الإسرائيلي «أفيجدور ليبرمان»، واصفا منح لبنان فرصة للتنقيب في «البلوك رقم ٩» «بالأمر الاستفزازي»، ودعا ائتلاف الشركات العالمية المسؤولة عن التنقيب إلى عدم تقديم عروض للدولة اللبنانية، مدعيًا أن البلوك رقم «٩» هو ملك لإسرائيل وليس للبنان.

ويقع البلوك رقم «٩» بمحاذاة منطقة متنازع عليها بين لبنان وإسرائيل، مساحتها ٨٦٠ كم مربع، ولا تشملها أعمال التنقيب؛ الأمر الذي أوضحته شركة «توتال»، مؤكدة أن أعمال التنقيب المرتقبة ستجرى على بعد أكثر من ٢٥ كيلومترًا من منطقة النزاع، في منطقة تشكل أقل من ٨٪ من مساحة المنطقة محل النزاع.

وكان وزير الطاقة الإسرائيلي، «يوفال شتاينتز»، قد صرح في التاسع من فبراير ٢٠١٨، عقب إعلان لبنان إسناد تراخيص الاستكشاف للشركات الثلاث، أن «الحل الدبلوماسي للنزاع أفضل من

التهديدات»، قائلا: «أوضحنا أمرين بطريقة مباشرة.. لا تستفزونا وتقوموا بعمليات استكشاف داخل أو حتى بالقرب من خط التماس المتنازع عليه»، في تلميح لإمكانية عرقلة التنقيب.

وعلى إثر ذلك، صرح وزير الخارجية اللبناني، «جبران باسيل»، بأنّه أصبح بإمكان إسرائيل سرقة النفط اللبناني في البحر المتوسط، وخاصة بعد اكتشاف حقل إسرائيلي جديد يبعد نحو أربعة كيلومترات عن الحدود اللبنانية، واصفا الأمر بأنه «خطير للغاية»، مؤكدا أن خيار الدولة اللبنانية الوحيد هو الجهود الدبلوماسية لتنبيه إسرائيل ألا تخطئ وتعتدي على لبنان، ولا على مصالح الدولة الاقتصادية في البحر، مستبعدا تطور الأمور إلى نزاع عسكري، قائلا: إن «لبنان لم يخطئ حين قام بنشاطات بترولية ضمن حدوده». في الوقت الذي أعلن فيه مجلس الدفاع الأعلى في لبنان يوم ٧ فبراير، أنه يمنح «الغطاء السياسي للقوى العسكرية، لمواجهة أي اعتداء إسرائيلي على الحدود في البر والبحر».

وفي حقيقة الأمر، فإن صراع «البحر» هذا، يتصل بصراع آخر على «البر»، حيث تسعى إسرائيل جاهدة لإقامة جدار عازل على «الخط الأزرق»، وهو خط الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان، والذي وضعته الأمم المتحدة عام ٢٠٠٠؛ بهدف التحقق من الانسحاب. ويتحفظ لبنان على ١٣ نقطة على طول الخط الأزرق، ويعتبر أن إقامة إسرائيل للجدار العازل عند هذه النقاط هو خرق للقرار الدولي رقم «١٧٠١»، الذي اتخذ لإنهاء الحرب، التي دارت بين لبنان وإسرائيل عام ٢٠٠٦. والذي أنهى الأعمال الحربية بين إسرائيل وحزب الله، ودعا إلى احترام كامل للخط الأزرق.

ومن جانبها، تحركت لبنان بشكل رسمي، حيث وجهت وزارة الخارجية اللبنانية، رسالة إلى الأمم المتحدة أكدت فيها: معارضتها بشدة للادعاءات الإسرائيلية بعدم أحقية لبنان في البلوك رقم ٩ اللبناني، تحت مزاعم أنه يقع تحت السيادة والولاية القضائية الإسرائيلية، مؤكدة أنه يقع كليا في المنطقة الاقتصادية الخالصة اللبنانية. فيما عقد، الرئيس اللبناني «ميشال عون»، ورئيس مجلس النواب «نبيه بري»، ورئيس الوزراء «سعد الحريري»، اجتماعا ناقشوا فيه التهديدات الإسرائيلية ضد لبنان وسيادته واستقلاله، والتي تمثلت بعزم إسرائيل بناء جدار اسمنتي قبالة الحدود الجنوبية وفي نقاط على «الخط الأزرق» يتحفظ عليها لبنان، والادعاءات باعتزام إسرائيل التنقيب عن الغاز في البلوك «٩». ومن ثمّ، قرروا «الاستمرار في التحرك على مختلف المستويات الإقليمية والدولية للمحافظة على حقوق لبنان الاقتصادية في المياه البحرية الخاضعة للولاية القضائية اللبنانية».

وبالتزامن مع التحركات اللبنانية، جاءت زيارة مساعد وزير الخارجية الأمريكي «ديفيد ساترفيلد» لبيروت حاملاً ملفات كثيرة في جعبته، وخاصة فيما يتعلق بالحدود البرية والبحرية مع فلسطين المحتلة، حيث زار المنطقة الحدودية، وطلب الفصل بين المسارين البري والبحري قائلاً إن «الحدود البرية قضيتها محلولة، عن طريق عدم بناء إسرائيل الجدار الحدودي في النقاط المتنازع عليها، وهو «ما طالبنا به»، ومن ثمّ، النزاع على ١٢ نقطة محسوم، إما لمصلحتكم وإما لمصلحة إسرائيل. وتبقى نقطة واحدة، قرب رأس الناقورة، يمكن حلها». أما بالنسبة الى المسار البحري فقد طرح «ساترفيلد» العودة إلى «خط فريدريرك هوف». والذي يسمح بموجبه للبنان باستخراج النفط أو الغاز من هذه المناطق، وهو

الخط المعروف باسم الموفد الأمريكي، الذي رُسم عام ٢٠١٢ ويمنح لبنان ٦٠٪ وإسرائيل ٤٠٪ من الغاز. ونُقل عن «ساترفيلد» قوله: «إن رفض خط «هوف» يعني أن أي شركة لن تشارك في استخراج الغاز والنفط في البلوكات اللبنانية، ورفض لبنان يعني عدم تدخل الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة لحل الخلاف».

واعتبرت المصادر اللبنانية الرسمية أن «ساترفيلد» كان يتصرف على أساس أن على لبنان أن يأخذ بشيء من الادعاءات الإسرائيلية بحصة من الـ٨٦٠ كيلومترا؛ ولذلك كان الرد اللبناني الامتناع عن البحث بحصة إسرائيل منعا لإدخاله في دوامة توزيع المنطقة الاقتصادية الخالصة بينه وبين إسرائيل.

وكان مصدر وزاري، قد رافق وساطة السفير «هوف»، وما انتهت إليه قبل ٦ سنوات، كشف أنه حين قام بوساطته لم يرسم خطا نهائيا للحدود البحرية، بل اعتبر الخط الذي رسمه مؤقتا، وليس نهائيا، مثلما رسم الخط الأزرق في البر على أنه مؤقت لتحديد خطوط الانسحاب الإسرائيلي من الجنوب عام ٢٠٠٠، مؤكدا أن «هوف» اقترح في حينه بالأرقام أن يحصل لبنان على ٥٠٠ كيلومتر مربع (ولم يتم تحديد نسبة لكل «دولة») وأن تترك الـ٣٦٠ كيلومترا مربعا الباقية للتفاوض اللاحق بين لبنان وإسرائيل، بحيث يتمكن لبنان من البدء في استثمار الثروة النفطية والغازية في الجزء الذي يعود له من دون أن تستثمر إسرائيل الثروة الدفينة في الـ٣٦٠ كيلومترا مربعا، في انتظار التفاوض عليها».

ووفقا لمحللين، فإن الوساطة الأمريكية لحل أزمة ترسيم منطقة النزاع النفطي أو البلوك «٩»، لا يمكن وصفها إلا بأنها عبارة عن «رسالة تهديد إسرائيلية إلى لبنان» أكثر منها وساطة حقيقية، الأمر الذي جعل المبعوث الأمريكي ينهي زيارته للبنان من دون أن ينجح في حلحلة الأمور، أو حدوث انفراجة إيجابية، على وقع التهديدات الإسرائيلية بشن حرب جديدة على لبنان، ومواصلة بناء الجدار الاسمنتي على الحدود. فيما استبعدوا أن تشن إسرائيل حربا على لبنان، مشيرين إلى أن إقدامها على هذا يعد «مغامرة عسكرية لن تكون في مصلحتها»، وخصوصا أنّ لديها منشآت بحرية واسعة تقدّر بمليارات الدولارات شمال فلسطين المحتلة، والتي ستكون في مرمى نيران الجيش اللبناني والمقاومة، فيما لبنان لا يملك حتى اليوم أي منشآت، مؤكدين أن التهديدات الإسرائيلية ليست موجهة الى لبنان بقدر ما هي موجهة بالدرجة الأولى إلى الشركات كنوع من الضغط المعنوي لتحجم عن البدء بأعمال الحفر والتنقيب.

إجمالاً، تتزايد احتمالات نشوب حرب «نفط وغاز» جديدة في المنطقة تنطلق شرارتها بين لبنان والكيان الإسرائيلي، ولا أحد يعلم إلى أين تصل؛ لأن الثروة النفطية والغازية في منطقة البحر المتوسط تشترك فيها عدة دول منها قبرص وتركيا واليونان ومصر، وهذا ما سيجعل الأمور تتعقد أكثر فأكثر في حال لم يتم استثمار هذه الحقول، والتي تحتوي على أكثر من ٣٤٠ تريليون قدم مكعب من الغاز، خلال ٤٠ عاما، الزمن الذي توقعه الخبراء لنفاد هذه الثروة.

٢٠١٨/٥/١٨

حلقة نقاشية نظمها «مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان» في لندن حول: «تنوع الأديان والتعايش السلمي في البحرين»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في إطار الجولات التي يقوم بها «مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان»، بهدف التعريف بأنشطة المركز وأهدافه ودوره في تعزيز التعايش السلمي والتسامح المجتمعي، ومجابهة الأفكار المتطرفة، ليس فقط على مستوى المملكة، ولكن على مستوى العالم؛ رعت سفارة مملكة البحرين في العاصمة البريطانية لندن يوم ٨ مايو ٢٠١٨. حلقة نقاشية بعنوان «تنوع الأديان والتعايش السلمي»، ترأسها سفير البحرين لدى المملكة المتحدة، الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، بمشاركة أعضاء من «مركز الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان»، وبحضور العديد من الأكاديميين، والسياسيين والدبلوماسيين، والإعلاميين، وأعضاء من جمعية الصداقة البحرينية – البريطانية، وعدد من أعضاء البرلمان البريطاني، فضلا عن مجموعة من الزعماء الدينيين البريطانيين والبحرينيين، وكبير الباحثين في مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.

وكان الملك حمد بن عيسى، قد أطلق مبادرة لتدشين «المركز العالمي للحوار بين الأديان» بهدف الحفاظ على الثقافة التقليدية للبحرين وتعزيزها، والمتمثلة في تقدير التنوع الديني والتعايش مع الآخر، وهو ما انعكس من خلال وفد المركز، الذي تألف من ممثلين لجميع الأديان.

افتتح الحلقة النقاشية الشيخ فواز بن محمد آل خليفة بالقول، إن المركز يعكس فكر وفلسفة ورؤى عاهل البلاد في تعريفه لقيم التسامح والتعايش والسلام بين مختلف فئات المجتمع، ويعد مصدر إلهام لبقية الأمم والشعوب عبر إيصال نموذج البحرين إلى العالم في تجسيد مبادئ الصداقة والاحترام والتقارب الإنساني. مشيرًا إلى أن أهمية المركز ترتكز إلى أنه «يترجم الواقع المميز في مملكة البحرين المتمثل في التمازج والتعايش السلمي المتسامح بين مختلف الطوائف والأعراق والثقافات»، والذي يعتبر مثالا يستوجب إيصاله إلى العالم كقدوة تحفز قابلية العيش في مجتمع إنساني واحد في ظل الاختلافات التي نعدها ميزة للحياة البشرية، وهو النموذج المستوحى من تاريخ البحرين منذ تأسيس الآباء والأجداد، حيث تعززت هذه القيم أثناء صعود البحرين كمركز تجاري إقليمي في القرن التاسع عشر؛ نظرًا إلى موقعها الاستراتيجي المهم في منطقة الخليج العربي، حين بدأ التجار والمستثمرون الاستقرار في المملكة من كل أنحاء العالم، والذين كان من بينهم مسيحيون من الغرب ومن الشرق، ويهود من العراق وإيران، والهندوس والسيخ من الهند وجنوب شرق آسيا.

وقد انعكس هذا الطابع، في البحرين من خلال تنوع دور العبادة المتاحة في أنحاء البلاد، فعلى مدار ٢٠٠ عام، ، كان في المملكة متنفسا لكل طائفة لكي تمارس عقيدتها، حيث تم تأسيس عدد من المعابد، ودور عبادة للسيخ والهندوس، فضلا عن تلبية احتياجات الطوائف داخل الديانة الواحدة، مثل

الكنائس التي بنيت لمعتنقي الديانة المسيحية؛ (الإنجيلية، الأرثوذكسية، الكاثوليكية)، كما خُصصت كنيسة كورية للطائفة الكورية الصغيرة في المملكة.

علاوة على ذلك، أشار سفير البحرين، إلى وجود شخصيات من مُختلف الأديان في مختلف الدوائر الحكومية وممثلون عنهم في مجلس الشورى، وفي سفارات المملكة في عدد من الدول الأجنبية، مضيفا أن ما يعكس هذا التعايش السلمي هو الإطار التشريعي الذي أقره جلالة الملك؛ من أجل حماية مبادئ التعايش السلمي.

وفي هذا السياق، قالت النائبة البحرينية المسيحية في مجلس الشورى، «هالة رمزي قريصة»، إنها كامرأة مسيحية تعتبر نفسها «نتاج دولة تتخذ من التسامح والتعايش الديني منهاجًا معياريًا في الحياة اليومية»، مشيرة إلى حزنها لرؤية نساء في بعض دول العالم، ومنها دول الشرق الأوسط يعانين من غياب الفرص، في الوقت الذي قطعت فيه البحرين شوطًا طويلا في هذه الفترة القصيرة بشأن حقوق المرأة، حيث يبلغ تمثيلها في مجلس الشورى حاليًا ٢٢,٥٪، و٨٪ في مجلس النواب، وفي مجال الاقتصاد تمثل النساء ٥١ ٪ من موظفي القطاع العام، مؤكدة أن هذا هو السبب في تنظيم حدث مثل هذا، لما له من أهمية في نشر مبادئ التقدم والمساواة خارج حدود البحرين لتحسين حياة الآخرين.

وتناولت «قريصة»، الخطط التي تم تطويرها لتأسيس الكاتدرائية الكاثوليكية الوحيدة في شبه الجزيرة العربية، المعروفة باسم «كاتدرائية سيدة شبه الجزيرة العربية»، وهو ما اعتبرته تطورا إضافيا إزاء ترسيخ التعايش السلمي داخل المملكة.

وتحدث إبراهيم داود نونو، عضو مجلس الشورى السابق، من الجالية اليهودية في البحرين، عن الطبيعة التعددية للمجتمع البحريني، متناولا أصول الجالية اليهودية، بدءًا من عام ١٨٨٠ وما بعده، وكيف أنه مع التطور السريع في البلاد كموقع تجاري إقليمي، بدأ اليهود يشكلون مجتمعا صغيرا، لكنه مزدهر في المملكة، مضيفا أن الجالية اليهودية أضحت جزءا لا يتجزأ من الأمة؛ بفضل حرية العبادة والتعبير التي تحظى بها كل الطوائف الأخرى.

هذا التوجه كان واضحا، فيما قالته السيدة «بيتسي ماثيسون»، وهي مسيحية مولودة في اسكتلندا، وتعيش معظم حياتها في المملكة، وهي رئيس للأمانة العامة لاتحاد الجاليات الأجنبية في البحرين (بي اف اي ايه)، حيث أشارت إلى إعجابها منذ صغرها بأسلوب الحياة السلمي في المملكة وتفرده، مؤكدة أن البحرين دولة يُمكن أن يشعر المرء فيها بالراحة والقبول في كونه أقلية سواء في معتنقه أو ممارسة طقوسه، وخاصة أن التعايش السلمي المترسخ داخل المملكة، والذي يُعد استمرارًا لتاريخ التسامح الطويل في البلاد؛ مضمون ومحمي بموجب دستور عام ٢٠٠٢. والذي تنص المادة «١٨» منه على أن «الناس سواسية في الكرامة الإنسانية ويتساوى المواطنون لدى القانون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة»، في حين أن المادتين «٢٢» و«٢٣» تؤكدان «أن حرية القيام بالشعائر وكذلك حرية الرأي مكفولة ولكل إنسان حق التعبير».

وأشارت «ماثيسون»، بشكل خاص إلى إعلان مملكة البحرين في يوليو ٢٠١٧، والذي يقدم وثيقة للملك والتزام الحكومة بالمحافظة على التنوع والتعايش الديني داخل المملكة، وقد تم توقيعها من قبل القادة في جميع أنحاء العالم في محاولة لإضفاء الطابع الدولي على النهج البحريني للحفاظ على التناغم في التنوع الديني. وكما قالت، فإن الوثيقة تقر بأن «الإيمان ينير طريقنا نحو السلام»، وهو ما يسلط الضوء على النهج الأساسي للبحرين وتحديدًا فلسفة جلالة الملك بشأن التسامح الديني.

وأشارت إلى أن سياسة حكام البحرين قامت على تشجيع المودة فيما بين البحرينيين وبين الطوائف الأخرى، فضلاً عن تعزيز الحوار والتفاهم بين هذه الطوائف ذاتها، كما تم تعزيز حرية المُعتقد والتعبير ومُمارسة الطقوس كحق أساسي للأفراد من مختلف الأديان.

وتحدثت «ماثيسون» عن جهود المركز والمملكة ككل لنقل هذه الرسالة القوية إلى الخارج، وتسجيل إنجازاته في السنوات الأخيرة، حيث يعتبر محور العمل الخارجي والدولي من أهم محاور نشاط المركز لتحقيق رسالته العالمية، في احترام التنوع العرقي والثقافي والفكري، وتحقيق السلم المجتمعي، الذي هو جزء من السلم العالمي، مشيدة بعمل مركز جلالة الملك للحوار بين الأديان والتعايش السلمي في المساعدة في تنفيذ هذه المهام. ورعاية كرسي (الملك حمد للتعايش السلمي) في جامعة «سابينزا» الإيطالية الذي تم تدشينه في نوفمبر ٢٠١٦، ويعد مشروعا أكاديميا للطلاب لدراسة الفلسفة السياسية للملك حمد فيما يتعلق بالقضايا الدينية، وسعيه إلى نشر الفهم بأن «التسامح الديني أمر أساسي لإرساء السلام السياسي والاجتماعي».

أعقب كلمات الحضور الرد على عدد من الأسئلة، وكان الاستفسار الأول يتعلق بدور العلماء في المساعدة على نشر وترسيخ التسامح الديني والقبول. وقد أجاب الممثلون الدينيون المشاركون بأنهم يلعبون دورا كبيرا في القيام بذلك عبر كل الأديان، وفي تجنب التعاليم التي تشجع الطائفية والعنف وبدلاً من ذلك تشجيع رسائل السلام والتعايش. وبدلاً من التركيز على البحرين، أشاروا أيضًا إلى كيفية إدارة عاهل البحرين لعملية نشر هذه الرسالة في أنحاء العالم، من خلال رعايته للإعلان الرسمي للتوقيع على (إعلان مملكة البحرين) للتسامح الديني، والتي تعد وثيقة عالمية تلتزم بتعزيز الحرية الدينية للجميع بروح من الاحترام والمحبة المتبادلة المؤدية إلى التعايش السلمي والقضاء على التطرف، بالإضافة إلى التبرع بقطعة أرض لتدشين مركز (الملك حمد العالمي للحوار بين الأديان والتعايش السلمي) في مدينة «لوس أنجلوس» الأمريكية، والذي يضم متحفا لعرض نماذج تاريخية وحديثة عن الحرية الدينية في البحرين ومظاهر التعايش السلمي بها.

وبعد سؤال لأحد الحضور حول الجالية المسيحية القبطية في البحرين، طلبت السيدة «ماثيسون» الرد من قس قبطي كان موجودا ضمن الحضور كجزء من وفد مركز الملك حمد، حتى يتم التعرف على واحدة من المجتمعات الدينية الصغيرة في البحرين، والذي أشار إلى أنه منذ أكثر من ٤٠ عامًا، ازدهر المجتمع القبطي في البحرين، حيث يتوزع أعضاؤه عبر جميع التقسيمات المجتمعية من حيث

التوظيف والأدوار الأخرى. ووصف فخره بأنه هو ومُجتمعه يتمتعون بالسلامة والأمن وحرية الممارسة في البحرين وأنه يقيم في بلد بمثل هذا النهج من المتناغم للتنوع العرقي والديني.

واختُتمت المناقشات بفيلم قصير يحتفي بإنجازات المملكة في تعزيز الهوية الوطنية التي تتميز بالتسامح والتعايش وخطواتها نحو تأمين ذلك في المستقبل.

إجمالا، استطاعت المناقشات التي تم تنظيمها، بهدف عرض نهج البحرين الراسخ والفريد من نوعه حول قضية التنوع الثقافي والتعايش الديني؛ تأكيد دور المملكة في تعزيز آليات وأدوات التواصل بين الشعوب، وإرساء دعائم التعايش السلمي بين البشر، والتحاور بين أصحاب الثقافات والأديان المختلفة، كمبدأ أساسي من مبادئ سياسة المملكة الخارجية، ومقوما أساسيا لعلاقاتها بالمجتمع الدولي، ولا سيما في ظل حضور ممثلين عن جميع الجاليات الدينية المختلفة في البحرين، والذين قدموا عرضا أمام الجمهور الدولي، يعطي مظهرًا للمبادئ السمحة التي حكمت نهج المملكة حيال الدين طوال تاريخها، ويؤكد الموقع الفريد للبحرين كمعقل للتسامح وقبول الآخر في منطقة يغلب عليها التقلب والتوتر.

ولاشك أن هذا الأمر يتم استشعار روحه من خلال الإنجازات التي طرأت على عمليات التنمية والتوافق الاجتماعي والديني التي تم تنفيذها تحت رعاية جلالة الملك .

٢٠١٨/٥/٢٥

أوروبا والاتفاق النووي مع إيران

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تمر أوروبا بلحظات حالكة منذ أن أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ٨ مايو ٢٠١٨ انسحاب بلاده رسميًّا من الاتفاق النووي الإيراني –أو ما يُعرف رسميًّا «بخطة العمل الشاملة المشتركة»– بعد أن فشلت خيارات موازنة المصالح التجارية والراسمالية مع العلاقات الاستراتيجية بالإدارة الأمريكية. وعلى أثر ذلك تتصاعد التكهنات بشأن استمرارية الاتفاق النووي، في ظلّ انسحاب الولايات المتحدة منه. وفي إطار هذه التطورات المهمة، يعرض هذا التقرير مدى إمكانية استمرار الاتفاق النووي خلال الأعوام القادمة، من خلال بحث فرص الحفاظ على هذا الاتفاق في مرحلة ما بعد انسحاب الولايات المتحدة، وما الذي يمكن أن تفعله أوروبا لزيادة فرص إنقاذه.

وفي هذا الإطار ترى صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أن «قرار ترامب بالانسحاب من الاتفاق بشكل أحادي الجانب خلق واحدة من أكبر مشاكل السياسة الخارجية الأمريكية منذ توليه الرئاسة»؛ حيث إن إعادة فرض الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية صارمة على إيران خلال الأشهر المقبلة، يولد شكوكًا حول فرص نجاح الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، في الإبقاء على الاتفاق النووي.

وقد ارتفعت الصادرات من دول الاتحاد الأوروبي إلى إيران عام ٢٠١٧ نحو الثلث لتصل إلى نحو ١٢,٨ مليار دولار أمريكي، وهو ما وفّر سلعًا ذات جودة عالية كانت غائبة عن السوق الإيراني قبل عام

٢٠١٥، وعزز من ذلك ما أكدته صحيفة «الجادريان» البريطانية، «أن الاقتصاد الإيراني كان قد شهد رواجا كبيرا خلال فترة الاتفاق النووي مع دول ٥+١.

ومع ذلك، يبدو أيضًا أن الاستثمارات الغربية التي أعقبت التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة في عام ٢٠١٥ معرضة للخطر جراء الاشتراطات الواردة في العقوبات الأمريكية، والتي تنص كما جاء في تقرير أعدته مجلة ذي إيكونوميست البريطانية، على أنه «يجب على أي شركة، أينما كان مقرها، أن تمتثل للعقوبات الأمريكية إذا كانت تستخدم الدولار الأمريكي في معاملاتها، ولها فرع في الولايات المتحدة أو يستحوذ عليها أمريكيون».

وعلى الرغم من أنه من الناحية العملية، لن يؤدي قرار ترامب بانسحاب بلاده من الاتفاق إلى تقويضه، إلا أن العقوبات التي ستطبقها الإدارة الأمريكية على إيران على مرحلتين خلال هذا العام بعد مدة تتراوح بين ٩٠ يومًا و١٨٠ يومًا ستؤثر سلبًا على الأهداف والمبادئ الأساسية للاتفاق النووي، لكن صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية أشارت إلى أن مسؤولة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موجيريني –التي مثلت الاتحاد في التفاوض بشأن الاتفاق– طرحت سلسلة من المقترحات التي قد لا تكون كافية لإقناع قادة إيران بمواصلة التمسك بالاتفاق، ولكنها تبعث برسالة واضحة إلى واشنطن مفادها أن الاتحاد الأوروبي يرفض السياسة الأمريكية.

ومن هنا يبدو أن المكاسب التي حصلت عليها إيران من خطة العمل المشتركة سوف تتقوض؛ جراء قرار ترامب بإعادة فرض العقوبات، ما يجعل انهيار الصفقة أمرا نهائيا، وهو ما قد يقود إيران في النهاية إلى نبذ الاتفاق.

ولعل الاتفاق هو الضمانة الوحيدة لعدم شن حرب غربية على طهران، لكن انسحاب الولايات المتحدة منه قد يجعل الأمر واردًا، وخاصةً إذا ما أعلنت إيران أنها ستعود إلى تخصيب اليورانيوم. فقد نشرت صحيفة «لوفيجارو» الفرنسية تقريرًا يرى أن انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي مع إيران سيضعف الرئيس الإيراني حسن روحاني على المستوى الداخلي، وأن الانتخابات البرلمانية المقبلة في إيران والمقررة عام ٢٠٢٠ ستكون لصالح المحافظين، الذين يطالبون بالخروج من الاتفاق النووي، ويعتبرونه قيدا فرضته الدول الغربية على إيران لمنعها من حرية التسلح.

وفي هذا الإطار يرى إميل دال، زميل أبحاث متخصص في السياسة النووية في المعهد الملكي البريطاني للخدمات المتحدة، أنه «إذا أراد القادة الأوروبيون ضمان استمرار تنفيذ «خطة العمل الشاملة المشتركة» من دون الولايات المتحدة، فإنهم ليسوا فقط بحاجة إلى حماية الشركات الأوروبية ضد إجراءات العقوبات الأمريكية، ولكن يجب عليهم أيضًا التغلب على الشكوك العالقة لدى الشركات الأوروبية حول إعادة التفاعل مع إيران».

ولعل الطريقة التي يمكن من خلالها التعامل مع هذا الأمر تجري مناقشتها بشكل مكثف من قِبَل الغربيين؛ حيث قال مسؤول فرنسي إنه «إذا لم يتسن إقناع ترامب بعدم الانسحاب فإن ثاني أفضل الحلول هو تشجيع الأمريكيين على الحفاظ على الظروف التي تمكن شركاتنا في القطاعات غير النفطية

من مواصلة العمل»، كما يشير الكثيرون، بما في ذلك تقرير شامل من قِبَل مؤسسة «مجموعة الأزمات الدولية»، كمؤسسة فكرية في بروكسل، إلى أن أفضل حل سيكون من خلال تنسيق التدابير التي توقف تأثير العقوبات على إيران. وبالتالي، فإن مثل هذه الأساليب ستركز على الحفاظ على التجارة والاستثمارات الأوروبية في إيران، على أساس أن هذه التدابير «مصممة لبث طمأنة فورية للشركات الأوروبية المهتمة بدخول السوق الإيراني، وفي الوقت نفسه تمكين أفراد القيادة الإيرانية الذين يؤيدون استمرار الامتثال بالاتفاق».

وفي إطار إيجاد حل واقعي، قالت صحيفة ليزيكو، الفرنسية عقب آخر محطة لجواد ظريف، وزير الخارجية الإيراني، في بروكسل بعد زيارته لكل من موسكو وبكين، إن الجانبين الإيراني والأوروبي أكدا ضرورة الحفاظ على مصالحهما المشتركة والتشبث بوثيقة الاتفاق بعد قرار الولايات المتحدة بفرض عقوبات اقتصادية على إيران. وبشكل عام تعد التنازلات الجزائية أبرز الحلول التي تم الحديث عنها على نطاق واسع، فهي العملية التي يمكن من خلالها أن تقدم الولايات المتحدة إعفاءات للشركات الأوروبية متعددة الجنسيات الفردية التي تواصل التعامل مع إيران أو حتى قطاعات كاملة للشركات الأجنبية، مثل قطاع التمويل.

وقد توقفت صحيفة «لوبرزيان» الفرنسية عند مدى تداعيات قرار ترامب، وأجرت حوارًا مع فرانسوا هايسبورغ، الخبير في العلاقات الدولية، الذي رأى أن قرار ترامب «سيؤدي إلى أزمة حقيقية بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية»، وكان لا بد من النظر إلى تشريعات الاتحاد الأوروبي «لوائح الحظر أو المنع»، التي كان تم تطبيقها في تسعينيات القرن الماضي عندما أجمعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على تنفيذ لائحة المجلس رقم ٢٢٧١، التي كانت تهدف إلى حماية الشركات الأوروبية من آثار تطبيق تشريع خارج حدود الدولة التي يعتمدها بلد ثالث»، وذلك من أجل تحدي وتجاوز حدة العقوبات الأمريكية المفروضة على كل من كوبا وليبيا وإيران، وتنص اللائحة على أنه إذا اتخذ كيان أو هيئة تنظيمية أمريكية إجراء قانونيًّا ضد شركة تابعة للاتحاد الأوروبي، يحق للشركة الأوروبية المقاضاة في أوروبا لاسترداد الأضرار والنفقات حيثما أمكن.

ويعزز من ذلك تأكيد إيلي جيرانمايه، كبير زملاء السياسة، وزميله في السياسة العليا لبرنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، في مقال لها بمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، أن الشروع في تطبيق تلك اللائحة المعقدة والمثيرة للجدل يمكن أن يدفع الولايات المتحدة نحو اعتماد نهج أقل حدة؛ وخاصة «أن إعادة اللجوء إلى لائحة المجلس رقم ٢٢٧١ سترسل إشارة سياسية واضحة إلى إدارة ترامب بأن أوروبا مستعدة للدفاع عن مصالحها وتعتزم التأثير على كيفية تنفيذ الولايات المتحدة لعقوباتها».

ومع ذلك، يبدو أنه من غير المحتمل أن يكون هذا الإجراء وتنفيذ اللائحة أمرًا متوقعًا من قِبَل أوروبا لإنقاذ الاتفاق الإيراني، حيث إن احتمالية استمرار ذلك منعدمًا لسببين؛ الأول يعود إلى رغبة ترامب في إلحاق الضرر بإيران قدر المستطاع، ويعني أن أي استثناء بالتساهل في معاقبة الشركات الأوروبية

المتعاملة مع إيران، والسماح لطهران بالوصول إلى الأسواق الدولية أمر غير متوقع. والثاني، حتى لو تم التوصل إلى مثل هذا الاستثناء، من المحتمل أن يقابل أي استثمار مستقبلي بحالة من التقلبات والتذبذب في إيران؛ نظرًا إلى أن السوق العالمي يدرك حجم النزاع الحالي حول خطة العمل المشتركة وإجمالاً يتضح أنه لا بدائل أمام صناع القرار في إيران وحلفائهم الأوروبيين سوى التهدئة المرحلية مع الإدارة الأمريكية تفاديا للسيناريو الأسوأ الذي لم يأت بعد، والذي تحدث عنه ترامب، وهو أن يفشل الاتفاق في البقاء على قيد الحياة خلال الأشهر القادمة.

٢٠١٨/٥/٣١

قضية العرب المركزية في «الذكرى الـ٧٠ لنكبة فلسطين»

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

سبعة عقود تُطوى صفحاتها من تاريخ القضية الفلسطينية، والتي سُطّرت كلماتها بدم وتضحيات شعب يعاني ويقاتل وحده ضد آخر احتلال على وجه الأرض.

فلسطين أولى الحكايات وآخرها في نكبات الشعوب، والتي مازالت ترزح تحت احتلال أقام دولته المزعومة على أنقاض قرى ومدن، هجّر ساكنيها في أعقاب عمليات تطهير عرقي على يد عصابات صهيونية عام ١٩٤٨.

وذكرى النكبة ترمز إلى التهجير القسري الجماعي على يد العصابات الصهيونية في ١٥ مايو ١٩٤٨. وإحياء ذكرى هذا العام بدت مختلفة ولا سيما مع انتظام «مسيرات العودة الكبرى» التي انطلقت تزامنًا مع يوم الأرض، وبلغت ذروتها وصولاً إلى الذكرى السبعين من النكبة الفلسطينية، التي صادفت منتصف مايو الجاري، وفي هذه المناسبة نظمت لجنة فلسطين ومقاومة التطبيع باتحاد المحامين العرب يوم ٢٠١٨/٥/١٥ ندوة بعنوان: «إحياء الذكرى الـ٧٠ لنكبة فلسطين»؛ بهدف إبراز ما تمثله هذه الذكرى من قيمة رمزية مهمة للوجدان العربي؛ وذلك لما فيها من تحريك للهمة، وإحياء للعمل العربي المشترك الداعم لاستعادة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتأكيد حق العودة، ومؤازرة الشعب الفلسطيني الذي كافح، ولا يزال يكافح من أجل استعادة أرضه، في ملحمة تاريخية غير مسبوقة.

وقد تحدث في هذه الندوة كل من: السفير دياب اللوح سفير فلسطين لدى مصر، والدكتور حيدر الجبوري مدير إدارة فلسطين بجامعة الدول العربية، والأستاذ سيد شعبان الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، والسفير أشرف عقل سفير مصر السابق لدى فلسطين، والدكتورة كريمة الحفناوي ممثل ائتلاف الأحزاب الناصرية والاشتراكية، وأدار الندوة الأستاذ سيد عبدالغني الأمين العام المساعد ومقرر لجنة فلسطين بالاتحاد.

بدأ الحديث سيد عبدالغني الذي أدار الندوة قائلا: «إن القضية الفلسطينية هي قضية العرب المركزية، وهي البوصلة التي تصح معها خطوتنا أو تضل»، مستنكرًا قرار الإدارة الأمريكية نقل سفارتها إلى القدس، باعتباره غير قانوني يخالف القرارات الشرعية الدولية، ودعا إلى تطبيق القرارات الدولية

الصادرة عن مجلس الأمن، وخاصة القرار ٢٣٣٤، الذي ينص على «مطالبة إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية.

وشدد على حق الشعب الفلسطيني في المقاومة بكل أشكالها وحقه في العودة إلى دياره، وهو ما نص عليه القرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ودعا إلى قطع العلاقات ومقاطعة كل الدول التي ستقوم بنقل سفاراتها إلى القدس العربية، وطالب الجامعة العربية بتحمل التزاماتها تجاه الشعب الفلسطيني من خلال إصدار قرارات واضحة بشأن القدس، كما طالب مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل، من خلال نشر قوات دولية.

وأكد في نهاية كلمته أن ما حدث كان نتيجة طبيعية لضعف الأمة العربية وانقساماتها، ما أدى إلى زرع الشوكة الصهيونية في جسد أمتنا العربية.

وانتقلت الكلمة إلى السفير دياب اللوح سفير فلسطين لدى مصر، الذي ثمّن دور مصر في الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني، انتهاء بموقفها من الأحداث الأخيرة، الداعم للحق الفلسطيني السلمي على أثر الأحداث التي وقعت على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة في مسيرتهم السلمية، كرد فعل للقرار الأمريكي المُجحف وغير القانوني.

وأشار إلى رفضه قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل سفارة أمريكا إلى القدس، الذي كان قد اتخذه في ٦ ديسمبر من العام الماضي، وبموجبه أعطى «ما لا يملك لمن لا يستحق»!

وأكد أن القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية، وأن إخراج القدس من طاولة المفاوضات تعني أن لا مفاوضات، وإخراج القدس من أي خطة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي تعني أن لا تسوية.

واعتبر أن الإدارة الأمريكية بهذا الإعلان أخرجت نفسها من عملية التسوية السياسية، وأنها بهذا القرار قد نقلت نفسها من موقع المُنحاز الكامل لإسرائيل، وهذا نعلمه علم اليقين، إلى المُعادي الكامل لفلسطين وللأمة العربية بأكملها.

لذلك قررت السلطة الفلسطينية قطع الاتصالات معها على جميع المستويات. وبدأت التحرك سياسيًّا بدعم من الدول العربية، للتحذير من مغبة الفعل المُشين الذي أقدمت عليه الإدارة الأمريكية، الذي من شأنه أن يؤدي إلى تداعيات خطيرة في المنطقة، كان منها ما حدث يوم ١٤ مايو من سلسلة من العمليات الوحشية والعنصرية في غزة، انتهكت بها قرارات مجلس الأمن، أدت إلى سقوط أكثر من ٦٠ شهيدا وأكثر من ألفي جريح في يوم ١٤ مايو، ومازال الشهداء يسقطون حتى اليوم.

وقد أشاد بالدور العربي الذي ندد وأدان وشجب منذ اللحظة الأولى، ودور الجامعة العربية التي أثمرت جهودها في الحيلولة دون حصول إسرائيل على مقعد دائم في مجلس الأمن لعامي ٢٠١٩–٢٠٢٠.

وانتهت كلمته بتأكيده عدم قبول أي تسوية لا تتضمن الإفراج عن الأسرى المعتقلين داخل السجون الإسرائيلية، ولا تتضمن الاعتراف بالقدس عاصمة لها، وتأكيده ضمان حق العودة كحق مقدس.

وقد علق عليه أحد الحضور متسائلاً عن «أوراق القوة» في يد الشعب الفلسطيني، فأجاب عليه في كلمة واحدة، إن أوراق القوة في يد الشعب الفلسطيني، فهو «صاحب حق» وهذا يكفي.

على المنوال نفسه نسج الدكتور حيدر الجبوري مدير إدارة فلسطين في الجامعة العربية، كلمته مؤكدا أن قضية القدس ليست قضية فلسطين وحدها، وإنما هي قضية العرب، مشيرًا إلى ما جاءت به «قمة القدس» التي عُقدت في السعودية في أبريل ٢٠١٨، والتي أكدت مركزية القضية الفلسطينية، وبطلان وعدم شرعية القرار الأمريكي، وأن القدس عاصمة أبدية لفلسطين، وشددت على أن قضية اللاجئين هي القضية الأساسية في القضية الفلسطينية.

ثم جاءت كلمة السفير أشرف عقل سفير مصر السابق في فلسطين، الذي لم يخرج حديثه عن سابقيه، فقد جاءت مجمل كلمته حول تأكيد «مصرية» القضية الفلسطينية، باعتبارها تمثل قضية أمن قومي لمصر. فعلى مدار أكثر من نصف قرن، لم تبخل مصر على القضية الفلسطينية، وبذلت قصارى جهدها من دون النظر إلى اعتبارات إقليمية أو دولية، بل استغلت دورها الإقليمي ومشاركتها في المحافل الدولية لدعم القضية.

ومن جانبه استعرض الأستاذ سيد شعبان الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، خلال كلمته، مجموعة من الجهود التي ينبغي اتخاذها من أجل الاتفاق على أجندة عمل مشتركة، تتمثل في ثلاث دوائر متداخلة ومتشابكة: الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الدولية.

بالنسبة إلى الدائرة الفلسطينية: فقد فرضت دماء الشهداء حتمية الوحدة، وبالتالي يجب العمل على إيجاد استراتيجية عملية لتعزيز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، وفي سبيل ذلك لا بد من توحيد العمل الفلسطيني –الفلسطيني، تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما يستدعي إسقاط جميع الشروط والتحفظات أمام الحوار الفلسطيني، في سبيل توحيد الصف.

بالنسبة إلى الدائرة العربية: أشار إلى أهمية البحث عن العلة لمواجهة المعلول، ومن ثَمّ قبل أن نواجه المعلول يجب علينا أن نعرف ما هي العلة، والعلة فيما يتعلق بالدائرة العربية هي انقسام الدول العربية وتشتتها، لذا دعا المتحدث الجامعة العربية إلى توحيد الجهود العربية تحت مظلتها، نحو القضية الفلسطينية، من خلال دعم صمود الشعب الفلسطيني بشكل مباشر وغير مباشر، بالإضافة إلى وضع استراتيجية واضحة لمواجهة الدول المناوئة للدول العربية، وعلى رأسها إيران.

بالنسبة إلى الدائرة الدولية: الذئب لا يأكل من الغنم إلا الشاردة، إن ضعف الموقف العربي هو ما أدى إلى تهميش القضية الفلسطينية على المستوى الدولي، وبالتالي فإن توحيد الجهود العربية يُسهم في إعادة القضية الفلسطينية إلى طاولة المفاوضات الدولية.

وجاءت الكلمة الأخيرة للدكتورة كريمة الحفناوي ممثل ائتلاف الأحزاب الناصرية والاشتراكية، وقد اقتصرت على تحية الشعب الفلسطيني المناضل الذي يدافع عن شرف الأمة العربية بأكملها، وحذرت من خطورة المخططات التي تسعى إلى تحويل بوصلة نضاله من مواجهة العدو الصهيوني إلى أعداء

مُتوهمة، بهدف تصفية القضية الفلسطينية من مضمونها، كما طالبت بسحب السفراء من الدول التي نقلت أو أعلنت تأييدها لنقل السفارة الأمريكية في القدس.

وختامًا، تخللت الندوة مداخلات للمشاركين، أكدوا مجددًا تأييدهم لثوابت النضال الفلسطيني بصفة خاصة، والعربي بصفة عامة، مشددين على تمسكهم بالحقوق العربية غير القابلة للتصرف في ظل ظروف إقليمية ودولية متغيرة، كما تم الاتفاق على عدد من التوصيات، منها: عمل نقابة المحامين على إعادة إحياء المقاطعة، وضرورة الاهتمام بالإنتاج الثقافي والمعرفي الذي يسهم في صياغة رؤية حضارية تفضح حقيقة الكيان الصهيوني وهي المهمة التي تضطلع بها المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية، هذا فضلاً عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للفلسطينيين؛ كي يواصلوا نضالهم، ولتأمين احتياجاتهم الأساسية.

٢٠١٨/٦/٨

مستقبل الاتحاد الأوروبي: انهيار أم إصلاح؟..وجهة نظر غربية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

مع تجاوز حالة الركود الاقتصادي في منطقة اليورو عامها العاشر، من دون تغييرات ممكنة، ومع ظهور مشكلات جديدة على أكثر من صعيد وفي أكثر من دولة، أصبح مستقبل تواصل التكامل بين قوى الاتحاد الأوروبي على المحك، ولا سيما أمام تلويح بعض الدول بالانفصال، الأمر الذي بات يُرجح إمكانية حدوث سيناريوهات جديدة قد تصل حد تلاشي البنية الكاملة للاتحاد الأوروبي على المديين المتوسط والطويل.

ويواجه الاتحاد حاليا مجموعة من التحديات، ففي إسبانيا، تم التصويت بعدم الثقة برئيس الوزراء المؤيد لبقاء الاتحاد الأوروبي «ماريانو راخوي» من قِبل الأحزاب المعادية للاتحاد الأوروبي. وفي إيطاليا، نجحت حركة «٥ نجوم الأوروبية الموحدة» في تأمين أغلبية انتخابية لإدارة برنامجها الائتلافي الحكومي، في الوقت الذي يبدو أن استمرار مفاوضات البريكست –المتعلقة بخروج بريطانيا من الاتحاد– قد وصلت إلى طريق مسدود.

ولهذا بات الاتحاد الأوروبي مُهددًا بمجموعة من الصعوبات، التي تُنبئ بإمكانية انهيار هذه المنظومة، وتتحدد هذه الصعوبات في ثلاث دوائر تتفاعل وتؤثر على بعضها بعضا، وهي: الدائرة الاقتصادية الداخلية، والدائرة السياسية، ودائرة المؤثرات الخارجية.

فبالنسبة الى الصعوبات الاقتصادية، مثلت «أزمة منطقة اليورو»، التي استمرت لتصل ذروتها في الفترة بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، في أعقاب الركود الاقتصادي العالمي في عام ٢٠٠٨، التحدي الأكبر الذي يواجه الاتحاد، حيث تشهد أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، على المستوى الاقتصادي، تراجعًا كبيرًا في أنظمتها الاقتصادية، إلى جانب ضعف الأسواق المالية الأوروبية، والتراجع اللافت لمؤشرات نموها، والتي أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة –حيث بلغت أرقامًا هائلة– في العديد من البلدان المؤثرة في الاتحاد، هذا ما أكده الاقتصادي الأمريكي «جوزيف ستيجليتز» في صحيفة الجارديان، مشيرًا

إلى أن «أداء منطقة اليورو لم يكن جيدًا منذ الأزمة، حيث كانت الدول الأعضاء بالمنطقة أكثر ضعفًا من دول الاتحاد الأوروبي خارج نطاق منطقة اليورو، وأكثر فقرًا من الولايات المتحدة، التي كانت مصدر الأزمة برمتها».

وقد قوّضت هذه الأزمة الهدف الرئيسي للمشروع الأوروبي من وراء تأسيس الاتحاد، المتمثل في تحقيق الرخاء القاري للدول الأوروبية، فلا تزال بلدان، مثل اليونان وفنلندا وإسبانيا غارقة في حالات من الركود التي استمرت منذ نشوء تلك الأزمة؛ بسبب توسع الدين العام والتضخم، الأمر الذي أدى إلى تدني نوعية المعيشة لمواطنيها، ووقف الاستثمار وخفض الإنفاق العام.

هذا فضلًا عن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي، التي تُنبئ باحتمالية نشوء حرب تجارية بينهما، بعد تهديد الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بالتصدي للاتحاد الأوروبي بشأن ما يصفه بسياسته التجارية «غير العادلة تمامًا» تجاه بلاده، وتحذيره الاتحاد من أي إجراءات تقييدية لصادراته، لافتًا إلى أنه «مستعد للرد بسرعة وبشكل مناسب»، بحسب جريدة «اللوموند الفرنسية».

ووفقًا لما نشرته «صحيفة الإندبندنت»، قالت المستشارة الألمانية «أنجيلا ميركل»: «إن الاتحاد الأوروبي مستعد للرد على سياسات واشنطن التجارية، وقد يتجه للدخول في حرب تجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية إذا استمرت في فرض الرسوم الجمركية على الاتحاد مثل باقي الدول».

وبدورها، خَلقت هذه الصعوبات الاقتصادية حالة من الاستياء السياسي داخل الاتحاد نفسه، وحتى بالنسبة الى من هم خارج منطقة العملة المشتركة «اليورو»، فقد شعر الكثيرون بالاستياء من الأداء الاقتصادي للاتحاد، ورأوا أن اتفاق التجارة الحرة وحرية الحركة، الذي تم تشاركه بين جميع الأعضاء تقريبًا، قد قوّض الازدهار بدلًا من تعزيزه، وقد كان ذلك بمثابة خيبة أمل لهم، بعد أن أصبح الاتحاد الأوروبي مشروعًا عابرًا للحدود الوطنية على نحو متزايد، فبموجب المعاهدات، كمعاهدة ماستريخت، ومعاهدة لشبونة، لم تعد الحكومات الأوروبية تمارس أي سلطة، بل أصبحت المؤسسات السياسية التابعة للاتحاد الأوروبي هي التي تملك السلطة السياسية. ولذلك، فإن القضايا التي تنشأ وتثير المعارضة داخل الاتحاد، مثل زيادة عمليات الإرهاب في القارة الأوروبية، ووجود لوائح بيروقراطية لا تحظى بشعبية، تُولد مشاعر الاستياء بشكل مباشر نحو الاتحاد الأوروبي، بدلًا من الحكومات الأوروبية التي يُعتقد أن سيادتها تُنتهك.

جاء على أثر ذلك، حالة من السخط العام على الاتحاد الأوروبي، حيث شهدت الدول الأعضاء موجة من الحركات المناهضة للاتحاد الأوروبي، خلال العقد الماضي. وبدأت الأحزاب القومية التي تدعو إلى تقليص صلاحيات الاتحاد الأوروبي أو وضع نهاية له في الظهور على نحو متزايد في جميع أنحاء القارة، فوفقًا للأرقام التي قدمها «معهد التغيير العالمي» في لندن، فإن عدد الأحزاب الشعبوية المناهضة لأوروبا في أوروبا قد تضاعف تقريبًا من ٣٣ حزبًا إلى ٦٣ حزبًا في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧. وإذا استمرت الأحزاب اليمينية المتشككة تجاه الاتحاد الأوروبي مُسيطرة على السياسات المحلية لدول أوروبا، يتوقع المحللون أن الاتحاد الأوروبي سيتعرض للانهيار والتفكك.

وقد ألقى ذلك بظلاله على أداء الاتحاد المتواضع، فيما يتعلق بالقضايا الخارجية المطروحة اليوم على أكثر من جهة، فقد مثلت أزمة المهاجرين تحديًا خارجًا عن سيطرتها، فلم يكن الاتحاد الأوروبي مُستعدًا لمواجهة التداعيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المُترتبة على التدفق الهائل للمهاجرين من مناطق الصراع في آسيا وإفريقيا، وأوضحت «كريستين أرتشيك» الخبيرة في السياسات الأوروبية، في تقريرها الصادر عن «مركز خدمة أبحاث الكونغرس»، أن هذه الأزمة الحالية أدت إلى «خلق انقسامات عميقة داخل الاتحاد الأوروبي»، فقد أعربت اليونان وإيطاليا باعتبارهما أبرز دول خط المواجهة، ودول المقصد الرئيسية التي تقع في أقصى الشمال، عن استيائهما من عدم وجود تضامن بين دول الاتحاد الأوروبي، في حين قالت دول أخرى إن السياسات المرنة المتعلقة باللجوء في دول مثل السويد وألمانيا، تمثل عوامل «جذب للمهاجرين»، بما يؤدي إلى تفاقم تدفقات المهاجرين، وتزيد الضغوط على المجتمعات والموارد المحلية.

إلى جانب ذلك، مثلت روسيا تحديا آخر لا يقل خطورة عن سابقه، فمنذ التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في ٢٠١٤، الذي بلغ ذروته في ضمّ شبه جزيرة القرم والصراع المستمر في منطقة دونباس، أثبت الاتحاد الأوروبي عدم قدرته على وقف أو مقاومة العدوان الروسي على القارة الأوروبية، حيث يتعرض الاتحاد الأوروبي الآن لهجمات إلكترونية مستمرة وتهديدات عسكرية تقليدية من موسكو، ويبدو أنه غير قادر على التصدي لها ومنعها. ومما يدل على ذلك ما قاله «إيان بوند»، مدير السياسة الخارجية في «مركز الإصلاح الأوروبي»، في حوار له: إن «فلاديمير بوتين قد أصبح بارعًا جدًّا في زيادة فعالية الأدوات التي يملكها، وجعل الدول الغربية غير متوازنة، ودفع قادتها للشعور بالعجز»، في إشارة إلى تأثير حملات التضليل الإعلامية الروسية، والدعم الروسي للأحزاب السياسية المتشككة في الاتحاد الأوروبي، وشنّ هجمات على البنية التحتية، وهو ما يؤدي إلى إدامة الخلافات داخل الاتحاد الأوروبي، والتي تزيد بشكل أساسي من خيبة الأمل الداخلية إزاء المنظمة.

وإدراكًا لذلك، فقد اقترحت مجموعة كبيرة من الأكاديميين وصناع السياسة خلال العقد الماضي العديد من سُبل الإصلاح التي يمكن للمنظمة من خلالها مواجهة هذه التحديات. وحتى الآن، بُذلت الجهود نحو الإصلاح في شكل مبادرات، مثل مؤتمر «فهم واستيعاب التشكيك في الاتحاد الأوروبي»، الذي عُقد في براتيسلافا، عاصمة سلوفاكيا، في ديسمبر ٢٠١٧، وكان يهدف إلى كشف العوامل الدافعة وراء خيبة الأمل الداخلية إزاء الاتحاد الأوروبي.

لكن على الرغم من أهمية المؤتمرات والدراسات من هذا القبيل، في الكشف عن أسباب عدم الاستقرار داخل الاتحاد، فإنها فشلت في التخفيف من وطأة المشكلة. ويتفق العديد من المحللين على أن هذا النهج التجميلي لا جدوى له من دون إمكانية إجراء إصلاح هيكلي جاد يطول الاتحاد الأوروبي من حيث نظرته وتنظيمه وأدائه.

أما نهج الإصلاح الأكثر قبولًا والأكثر قابلية للتنفيذ على هذا الصعيد، والذي سيطول تغيير الاتحاد بأكمله، فيتمثل في نظريتي «أوروبا المُتعددة السرعات» و«أوروبا ذات المستويين»، وهذا يعني تبني نظام

«متعدد المستويات» مع مشاركة دول أوروبية بشكل أوسع نطاقًا على درجات متفاوتة في سياسة الاتحاد، مع القدرة على الانتقال من مستوى إلى آخر بسلاسة نسبية، بحسب ما جاء به تقرير أعدته مجلة الإيكونوميست عن الذكرى الستين للاتحاد الأوروبي.

ويسمح ذلك للبلدان، بالاختيار بين اتجاهين داخل الاتحاد الأوروبي اعتمادًا على ما يخدم مصالح كل دولة؛ الأول يتمثل في التكامل الأوثق في هياكل مُتخطية الحدود القومية مثل منطقة اليورو، والثاني: السماح بالاحتفاظ بقدر أكبر من الاستقلال عن سلطة الاتحاد الأوروبي المركزية مع الاستمرار بالبقاء داخل الاتحاد.

وختامًا؛ يبدو أن تبني مقاربة «أوروبا ذات المستويين» في الوقت الحاضر أفضل حل للاتحاد الأوروبي لمواجهة التحديات المتعددة التي يواجهها في الوقت الحالي. لكونه مفهوما تبسيطيا وشاملا في أهدافه، والأهم من ذلك، أنه يعالج أهم أسباب عدم الاستقرار داخل الاتحاد الأوروبي من خلال استرضاء السخط السياسي تجاهه، حيث يوفر هذا الإصلاح الواسع والطموح طريقة يمكن من خلالها معالجة المظالم الجوهرية التي تقوّض حاليًا ثقة الشعوب بالاتحاد الأوروبي.

٢٠١٨/٦/٩

ماذا وراء صعود الحركات الإرهابية المتطرفة العابرة للحدود؟!

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في ضوء صعود الحركات الإرهابية العنيفة في الشرق الأوسط، يطرح تقرير صادر مؤخرا، تساؤلات حول كيف نمت هذه الحركات لتصبح أطرافًا فاعلة في المنطقة؟ ولماذا أخذت تلك التنظيمات في التوسع؟؛ فقد صار الشرق الأوسط بؤرة لما يُمكن وصفها بالحركات الإرهابية المتطرفة العابرة للحدود، فضلا عن وجود الجهات الفاعلة شبه الحكومية التي تستخدم العنف السياسي من أجل تحقيق الأهداف الأيديولوجية، والتي لديها القدرة على تجاوز الحدود من الدولة التقليدية والعمل انطلاقًا من دول أخرى عديدة.

وفي حقيقة الأمر، زادت الجماعات الإرهابية من حيث أعدادها لتُصبح لاعبا حاسما في تشكيل السياسات الإقليمية في عدة دول ذات ظروف اجتماعية واقتصادية وسياسية متباينة تمتد من مصر إلى المغرب ومن اليمن إلى العراق ومن سوريا إلى تركيا، وقد نمت بعض هذه المنظمات مثل: تنظيم الدولة الإرهابية (داعش) و«حزب الله» وحزب العمال الكردستاني، لتنافس قوة الدول التي ينشطون فيها.

ومن ثم، يسعى المؤلف «بول سالم»، نائب الرئيس للبحوث السياسية والبرامج في معهد الشرق الأوسط والكاتب الأكاديمي اللبناني، إلى تقديم وصف شامل لكيفية وأسباب امتداد نفوذ الحركات الإرهابية لعقود، ويعرض في نهاية المطاف ما يُمكن عمله لمجابهتها جنبًا إلى جنب مع إعادة فرض سلطة الدولة في المنطقة التي تُعاني من انعدام القانون وعدم الاستقرار المزمن. ومن ثم، فإن ذلك يحقق فهما أوسع للظروف التي يُمكن أن تُنشئ هذه الجماعات.

ولئن كانت الظروف هي التي تسمح لتلك الجماعات بالازدهار من خلال مزيج من عوامل تتسم بالشد والجذب، يصف «سالم» عوامل تلك الدوافع بأنها هي التي «تجعل من الأفراد عُرضة للتجنيد في صفوف تلك الجماعات». وبصورة أعمق، تصف المحللة «جيسيكا جونز»، في تقرير لمركز المشروعات الدولية الخاصة أن «هذه الظروف تشمل عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية هيكلية»، وتوفر كلها مساحة يمكن من خلالها أن تتشكل فيها تلك الجماعات وتستمر في النمو، بما في ذلك أيضًا «مستويات عالية من التهميش الاجتماعي، والمناطق التي تتسم بسوء الإدارة من قبل الدولة المركزية أو غير الخاضعة لرقابة الدولة، والقمع السلطوي وانتهاكات حقوق الإنسان، والتهديدات الثقافية، وإفلات النخبة من المساءلة والعقاب».

وبالملاحظة تتجلى تلك العوامل في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وأهم العوامل التمكينية الهيكلية لنشأة تلك الجماعات؛ هي «العوامل السياسية». ووفقًا لما أوضحه «سالم»، يُمكن تفسير تلك العوامل الهيكلية على ثلاثة مستويات:

- أولا: المستوى الدولي، حيث المناطق التي يوجد بها عدد من تلك الجماعات المُتطرفة يجعل من المرجح تسللها إلى دول جديدة، مثل تنظيم «داعش»، والذي انتقل من العراق وسوريا إلى اليمن، وليبيا، وما إلى ذلك.
- ثانيًا: المستوى الوطني، حيث تسمح الدول الفاشلة أو الضعيفة بمساحات مستقلة يمكن من خلالها للمجموعات أن تعزز وتتطور.
- ثالثًا: المستوى الجُزئي، الذي يتراوح من الفرد إلى المجتمعات المحلية إلى المدن، حيث الاستياء الناجم عن الإقصاء السياسي والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان من قبل الدولة أو هؤلاء الموالين للدولة والذين يدفعون بتجنيد العناصر في صفوف تلك التنظيمات.

وفي حين أن العوامل السياسية تبين مراحل التطور الأولى لتلك الجماعات، فإن العوامل الاقتصادية أيضًا ضرورية لفهم كيفية توسع تلك الجماعات وتوطيد أركانها؛ حيث يُذكر أن بطء النمو الاقتصادي إلى جانب ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وانخفاض معدلات الأجور والفساد في عدد من الدول يؤدي إلى خلق شعور واسع النطاق بالظلم الاقتصادي الذي غالبًا ما تستغله تلك الجماعات. ويقدم «داعش» مثالا واضحًا على ذلك، كما في المدن الكبرى التي احتلها خلال عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥ مثل الرقة بسوريا والموصل بالعراق، حينما قام بتدشين برامج الرعاية الاجتماعية كما دفع أجورًا مرتفعة نسبيا إلى المقاتلين بين صفوفه.

وبالنظر إلى عوامل الجذب، المعنية بالدوافع الشخصية لرغبة الانضمام إلى الجماعات المتطرفة، وهي التي ساهمت في جعل تلك الجماعات العنيفة العابرة للحدود «واقعا حقيقيا» جراء عملية التجنيد الطوعي، تتضمن هذه العوامل – حسبما طرح التقرير– الأسباب الشخصية للانضمام لهذه الحركات العنيفة، مثل رغبة الأفراد في «الشعور بالانتماء والمغامرة وتوفير الفرص لتحقيق المجد والشهرة، إلى جانب الرغبة القوية في لعب دور القائد وجذب اهتمام مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي».

ومن خلال ذلك يمكن تصنيف حُجج الكاتب إلى بُعدين شاملين اللذين يهيئان الظروف الملائمة لظهور الحركات العابرة للحدود، ويتمثل أولهما في «افتقار الدول في الشرق الأوسط للشرعية»؛ ففي الفترة ما بعد الاستعمار، أنشأت قوى إمبريالية، مثل إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، دولا أخرى، مثل ليبيا والعراق ولبنان، على غرار نموذج مقاطعة وستفاليا الألمانية المستقلة ذاتيا سواء أكانت ملكية دستورية أو جمهورية رئاسية، وهذه الدول التي فرضتها القوى الخارجية لن تعطي الكثير من الاهتمام لهياكل السلطة التقليدية التي كانت سائدة في الشرق الأوسط، مثل الأنظمة القبلية والدينية والعرقية. وإلى جانب ممالك الخليج التي تستمد شرعيتها من عقيدتها الإسلامية، فإن الشعوب في عدد كبير من الدول، التي استقلت بعد مرحلة الاستعمار، يرون أن دولهم فشلت في ممارسة حقها الشرعي في السيادة الإقليمية والمجتمعية.

ونتيجة لذلك، أصبحت معارضة الدول واسعة النطاق، وتجلت في الأيديولوجيات المنتشرة في المنطقة والتي أدت إلى ظهور عدد من الحركات الثورية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، ويأتي في مقدمتها الإسلاميون الذين كانوا يرغبون في توحيد الأمة الإسلامية؛ والقوميون العرب الذين سعوا إلى توحيد الدول العربية في الشرق الأوسط، إلى جانب الفصائل اليسارية والشيوعية التي سعت إلى إسقاط الأنظمة الرأسمالية التي أنشأتها بريطانيا وفرنسا.

أما البُعد الثاني فهو «العنصر التاريخي»، الذي ساعد في تقوية شوكة الجماعات الإسلامية المتطرفة؛ فبالرغم من أن الحركات القومية العربية وحركات الوحدة العربية كانت أقوى الحركات العابرة للحدود التي ظهرت في الشرق الأوسط، إلا أن الحركات الإسلامية أصبحت اليوم هي الأقوى في المنطقة والعالم بأكمله، ولا يمكن تفسير هذه المسألة إلا من خلال دراسة تأثير الأحداث التي وقعت عام ١٩٧٩– التي فسرها «سالم»– والتي كانت بمثابة نقطة تحول في تاريخ الحركات العنيفة العابرة للحدود في المنطقة، باعتباره العام الذي سهلت فيه بعض الأحداث ظهور هذه الحركات وتطورها لتصبح قادرة على تحدي سلطة الدول في المنطقة.

ولا شك أن الثورة الإسلامية في إيران كانت من أهم دوافع حفاظ الحركات العنيفة العابرة للحدود على مسارها؛ فقد أدت الإطاحة بشاه إيران– من خلال تنظيم مجموعة من الفصائل الإسلامية واليسارية والليبرالية لثورة شعبية– إلى اعتقاد الجهات الفاعلة غير الحكومية أن العنف السياسي أداة ناجحة، فقد كان المبدأ المؤسس للجمهورية الإسلامية التي شكَّلها «الخميني» هو إيجاد التزام دستوري يسعى إلى تهييج ثورات مماثلة في أنحاء العالم الإسلامي؛ أملا في قيادة نظام إقليمي ثوري إسلامي جديد.

وعلى أثر ذلك، أسهم كل هذا في تزويد الحركات العنيفة العابرة للحدود، الإسلاميين بالأخص، بالتمويل والدعم الشعبي والدافع الأيديولوجي، فضلا عن الغزو الأمريكي واحتلال العراق للتخلص من الرئيس الراحل «صدام حسين»، ما أفسح المجال لبروز مسرح من انعدام القانون، وهو الحيز الذي مكَّن هذه الحركات من ترسيخ وتوسيع عملياتها. وأدى انهيار دولة العراق، حيث يعود هذا الانهيار إلى

أسباب عسكرية، وأنتج حدوث فجوة سياسية خلقت «ظروفًا من انعدام السلطة، والأمن والصراع السياسي، وهو ما مكن من دخول الفاعلين غير الحكوميين المسلحين والمتطرفين من السنة والشيعة على حد سواء إلى العراق وانتشارهم فيه، بما في ذلك تنظيم القاعدة».

والجدير بالذكر حسبما أوضح الكاتب، أن سقوط دولة منافسة إقليميا مثل العراق بالنسبة لإيران عزز من المطامح الإقليمية الإيرانية المستمرة منذ اندلاع الثورة الإسلامية، والتي ترمي إلى نشر العنف في الشرق الأوسط من خلال وكلاء إيران. وبالاستناد إلى هذا الأمر، فقد استغلت إيران الفراغ في العراق من خلال التسلل إليها بواسطة «نوري المالكي» بهدف نشر الأيديولوجية الثورية الإسلامية. وحتى الآن، تمكنت إيران من خلال الحرس الثوري والجماعات الأخرى الموالية من الوصول إلى الدول العربية الهشة بما في ذلك لبنان، اليمن، وسوريا. وتحاول إيران في الوقت الحالي التسلل إلى الدول القوية التي تعارض نواياها.

في الوقت ذاته، انتشرت الظاهرة العراقية، المتمثلة في الافتقار إلى استقرار مركزي للدولة، في أنحاء المنطقة من خلال انتفاضات الربيع العربي التي بدأت في عام ٢٠١١. حيث سعت جماعات المعارضة إلى التصدي للأنظمة الحاكمة بالتماشي مع رغباتهم الأيديولوجية. وبالرغم من تحقيق السلام بشكل سريع في بعضها، لكن في سوريا واليمن وليبيا، سقطت السلطة الحقيقية في يد مجموعة من الحركات الإرهابية العابرة للحدود العنيفة. ففي اليمن، يهدد الحوثيون السعودية والإمارات بشن هجمات بواسطة صواريخ باليستية بموجب الأسلحة التي تقدمها إيران لهم، بينما يستمر تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وفصائل «داعش» بشن هجمات إرهابية على الصعيدين الداخلي والدولي.

وعزز من ذلك أن تنظيم الدولة الإرهابية استحوذ على المناطق الجنوبية من ليبيا بعد حالة الفراغ الذي خلفها إسقاط «معمر القذافي»، إلى جانب استيلائها على مناطق أخرى في سوريا خلال الحرب الأهلية، وربما هذا العامل هو ما جعل تلك الدولتين ضمن الدول الفاشلة خاصة بعد الربيع العربي فقد كانتا بمثابة ملاذ للحركات الإرهابية المتطرفة العابرة للحدود. وباستثناء القوات المحلية المناهضة للحكومة مثل الجيش السوري الحر وجيش إدلب الحر، فإن الفصائل الأخرى تحتوي على عناصر إرهابية متطرفة عابرة للحدود اكتسبت كثيرا من القوة منذ عام ٢٠١١. هذا وإلى جانب جهات وجماعات إسلامية أخرى مثل تنظيم داعش، هناك فصائل تنظيم القاعدة وفصائل مناهضة للحكومة مثل جبهة النصرة، والحزب الإسلامي التركستاني، فضلا عن الفصائل الكردية مثل وحدات حماية الشعب وحزب العمال الكردستاني.

ومن الواضح أن قوة الجماعات الإرهابية المتطرفة العابرة للحدود في الشرق الأوسط في الوقت الحالي لا مثيل لها في التاريخ الحديث، ولا توجد أي دلالة تُذكر على تراجع قوتها في المستقبل القريب. وعلى الرغم من التهديد الهائل الذي تمثله، يبدو أن الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية والدولية ليست لديها أي حلول سياسية واضحة لمواجهة هذا التهديد الذي تشكله على الاستقرار والأمن.

ولعل التقرير حلل بشكل صحيح حقيقة أن ردود الفعل الرسمية من جانب الحكومات حتى الآن كانت عسكرية في المقام الأول لمواجهة هذا التهديد بدلا من اتجاهها للتركيز على مواجهة التطرف على المدى الطويل، وإجراء الإصلاحات الهيكلية التي تقضي بذلك. وبينما كانت هناك نجاحات بتشكيل التحالف الدولي ضد داعش ومكافحة تمويل الإرهاب على الصعيدين الإقليمي والعالمي من المساعدة الذي وفرها الإنتربول والمنظمات الدولية الأخرى، فإن الحكومات لم تتمكن من معالجة المصدر الذي ينتج مثل هذه الجماعات ومعرفة أسباب تشكلها.

ومن ناحية أخرى، يبدو أن الكاتب لم يقدم أي مناقشات محددة بشأن أفضل السبل لإنهاء الحروب الأهلية ومعالجة آثارها. فعلى سبيل المثال، لم يذكر التقرير أن تحالف الناتو الذي تدخل للإطاحة بالقذافي في ليبيا نجح في هدفه وهو إنهاء الحرب الأهلية في عام ٢٠١٢ عبر انتصاره على القوات الحكومية بغارات جوية مستمرة، كما أنه لم يشر إلى إمكانية تحقيق هذه الأهداف— وهي سبل إنهاء الحروب الأهلية– عبر عقد قمم سلام مدعومة دوليا ونشر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لدعم وقف إطلاق النار أو اقتراح كيف يمكن لتغييرات القيادة أن تشرع في استتباب عملية السلام، خاصة وأن أستاذ جامعة ستانفورد «جيمس فيرون» أكد لصحيفة «الا يكونوميست» أن كل هذه الأمور تلعب دورا رئيسيا في إنهاء ما بين ٢٥٪ و٤٠٪ من الحروب الأهلية.

إجمالا، يعد ضعف التحليل الذي يقدمه التقرير حول الحلول السياسية المحتملة لتخفيف تصاعد قوة الجماعات الإرهابية المتطرفة العابرة للحدود في الشرق الأوسط لا ينتقص من أن التقرير يتسم بأنه شامل إلى حد كبير ومكتوب بشكل جيد، فإن إضفاء السياقات التاريخية على العوامل التي أدت إلى تشكيل وتقوية شوكة الجماعات الإرهابية المتطرفة بالشرق الأوسط يبين الكيفية التي جعلت هذه الجماعات موجودة في الوقت المعاصر. ويرجع قوة شوكة هذه الجماعات في المنطقة خلال فترة الخمسينيات والستينيات إلى ضعف الدول وافتقارها إلى الشرعية، ولقد تحفزت هذه الجماعات والحركات إثر الأحداث التي وقعت خلال القرن العشرين، مثل الغزو السوفيتي لأفغانستان والثورة الإسلامية في إيران، ومع انهيار عدد من الدول العربية المهمة في القرن الحادي والعشرين، بما في ذلك العراق وليبيا وسوريا، انتشرت هذه الجماعات التي تتكون الآن من فصائل إسلامية في الغالب؛ جراء سيطرتها على مساحات شاسعة تقع خارج حدود سلطة الدولة.

لذا، فإن ذلك الفشل لا يبعث على أي أمل يُذكر في أن المجتمع الدولي والإقليمي قد يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن تحديد الاستراتيجيات والمبادرات التي يمكن من خلالها مواجهة تلك الجماعات، وهنا يتضح أن تلك الجماعات المتطرفة ستظل سمة أساسية من سمات الشرق الأوسط في المستقبل المنظور.

٢٠١٨/٦/١٤

هل الأجواء مهيأة لانتفاضة فلسطينية ثالثة؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في لقاء بين كوشنر صهر الرئيس الأمريكي ترامب مبعوثه للسلام في الشرق الأوسط وسفير الكويت في واشنطن يوم ٢٠١٨/٦/٦، اعتبر ما قاله الأول للسفير بعيدًا عن الدبلوماسية وتدخلاً في شؤون الكويت الداخلية، حيث وصف موقف الكويت في مجلس الأمن بأنه خارج عن الإجماع العربي، مع أنه يعلم أن المشروع الذي قدمه مندوب الكويت كان باسم المجموعة العربية، ما يدحض أقواله.

وكان مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة منصور العتيبي قد قدم يوم ٢٠١٨/٦/١، مشروع قرار إلى مجلس الأمن يطالب باتخاذ الإجراءات التي تضمن سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية، لكن القرار قُوبل بالرفض بعد أن استخدمت الولايات المتحدة حق النقض «الفيتو» ضده، ما اعتبره الجانب العربي بمثابة «سقطة أخلاقية» أخرى لواشنطن، وانعزالاً عن الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون، معربين عن أسفهم لعدم قدرة المجلس على تأمين الحماية لهم.

ويدعو المشروع الكويتي إلى «النظر في الإجراءات التي تضمن سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك قطاع غزة»، وينص على أن يوقف الجيش الإسرائيلي استخدام أي قوة مفرطة، ويطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقدم إلى أعضاء المجلس تقريرًا خلال ٣٠ يومًا، بشأن مقترحات ووسائل توفير الحماية ووضع «آلية لحماية دولية للفلسطينيين».

وكانت الكويت قد قدمت مشروع قرارها قبل التاريخ المشار إليه بأسبوعين، وطالبت في البداية بنشر قوة تؤمن حماية دولية للفلسطينيين بعد استشهاد نحو ٦٠ منهم وجرح ٢٥٠٠ بنيران إسرائيلية على الحدود مع غزة، يوم ٣٠ مارس الماضي، على امتداد السياج الأمني الإسرائيلي، فيما لم يُقتل أي إسرائيلي.

حصل مشروع القرار الكويتي على موافقة ١٠ دول من إجمالي الدول الأعضاء بالمجلس البالغ عددها ١٥ دولة، فيما يتطلب تمرير المشروع موافقة ما لا يقل عن ٩ دول من مجموع الدول الأعضاء في المجلس، شريطة عدم اعتراض أي من الدول الخمس دائمة العضوية، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، بريطانيا وفرنسا.

لكن عادة ما تستخدم واشنطن حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن لإجهاض أي مشروعات قرارات تعتبرها مناهضة لإسرائيل، وهو ما حدث بالفعل، حيث زعمت السفيرة الأمريكية في الأمم المتحدة «نيكي هايلي» أن النص الذي قدمته الكويت باسم الدول العربية يعتمد «نهجًا منحازًا، ويؤدي إلى تقويض الجهود الجارية نحو السلام، مضيفة أن القرار الكويتي يمثل وجهة نظر أحادية الجانب حول التصعيد الأخير في قطاع غزة».

وتعتبر هذه هي المرة الثانية خلال الأشهر القليلة الماضية التي تلجأ فيها هايلي إلى استخدام الفيتو ضد إجراء أممي يتعلق بالنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث استخدمت حق النقض في ديسمبر الماضي ضد نص قرار يرفض قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس باعتبارها عاصمة لإسرائيل.

ولم تكتف واشنطن بذلك، بل قدمت مشروع قرار تُحمّل فيه «حماس» و«الجهاد الإسلامي» مسؤولية أعمال العنف في غزة، وتطالبهما بوقف كل أعمال الاستفزاز على طول السياج الحدودي، لكن لم يحظ مشروع القرار الأمريكي إلا بصوت واحد وهو صوت الولايات المتحدة نفسها، من بين ١٥ دولة.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن هذا الموقف غريبا على الولايات المتحدة التي أعطت الأولوية في سياستها الخارجية لحماية حليفتها في منطقة الشرق الأوسط منذ أواخر أربعينيات القرن الماضي، والذي تفاقم في الآونة الأخيرة، بالنظر إلى النهج اللا قانوني واللا إنساني الذي يتبعه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الذي انتقد الأمم المتحدة عدة مرات، من خلال المندوبة الأمريكية لدى الأمم المتحدة. يؤكد ذلك ما نشره مركز «جلوبال بوليسي فورم»، الذي يتولّى الرقابة على عمل الأمم المتحدة في عدد من تقاريره من أن «الولايات المتحدة استخدمت نفوذها لإبقاء القضية الفلسطينية خارج أجندة مجلس الأمن، كما أنها استخدمت ٤٦ مرة منذ قيام إسرائيل حق الفيتو؛ لمنع إدانة إسرائيل، وتقويض أي محاولة للأمم المتحدة لوضعها تحت المُساءلة من خلال المطالبة بإجراء تحقيق في سلوكياتها».

وبدوره، أعرب مندوب الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة عن أسفه لعدم تمكن مجلس الأمن من اعتماد مشروع القرار، قائلا: «إن الرسالة التي يوجهها المجلس هي أن سلطة الاحتلال الإسرائيلي دولة مستثناة من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، وأن الشعب الفلسطيني حتى بعد الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية المتكررة لأبسط حقوقه لا يستحق حتى النظر في آلية لتوفير الحماية الدولية له رغم تأكيدات المجلس وحرصه والتزامه بحماية المدنيين وفقا لكثير من القرارات التي أصدرها». وصرح بأن بلاده تفكّر في نقل القضية من مجلس الأمن إلى الجمعية العامة.

فيما اعتبر وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي لجوء أمريكا إلى حق النقض (الفيتو) بمثابة «سقطة أخلاقية وعمى سياسيا»، مؤكدا أن «السلطة الفلسطينية ستعمل كل ما بوسعها لضمان مساءلة ومحاسبة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني».

وكان المندوب الفرنسي في مجلس الأمن، فرانسوا ديلاتر، قد قال إن بلاده أيدت مشروع القرار العربي، قائلا: «إن صمت وعجز مجلس الأمن غير مقبول ويهدد بأزمة جديدة في الشرق الأوسط، داعيا الجميع إلى الانخراط والعمل من أجل تحسين عمل مجلس الأمن. وفي تصريحات مماثلة، قال مندوب السويد الدائم، أولوف سكوغ، إن مشروع القرار الأمريكي لا يعكس الحقائق في قطاع غزة».

وجاء مشروع القرار الكويتي على خلفية ارتكاب جيش الاحتلال الإسرائيلي مجازر في غزة، خلال مشاركتهم في مسيرات احتجاجية، قرب السياج الأمني الفاصل مع إسرائيل، وارتفاع عدد الضحايا جراء ردود الجيش الإسرائيلي على هذه المسيرات السلمية منذ انطلاقها إلى ١١٩ شهيدا، إضافة إلى إصابة أكثر من ١٣ ألفا بجروح مختلفة.

مسيرات هذا العام حملت شعار «من أجل البقاء، والصمود في الوطن، الذي لا وطن لنا سواه»، فخرج الآلاف من الفلسطينيين إلى الشريط الحدودي مع إسرائيل –قدرها المراقبون بـ٤٠ ألف مواطن– في مسيرة سلمية، أطلق عليها «مسيرة العودة الكبرى»، يوم الجمعة ٣٠ مارس، بالتزامن مع ذكرى يوم

الأرض للمطالبة بحق العودة ورفع الحصار عن غزة. وتكررت المسيرات كل يوم جمعة حتى ١٥ مايو، الذي يصادف الذكرى السبعين للنكبة الفلسطينية، والذي تحتفل فيه إسرائيل بإنشاء كيانها.

انطلقت هذه المسيرات للحفاظ على ما تبقى من الأرض، مطالبة بحقوقها المشروعة بما في ذلك رفع الحصار المفروض على قطاع غزة، منذ ما يقرب من ١١ عاما، ولتفعيل حق العودة للاجئين الذي تقضي به عدة قرارات دولية أولها وأبرزها القرار رقم ١٩٤ للجمعية العامة للأمم المتحدة الذي لم يُنفذ، بعد فشل المسار السياسي على المستوى الدولي والعربي، الذي لم يحقق لهم أي تغيير بقضيتهم التي مرّ عليها سبعون عامًا.

ومع تسارع وتيرة المسيرات، التي أبهرت بسلميتها الكثير من بلدان العالم، قُوبلت بوحشية من قبل قوات الاحتلال، التي حشدت عددا كبيرا من قواتها وقناصيها على الجانب الآخر من القطاع للتصدي للمسيرة، ما أدى إلى وقوع هذا العدد من الشهداء والجرحى، والتي سميت بـ «مجازر يوم العودة».

وعلى خلفية هذه الانتهاكات، تراجعت شعبية إسرائيل بشكل كبير؛ بسبب إدراك المجتمع الدولي أن القوة التي تستخدمها ضد المتظاهرين السلميين غير مُبررة وغير قانونية، وهو ما أكده «جوشوا كيتينج»، محلل الشؤون الدولية في مجلة «سلايت» من أنه «في أوروبا، وبين عدد كبير من النُخب السياسية الأمريكية، تراجعت شعبية إسرائيل. وتساءلت صحيفة «الأوبزرفر»، «هل يُعاقب السجّان حينما يعترض على ما يُمارس ضده». وذهبت «الديلي تليجراف» إلى أن ما تزعمه إسرائيل في حماية حدودها عار من الصحة. ووصفت «نيويورك تايمز»، السلوك الإسرائيلي بأنه يحمل «قسوة مفرطة». وفي الإطار ذاته. وتحت عنوان «بعد موت غزة»، إسرائيل تحاول أن تبرر موقفها؛ عبرت «ليبراسيون» عن الأوضاع التي تمر بها الأراضي المحتلة، مشيرة إلى أن «إسرائيل بدأت حرب الكلمات في محاولة منها لتبرير موقفها بعد حرب الرصاص».

ورغم أن إسرائيل قد سوقت إعلاميا أنها استطاعت إفشال الهدف الرئيسي من هذه المسيرات، فإنها كان لها تأثير كبير وحققت مجموعة من الأهداف، منها التلاحم الوطني بين القوى السياسية الفلسطينية جميعها، ونجحت في توجيه رسائل إلى إسرائيل بأن حساباتها في محاصرة غزة خاطئة، بعد أن بينت التجربة أهمية سلاح المقاومة الشعبية وفاعليته، ومن ثمّ، خسرت إسرائيل كثيرا من رصيدها السياسي، بعدما نجحت القضية الفلسطينية في وضع نفسها بقوة على طاولة مجلس الأمن، فضلاً عن استجلابها الكثير من ردود الأفعال الدولية المنددة بوحشية الاحتلال في التعامل مع المواطنين السلميين، وهو الأمر الذي يجب استثماره لتحقيق الكثير من النتائج.

وهكذا، وبعد أن أصبح التكوين الحالي لمجلس الأمن لا يُحقق توازنًا دوليًّا، ولا يعمل على حماية الشرعية المتمثلة في القوانين الدولية وحقوق الإنسان، أضحى على الدول أن تحمي مصالحها خارج هذا الكيان، وتحتم المسؤولية على الدول الكبرى إحياء ضمائرها للتدخل لوقف انحياز الولايات المتحدة بشأن القضية الفلسطينية وغيرها، والضغط على إسرائيل بكل الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية، للوفاء بالاتفاقات الموقعة والقرارات الدولية وغيرها للانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧.

هذا فضلاً عن الجهود التي يجب أن تُبذل على المستوى العربي، بالتوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة لإصدار قرار يقضي بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وكذلك التوجه إلى محكمة الجنايات الدولية للمطالبة بمحاكمة قادة قوات الاحتلال لتورطهم بجرائم موثقة ارتكبوها ضد المشاركين بمسيرات العودة السلمية وجرائم أخرى قبلها.

وما لم تتم حماية الشعب الفلسطيني والإعتراف بحقوقه المشروعة ، فسوف تجد إسرائيل نفسها أمام إندلاع إنتفاضة فلسطينية ثالثة.

٢٠١٨/٦/١٨

حلقة نقاشية نظمتها سفارة البحرين في لندن حول: مخاطر العصابات الإجرامية الدولية والمنظمات الإرهابية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عُقدت يوم الثلاثاء ١٢ يونيو ٢٠١٨، حلقة نقاشية خاصة استضافتها السفارة البحرينية في بريطانيا، وكان على رأس الحضور السفير البحريني في بريطانيا الشيخ فواز بن محمد آل خليفة، في حين كان ديريك مالتز المتحدث في الحلقة، وهو الوكيل الخاص المسؤول عن قسم العمليات الخاصة بإدارة مكافحة المخدرات في الولايات المتحدة؛ ويستهدف هذا القسم الحكومي على وجه التحديد الشبكات الإجرامية المتعددة الجنسيات التي تعمل من خلال التمويل. وقد عُقدت هذه الحلقة النقاشية في مكتبة نادي الجيش والبحرية، كونه من أعرق الأندية الخاصة في لندن.

وبالإضافة إلى حضور السفير البحريني ومجموعة من موظفي السفارة البحرينية، حضر مسؤولون من بريطانيا، وأكاديميون وممثلون عن مختلف السفارات في لندن منها، السفارة الألمانية، والإيطالية، فضلاً عن مجموعة من الدبلوماسيين من المملكة المغربية، حيث اجتمع جميع الحاضرين للتعلم مما يقدمه مالتز، كونه من قدامى المحاربين في تطبيق القانون المحلي والدولي، نظرًا إلى خبرته التي تمتد لأكثر من ٢٨ عامًا في وزارة العدل الأمريكية، حيث عمل في قسم العمليات الخاصة بإدارة مكافحة المخدرات فضلاً عن الوكالات المحلية لمكافحة المخدرات في نيويورك، ومن ثم تُعد خبرته واسعة النطاق في التعامل مع الشبكات الإجرامية المتعددة الجنسيات. وعليه، فقد استهل حديثه بالإعراب عن أمله في أن تسهم مشاركة معلوماته في «إنقاذ أرواح الكثيرين» في العالم.

ومن أجل تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن الوطني والدولي وضمان أمن المواطنين في كل مكان، فإن مالتز أشار في خطابه إلى نقطة مهمة للتعامل مع العصابات الإجرامية الدولية والمنظمات الإرهابية في القرن الحادي والعشرين، وهي فكرة «التقارب». فقد انتقد كون أن الأجهزة الأمنية في الولايات المتحدة والغالبية العظمى من الدول، بطيئة في التكيف مع المنهجيات المتغيرة الخاصة بالمجرمين والإرهابيين في العصر الحديث، رغم أن كلا من المجرمين والإرهابيين يتحدان للعمل سويًّا في عصر العولمة الحالي، على عكس ما كان يحدث في الماضي، عندما كان الإجرام والإرهاب كيانين منفصلين ويشكلان تهديدين

منفصلين. أما اليوم، فقد أصبح هناك صلات وطيدة بين الإرهاب والإجرام من أجل تحقيق رغبتهما في توسيع مكاسبهما والوصول إلى السلطة والنفوذ.

وبينما ازدادت التنظيمات الإرهابية من حيث العدد، والحجم والنطاق، استطاعت بالفعل الاستفادة من الشبكات الإجرامية القائمة من أجل الحصول على أسلحة جديدة وزيادة مواردها المالية لكي تموّل أعمال العنف السياسي. ويعد صعود تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام ٢٠١٤ أبرز مثال على ذلك. وبالرغم من ادّعاء داعش بأنها تنظيم آيديولوجي خالص في العراق وليبيا وسوريا وأفغانستان، إلا أنها استفادت من مجالي تهريب المخدرات والاتجار بالبشر لكي تزيد من عائدها المادي، فضلاً عن أن هذا التنظيم ابتاع أسلحة من تجار في إفريقيا والشرق الأوسط. وقد تناول كولين كلارك، أحد المنتمين إلى مؤسسة «راند» البحثية الأمريكية، في تقرير شامل ومفصّل مسألة ازدهار «العلاقة التجارية بين مسلّحي داعش في ليبيا وبين تنظيمات إجرامية إيطالية، بما في ذلك تنظيم ندرانجيتا من إقليم كالابريا، والذي يعمل مع تنظيم كامورا من مدينة نابولي».

ولإيضاح هذا الأمر، كرّس مالتز جزءا كبيرا من خطابه لمناقشة عملية رائدة أشرف عليها خلال فترة عمله مع إدارة مكافحة المخدرات، هذه العملية هي مشروع كاساندرا الشهير –التحقيق الأمريكي في الشبكة الإجرامية الإرهابية المحلية والعالمية لحزب الله اللبناني– الذي يظهر بصورة كافية الحاجة إلى إنفاذ القانون لتتبع هذا الاتجاه الجديد في القرن الحادي والعشرين. وقد أقرّ مالتز بأن الكشف عن الوجود الكبير لحزب الله في كل من أمريكا الشمالية والجنوبية كان بمحض صدفة. فقد بدأت الشكوك تُثار عندما كانت إدارة مكافحة المخدرات تنفّذ عملية «تيتان»، وهو الاسم الذي أُطلق على البرنامج الشامل لتقصي عصابات الكوكايين في فنزويلا وكولومبيا. وتمثلت النتائج الرئيسية لهذه العملية في الكشف عن المسار الرئيسي لبيع الكوكايين عبر المحيط الأطلنطي، حيثما كانت شحنات المخدرات تُرسل إلى بلدان غير مستقرة في منطقة غرب إفريقيا مثل بنين، وذلك قبل نقلها إلى أوروبا بحماية الجماعات الإرهابية التي استفادت من حالة انعدام القانون السائدة على طرق التهريب شمالاً، بما في ذلك تنظيمي بوكو حرام والقاعدة. وعندما استجوبت إدارة مكافحة المخدرات المتورطين في هذه الشبكة، بدؤوا في الكشف عن اسماء أفراد متكررة إما أنهم يحملون الجنسية اللبنانية وإما أنهم ذو أصول لبنانية تورطت في هذا المشروع.

ثم وصف مالتز، الذي ظل متحمسًا في مناقشة الموضوع، كيف نجحت إدارة مكافحة المخدرات منذ عام ٢٠٠٨ مرورًا بإطلاق عملية كاساندرا على خلفية هذه المعلومات في كشف النقاب عن الشبكة التابعة لحزب الله والتي تعتبر كبيرة للدرجة التي جعلتها تتخطى نفوذ تنظيم القاعدة في الولايات المتحدة. وتستند طبيعة العملية التي يديرها تنظيم حزب الله إلى تنسيقه مع عصابات المخدرات في أمريكا الجنوبية والتي كانت تشرف على عملية انتقال شحنات المخدرات إلى غرب إفريقيا ثم أوروبا. ثم تم تحويل المبالغ النقدية التي جمعها حزب الله من هذه العملية إلى الولايات المتحدة عبر العديد من البنوك الصديقة، وبالأخص البنك الكندي اللبناني، والتي قُدرت بنحو ٤٨٠ مليون دولار في عام

٢٠١١. ثم تم إضفاء الشرعية على هذه الأموال من خلال شراء سيارات مُستعملة من شركات يملكها عملاء حزب الله، الذين قاموا بعد ذلك بشحن هذه السيارات إلى غرب إفريقيا للحصول على مزيد من الأرباح، في حين أن الأموال التي جمعوها حُولت مرة أخرى بشكل قانوني إلى أعضاء المنظمة المُقيمين في الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فعندما بلغت عملية «مشروع كاساندرا» ذروتها، بدأت إدارة باراك أوباما السابقة بتعطيل العملية. وعلى الرغم من أنها لم تحاول إيقاف عمل تطبيق القانون بشكل كامل، إلا أنها أعاقت عمل إدارة مكافحة المخدرات عن طريق تخفيض حالة التهديد التي تمثلها هذه القضية. وقد وصف مالتز بغضب أنه، تماشيًا مع الحجج التي قدمتها مجلة «بوليتيكو» بشأن القضية، فإنه يعتقد أن الإدارة الأمريكية فعلت ذلك من أجل تعزيز فرص تأمين الصفقة النووية الإيرانية، والمعروفة رسميا باسم «خطة العمل الشاملة المُشتركة» (JCPOA)، والتي وُقعت في نهاية المطاف عام ٢٠١٥. وبصفتها راعيا لحزب الله من حيث توفير الدعم المالي والحماية السياسية، تسعى إيران إلى الحفاظ على التنظيم. ويعتقد مالتز وكثير من خبراء الأمن القومي الأمريكيين أن إدارة أوباما أحبطت جهود وكالة مكافحة المخدرات؛ من أجل استرضاء الجمهورية الإسلامية وكسب أرضية في المفاوضات من أجل التوقيع على خطة العمل الشاملة المشتركة. وجاء في التقرير الذي نشرته مجلة «بوليتيكو»: «بالنظر إلى إصرارها على ضمان التوصل إلى اتفاق نووي مع إيران، تقاعست إدارة أوباما عن حملة طموحة لإنفاذ القانون تستهدف تهريب المخدرات من قبل جماعة حزب الله الإرهابية المدعومة من إيران، حتى وإن كانت تعمل على تهريب الكوكايين إلى الولايات المتحدة».

كما قال مالتز: «إحساسي الداخلي. إن غريزتي كشخص يقوم بهذا العمل منذ ٢٨ عامًا هي أن رغبة إدارة أوباما في التوقيع على الاتفاق النووي مع إيران ساهمت بالتأكيد في تهميشنا وإبعادنا، ولا شك في أن ذلك الإحساس مازال يسيطر علي». وهذا الإحساس بخيبة الأمل في تقويض عمله، خلال العقد الماضي، كان واضحًا في حديثه الذي ألقاه في نادي الجيش والبحرية؛ وهو الشعور الذي يدفعه إلى إلقاء مثل تلك الخطب في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، قال مالتز إن مروره بهذه التجربة هو ما سمح له باطلاع الآخرين على مفهوم التقارب؛ أي أنه كيف يتم تفسير الإرهاب والجريمة على أنهما كيان واحد، وكيف يمكن التصدي لهما من خلال تعاون العديد من أجهزة الأمن القومي؟ وذكر أنه في حال تعاونت الأجهزة الأمنية المختلفة التي تمتلك معلومات استخباراتية حول حركة حزب الله، بشكل وثيق خلال العملية، مثل مكتب التحقيقات الفيدرالية ووكالة المخابرات المركزية وغيرها من الهيئات التابعة لوزارة العدل الأمريكية، فمن المرجح أن الإدارة الأمريكية السابقة كانت ستفشل في تقويض مشروع كاساندرا.

وأنهى مالتز حديثه الشيق والمثير للاهتمام بهذا الموضوع. وأعرب عن أسفه للمفهوم «القديم» لإنفاذ القانون، حيث إنه لا يواكب التقدم التكنولوجي الذي يساعد في عمليات الإرهاب والجماعات الإجرامية، مثل تطبيقات الرسائل المشفرة، واستخدام الويب المظلم والويب العميق الذي لا يمكن

تعقبه، والعملات المشفرة، وتعرض شركات التكنولوجيا، مثل شركة جوجل لخروقات البيانات. وأضاف أن ما يعوق هذا المشروع هو البيروقراطية التي لا داعي لها والتي تمثل أكبر عائق أمام التعاون والتنسيق بين أجهزة إنفاذ القانون الأمريكية. وما يأمله مالتز هو أنه من خلال مشاركة معلوماته حول مشروع كاساندرا والنجاحات التي حققها المشروع في الكشف عن مدى الصلة بين الجريمة والإرهاب، وإخفاقاته في كونه أُنشئ من قبل الحكومة الأمريكية، قد يعطي مالتز الفرصة للولايات المتحدة ودول العالم لمراجعة نهجهم للتصدي لشبكات الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وذلك للمساعدة في تعزيز الأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء. ويستحق السفير البحريني لدى بريطانيا، وكذلك موظفي السفارة البحرينية الذين ساهموا في تنظيم هذا الحدث، التقدير الكامل لتنظيمهم حلقة نقاشية شيقة ومهمة حتى يستفيد كل المتابعين.

٢٠١٨/٦/٢٠

المبادرة الخليجية تفشل مساعي تقويض استقرار الأردن

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بناء على الدعوة العاجلة التي وجهها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، احتضنت مكة المكرمة يوم الأحد ٦/١٠، اجتماعا رباعيا ضم السعودية والأردن والإمارات والكويت؛ لمناقشة الأوضاع الاقتصادية في الأردن، وبحث سبل تقديم الدعم الفوري له.

وتمثل «قمة مكة» تجسيدا لما يجب أن يكون عليه العمل العربي المشترك، حيث جاءت الدعوة لها في لحظة حرجة يعيشها الأردن، ترجمتها احتجاجات خرجت للتنديد بالإجراءات الاقتصادية التي كانت تعتزم الحكومة الأردنية السابقة تنفيذها، منها تقديم مشروع قانون معدل لضريبة الدخل ورفع أسعار المحروقات، وهو ما رأى فيه الأردنيون مساسا بأصحاب الدخول المنخفضة بشكل أساسي، فنزلوا إلى الشارع، واستجاب العاهل الأردني لمطالب الناس؛ فأقال الحكومة وكلف حكومة جديدة بمهمة معالجة الأزمة الاقتصادية والتعامل مع متطلبات صندوق النقد الدولي بإجراء الإصلاحات الهيكلية في الاقتصاد، من دون المساس بمن أرهقتهم المعيشة من المواطنين.

قمة مكة الأخيرة، كان لها بند أعمال واحد هو «الوقوف مع مملكة الأردن»، وهو ما ظهر من خلال ما تمخض عنه الاجتماع من تخصيص حزمة من المساعدات الاقتصادية للأردن، تصل إلى مليارين وخمسمائة مليون دولار أمريكي، تتضمن وديعة في البنك المركزي الأردني، وضمانات للبنك الدولي لمصلحة الأردن، ودعما سنويا لميزانية الحكومة الأردنية وتمويلا من صناديق التنمية لمشاريع إنمائية.

ويعاني الأردن أزمة اقتصادية فاقمها في السنوات الأخيرة تدفق اللاجئين وإغلاق الحدود الأردنية مع كل من سوريا والعراق بعد سيطرة تنظيم «داعش» على مناطق واسعة فيهما، وهو ما أشار إليه وزير الخارجية الأردني، «أيمن الصفدي»، من أن «الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها بلاده سببها الأوضاع الإقليمية في المنطقة». ووفقا لإحصاءات الأمم المتحدة فإن الأردن يستضيف ما يقرب من مليون وثلاثمائة ألف لاجئ سوري، وقد سجل معدل النمو الاقتصادي في الأردن عام ٢٠١٧ نحو ٢٪.

اللافت في الأمر أن الاحتجاجات التي شهدها الأردن على رغم اتساع نطاقها كانت حضارية بمقدار ما نعرف عن رقي الشعب الأردني، فلم يشهد الشارع الأردني أعمال عنف، سواء من المتظاهرين أو رجال الأمن، الذين كلفوا باحتواء الأمر بأقصى درجة من ضبط النفس، وهو ما يعد «درسا ديمقراطيا بامتياز»، كما يقول الباحث «كيرتس ريان» في مقاله الذي نشرته صحيفة «واشنطن بوست»، مضيفا أن الشعب نجح بحراكه الديمقراطي والراقي بتحقيق مطلبه الرئيسي، والمتمثل برحيل الحكومة، مؤكدا أن التجربة الديمقراطية التي قام بها الشعب، هي دلالة على حرصه على بلده، فلم تقع أعمال شغب، إلا ما ندر». الأمر الذي يؤكد نجاح المؤسسة الملكية والحكومات الأردنية المتعاقبة، منذ بدء الثورات العربية، في منع لهيب الاحتجاجات من الامتداد إلى أراضيها.

غير أنه مع ذلك، قالت «لاف داي موريس» في مقال لها في صحيفة «واشنطن بوست» إنه بينما يبدو أن الملك عبدالله الثاني قد صمد في وجه العاصفة، فإنه يواجه طريقًا صعبًا في الأمام، حيث يوازن بين الحاجة إلى معالجة المشاكل الاقتصادية للبلاد ومطالب الشعب»، فقد جاءت الاحتجاجات الأردنية كاشفة عن مجموعة من التحديات، التي تواجه حكومة رئيس الوزراء الأردني الجديد «عمر الرزاز»، والتي يجب عليه مواجهتها، لحل كافة التوترات، وامتصاص الغضب الشعبي في البلاد.

يتمثل أول هذه التحديات، في انعدام الأمن الموجود على طول الحدود الأردنية. فوفقا لتقرير أعده كل من «روبرت ساتلوف» و«ديفيد شينكر»، في معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، فإن «الأسباب الخارجية الرئيسية لحالة عدم الاستقرار هي الآثار غير المباشرة للحرب الأهلية في سوريا». فمنذ بدء النزاع في عام ٢٠١١، بات الأردن عرضة لاحتمالات التشابك العسكري في المنطقة الحدودية، وانتشار التطرف السلفي، وتكبد كلفة تواجد عدد لا بأس به من اللاجئين، يُقدر الآن بنسبة ١٣٪ من سكان الأردن.

وفى نفس السياق، تُشكل إيران تهديدا بارزًا بشكل متزايد للأردن، ولا سيما أن عقيدة السياسة الخارجية العدوانية لدى طهران كانت وراء إرسال قوات من «حزب الله»، والتعبئة الشعبية شبه العسكرية المعروفة بـ«الباسيج»، إلى كل من العراق وسوريا، بهدف الاستفادة من عدم الاستقرار الذي يطول هذه الدول، من أجل إحداث نفوذ جيوسياسيي وعسكري. ولا يعني هذا الأمر فقط زيادة عدد الفصائل العسكرية العدائية التي تعمل على مقربة من الأردن، بقدر أن طهران باتت أقرب إلى المواجهة المباشرة مع إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة. وإذا اندلع أي شكل من أشكال المواجهة، فإن موقع الأردن الجغرافي الواقع من شأنه أن يجعلها عرضة للتورط في حرب إقليمية طويلة الأمد.

فيما تأتى الصعوبات الاقتصادية، وعلى رأس العوامل التي تشكل تحديا حقيقيا للحكومة الجديدة، ما جعلها من محركات الغضب الكبرى لدى الشعب الأردني، حيث يفتقر الأردن إلى قاعدة اقتصادية طبيعية، نتيجة افتقاره إلى الموارد، وإلى مصدر دخل مستدام وموثوق، الذي يوفره النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى، التي يتمتع بها العديد من شركائه الإقليميين. وبالتالي، تعتمد المملكة بشكل كبير في دخلها على السياحة والصناعة والزراعة، وهي قطاعات شهدت ضعفًا في الآونة الأخيرة بسبب حالة

عدم الاستقرار التي تشهدها الدول المجاورة لها، وهذا ما دفع البنك الدولي، في ظل الصعوبات التي تشهدها المملكة إلى أن يتوقع انخفاض معدل النمو في إجمالي الناتج المحلي للاقتصاد الأردني بنسبة ٢,٤٪، في عام ٢٠١٨.

ووفقا لصحيفة «النيويورك تايمز» الأمريكية، فإن الأزمة الاقتصادية في الأردن حادة، ومستوى الدين يعادل تقريبا مستوى الدخل القومي العام، وعادة ما صُنفت عمّان بأنها من أغلى العواصم للعيش فيها، مع أنها ليست دولة نفطية، وهو ما يجعل الحياة لمعظم الأردنيين «كفاحا حقيقيا»، فاقم هذه الأزمة في السنوات الأخيرة، تدفق اللاجئين من سوريا، منذ عام٢٠١١.

إلى جانب هذه التحديات، تقاوم المملكة باستمرار انزلاقها إلى حالة الفوضى التي تشهدها الدول المجاورة، وتنبأ بها المحللون والمعلقون، حيث تزداد حدة الهجمات الإرهابية التي ترتكبها الجماعات الأصولية، فضلا عن تسلل عناصر من تنظيم «داعش» إلى داخل الأردن، ومع ذلك فإن تلك الهجمات لم يرتفع عددها بدرجة كبيرة. ومنذ أن بلغت هذه الحوادث ذروتها في البلاد في ٢٠١٦، نجحت الأجهزة الأمنية في تفكيك الخلايا الإرهابية، وتحسين تدابير التأهب والاستجابة للهجمات، ومراقبة مقاتلي تنظيم الدولة العائدين من سوريا والعراق وسجنهم. وهو ما علق عليه «ستيفن آي كوك»، الباحث في دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا في مجلس العلاقات الخارجية، من أن «التوقعات بعدم الاستقرار والتهديدات للأردن مبالغ فيها»، مضيفًا أن «هذه المبالغة هي طبيعة ما يتشدق به النشطاء السياسيون والصحفيون الغربيون على حد سواء».

ولكن على الرغم من وطأة التحديات التي تواجه الأردن، فإنه يمتلك المقومات التي تمكنه من مواجهة هذه التحديات، والمتمثلة في «القوة الأمنية للمملكة» والتي غالبًا ما يعتبرها المحللون عنصرًا حاسما للاستقرار المستمر للأردن. حيث ذكر «ديفيد شينكر»، مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، في تقريره الذي نُشر في مجلة «لوفير»، أن قوات الأمن الأردنية والجيش ودائرة المخابرات العامة لطالما أثبتت كفاءتها والتزامها بحماية المملكة من أعدائها الخارجيين والداخليين.

وبدوره، يُمثل الدعم الخارجي الذي تتلقاه الأردن من شركائها الإقليميين، وعلى رأسهم السعودية، الكويت والإمارات، أهم مقومات صمود واستقرار النظام الأردني، حيث يتشبه بشعور الجسد الواحد الذي إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى، فالعلاقة بين الأردن وشركائها الإقليميين تاريخية، وقد استمرت بسبب قدرة المملكة على البقاء دولة عربية مُستقرة ومتعاونة في ظلّ الاضطرابات الإقليمية، ويتلقى الأردن المساعدات المالية والعسكرية، التي مكنته من تطوير قواته الأمنية، التي أثبتت أنها إحدى أفضل الأجهزة الأمنية في المنطقة.

وبالتالي، نجد أنه باستمرار الدعم الخارجي من محيطها الإقليمي، بالإضافة إلى قوتها الأمنية، قد أسهم ذلك في تكوين «قوة سياسية» للأردن، ساهمت في الحفاظ على شرعيتها السياسية الداخلية، من خلال تشكيل جهاز أمني فعال، وتأمين الأموال اللازمة للتنمية الوطنية والنمو الاقتصادي. فقد كانت القدرة السياسية للنظام الملكي أساسية لربط تلك العوامل الأخرى.

ووفقا للعديد من المحللين فإن سجل الأردن في الاستقرار، يعود إلى حد كبير، إلى قدرة الملك عبدالله، في الفوز بالدعم الدبلوماسي والمالي والعسكري الخارجي، الذي يدفع به إلى ميزانية الحكومة، ما يضمن قدرة قوات الشرطة على الحفاظ على الاستقرار الداخلي. ومنذ ما يقرب من قرن من الزمان ضمنت تلك العوامل الثلاثة، استمرار الأردن دولة مستقرة وآمنة، وحالت دون اندلاع أي أزمات داخلية أو خارجية كبيرة، على الرغم من أنها تواجه عددًا من التحديات.

وهكذا، فإن استمرار وجود هذه العوامل يشير إلى أن المظاهرات التي اندلعت في البلاد، والتي تركز على تباطؤ النمو الاقتصادي في المقام الأول، من غير المرجح أن تثير توترات واضطرابات سياسية واسعة، ومن المرجح أن يتغلب الأردن مرة أخرى على كافة العواصف التي يواجهه، وخاصة أن التجربة الديمقراطية التي قام بها الشعب هي دلالة على حرصه على بلده، فيما تمثل فرصة للحكومة لإعادة المراجعة وإجراء وقفة تقييم ودراسة الأوضاع، وخاصة فيما يتعلق بالإصلاح الاقتصادي، بعد أن بات أمامها مهمات استثنائية، تتطلب منها قيادة انقلاب واسع على فرضيات وسياسة المرحلة السابقة، والاقتصادية منها على وجه الخصوص، وبالتالي يجب العمل على تكاتف الجهود ومنح الفرصة لرئيس الوزراء المُكلف لتقديم أوراقه للشعب، بعد أن يقف على خلفيات الأزمة وأسبابها وطريقة إدارتها.

يبقى فقط، أن يحافظ الشارع الأردني على استقرار بلاده، وأن يبقى متماسكا قويا في وجه دعاة الفتنة، والمستفيدين منها، حتى تنجح الحكومة الجديدة في تعديل المسار.

٢٠١٨/٦/٢٢

اتجاهات مؤشر السلام العالمي لعام ٢٠١٨

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

كشفت الطبعة الثانية عشرة من تقرير مؤشر السلام العالمي «GPI» السنوي، الصادر عن «معهد الاقتصاد والسلام»، «IEP»، الذي يتخذ من أستراليا مقرًا له، ويهتم بإنتاج دراسات سنوية على مستوى العالم في مجالات السلام والحرب والإرهاب والاقتصاد الدولي، أن العالم اليوم أقل سلامًا عما كان عليه طيلة العقد الماضي، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط، بسبب ما يشهده العالم من توترات وصراعات وأزمات ظهرت خلال العقد الماضي ولم يتم حلها، ما ترتب عليه تراجع تدريجي ومستمر في حالة السلام، منها التصاعد في الصراعات المسلحة داخل الدول وبين الدول بعضها البعض، بالإضافة إلى تفاقم الإرهاب السياسي وتراجع الالتزام بالمشاركة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة.

ويعد تقرير مؤشر السلام العالمي المقياس الرائد لوضع السلام في العالم، ويغطي التقرير ٩٩,٧٪ من سكان العالم، ويستخدم في تحضيره ٢٣ مؤشرًا كميًا وكيفيًا من مصادر دقيقة ومعروفة. ويقيس مستويات الأمن والسلام في العالم من خلال عدة معايير تشمل «معدلات الأمن والأمان»، و«مستوى الصراعات المحلية والعالمية»، و«التسلح العسكري»، ويصدر بالتعاون مع عدد من الخبراء والمختصين من شتى أنحاء العالم.

صنف المعهد خلال تقريره الذي نشر في ٦ يونيو ٢٠١٨، عدد ١٦٣ دولة وإقليمًا مستقلاً وفقًا لمستوى سلامهم، وكشفت الأرقام «تدهور» السلام في ٩٢ دولة، وحدوث تحسن في ٧١ دولة أخرى، مشيرا إلى أن هذه النتائج هي الأسوأ منذ أربع سنوات، حيث تدهور مستوى السلام العالمي بنسبة ٠,٢٧٪ في العام الماضي، وارتفعت نسبة الوفيات نتيجة النزاعات خلال السنوات العشر الماضية بنسبة ٦٢٤٪. وكانت سوريا وأفغانستان وجنوب السودان والعراق والصومال هي الدول الأقل سلامًا في العالم، بينما أيسلندا ونيوزيلندا والنمسا والبرتغال والدنمارك هي الأكثر سلامًا.

وبالنسبة إلى المحور الإقليمي الذي يركز عليه التقرير، وهو منطقة الشرق الأوسط، فهو يشكل مفارقة مثيرة للاهتمام. وبالرغم من أن المنطقة تشهد ثاني أكبر زيادة في معدل السلمية عام ٢٠١٧ بنسبة ٠,١٢٪ –أي إنها تأتي بعد أمريكا الوسطى وجزر الكاريبي– فإنها لا تزال حتى الآن الأكثر عنفًا في العالم. وغالبًا ما تقع المناطق التي شهدت تحسنًا في الأوضاع ضمن فئة «السلامة والأمن»، وذلك بسبب التغيرات في حجم مشكلة تدفق النازحين داخليًا، وانخفاض معدل الإرهاب السياسي العام ومستويات الجرائم العنيفة. ويمكن أن يُعزى معظم هذه التطورات إلى تغيريَن أساسييَن، الأول: تباطؤ وتيرة الحرب الأهلية السورية. والثاني: استئصال تنظيم «داعش» في العراق، وهو ما أدى إلى تقليل العنف المجتمعي وحالات الوفاة جراء القتال في البلاد.

ومع ذلك، لا تزال هذه التحسينات متركزة في مناطق محددة في الشرق الأوسط. وأصبحت المنطقة ككل أقل سلمية على نحو متزايد وأكثر تقلبًا على مدار العام الماضي، حيث تواصل إيران اتباع سياستها الإقليمية العدوانية المتمثلة في إرسال مليشيات مسلحة إلى لبنان والعراق وسوريا واليمن وتمويل وكلائها في هذه المناطق وغيرها. كما لا تزال الحرب الأهلية في اليمن مستمرة. ورغم عدم تضمينها في المؤشر، تصاعدت التوترات بين إسرائيل وفلسطين في بداية عام ٢٠١٨ بسبب قرار الرئيس الأمريكي ترامب نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

ورغم ذلك، يرى التقرير أن الخلاف الدبلوماسي، الذي حدث في ٥ يونيو ٢٠١٧، بين قطر من جهة، وكل من السعودية والبحرين والإمارات ومصر من جهة أخرى، والذي نتج عنه قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الدوحة؛ يمثل إخلالا بالسلام الإقليمي. وتتجلى تداعياته على قطر بصورة كبيرة في انخفاض درجتها الإجمالية بنسبة ١,٨٦٩٪ بمعدل تغير قدره ٠,٢٠٦٪، أي إنها تراجعت ٢٦ مركزًا، فاحتلت المركز الـ٥٦ بعدما جاءت في المرتبة الـ٣٠ العام الماضي، فيما شهدت الدوحة أكبر تدهور في السلمية في العالم في ٢٠١٧. وذكر المؤشر: «أن التوترات المتزايدة مع الدول المجاورة كانت أكبر مساهم في انخفاض قطر في مؤشر السلام، حيث تراجع مؤشر العلاقات مع دول الجوار من المركز الثاني إلى المركز الثالث».

وفي حين أنه من الصحيح حقيقة أن أزمة الخليج تمثل تغيرًا جذريًا في تلك البقعة من الشرق الأوسط التي عادة ما يسيطر عليها السلام، إلا أن النظر إلى الأزمة على أنها بداية لتراجع الهدوء في جميع أنحاء العالم في عام ٢٠١٧ يبدو مبالغا فيه؛ وخاصة أنه لم يحدث أي إجراء عسكري، ولم تقع خسائر

في الأرواح، ولم يتزعزع استقرار شبه الجزيرة. علاوة على ذلك، فإن المؤشر يفترض أنه قبل الأزمة، كانت قطر دولة مسالمة، ولم يول اهتمامًا يذكر لأوضاع هذه الدول قبل حالة عدم الاستقرار الإقليمية التي تشهدها، ولا يشير كذلك إلى أن قطر هي مصدر للإرهاب، وبالتالي عامل دائم في عدم الاستقرار الإقليمي على نطاق أوسع. ومن ثمّ، اتجه التقرير إلى تشويه الحقائق أمام متابعي وقراء المؤشر.. في حين أن «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» الأمريكي أصدر تقريرًا استقصائيًا عام ٢٠٠٦، وصف فيه قطر بأنها «ليست مجرد ممول للعمليات الإرهابية في الخارج، ولكنها أيضًا تتصرف كملاذ آمن للمتطرفين الذين طردتهم دول أخرى». ويبدو أن المؤشر قد أغفل النظر إلى هذا الواقع، لأنه يفتقر بوضوح إلى تدبير كمّي أو نوعي كافٍ، مما ترك فجوة تحليلية كبيرة في نتائجه.

ومع ذلك، ليست كل التصنيفات الخاصة التي يقدمها المؤشر فيما يتعلق بدول الخليج تعاني من نفس القصور مثل قطر. فبالنظر إلى تطرق الدراسة إلى سلطنة عُمان، على سبيل المثال، نجده قد وضعها في ترتيب متقدم من حيث التسليح خلال العام؛ حيث حلت سادسًا كأقل دول سلمية في هذا الصدد، قبل دول كبرى في الإنفاق العسكري، وهو ما يتم حسابه على أساس الإنفاق الدفاعي كنسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي أشار إليه «كينيث كاتسمان»، المُتخصص في شؤون الشرق الأوسط، في تقرير مركز أبحاث الكونجرس حول العلاقات الأمريكية العُمانية، من أنها «تأتي في هذا الصدد بنسب مرتفعة للغاية بالنسبة إلى عام ٢٠١٧». ولعل أبرز ما كشف عنه المؤشر أن عمان تحتل المرتبة السابعة والعشرين في العالم بسبب خسائرها الاقتصادية جراء العنف، والتي تقدر بنحو ١٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك على الرغم من عدم مشاركتها في نزاع داخلي أو خارجي مع أي دولة أو جماعة متمردة.

وبما أن المؤشر لا يقدم تفسيرا لترتيب كل بلد فإنه يمكننا افتراض استخدام التحليل الخارجي بأن هذا الاستنتاج قد نتج عن حالة عدم الاستقرار التي تحيط بعُمان في الوقت الحاضر، حيث أغلقت عمان حدودها مع اليمن، ما تسبب في انخفاض حاد في حركة التجارة، إلى جانب استمرار القرصنة في خليج عدن وتوقف المشاريع الإنمائية في مضيق هرمز، مما لا يزال يلقي بظلاله على النمو الاقتصادي في السلطنة.

أما فيما يتعلق بالبحرين والمملكة العربية السعودية فإن المؤشر يكشف عن عدد من التناقضات الموجودة في فكرته الأساسية، حيث إنه بدون تقديم تحليل لكل دولة على حدة، يظل المؤشر يفتقر إلى الشفافية. لذلك، يصعب على معهد الاقتصاد والسلام تمييز سبب ذلك بشكل دقيق، وبالتالي تحليله بشكل كامل.

ومن المثير للاهتمام أن دولة «ميانمار» اعتبرت أكثر سلامًا مع أنها ظلت منذ أكثر من عام تُضطهد فيها أقلية «الروهينجا» وتزهق فيها آلاف الأرواح ناهيك عن المزيد من النازحين، وكذلك الحال مع الولايات المتحدة، التي لا تزال متورطة في صراعات في جميع أنحاء العالم. والأهم من ذلك كله إسرائيل، التي استمرت طوال عامي ٢٠١٧ و٢٠١٨ في القيام بشن هجمات انتقامية على الفلسطينيين والبنية التحتية.

وبالتالي، من الصعب معرفة السبب في أن البحرين أو السعودية اللتين تمران بتوترات بشكل أقل من تلك الدول قد حصلتا على مثل هذا التصنيف غير العادل. ففي الوقت الذي تشارك فيه السعودية في تحالف دعم الشرعية في اليمن من المرجح أن يكون هذا هو العامل وراء انخفاض درجاتها وترتيبها بالمؤشر. وبالنظر إلى أنها لا تشارك حاليا في أي نزاع إضافي آخر، سواء في الخارج أو داخل حدودها، ينطبق الشيء نفسه على البحرين، فهي ليست دولة عسكرية، ولا تواجه أي تمردات داخلية، وبالمقارنة مع الدول الأخرى على الخريطة تعتبر البحرين أكثر سلامًا حتى من فرنسا، التي احتلت المرتبة الثالثة والثلاثين على الرغم من أنها ذاقت ويلات عدة هجمات إرهابية حادة في السنوات الثلاث الماضية.

ومن هنا، بدا المؤشر غير عادل في تصنيفه للسعودية والبحرين، فيما يتعلق بغياب الهدوء والاستقرار الداخلي والخارجي، وافتقرت معلوماته في الأساس إلى الدقة، ولم تعكس حقائق ما هو موجود على الأرض فعلاً، ولا شك أن كلتا الدولتين مستقرة داخليًا وأكثر أمانًا.

بشكل عام، يمثل مؤشر السلام العالمي مشروعًا مهمًا باستمرار، لكونه يقدم تحليلاً مختصرا يسهل الوصول إليه لتقييم حالة السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم، ولعل هذا ما يتيح للباحثين وصانعي السياسات والأكاديميين فهم اتجاهات مستويات العنف والتوتر والانقسام والنمو الاقتصادي العالمي على حد سواء. وبمعنى واسع، فإن المؤشر يعطي رؤية للتطورات العالمية والإقليمية والداخلية بشكل سنوي.

وعلى الرغم من أن المؤشر يقدم هذه الرؤية التحليلية فإنه يعاني أيضًا من بعض الفجوات في اعتباراته ونطاقه والتقييمات النهائية للتطورات التي تشهدها الدول على المستوى الإقليمي والعالمي. ويتضح ذلك بشكل خاص عند النظر في حالة تقييم المؤشر لدول الخليج العربية.

وبالنسبة إلى المؤشرات المستقبلية، من المفضل أن يدرس معهد الاقتصاد والسلام تحليل كل دولة على حدة من أجل مراعاة الشفافية وتوضيح أسباب حصول حالات الدول على تصنيفات أقل من المستوى من أجل الوصول إلى عمل طموح وذي أهمية في النهاية.

٢٠١٨/٦/٢٣

السياسة الروسية في الشرق الأوسط.. الدوافع وأساليب التطبيق

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في ضوء عدم تركيز الأكاديميين الغربيين وصناع القرار على السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة مثلما فعلوا في السنوات الأخيرة، يطرح التقرير الصادر في ٢١ فبراير لعام ٢٠١٨ سياسة الشرق الأوسط المعاصرة في روسيا، حيث يقدم فيه «نيكولاي كوزانوف»، الزميل الباحث في برنامج روسيا وأوراسيا بالمعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس»، وزميل سابق في مركز كارنيجي موسكو، ومعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، تحليلاً متعمقًا لنهجه ودراسة الأسباب وراء زيادة التواجد الروسي في المنطقة والعوامل المحتملة التي تحد من توقف توسعها في المنطقة.

بالحديث عن الشرق الأوسط، فقد تحولت روسيا في غضون سنوات قليلة من لاعب ثانوي إلى قوة مهيمنة قادرة على تحدي النفوذ الإقليمي الغربي، وهذه الظاهرة التي نشرها الأكاديمي «كوزانوف»، والتي يسعى إلى فهمها وتقييمها في تقريره؛ ففي أغلب الأحيان ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، تأثرت طموحات موسكو الدولية بضعف الاقتصاد والفوضى السياسية، ومن ناحية أخرى، وفي الوقت الذي تداعت فيه الهيمنة الأمريكية تحت حكم الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب»، فضلاً عن تشتت الدول الأوروبية بشكل متزايد جراء تزايد «الشعبوية» في الداخل، فإن روسيا تخرج من سباتها كقوة عالمية رائدة، وقد أصبح هذا واضحًا في مناطق نفوذها الكثيرة، مثل: آسيا الوسطى، وأوروبا الشرقية والوسطى، ومنطقة البلقان.

وفي هذا السياق، يبدأ التقرير بتقديم السياق التاريخي للتواجد الروسي في المنطقة وتقليديًّا في عهد ما بعد الحُقبة السوفيتية، فلم تكن علاقة روسيا ببلاد الشرق الأوسط قوية، حيث تأثرت علاقتها مع الغرب بقدرتها على المشاركة وطبيعة أهدافها في المنطقة، فعلى سبيل المثال، عندما تكون العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا جيدة، فإن روسيا تحدد عملها تحت عباءة السياسة الغربية؛ فبعد هجمات ١١ سبتمبر وتحسين العلاقات الأمريكية الروسية، قلَّصت روسيا من علاقاتها مع إيران التي كانت تعتبر الخصم الرئيسي لإدارة «بوش». وفي عام ٢٠١١، وبعد التقارب بين «بوتين» و«أوباما» الرئيس الأمريكي السابق، لم تستخدم روسيا حق النقض (الفيتو) ضد قرار مجلس الأمن رقم (١٩٧٣) والذي سمح لفرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة بالتدخل في ليبيا. وعلى النقيض من ذلك، عندما عارضت روسيا التدخل الغربي في العراق عام ٢٠٠٣، فقد سعت إلى إعادة التعاون السريع مع طهران فيما يخص السياسة الإقليمية.

ومن ثم، يعتبر «كوزانوف» عام ٢٠١٢ بمثابة نقطة التحول في هذا النهج، وذلك في أعقاب إعادة انتخاب «بوتين» رئيسًا لفترة أخرى. فعلى مدار عام تقريبًا، تبنت روسيا نهجًا واسع النطاق على نحو غير عادي لإعادة انخراطها في الشرق الأوسط؛ في محاولة لإقامة علاقات دبلوماسية جيدة مع مجموعة واسعة من الدول وبالأخص على صعيد القضايا السياسية والاقتصادية، وقد نشأ هذا كرد على العزلة المتزايدة لروسيا عن الغرب بعد تدهور العلاقات، وخاصة بعد عام ٢٠١٤ جراء السياسة الروسية تجاه أوكرانيا، والتي جعلت روسيا تسعى إلى حلفاء جدد وأقل تقلبًا.

والجدير بالذكر حسبما طرح التقرير، أن المنطقة قدمت منفذًا جيدًا لروسيا من خلال إتاحة الفرصة لتعزيز الدب الروسي لعلاقاته مع العالم الإسلامي؛ وذلك لاسترضاء الخصوم المحتملين في داغستان والشيشان، فضلاً عن آسيا الوسطى والقوقاز بما تشملهم من دول مُسلمة. ومن هنا مثلت المنطقة منفذًا يُمكن لروسيا أن تتحدى فيه أو تتعاون مع الغرب من أجل إثبات نفوذها الدولي، وهو ما دفع روسيا في المقام الأول إلى المشاركة في الاتفاق النووي الإيراني، وقد أسفرت هذه المحاولة التي تتصف بالحذر من جانب موسكو عن مشاركتها في تعزيز عدد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل ما وقعته

مع قطر ومصر وإيران، إلى جانب مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

وفي الوقت ذاته، فإن الأحداث التي وقعت في إطار الحرب الأهلية السورية، وعلى وجه التحديد تطور تنظيم «داعش»، ساعدت في زيادة إعادة الانخراط الروسي اليوم عن طريق النهج العسكري في الشرق الأوسط. ومع استمرار الحرب، فقد لجأت روسيا إلى القوة الجوية والتدخل بقوات عسكرية لدعم نظام الأسد ومهاجمة «داعش»؛ وذلك بسبب تزايد أعداد الروس والمقاتلين من وسط آسيا الذين ينضمون إلى صفوف الجماعات الجهادية في سوريا، فضلاً عن التدخل الغربي المحتمل لدعم الفصائل المتمردة التي تؤوي عناصر إسلامية متشددة.

وأشار «كوزانوف» في تقريره إلى أن موسكو قررت إرسال قوات عسكرية إلى سوريا ليس فقط لتحقيق هدفها بإحباط جهود الدول الغربية للإطاحة بنظام «بشار الأسد»، بل أيضًا بسبب مخاوفها من أن سقوط النظام السوري قد يؤدي إلى عدم الاستقرار وانتشار التطرف في مرحلة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

ولعل الهزيمة البطيئة لتنظيم «داعش» والمتمردين المعادين لنظام «الأسد» منذ عام ٢٠١٥، إلى جانب تضاؤل تركيز الدول الغربية على الحرب ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وكذلك خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وفوز «دونالد ترامب» في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ونهجه الانعزالي، جعل روسيا تجد نفسها صاحبة النفوذ بشكل غير رسمي في سوريا. وفي هذه المرحلة، تغيرت سياستها الإقليمية من كونها «متفاعلة» مع الأحداث وأصبحت أكثر استباقية، حيث سعت إلى ملء الفراغ الجيوسياسي من أجل المضي قدمًا في تحقيق مصالحها، من خلال مساعدتها للأسد على استعادة نفوذه العسكري والسياسي، وهي تحاول فرض السلام بشروطها الخاصة من خلال محادثات أستانة للسلام.

لذا، يرى الأكاديمي أنه يُمكن اعتبار التدخل الروسي المتصاعد في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠١٢ تم نتيجة ثلاثة عوامل تحفيزية، هي:

الأول: رغبة سياسية لمواجهة النفوذ الغربي في المنطقة عقب الخلاف الروسي– الغربي بشأن أوكرانيا، وقد تجلى هذا في التدخل الروسي في ليبيا وسوريا.

الثاني: مخاوف أمنية حول تنامي «داعش» والجماعات الجهادية الأخرى التي سحبت مقاتلين من روسيا وآسيا الوسطي إلى سوريا والعراق.

الثالث: الحاجة الاقتصادية لتوسيع سوق التصدير الروسي وزيادة الاستثمار وتوسيع السيطرة على سوق النفط والغاز، حيث استخدمت موسكو قدراتها الصلبة لتثبيت نفوذها المباشر. ففي سوريا، نشرت قواتها العسكرية للحيلولة دون سقوط نظام «الأسد» في قبضة «داعش» والجماعات الكردية والقوات المنشقة. وفي ليبيا، حاولت زيادة نفوذ الفصيل السياسي والعسكري لحفتر.

ومن ناحية أخرى، أشار «كوزانوف» في هذا التقرير إلى وجود علاقة مثيرة للاهتمام بين الدافع والعمل وهي الخسائر الاقتصادية، التي تمثل عاملا غالبا ما يتجاهله المعلقون الذين يركزون بشكل حصري

على الشأن الجيوسياسي والأمني. فعقب انتفاضات الربيع العربي والإطاحة بعدد من القادة العرب، عانت الشركات الروسية بشدة بسبب تعطل أعمالها التجارية، وخاصة في سوريا وليبيا. وبعد الحرب الأهلية في ليبيا، قالت شركة «روسوبورون أكسبورت» الروسية للأسلحة إنها خسرت ٤ مليارات دولار، في حين خسرت شركة «السكك الحديدية الروسية» عقودا حالية ومستقبلية بقيمة ٢,٢ مليار دولار، كما تعرضت شركات روسية في قطاعات الإنشاء والبنية التحتية والطاقة والمعدات العسكرية لخسائر مماثلة في سوريا.

لكن تماشيًا مع النهج الاستباقي الروسي في المنطقة، نجحت روسيا في تحقيق أهدافها الاقتصادية بشكل كبير خلال الأعوام القليلة الماضية؛ حيث إنها لا تحاول فقط تخفيف الأضرار التي لحقت بمصالحها الاقتصادية القائمة في سوريا وليبيا، بل تبذل مؤخرًا جهودًا كبيرة لفرض نفوذها في المنطقة باعتبارها قوة اقتصادية رئيسية.

ومن خلال ذلك، صرح التقرير بأن السياسة الروسية تقوم على محاولات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دول الشرق الأوسط إليها، فقد وقعت روسيا على عدد كبير من العقود مع البحرين والكويت وقطر والإمارات والسعودية من خلال صندوق الاستثمار المباشر الروسي، فحسبما ذكر «كوزانوف» أن السعودية وقطر لديهما استثمارات ضخمة في روسيا، فتشير التقديرات إلى أن الاستثمارات السعودية المباشرة في روسيا تبلغ وحدها ١٠ مليارات دولار.

واستكمالا لشكل المصالح الاقتصادية الروسية، أوضح التقرير أنها كانت متوجهة نحو الخارج في الفترة بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٧، كما زادت الصادرات الروسية إلى المنطقة بشكل كبير من خلال إقامة علاقات مع حلفاء جدد مثل المغرب والإمارات، وذلك في إطار بحثها عن أسواق جديدة لمنتجاتها، والأهم من ذلك كله هو تلك الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة الروسية لتوسيع نطاق سيطرتها على قطاع النفط والغاز بالشرق الأوسط بأكمله، سواء كان ذلك عبر الاستكشاف أو الشراء أو استغلال تلك المنطقة كسوق للتصدير.

وعلاوة على ذلك، سعت الحكومة الروسية إلى التصدي لآثار تراجع أسعار النفط العالمية التي عصفت باقتصادها منذ عام ٢٠١٤ من خلال تخفيض القدرة التنافسية، كما تقوم موسكو حاليا بالاستثمار في المزيد من حقول النفط والغاز في منطقة الشرق الأوسط، والتي تتولاها شركات خاصة وحكومية روسية في العراق وإيران؛ مما يجعل موسكو تحظى بنصيب أكبر في سوق النفط العالمي، وينطبق الشيء نفسه على الغاز الذي أصبح محط اهتمام موسكو في السنوات الأخيرة كجزء من مرحلة تنوعها الاقتصادي بعيدًا عن مسألة اعتمادها على النفط فحسب، فمنذ عام ٢٠١٢، نسقت روسيا في مجال التنقيب عن الغاز واستحواذها على حصصه مع عدد من البلدان، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وقطر والجزائر وإيران.

وفي حين أن الأدوار الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية التي تمارسها روسيا في المنطقة تجعلها لاعبا أساسيا في الشرق الأوسط حاليا بعدما كانت غائبة عنه تقريبًا قبل عقد من الزمان، إلا أن الصحفيين

الأمريكيين والأوروبيين والأكاديميين غالبا ما يرفضون وصف النهج الإقليمي الروسي بالانتهازية والنفعية، ولكن اعترف «إيشان ثارور»، وهو صحفي بارز في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية، بأن روسيا توسع نطاق قوتها في الشرق الأوسط «في الوقت الذي تكون فيه السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط غير متسقة وغير متماسكة بشكل لا يصدق»، ولكن يبقى تفسيره الحقيقي الوحيد لهذه القوة الروسية هو في كيفية «استخدام أوراق اللعبة بشكل جيد».

وفي الإطار ذاته، نجح تقرير «كوزانوف» في تفسير أسباب قوة الدب الروسي من خلال تقديم فهم شامل لكيفية نجاح موسكو في فرض هيمنتها على المنطقة، ويكمن «العامل الأول» في البراجماتية؛ حيث «تمكنت روسيا من إقناع شركائها السياسيين بالتركيز على مناقشة قضايا الاهتمام المشترك التي تمكن الأولى ودول الشرق الأوسط من أن يتعاونا سويا بدلا من محاولة سحب روسيا إلى مرمى الخلافات الإقليمية، أما «العامل الثاني» يرتكز على قوة الدور الروسي في أيدلوجيته المغايرة للدول الغربية؛ حيث يميل الغرب إلى انتقاد حلفائه الذين تتعارض عقائدهم أو أساليب حكمهم مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان حيث لا تسمح روسيا لانتهاكات حقوق الإنسان الإيرانية بالتأثير على مسألة تعاونها مع الجمهورية الإسلامية، كما أنها لا تنتقد إسرائيل في سياساتها العنيفة تجاه الفلسطينيين، على الرغم من وجود علاقة عمل بينها وبين السلطة الفلسطينية. وبإلقاء النظر على «العامل الثالث» فهو يرتبط بالانتهازية التي «تستغلها روسيا جراء أوجه القصور التي تظهر في السياسات الغربية حيال الشرق الأوسط»، فإذا كان الغرب يحمل عداءً لإحدى الدول، كما هو الحال مع أمريكا وأوروبا لتركيا في الوقت الحاضر، فإن حكومة «بوتين» توسع نطاق جهودها لإثبات أنها أكثر حليف موثوق به وأكثر نفعًا على المدى الطويل.

وبالرغم من قوة الدب الروسي في الهيمنة الإقليمية، فهناك عدد من العوامل التي تقيده وتحول دون هيمنته على المنطقة، فحسبما أكد «كوزانوف» في تقريره، أن أهم هذه العوامل يظهر في مسألة الكلفة؛ ففي الواقع أن عملية الحفاظ على فاعلية روسيا في المنطقة ولا سيما حملتها العسكرية في سوريا يعد أمرًا مكلفًا، بالإضافة إلى أن موسكو لديها التزامات في عدة جهات أخرى، بما في ذلك الحفاظ على السلام في الشيشان والاستمرار في قتالها لأوكرانيا في جزيرة القرم وحوض دونيتس، جنبًا إلى جنب مع ضغوط مالية أخرى مثل تضاؤل الإيرادات الضريبية والتضخم وهبوط العملة الروسية.

وختاما، ففي الوقت الذي تتمتع روسيا فيه بدرجة من النفوذ الجيوستراتيجي في الشرق الأوسط، يتوقع الكاتب في تقريره أن استدامة هذا النفوذ الروسي أمر غير متوقع. فعلى الصعيد المحلي، مع استمرار ضعف الاقتصاد الروسي، جنبًا إلى جنب مع تحالفات موسكو الحالية الهشة مع دول متصارعة– مثل إيران وإسرائيل وتركيا– يُحتمل أن تنهار هذه التحالفات بسهولة. وما يسفر من تفاقم ذلك، احتمالية الانخراط الغربي مرة أخرى في المنطقة مستقبلا، فمن المؤكد أن الغرب سيستفيد بالتأكيد من موارده الكبيرة وتحالفاته العميقة في المنطقة لزعزعة استقرار النفوذ الروسي.

٢٠١٨/٦/٢٦

الطائرات من دون طيار وتحديات الحرب الحديثة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

شكلت الطائرات من دون طيار، «دراونز» والتي تم تطويرها خلال العقدين الماضيين ما يمكن وصفه الآن بأنه «ثورة في عصر القتال الحديث»، حيث تعتبر هذه الطائرات تكنولوجيا ضرورية للغاية بالنسبة إلى القوات المسلحة في جميع أنحاء العالم، وربما أكثر التقنيات الابتكارية فائدة في التكنولوجيا العسكرية التي تم تطويرها منذ الحرب العالمية الثانية. ولعل ما يؤكد هذا التطور الصفقة، التي تمت الموافقة عليها في ١٤يونيو الجاري، بقيمة ١,١٨ مليار دولار؛ لتزويد ألمانيا بطائرات «هيرون تي بي» الإسرائيلية.

والـ«دراونز» هي طائرات توجه عن بعد أو تبرمج مسبقا لطريق تسلكه، مزودة بأجهزة وكاميرات، وحتى بقذائف وصواريخ لاستخدامها ضد أهداف معينة، وعادة ما تستخدم للمراقبة والهجوم على المستوى العسكري، ولكنها تستخدم أيضا في مجالات مدنية أخرى متعددة مثل مكافحة الحرائق ومراقبة خطوط الأنابيب، وفي المهام الصعبة والخطرة وفي حالات الكوارث الطبيعية. ولا يحتاج هذا النوع من الطائرات إلى الأجهزة والمعدات التي تتطلبها الطيارات التقليدية، والذي أدى التخلص منها إلى تخفيف وزن الطائرة وتخفيض كلفتها.

وتوفر هذه الطائرات ميزة عسكرية كبيرة للدول، بعد أن تحولت الحرب الحديثة –التي تستخدم تكتيكات ساحة المعركة المفتوحة– من الصراع التقليدي إلى صراع داخل الولاية، يتسم بكونه صراعًا مختلفًا بين أكثر من دولة، فضلاً عن وجود جهات فاعلة غير حكومية فيه، ما يعني أن معظم حروب العصابات ستعتمد فيها الدول على مكافحة التمرد من خلال نهج تكتيكي.

ومن خلال هذا التجسيد لشكل الحرب، الذي تم اعتماده في الغالب على المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، فإن الطائرات من دون طيار تقدم ميزة كبيرة من حيث دقتها، فبدلاً من القصف الشديد أو الهجمات الصاروخية التي أُستخدمت في الماضي؛ فإنها توفر القدرة على الضربات الموجهة بعناية نحو الهدف من خلال استخدامها قنابل صغيرة، يمكن رؤيتها من خلال الكاميرا، أو بأشكال مُتطورة من تكنولوجيا الليزر، بالإضافة إلى ذلك فإنها على النقيض من الطائرات النفاثة وطائرات الهليكوبتر، تحلق وتحوم فوق الهدف بساعات، ما يجعلها تعطي المحرك المزيد من المرونة وقت ضرب الهدف.

فضلا عن أنها توفر حماية أكبر للمدنيين في مناطق القتال، وهو ما يؤكده «ريتشارد بيلديس» أستاذ القانون بجامعة نيويورك، في تقريره لمؤسسة «سميثسونيان» الأمريكية، من أن «الطائرات من دون طيار هي أكثر وسائل استخدام القوة تميزًا على الإطلاق»، حيث تنص المبادئ الأساسية لقوانين الحرب على ضرورة التميز والتناسب في استخدام القوة، والآن أصبحت هذه الطائرات تخدم هذه المبادئ بشكل أفضل من أي وسيلة أخرى، وينطبق هذا أيضًا على تقليل تعريض الجنود للخطر، الذين لا يتعين عليهم التواجد بالقرب من مواقع الصراع عند الاستعانة بها.

فيما تمثل القدرات التكنولوجية التي تمتلكها تلك الطائرات، والمتمثلة في تعطيل القدرة التواصلية للقوات المُعادية، والسماح بتبني تكتيكات مثل تشويش الإشارات؛ أحد أهم المزايا المستخدمة في الحرب الحديثة. بالإضافة إلى قدرتها على منع القادة الإرهابيين أو عناصر المتمردين من التجمع في مجموعات كبيرة خوفًا من تعرضهم لهجوم مفاجئ، فضلا عن تعقبهم والقضاء عليهم، حتى وهم يقيمون في عمق الأراضي المُعادية، وهو ما يشير إليه «باتريك بي. جونستون»، أستاذ العلوم السياسية في مؤسسة «راند» الأمريكية للأبحاث والتطوير، بقوله: إن «التخلص من القيادات المُعادية كان يميل تاريخيا إلى تعطيل عملياتهم العسكرية وتقليل قدراتهم، وفي نهاية المطاف إضعاف المنظمات المسلحة».

وفي السابق، كان هذا يمثل هدفًا بارزًا بالنسبة إلى الجيوش التقليدية، والذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الاغتيالات، أو عبر مهام العمليات الخاصة المحفوفة بالخطر. إلا أن استخدام هذه الطائرات، والتي يصعب إسقاطها، ساعد في إمكانية التسلل خلف خطوط العدو لضرب القادة المُعادين. ولعل أحد الأمثلة على ذلك، مقتل «بيت الله محسود»، زعيم حركة طالبان الباكستانية عام ٢٠٠٩، بضربة من طائرة من دون طيار. والذي شكل مقتله إضعافا للحركة، بعد أن ظلت قوية على مدى العقد السابق.

وفي هذا الصدد تقول «أني لوري»، محللة النزاعات، لمجلة «فورين بوليسي»: إنه «إذا استطاع الجيش الأمريكي قتل المتطرفين من دون التضحية بجندي واحد أو بالكثير من المدنيين أو بقوات تشارك على الأرض؛ فنحن بصدد رؤية مختلفة تمامًا للتعامل مع الإرهاب والحرب».

أما الميزة الرئيسية الأخرى التي تقدمها طائرات الـ«دراونز»؛ فتتمثل في إنتاجها بثمن رخيص. ومع أنه حاليًا، أصبحت هذه الطائرات أكثر تطورا، وبالتالي أكثر كلفة، إلا أنه لا يزال شائعًا عدد من النماذج ذي إمكانيات بسيطة يُمكن تطويرها وتصنيعها بكلفة تصل إلى ٢٠٠٠ دولار تقريبًا، تصلح لكل من الأهداف الهجومية والمراقبة. ووفقا لمجلة «ذي إيكونوميست»، فإنه «بالمقارنة بباقي العتاد العسكري، فإن تكنولوجيا الطائرات من دون طيار متوافرة ومتاحة بسهولة، ويمكن تجميع سرب كامل منها بثمن أقل من كلفة صاروخ واحد يُطلق من على الكتف».

ومع ذلك، فإن انخفاض كلفة إنتاجها، يحمل مجموعة من النتائج العكسية، تتمثل في قدرة الجماعات الإرهابية والمتمردة، على شرائها واستخدامها، حيث تشير بعض التقارير الصادرة في الأعوام الأخيرة حول الصراعات، إلى «زيادة استخدام هذه التقنية في تنفيذ العديد من الهجمات حول العالم». فيما تُستخدم على نطاق واسع في الشرق الأوسط من جماعات إرهابية مثل «حزب الله» وتنظيمي «القاعدة» و«داعش»، والتي اشترت طائرات مسلحة ومزودة بالتقنية الثلاثية الأبعاد. فوفقا لصحيفة «صنداي تلغراف»، استخدم «داعش» في أكتوبر ٢٠١٧، طائرات من دون طيار لقصف مخزن للأسلحة تابع لقوات النظام السوري في مدينة دير الزور. وفي أوائل عام ٢٠١٨ استخدم التنظيم أسطوله بالكامل من هذه الطائرات للهجوم على مواقع عسكرية روسية. ورغم أنه تم إسقاطها، فإن هذه السيناريوهات تبين مخاطر استخدام تكنولوجيا الطائرات من دون طيار والمتمثلة في توفير فرص لا مثيل لها أمام الجهات الفاعلة غير الحكومية لتنفيذ هجمات أثناء القتال.

وثمة مصدر قلق آخر بالنسبة إلى الدول، يتمثل في قدرة الجماعات الإرهابية، التي تستخدم هذه التكنولوجيا على تنفيذ هجمات إرهابية في أماكن أخرى. فقد تعرضت أوروبا في الآونة الأخيرة لسلسلة من الهجمات الإرهابية التي نفذتها عناصر تنظيم داعش، ولا سيما أن الأجهزة الأمنية في معظم الدول في الوقت الحالي، تفتقر إلى القدرة على تعطيلها، حيث يشير التقرير الصادر عن مجلة «ذي إيكونوميست»، إلى أن «الأنظمة الدفاعية القائمة ليست مجهزة للتصدي للطائرات الصغيرة من دون طيار، التي يصعب رصدها واكتشافها وتتبعها». وقد صرح «جستن برونك»، الباحث المتخصص في القوة الجوية في «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، لصحيفة «ذا تلغراف البريطانية» بـ«أن خطر استخدام الجماعات الإرهابية للطائرات من دون طيار يُعتبر أكبر تهديد تواجهه الأجهزة الأمنية حول العالم اليوم».

علاوة على ذلك، أعرب عدد من المحللين عن قلقهم فيما يخص زيادة استخدامها في الحرب الحديثة، فعلى الرغم من التأكيدات على دقتها، إلا أنها لا تستطيع التمييز بين المدنيين والمقاتلين، كما يُعتقد في أغلب الأحيان. وغالبًا ما ترتكز المبررات التي تلجأ إليها الدول لتبرير استخدامها للطائرات من دون طيار، إلى مزاعم بأنها تقلل من الخسائر بين المدنيين. وكان هذا هو التبرير الذي قدمته إدارة «أوباما» لاستخدامها في كل من أفغانستان واليمن وباكستان والصومال في الفترة من عام ٢٠٠٨ حتى عام ٢٠١٦، وحددت الإدارة الأمريكية السابقة الرقم الكلي لأعداد الوفيات في ذلك الوقت، فوجدته يتراوح بين ٦٤ و١١٦ قتيلاً، وهو رقم صغير مقارنة بعدد القادة والعناصر الإرهابية التي زعمت أنها نجحت في القضاء عليها، الذي يتراوح بين ٢٣٧٢ و٢٥٨١. ومع ذلك أشارت تقديرات «مكتب الصحافة الاستقصائية»، البريطاني، إلى أن عدد القتلى المدنيين في تلك الدول قد ارتفع ليصل بين ٤٢٣ و٩٦٥ قتيلاً خلال تلك الفترة.

وغالبا، ما تستخدم الحجج المتعلقة بقدرتها على عدم قتل المدنيين كجزء من أسباب أوسع وأكثر تجريدية وأخلاقية لها انعكاسات سلبية خلال الحرب الحديثة، حيث أكد أكاديميون، أن تلك الطائرات ما هي إلا تقنية لديها القدرة على «تجريد وسائل الحرب من مبادئ الإنسانية». وعلى النقيض من الصراعات السابقة، حيث كان على الدول المتصارعة مواجهة بعضها مباشرة، أو من قرب، إلا أن قدرة هذه الطائرات على تأدية مهمتها بعيدا عن ساحة المعركة يمكن أن تنتقص إلى حد ما من العنصر الإنساني.

وفي الوقت الذي تعد فيه الخسائر وأعمال العنف هو ما يثني الدول عن الدخول في حرب ما أو الحصول على مزاياها، هنا تصبح تلك الطائرات خيارًا مؤكدًا، الأمر الذي يشير إليه البروفيسور «ديفيد كورترايت»، من معهد «كروك لدراسات السلام الدولية»، بأمريكا من أن «أي تطور يجعل الحرب تبدو أسهل أو أرخص يعد أمرا مزعجا للغاية»، وخاصة أن استخدام تلك الطائرات «ينال من أخلاقية استخدام القوة العادلة التي تمثل جوهر عقيدة أي حرب مهما كانت».

ومن ثمّ، فإنه على الرغم من الميزة العسكرية الواضحة التي توفرها الطائرات من دون طيار، وفائدتها من الناحية التكتيكية؛ فإن النقاش مازال مستمرًا حول استخدامها، لأسباب أخلاقية واستراتيجية، وخاصة أنه في عالم يتضاءل فيه تأثير الصراعات على الأرواح، سيجد صناع القرار السياسي بواسطة تلك التقنية خيارًا سهلا عليهم أفضل من أسلافهم السابقين، الأمر الذي يجعلها من المرجح أن تستمر في تشكيل الحروب والسيطرة عليها لسنوات قادمة.

٢٠١٨/٦/٢٩

«صفقة القرن».. وتصفية القضية الفلسطينية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أنهى الوفد الأمريكي برئاسة جاريد كوشنر، مستشار الرئيس، دونالد ترامب، وجيسون جرينبلات، المبعوث الرئاسي لعملية السلام في الشرق الأوسط، يوم٦/٢٢، جولة إقليمية بالشرق الأوسط، استمرت مدة أسبوع تضمنت محادثات في كل من عمان والرياض والدوحة والقاهرة، وانتهت بتل أبيب، فيما لم تشمل أي اجتماعات مع الجانب الفلسطيني الذي يقاطع الإدارة الأمريكية منذ إعلانها القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها من تل أبيب إليها.

تأتي هذه الزيارة استكمالا للمرات السابقة، والتي قيل إنها «لاستكشاف مواقف الأطراف من إطلاق مفاوضات جدية، وبحث سبل إحياء محادثات سلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين». إلا أنه خلافا لكافة التوقعات لم يكن وصول الوفد هذه المرة إلى المنطقة اعتياديًا، حيث لا يمكن النظر إلى الجولة من دون الحديث عن الاتفاق الذي تعدّه الإدارة الأمريكية، والذي صار يعرف إعلاميا بـ"صفقة القرن"، خاصة أن السنوات الأخيرة قد أفرزت واقعا سياسيا مغايرا فتح الباب أمام مناورات الإدارة الأمريكية الحالية لاختبار هوامشها الجديدة، وهو ما يؤكده «دنيس روس»، الدبلوماسي الأمريكي السابق، من أن «هذه الخطة تمثل خطوة منطقية لإدارة ترامب لإظهار أن لها تأثيرا حقيقيا على القضايا على أرض الواقع».

وعلى الرغم من عدم إعلان الإدارة الأمريكية بشكل رسمي عن تفاصيل «صفقة القرن»، التي أعدتها؛ فإن معالم هذه الصفقة قد بدأت في التشكل، وهو ما قاله «هنري ستوري»، محلل المخاطر في شركة المخاطرة الجيوستراتيجية لموقع «فورين بريف»، من أنه «يوجد العديد من الإشارات الدالة على جوهر هذه الخطة المحتملة على الرغم من أن السرية كانت استراتيجية متعمدة يستخدمها كوشنر بشكل ملحوظ»، حيث ركزت الصفقة على تقديم الدعم الاقتصادي للفلسطينيين، ووعود بتقديم أموال قد تصل إلى مليار دولار؛ بهدف بناء محطات للطاقة والاستثمار في الصناعة، وثمة أحاديث أخرى عن مطار كبير وميناء لخدمة قطاع غزة يقوم على الأرض المصرية، وأنباء عن تهدئة طويلة في القطاع وخطة مبيتة لإعلان دولة فلسطينية في غزة ترتبط بمصر على نحو غير واضح. أما مصير الضفة الغربية ومدنها العربية وكتلها الاستيطانية ونقاط استيطانها غير القانونية وغير المشروعة، فهو أمر مؤجل إلى حين آخر.

ووفقاً لصحيفة «هارتس» الإسرائيلية، تعرض الصفقة على الفلسطينيين ضاحية «أبو ديس» لتكون عاصمة للدولة الفلسطينية، بدلاً من القدس، وفى مقابل ذلك، تنسحب إسرائيل من ثلاث ضواحي شمال وجنوب القدس، في حين تبقى البلدة القديمة تحت سيطرتها الكاملة، وبموجب الخطة تبقى الدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومن دون جيش أو أسلحة ثقيلة.

فيما شملت التكهنات حول الخطة، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل وعدم إزالة المستوطنات الإسرائيلية من الضفة الغربية، كما لا تضمن عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أراضيهم. كما لفتت تقارير إلى دعم واشنطن احتفاظ إسرائيل بحق السيطرة الأمنية على الحدود مع الأردن.

وإذا كان هذا هو الحال، فإن هذه الصفقة وكأنها لا تعد الفلسطينيين إلا بفتات دولة مُقطعة الأوصال ومنقوصة السيادة تتحكم إسرائيل في معابرها، وتسيطر على كامل غور الأردن أمنيا، كما أنها لا تعدهم بأي سيطرة على مدينة القدس.

وعند تحليل السياق الذي يحاول فيه «كوشنر» التوصل إلى اتفاق سلام لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، نجد أنه قد وضع نهجًا جديدًا لحل النزاع، لم يتم صياغته على أساس سياسي، وإنما على أساس اقتصادي، يرمي إلى تقديم حزمة مساعدات لقطاع غزة المحاصر، بما يعنى تحلل الإدارة الأمريكية من منظومة القانون الدولي، واستبدالها بتسهيلات وحزم اقتصادية، غفلاً عن حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة، فيما يبدو أنه سيكون بداية لنهج جديد للسياسة الأمريكية، بعد أن خفضت إدارة ترامب المساعدات على مدار العام الماضي.

وبحسب بعض المحللين، فإن «كوشنر» يمثل سياسة الاملاءات، بدلاً من المفاوضات والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي تنصلت منها إدارة ترامب، فظهرت صفقته وكأنها محاولة لدفع الخطة الأمريكية لتعزز السيطرة الاستعمارية الإسرائيلية على أرض فلسطين. وبالتالي بدت زيارته وكأنها مغامرة فاشلة لتعزيز السلام في الشرق الأوسط، فضلا عن أن العوامل السياقية والسياسية تجعل من فشل هذه الصفقة أمرًا لا مفر منه، الأمر الذي أكده الكاتبان لدى صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية؛ موريس وروث إغلاش، من أن هناك العديد من المشاكل التي تعترض كوشنر لتحقيق عملية السلام والترويج لصفقة القرن منها:

أولا: الانحياز الأمريكي، حيث يتشكك الكثيرون حول كون هذه الصفقة ستكون مؤيدة لإسرائيل بشكل كبير، بالنظر إلى تقارب العلاقات بين إدارة ترامب والحكومة الإسرائيلية الحالية بقيادة بنيامين نتنياهو، وهو ما يتضح من خلال السياسات والقرارات الأمريكية، مثل انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان، والاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، إلى جانب كون ترامب أول رئيس أمريكي منذ عقود يعلن صراحة عدم تمسكه بخيار حلّ الدولتين.

وبخلاف أوقات الاختلاف بين الولايات المتحدة والسلطة الفلسطينية في الماضي، يبدو الخلاف الراهن هو الأكثر أهمية؛ فقد صرحت «أماندا كاديتش»، محللة شؤون الشرق الأوسط لدى شركة راند كورب في واشنطن، لمجلة نيوزويك الأمريكية: «إن مصداقية الولايات المتحدة في المنطقة من أي نوع ليست

موجودة، وما بقي، مهما كان هشًا. فبعد قرارها نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، أصبحت المجتمعات العربية والمسلمة تنظر إلى هذا التحرك باعتباره نقطة تحول، بعيدًا عن محاولات التوصل إلى حل».

ثانيا: كوشنر، الذي طالما كان خيارًا مسببًا للانقسام كمبعوث للشرق الأوسط، نظرًا إلى علاقته الشخصية بنتنياهو، فوفقا لتقرير نشرته صحيفة الجارديان البريطانية، في ١٦ يناير من عام ٢٠١٧، زعم ترامب أن «كوشنر» اليهودي المتدين، يستطيع أن ينجح فيما أخفق فيه مفاوضو السلام الأكثر حنكة، مرجعا السبب إلى نظر المسؤولين الإسرائيليين إليه بوصفه «حليفا لهم». وهو ما جعل محللين يقولون بعد زيارة كوشنر السابقة للمنطقة في يونيو٢٠١٧: «لقد بدا أنهم مستشارون لدى نتنياهو وليسوا وسطاء سلام عادلين» في إشارة إلى الوفد.

فضلا عن عدم إلمامه الكافي بالقضية الفلسطينية، وعدم معرفته بما يكفي بالعالم العربي، وعدم التمرس في أمور السياسة، والتماهي مع سياسات وممارسات صديقه نتنياهو، وذلك ما يعقّد مهمته في التوفيق والتقارب بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، بعد أن فقد حياديته، الأمر الذي جعله موضع انتقاد من جانب العديد من المعلقين الأمريكيين، الذين تجاوز بعضهم حدود السخرية من الرجل الذي أعلن أنه لا يرغب في قراءة الكتب التي تتحدث عن تاريخ الشرق الأوسط، إلى الاستنتاج أنه لا يفهم على الإطلاق أصول المشكلة، ولا يبدو أن الخطة التي سيصدرها قريبًا معنية بمشاركة الطرف الوحيد الذي يضمن ولادة طبيعية للمشروع.

ثالثا: موقف الفلسطينيين أنفسهم، وهو من أكثر العوائق التي تعترض نجاح هذه الصفقة، فمنذ اعتراف إدارة ترامب بالقدس كعاصمة لإسرائيل، إلى جانب قرار نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، تبنت السلطة الفلسطينية سياسة عدم التعاون مع الولايات المتحدة وإسرائيل، احتجاجًا على القرارات الأمريكية والاتجاه العام المُؤيد لإسرائيل من قِبل إدارة ترامب.

وليس من الغريب، أن يمتد هذا الأمر ليطال جهود «كوشنر» لعقد هذه الصفقة، خاصة أن السلطة الفلسطينية ترى أن أي اتفاق للسلام ليس أكثر من مجرد وسيلة لتعزيز المصالح الإسرائيلية، وهو ما يضاعف من إحجامها عن المشاركة في أية مفاوضات وقبول تنفيذها من الأساس، وهو ما صرح به الرئيس الفلسطيني محمود عباس، قبل زيارة كوشنر، قائلاً: «إن القيادة الفلسطينية تحذر دول المنطقة، من التعاون مع تحرك يهدف إلى إطالة أمد الفصل بين غزة والضفة الغربية، ويؤدي إلى تنازلات فيما يتعلق بالقدس والمقدسات الإسلامية الأخرى».

هذا فضلا عن اشترط الجانب الفلسطيني من أجل تعاونه مع أي مبادرة للسلام أن تكون مبنية على أساس حل الدولتين، والحفاظ على الثوابت الفلسطينية، التي ناضل الفلسطينيون من أجلها على مدى ربع قرن، وعقدت من أجلها آلاف اللقاءات التفاوضية، وهو ما لم يظهر من خلال صفقة القرن، عزز من ذلك ما أكده الرئيس ترامب عندما التقى نتنياهو في واشنطن في فبراير٢٠١٧، من أنه لم يحسم بعد موقفه، قائلا: «أنظر في حل الدولتين أو دولة واحدة».

ولعل ما أعلنته الدول العربية التي زارها الوفد، من رفضها المساعي الأمريكية، وتأكيد مواقفها الثابتة من الحل السياسي المتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضايا الوضع النهائي، بما فيها قضيتا اللاجئين والقدس، استنادا إلى قرارات الشرعية الدولية؛ هو عامل آخر يصعب من مهمة المبعوث الأمريكي في المنطقة، حيث تفيد تقارير أمريكية بأن «كوشنر» تلقى التأكيد نفسه خلال لقاءاته بالقادة العرب في المنطقة الذين أصروا على حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية كأساس للسلام بين الجانبين. وذكرت مصادر في البيت الأبيض أن المسؤولين الأمريكيين لديهم إحساس بالإحباط، حيث لم تسفر لقاءات كوشنر مع القادة العرب عن الدعم الكافي الذي تحتاج إليه الإدارة الأمريكية للإعلان عن خطتها النهائية. ومن ثمّ، فإن غالبية السياسيين والأكاديميين والمعلقين مازالوا متشككين في نجاح أي صفقة في الوقت الحاضر.

على العموم، يتطلب تسوية النزاع الإسرائيلي– الفلسطيني الحاجة إلى نهج جديد وتحديث نقاط ومواقف التفاوض في الصراع، ويبدو أن المشروع الأمريكي مغامرة محكوم عليها بالفشل.. ولا يزال في إمكان الفلسطينيين أن يقلبوا الطاولة والانتفاض مجددا من أجل القدس ومن أجل فلسطين بشكل عام، وهو ما يفرض على القيادة الفلسطينية أن تعمل على مسارات متوازية ومتكاملة، وأن تبدأ من الوضع الفلسطيني الداخلي أولاً، فالفلسطينيون يتحملون مسؤولية تقرير مصيرهم، وأنه لا يمكن العودة بعد كل هذا النضال إلى المربع الأول، وحسنًا فعلت الدول العربية التي زارها كوشنر برفض مشروع الصفقة التي تهدف لتحويل القضية من سياسية إلى إنسانية، وأن ما يجري من طروحات وأفكار هدفه إلغاء الهوية الوطنية الفلسطينية، وقتل المشروع الفلسطيني المتمثل بإقامة الدولة وعاصمتها القدس الشرقية.

٢٠١٨/٧/٣

دور السلطة القضائية في تحقيق التنمية المستدامة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تزامنا مع الاحتفاء بالذكرى العاشرة لليوم العربي لحقوق الإنسان، نظمت جامعة الدول العربية، بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان مؤخراً، ندوة بعنوان «دور السلطة القضائية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة»، بهدف مناقشة العلاقة بين حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في تحقيق التنمية، وإبراز دور المنظومة العربية لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان في تحقيق تلك الأهداف.

رأس الندوة المستشار «محمد جمعة فزيع» (بحريني)، رئيس لجنة حقوق الإنسان العربية وأحد كبار موظفي حقوق الإنسان في البحرين سابقًا، وكان أبرز المتحدثين السفير «بدر الدين علالي» الأمين العام المساعد للجامعة العربية، والدكتورة «ميساء يوسف» مسؤول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة، والدكتورة «عبير الخريشة» مسؤول حقوق الإنسان في المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيروت، و«ندى العجيزي» مدير إدارة التنمية المستدامة بجامعة الدول العربية، و«رضا عبد الله فرج» عضو لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى البحريني، فضلا عن مشاركة

ممثلي الهيئات القضائية بالدول العربية والمندوبيات الدائمة لدى جامعة الدول العربية وعدد من المهتمين من الأكاديميين والإعلاميين والمجتمع المدني.

في البداية، أشار المستشار «محمد جمعة فزيع» إلى الترابط العضوي الوثيق بين حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون في تحقيق التنمية المستدامة، مؤكدا أهمية تبادل الخبرات ذات الصلة في هذا الشأن، وخاصة أنه يوجد حاليا إدراك متنام لأهمية سيادة القانون ودوره في تحقيق التنمية وإعمال الحقوق والحريات الأساسية للإنسان، فضلا عن أن احترام حقوق الإنسان وتفعيل سيادة القانون ومكافحة الفساد عوامل أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من خلال إتاحة سبل الاحتكام إلى القضاء، ومن ثمّ تعزيز أصوات المجتمعات.

وفي حين جاءت الندوة في إطار استعراض موقف الهيئات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من الحق في التنمية بشكل عام والتنمية المستدامة بشكل خاص، وما يصدر عنها من ملاحظات وتوصيات وتعليقات وأحكام قضائية وغيرها؛ أكد «فزيع» أن السلطة القضائية تلعب دورا فعالا في تحقيق تلك الأهداف؛ غير أنه أكد ضرورة توافر عوامل أساسية، أهمها: استقلال النظام القضائي إلى جانب حياديته ونزاهته، وأن يتاح للجميع إمكانية اللجوء إلى القضاء من دون تمييز، موضحًا أن الجهود الإنمائية الضيقة التي تستبعد الاعتبارات المتعلقة بالعدالة والحقوق لا تحقق أهداف التنمية المستدامة.

وفي كلمته، أكد السفير «بدر الدين العلالي» أن تعزيز سيادة القانون أمر أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، داعيا إلى توفير أطر قانونية ملائمة وبناء شراكات حقيقية، ولا سيما مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني؛ في سبيل تجاوز العقبات والمضي قدما بمسيرة العمل العربي المشترك، مشيدًا بالتعاون القائم بين جامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، كشريك مهم في برامج التدريب وبناء القدرات في المنطقة العربية.

ولفت الأمين العام المساعد للجامعة العربية إلى أن الميثاق العربي لحقوق الإنسان والذي دخل حيز التنفيذ منذ ١٠ سنوات أقر بأن التنمية حق من حقوق الإنسان الأساسية، ولكل مواطن المشاركة والإسهام في تحقيقها، موضحا أن للقضاة دورا محوريا في هذا الشأن من خلال إسهامهم في بناء مجتمع يسوده العدل والسلام، مشيرًا إلى أن العمل العربي المشترك شهد خلال أكثر من سبعة عقود اعتماد عدد من الاتفاقيات والاستراتيجيات والقوانين الاسترشادية في المجالين الاجتماعي والقضائي بشأن مواضيع تدخل في صميم جهود حماية حقوق الإنسان، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مثل: «مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية ورعاية القاصرين».

وأعرب «العلالي» عن أمله في أن يكون لرجال القانون والقضاء إسهامات في استكمال إعداد «مشروع الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان» ومشروع «الإعلان العربي» المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والجاري الإعداد لهما في إطار اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

وانطلاقا من أن الأول من يناير لعام ٢٠١٦ تم البدء رسميًّا في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ لعام ٢٠٣٠ التي اعتمدها قادة العالم في سبتمبر ٢٠١٥ في الأمم المتحدة؛ حثت د. «ميساء يوسف» بلدان العالم أن تعمل خلال الـ١٥ سنة المقبلة على تحقيق هذه الأهداف، التي تنطبق عالميا على الجميع، وحشد الجهود للقضاء على الفقر بجميع أشكاله ومكافحة عدم المساواة ومعالجة تغير المناخ، مع ضمان أن تشمل هذه الجهود كافة الأطراف.

وعلى الرغم من أن أهداف التنمية المستدامة ليست مُلزمة قانونيا، فقد أشارت مسؤول اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا إلى أنه من المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطرا وطنية لتحقيقها، حيث إن الدول هي التي ستتحمل المسؤولية الرئيسية لمتابعة التقدم المحرز واستعراضه، مما يتطلب جمع بيانات نوعية يسهل الوصول إليها في الوقت المناسب، بحيث تستند المتابعة والاستعراض على الصعيد الإقليمي إلى التحليلات التي تُجرى على الصعيد الوطني، وبما يسهم في متابعة الصعيد العالمي.

وفي حقيقة الأمر، فإن «خطة ٢٠٣٠» تتناول حقوق الإنسان بشكل أشمل بالتركيز على كافة الجوانب، بما في ذلك الحق في التنمية المستدامة، حيث يؤكد الهدف السادس عشر من الخطة ضرورة تشجيع المجتمعات السلمية التي يسودها العدل، وإتاحة إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام جميع أفرادها وشرائحها؛ الأمر الذي أعربت عنه «ندى العجيزي» مدير إدارة التنمية المستدامة بجامعة الدول العربية، موضحة أنه في ضوء تبني الخطة منذ عام ٢٠١٥، وتحمل الجامعة –بصفتها منظمة إقليمية عربية– على عاتقها كيفية تحقيق التنمية بكل الخطط، ويشمل ذلك هدفها في أن تدعم الدول في تنفيذ التنمية عن طريق عمل شراكة مع المنظمات الدولية ومؤسسات التمويل وتنمية وعي المؤسسات الثقافية بمفهوم التنمية.

ومن وجهة نظر مماثلة، أشارت الدكتورة «عبير الخريشة» إلى أن العلاقة بين حقوق الإنسان والتنمية المستدامة والسلطة القضائية هي الإطار الذي يحفظ الحقوق بشكل عام، فالأجندة ليست إطارا قانونيا ولكنها إطار سياسي، ومن ثمّ فالأهداف جميعها تعتبر مرتبطة بطريقة أو بأخرى بحقوق الإنسان ومبدأ المساواة وعدم التمييز، وخاصة أن الفكرة التي تُبنى عليها الأجندة هي مبدأ المساواة والتشارك والمساءلة فيما يخص أهداف التنمية، فهذه الاستعراضات تُرسى على قوانين الدول المهتمة بحقوق الإنسان.

بدوره، ربط «رضا فرج» عضو لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى البحريني بين تحقيق التنمية المستدامة وإحراز نمو وتقدم في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، مشيرا في هذا الصدد إلى المشروع البحريني، الذي وضع التنمية على رأس أولوياته، واتخذ من الاقتصاد الوطني وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال ترسيخ القيم والمفاهيم الصحيحة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مؤكدا أن تحقيق الاستقرار بالمجتمعات يتطلب، إلى جانب صوغ التشريعات وإصدارها، ضرورة وجود هيئة قضائية توفر الاطمئنان للمتقاضين، من خلال جودة الأداء واستقراره، بما يحقق العدل بين مكونات المجتمع.

ولفت «فرج» إلى أهمية مساهمة السلطة القضائية في تحقيق أهداف التنمية باعتبارها المنوطة بتحقيق العدالة، واتخاذ القرارات القانونية الصائبة، وخاصة أنها لم تعد وظيفتها فضّ المنازعات بين الأطراف فقط، بل أصبحت معنية بشكل أساسي بتقديم تفسير وتوضيح لمعاهدات حقوق الإنسان وآلية تطبيق أحكامها، وخاصة التي توقع عليها الدول وتنضم إليها لتصبح التشريعات والقوانين الوطنية متوائمة مع معاهدات حقوق الإنسان، ما يسهم في العمل على تنمية المناخ الملائم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

من جانبه، أشار المستشار بالمحكمة الدستورية العليا في مصر«حسام فرحات» إلى أن التجربة المصرية تعتبر نموذجًا لتعزيز المفهوم المحوري للتنمية المستدامة، حيث ألزم الدستور الدولة بتخصيص نسب محددة من الناتج المحلي للإنفاق على الجوانب الصحية والتعليمية والبحث العلمي، التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة على المستوى البعيد، لافتا إلى أن العدالة التي يوفرها القضاء ويحميها القانون هي الضمانة الحقيقية لتوافر كافة متطلبات التنمية، بما تكفله من حماية للمؤسسات التي ترعى هذه الحقوق، من بينها مؤسسات حقوق الإنسان، مشيدا في الوقت ذاته بدور المنظومة العربية لحقوق الإنسان والميثاق العربي لحقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية الأساسية.

وبملاحظة أن وجود أي أطر قانونية منصفة وشفافة متاحة للجميع تؤدي دورًا رئيسيًّا في القضاء على الفقر، كما أن أسس العدالة والقوانين التي تساوي بين الجميع تساعد على النهوض بالتنمية الشاملة، حسبما أشارت «منية بن عمار» المستشار بمحكمة التعقيب في تونس؛ فإنه لذلك يجب التركيز على أن تكون التنمية إحقاقًا للحقوق، وخاصة للفئات المُهمشة التي تفتقد القدرة بسبب عدم تمكينها قانونيا وثقافيا واقتصاديا؛ ما يستجوب ضمان المساواة في القانون وأمام القانون ووضع آليات متاحة للجميع؛ حيث يذهب الى القضاء كل شخص يجد في نفسه حاجة إلى منصته، مشيرة إلى دور النضالات والثورات الإنسانية على امتداد التاريخ في الحصول على مكتسبات دعمت قضايا حقوق الإنسان؛ ما جعلها تحتل مكانة بارزة ضمن الخطابات والممارسات الدولية في عالم اليوم؛ وهكذا أضحى الدفاع عن هذه القضايا التي تتجاوز في أهميتها حدود الدول ضمن قائمة أولويات المجتمع الدولي، فيما تزايد الاهتمام الفكري والسياسي بهذه الحقوق وطنيا ودوليا، واعتمدت الكثير من المواثيق والمعاهدات الدولية والدساتير والتشريعات الداخلية لحمايتها.

وفي الختام يمكن القول إن دعم حقوق الإنسان في أبعادها الشمولية يقتضي إعمال مقاربتين، الأولى أفقية في ارتباطها بترسيخ ثقافة الحقوق وتعزيز الوعي بها وبقيمها ومبادئها، والثانية عمودية في علاقة ذلك بالتأثير في السياسات العمومية والتشريعات وفضح الانتهاكات. لذا لا تستقيم الممارسات الديمقراطية ولا التنمية في أبعادها المستدامة إلا باحترام وحماية حقوق الإنسان؛ فالمقاربة الحقوقية هي مدخل أساسي لجعل التنمية في خدمة الإنسان، والتنمية في مفهومها الاستراتيجي تفسر مجمل التحولات التي تطول المجتمع في مختلف المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتقنية بالشكل الذي يوفر الشروط اللازمة لحياة أفضل؛ وبما يحقق التطور والرفاهية للأفراد في جوّ من الكرامة وعدم التمييز.

٢٠١٨/٧/٦

تداعيات انسحاب الولايات المتحدة من مجلس حقوق الإنسان

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في خطاب هجومي، أعلنت سفيرة أمريكا لدى الأمم المتحدة، «نيكي هالي»، يوم ١٩ يونيو، قرار انسحاب واشنطن من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، معللة تلك الخطوة بأنها جاءت «بعدما لم تتحل أي دول أخرى بالشجاعة للانضمام إلى معركة إصلاح المجلس»، مُتهمِة الهيئة الدولية بأنها «مستنقع للتحيزات السياسية»، وقد جاء القرار على خلفية اتهام إدارة الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، للمجلس بأنه ينتهج الانحياز المعادي لإسرائيل، وأنه فشل في ملاحقة مُنتهكي حقوق الإنسان، كإيران، وكوبا، وكوريا الشمالية، ويا حبذا لو أن سبب الانسحاب هو فشل المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في إدارة شؤون المجلس أو أية أسباب أخرى، بدلا من الدفاع عن إسرائيل التي تنتهك حقوق الإنسان الفلسطيني صباح مساء، من دون رادع من أحد باعتراف وإدانة كل دول وشعوب العالم.

على العموم تأسس مجلس حقوق الإنسان عام ٢٠٠٦. ويعمل على توفير الرقابة –غير المُلزمة– والمساءلة على انتهاكات حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويتكون من ٤٧ دولة، يتم اختيارها من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتكون عضويتهم لمدة ثلاث سنوات وفقًا لنظام الحصة المقررة التي تسعى إلى تكريس التوازن الجغرافي في عضوية المجلس.

وفي الآونة الأخيرة، قام المجلس بالتحقيق في حالات تتعلق بانتهاكات حقوقية في كل من ميانمار وسوريا، وبوروندي من خلال بعثات لتقصي الحقائق، ومن خلال الشهادات الشفوية، واستنادًا على المواثيق. وفي مايو الماضي، صوت على إرسال استجواب إلى غزة للتحقيق في استشهاد المتظاهرين الفلسطينيين على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية، وهو ما رفضته إسرائيل ولم توافق عليه.

ومن ثمّ، لم يكن غريبا أن تقدم دولة واحدة دعمها غير المشروط لإسرائيل، ووفقا لصحيفة «يسرائيل هايوم»؛ صرح رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتنياهو»، قائلاً: إن إسرائيل تشكر الرئيس الأمريكي ووزير خارجيته، والسفيرة هالي، لهذا القرار الذي يتسم بالشجاعة ضد أكاذيب مجلس حقوق الإنسان.

غير أن القرار، قوبل بإدانة دولية على نطاق واسع، حيث مثل تراجعًا جديدًا لدور الإدارة الأمريكية على الساحة العالمية، فبعد أن كان يُنظر إليها على أنها رائدة عالمية في قضايا مثل حقوق الإنسان، بات الآن دورها «هامشيًا»، في تراجُع سريع لمكانتها القيادية منذ الحرب العالمية الثانية. ومن جهتها، اعتبرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» أن القرار يضع واشنطن على هامش المبادرات الدولية المصيرية للدفاع عن حقوق الإنسان، مؤكدة أنه «انعكاس لسياستها الأحادية البعد، حيث الدفاع عن الانتهاكات الإسرائيلية في وجه أي انتقادات، يشكل أولوية فوق كل شيء آخر». فيما صرح مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان: «إن القرار مُخيب للآمال، إن لم يكن مفاجئًا حقًا»، مُضيفًا «يجب النظر على حالة حقوق الإنسان في العالم اليوم، وعلى الولايات المتحدة أن تعزز من نفسها بدلاً من موقفها المتراجع».

وفي واقع الأمر، يعد الانسحاب هو تأكيد على السياسة التي اتبعها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب منذ تنصيبه، حيث أكد أن سياسة إدارته تقوم على مبدأ «أمريكا وإسرائيل أولا»، وبالتالي، فقد انسحب من عدد من الاتفاقات التي أبرمت في عهد سلفه باراك أوباما؛ باعتبارها أضرت بمصالح البلاد، والتي لا تضع أمريكا أولا، ومنها؛ اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، و«اتفاق نيويورك حول الهجرة»؛ بحجة تناقضه مع مبادئ الهجرة في إدارته، كما ألغى جزءا من الاتفاق مع كوبا، فضلاً عن انسحابه في يونيو ٢٠١٧ من «اتفاقية باريس لمكافحة التغير المناخي»، وإعلانه في أكتوبر ٢٠١٧ انسحابه من «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة»، (اليونسكو)، وانسحابه من «الاتفاق النووي مايو ٢٠١٨. الذي وقع عام ٢٠١٥. بين إيران، والدول الأعضاء في مجموعة ٥+١. كما يهدد ترامب بإلغاء «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (نافتا)، وتم خفض المساعدات التي تقدمها واشنطن لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، بمقدار ٦٠ مليون دولار، كإجراء عقابي ضد السلطة الفلسطينية التي تعارض سياستها تجاه الشرق الأوسط؛ الأمر الذي دفع ٧ سفراء سابقين في الأمم المتحدة، يوم ٣ يوليو الجاري، مطالبة إدارة ترامب بمعاودة تمويلها مجددا.

ومع ذلك، زعمت «نيكي هالي»، في أعقاب قرار الانسحاب، أن الولايات المتحدة «ستواصل العمل من أجل دعم حقوق الإنسان من خلال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وفي أماكن أخرى»، وهو ما بينه «بريت شيفر» الباحث في الشؤون التنظيمية الدولية بمؤسسة هريتدج العالمية، في صحيفة ديلي سيغنال الأمريكية، بأنه «من الأفضل للولايات المتحدة أن تركز جهدها على النهوض بحقوق الإنسان من خلال أماكن ووسائل أخرى؛ نظرًا إلى حق النقض الذي تتمتع به الصين وروسيا اللذين غالبا ما يستخدماه لحماية مُنتهكي حقوق الإنسان، الذين يسعى الغرب إلى محاسبتهم، وهو ما يترك واشنطن من دون أي سلطة حقيقية لإدارة آليات حماية حقوق الإنسان على المسرح الدولي بأكمله».

إلا أنه وبالنظر إلى مآلات هذا القرار، نجد أنه باعتبار الولايات المتحدة أكبر قوة اقتصادية وعسكرية وثقافية، فإن المجلس بدونها سيظل ضعيفًا في قدرته على محاسبة منتهكي حقوق الإنسان، غير أن بعض الأكاديميين يرون أنه بغض النظر عن هذا الاعتبار، من غير المحتمل أن يكون للانسحاب الأمريكي تأثير هائل على تقويض سلطة المجلس من عدمه، حيث يشير «كريشناديف كالامور»، الكاتب الأكاديمي في مجلة «ذي أتلانتك الأمريكية»، إلى أن «حلفاء واشنطن من الدول الأوروبية سيواصلون الدفاع عن حقوق الإنسان». ولا شك أن المجلس ذاته يتمتع بالرعاية والخدمات من قِبل مدافعين معروفين عن حقوق الإنسان مثل سويسرا وألمانيا وإسبانيا وبلجيكا واليابان، الذين سيستمرون في فرض مستوى عالٍ من الالتزام بحقوق الإنسان عن الولايات المتحدة ذاتها».

غير أنه، بصرف النظر عن الجهود المشتركة لهذه الدول، فإنها لا تزال تفتقر إلى قدرة القوة الناعمة والتواصل العالمي الذي تتمتع به الولايات المتحدة في الدفع نحو إنفاذ مبادئ حقوق الإنسان بشكل جدي. لكن الأهم من ذلك هو ما ترمز إليه نقطة عدم تواجد الولايات المتحدة في المجلس. فوفقًا لما قاله «غابور رونا» الخبير القانوني في كلية «كاردوزو» للقانون في مجلة «ذا أتلانتك الأمريكية»؛ فإن

«الانسحاب لا يشير فقط إلى أن واشنطن جعلت اهتمامها بحقوق الإنسان ليس ضمن أولوياتها، ولكنه أيضًا إشارة مفادها أن الزعامة الأمريكية قد ولت».

ومن حيث التأثير العالمي، هناك تداعيات كبيرة مترتبة على هذا القرار، والتي منها؛ احتمالية تقويض مصالح الدول المتحالفة، وضحايا انتهاكات حقوق الإنسان حول العالم، وإن كان هذا الأمر لا يشكل أهمية كبيرة لترامب وإدارته، حيث ستنجح هذه الخطوة في تحقيق أهداف حكومته لتتماشى مع منهجه الانعزالي، حسبما ذكر «تيد بيكون»، الباحث في السياسة الخارجية في معهد «بروكينغز»، من أن هدف الإدارة الأمريكية من اتخاذ هذا القرار، هو «إضعاف المؤسسات التي لا تروق لها، والتخلي عنها إذا لم تمتثل لمطالبها، وافتعال أزمات مع الحلفاء الديمقراطيين، واتخاذ قراراتها بنفسها من دون أي اعتبار لتأثير ذلك على المصالح الأمريكية». علاوة على ذلك، فإن الانسحاب يحمي أيضًا الإدارة الأمريكية من الانتقادات التي كانت تُوجه اليها، بسبب الهجوم على وسائل الإعلام الحرة، والجدل الأخير المُثار بسبب احتجاز أطفال المهاجرين غير الشرعيين في مخيمات.

وفي حين، أن هذا القرار يمثل انتصارات قصيرة المدى لإدارة ترامب، إلا أنها تحمل بعض الآثار السلبية المحتملة على المدى الطويل، فمن المرجح أن تتعرض مصالحها الحيوية للضرر، من خلال صعود الخصوم الأقوياء، بالتحديد روسيا والصين، حيث إنهما ينافسانها على مواقع النفوذ والتأثير على الصعيد العالمي. وحسبما ذكرت صحيفة «فرانس ٢٤»، رشحت روسيا نفسها بالفعل لشغل مقعد الولايات المتحدة في المجلس، على الأرجح بهدف تغيير الرؤية السائدة حول حقوق الإنسان التي يتبناها النظام الليبرالي الديمقراطي الذي تقوده الولايات المتحدة.

ومن ناحية أخرى، تشكل الصين التهديد الأكبر للهيمنة الأمريكية، حيث أصبحت تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية وثقافية أكثر من أي وقت مضى. ويتمثل حجر الزاوية لسياستها الخارجية المعاصرة، في زيادة نفوذها على الصعيد العالمي من خلال تعزيز استخدامها لتلك القدرات. وفي ظلّ غياب الولايات المتحدة، عن مجلس حقوق الإنسان؛ ستسعى الصين لإيجاد رؤية جديدة، بعيدًا عن التركيز على الديمقراطية والحرية السياسية. وبالتالي فهي ليست قادرة، فقط، على ملء الفجوة التي ستتركها واشنطن، بل الاستفادة من دلالات الانسحاب الأمريكي وفق توجهاتها، وهذا ما أكده «تيرينس مولان»، منسق برنامج المؤسسات الدولية والحوكمة العالمية في مجلس العلاقات الخارجية، من أن «أمريكا المعزولة والعدوانية، تعزز أيضا السرد الصيني بأن أمريكا شريك لا يمكن الاعتماد عليه».

وإجمالاً، فإنه بينما يساعد الانسحاب على المدى القصير في تأمين أهداف الولايات المتحدة، من خلال تقليص مسؤوليتها عن مراقبة الشؤون العالمية والتأثير عليها، وكذلك حماية نفسها من الانتقادات الصادرة عن المجلس؛ فإنه من المحتمل أن تكون هناك تأثيرات طويلة الأجل تعيد تشكيل توازن القوى العالمية، وتقوض المصالح الأمريكية بشكل مباشر، ولا سيما في ظل وجود خصمين قويين هما «الصين وروسيا»، اللذين لطالما سعيا إلى الانتقاص من الدور الأمريكي، من خلال توسيع صياغتهما

ورؤيتهما للعالم، وبالتالي توسيع نفوذهما، ليس فقط في مجال حقوق الإنسان، بل أيضًا في المجال الاقتصادي والعسكري والدبلوماسي.

٢٠١٨/٧/١٠

العلاقات التركية الإسرائيلية.. المأزق الراهن وآفاق المستقبل

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تشهد العلاقات التركية الإسرائيلية عدم استقرار وتدهورا، بلغ ذروته في منتصف مايو ٢٠١٨؛ حينما طردت تركيا السفير الإسرائيلي، وجاء رد فعل تل أبيب بإغلاق السفارة التركية.

ففي تقرير صدر عن معهد «سينشري» للسياسة العامة بنيويورك، أعده «سليم كان سازاك» و«كاغلارك كور»، قال: «إن العلاقات التركية الإسرائيلية كانت دائمًا مُضطربة، تبعًا للمتطلبات الجيوسياسية والسياسة الداخلية والدوافع الأيديولوجية». وكما كان الحال في أوقات عدة في الماضي، كان سبب الانهيار الأخير بين الدولتين التصعيد في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، الذي أدى إلى مقتل ما يقرب من ١٧٠ وجَرح أكثر من ١٥٠٠٠ فلسطيني، على يد القوات الإسرائيلية جراء المسيرات التي وقعت على حدود غزة، والتي بدأت آخر مارس الماضي، ووصفها الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» بأنها «إبادة جماعية ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين»، بحسب ما ذكرته صحيفة «نيويورك تايمز».

وقد أشار بعض المحللين إلى بقاء هذا الموقف المتأزم؛ بسبب استمرارية العناصر المؤدية إليه، حيث رجحت «شيرا إفرون»، وهي باحثة أمريكية متخصصة بالشأن الإسرائيلي، وممثلة لمؤسسة «راند» للسياسة العامة في الشرق الأوسط، في تقرير لها، أن تغير السياق الجيواستراتيجي للمنطقة والسياسة الدولية أضاف قوة لعناصر الخلاف، لجعلها أكثر جوهرية مقارنة بخلافات الماضي بين الدولتين.

وفي إطار ذلك، فإن النظر في مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية يتطلب النظر في العوامل المؤدية إلى الشق الحالي في العلاقات بينهما، والتي تشمل الانقسامات الأيديولوجية الحالية، والاهتمامات الاقتصادية المتشعبة، وكذلك دور الاستقطاب الأمريكي.

ويأتي التحول الأيديولوجي الذي حدث داخل تركيا وإسرائيل على رأس العوامل التي أحدثت الشق بينهما، فضلًا عن ظهور القومية العرقية الدينية في تركيا وإسرائيل؛ فقد أعربت تركيا عن معارضتها لأيديولوجية إسرائيل؛ بسبب سياساتها النابعة من تقاليدها العلمانية، وبصعود «أردوغان» وحزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام ٢٠٠٢، أخذ يسعى إلى إعادة بناء الهوية التركية التي تتوافق مع تقاليدها الإسلامية، وزيادة الارتباط الثقافي بمنطقة الشرق الأوسط، مما أدى إلى تضارب الآراء حول القضايا السياسية بين الجانبين.

وفي ضوء هذا النهج الجديد، اتخذ «أردوغان» موقفًا عدائيًّا إزاء إسرائيل مقارنة بأسلافه، وقد تمثل هذا العداء في استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي؛ حيث انتقدت أنقرة سياسة إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني. فكما ذكرت «إفرون»، في تقريرها، ان «الاضطرابات التي تشهدها العلاقات التركية الإسرائيلية لطالما كانت مرتبطة بالتطورات التي تحدث على الجبهة الفلسطينية الإسرائيلية»، إلا أنه

بالنظر إلى الوقت الحاضر، نجد أن القضية الفلسطينية اكتسبت قوة جديدة بالنظر إلى التغير في السياسات التركية خلال فترة رئاسة «أردوغان»، تزامنًا مع تصاعد الممارسات الإجرامية الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين منذ تولي «بنيامين نتنياهو» رئاسة الحكومة، والحروب التي شنتها إسرائيل على غزة عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٤ ومسيرات العودة التي اندلعت منذ مارس ٢٠١٨؛ فقد تبادل «أردوغان» و«نتنياهو» الإهانات اللاذعة التي أدت إلى تزايد التوتر في العلاقات بين الجانبين.

من ناحية أخرى، يبدو أن غياب الثقة في الولايات المتحدة كوسيط موثوق به، أحد هذه التغييرات التي تُهدد بترسيخ التباعد الحالي، ففي الماضي أثناء الخلاف بين تل أبيب وأنقرة، عملت واشنطن كحليف قوي لكليهما بهدف إصلاح العلاقات المتوترة بينهما، وكانت إدارة «أوباما» على وجه الخصوص هي التي أولت جُلَّ اهتمامها للقضية.

أما الآن فقد تغيرت ديناميكيات هذا السياق بشكل كبير؛ فمن جهة، جنحت تركيا بعيدًا عن الولايات المتحدة في السنوات الأخيرة، بعد تصاعد الخلاف بينهما على الصعيد السياسي، بسبب الدعم الأمريكي لأكراد سوريا. ومن ناحية أخرى، ما شهدته العلاقات من تقارب بين إسرائيل والولايات المتحدة في أعقاب انتخاب دونالد ترامب رئيسًا للولايات المتحدة، آخرها اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، وقراره نقل السفارة الأمريكية إلى القدس.

وبالنسبة إلى أنقرة، فقد أدى كل ما سبق إلى تعميق خلافاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة، مما شكك في مصداقية الأخيرة كحَكَم في النزاعات بين الاثنين. علاوة على ذلك، تبنى «ترامب» سياسة خارجية انعزالية تسعى إلى عدم قيام واشنطن بدورها المعهود على صعيد الدبلوماسية العالمية، واختار التركيز على ضمان مصلحة الولايات المتحدة، بحسب ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست».

كما أن هناك تغييرًا آخر قصير الأجل طرأ على هذه العلاقة، فيما يخص الموقف من سوريا؛ ففي تسعينيات القرن الماضي، سعت تركيا وإسرائيل للضغط على الرئيس حافظ الأسد لكبح نهجه الإقليمي؛ حيث كانت تركيا تتخوف من إيواء دمشق للإرهابيين الأرمن والأكراد، فيما تسعى إسرائيل للضغط عليه بسبب تدخله في لبنان. وخلال الحرب الأهلية التي اندلعت في سوريا منذ عام ٢٠١١، تحالف الطرفان، مرة أخرى، بهدف تغيير النظام في البلاد، بالإضافة إلى الرغبة في احتواء الصراع منعًا للوصول إلى حدودهما. ومع تقدم الوقت وما يطرأ من تغيرات على الساحة السياسية، يجد كل منهما نفسه أمام متغيرات جديدة حول النزاع. ففي المقام الأول تخوفهما من الدور الإيراني في سوريا؛ حيث تتمثل الأولوية الحالية لإسرائيل في التقليل من النفوذ الإيراني في سوريا، بحسب ما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست»، والذي ظهر من خلال نشرها قوات الحرس الثوري والمليشيات التابعة لإيران لدعم الرئيس «بشار الأسد». لكنه على الرغم من المعارضة التركية للوجود الإيراني في سوريا، فقد غضّت الطرف عن ذلك الوضع، مقابل الحصول على ضمانة من إيران بعدم السماح للفصائل الكردية بإقامة منطقة حكم ذاتي في البلاد على طول الحدود الجنوبية لتركيا.

وفي خضمّ احتدام الصراع السياسي المتبادل بينهما، تطرق الطرفان إلى مبادرة لتقليص العلاقات التجارية؛ فقد صرح الرئيس «أردوغان» بأنه سيجري تقييم العلاقات التجارية والاقتصادية بإسرائيل، واتخاذ خطوات بخصوصها بعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التركية التي جرت يوم ٢٤ يونيو ٢٠١٨. أما في إسرائيل، فقد أعلن وزير الزراعة «أوري أريئيل»، في ١٥ مايو ٢٠١٨، أنه أصدر تعليماته لوزارة الزراعة بوقف الاستيراد من تركيا إلى أن تتضح الأمور، وأعرب عن أمله أن يحذو حذوه وزراء آخرون، وفقًا لصحيفة «يديعوت أحرونوت».

وتعتبر العلاقات الاقتصادية أكبر مؤشر على خطورة الانقسام الراهن بين تل أبيب وأنقرة، ففي الماضي كانت إسرائيل وتركيا قادرتين على «فصل العلاقات الاقتصادية عن العلاقات السياسية والأمنية الاستراتيجية»، وذلك بحسب قول «شيرا إفرون»: «حتى في أوقات الأزمات، وحينما تم تعليق العلاقات الدبلوماسية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٦ بين البلدين، ظلت التجارة الثنائية والاستثمار والسياحة مستقرة تمامًا، بل شهدت نموًّا في بعض الحالات، إلا أن الأولويات الاقتصادية الحالية للدولتين قد تحولت جذريًّا، عقب اكتشاف إسرائيل حقلي غاز «تامار» و«ليفياثان» في عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠».

وتسعى تل أبيب إلى جعل أنقرة، التي ترغب بدورها في تقليل اعتمادها على موارد الطاقة القادمة من الدب الروسي، سوق تصدير رئيسيًّا لمواردها من الطاقة. ومع مرور الوقت، أدى هذا الأمر إلى التفكير الجدّي من قِبَل الحكومتين بتأسيس خطوط أنابيب لنقل الطاقة بينهما. ولكن تدهور العلاقات بين البلدين في السنوات الماضية أدى إلى تغيير مواقف إسرائيل بشأن توسيع المشروعات الاقتصادية المشتركة. وبدلاً من ذلك، لجأت إلى اليونان وقبرص، وهما من أشد الدول المنافسة في منطقة المتوسط لأنقرة، وجعلتهما شريكين لها، بينما أكدت تركيا تركيزها على روسيا وإيران باعتبارهما شريكين اقتصاديين قويين لها في المقابل.

وبناءً عليه، يبدو أن إسرائيل أصبحت أكثر قربًا إلى التخلي عن الطبيعة غير المتناظرة لعلاقاتها بتركيا، حيث تبنت منذ عام ٢٠١٧ سياسة المواجهة معها، من خلال الضغط على الولايات المتحدة من أجل سياسة أمريكية مشابهة لسياستها، لكن تركيا تملك في المقابل أوراق قوة عديدة في مواجهة إسرائيل، لم تُستخدم بعد؛ منها تخفيض علاقاتها الاقتصادية والتجارية بها، ومنع إسرائيل من استعمال مجالها الجوي، ووقف السماح لها باستيراد البترول من أذربيجان عن طريق الموانئ التركية، وفي ظل تلاشي العوامل الرئيسية التي كانت مسؤولة في السابق عن استقرار العلاقات الثنائية بين البلدين، فإنه يبدو أن تبنّي هذه الإجراءات يعني دخول العلاقات بين البلدين مسار تدهور يصعب الرجوع عنه.

ويختم التقرير المشار إليه بالقول إن العلاقات التركية الإسرائيلية هي اليوم في أسوأ حالاتها، إلا أن كلا منهما ليس قادرا على إعلان المواجهة للطرف الآخر؛ فتركيا ليست مستعدة لفتح جبهة علنية لمواجهة إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة. وفي المقابل إسرائيل لا ترغب في التخلي عن مصالحها في

تركيا. لذلك تبقى الخطوط الخلفية للتواصل التجاري هي الضامن لعدم تجاوز هذه النقطة الحرجة التي لن تفيدهما ولن تحقق مصالحهما؛ إنها براجماتية السياسة.

٢٠١٨/٧/١٣

الاقتصاد البحريني بين الإصلاح والدعم والتحديات

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تسعى البحرين إلى تحقيق نمو اقتصادي مرتفع يحقق المنفعة للمواطن، ويحقق ارتقاءها إلى عالم الدول المتقدمة.. اقتصاد متنوع عالي الإنتاجية، قادر على المنافسة، يوسع من حجم الطبقة المتوسطة، ويتولى القطاع الخاص تنميته على مبادئ الاستدامة والمنافسة، بعد أن تمثل هدفها الرئيسي في زيادة الدخل الحقيقي للأسرة إلى أكثر من الضعف بحلول عام ٢٠٣٠. وهو ما استطاعت المملكة تحقيقه بجدارة في سنوات العقد الأول للألفية الجديدة مع توافر الاستقرار السياسي والأمني، فقد بدأت عملية إصلاح شاملة لمناخ الاستثمار والأعمال، وسوق العمل؛ وحققت معدلات نمو اقتصادي، بلغ متوسطها ٥,٤٪ سنويًّا «متوسط ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦»، وارتفعت إلى ٨,٤٪ في ٢٠٠٧. وقاد هذا النمو قطاعا الخدمات المالية والصناعة؛ ما جعل اقتصادها أكثر تنوعًا وأقل اعتمادًا على النفط، ويحتل مكانة متقدمة في التقييمات التنموية الدولية.

وفي عام ٢٠٠٨، شهد العالم أزمة مالية واقتصادية تسببت في كساد عالمي كبير، أثرت على اقتصادات العالم، بما في ذلك الاقتصاد الأمريكي، والأوروبي، وامتد هذا الأثر إلى معظم دول العالم، وخاصة الدول الأكثر اندماجًا في الاقتصاد العالمي، ومن بينها البحرين، إلا أنه مع نهاية ٢٠١٠، شهدت المنطقة العربية موجة من الاحتجاجات الشعبية سميت زورًا «الربيع العربي»، امتدت من تونس إلى مصر، لتصل إلى اليمن وليبيا وسوريا؛ لتشهد المنطقة كلها أزمات سياسية؛ أثرت على اقتصادها وطموحها التنموي، وتأثرت البحرين كغيرها من الدول بهذه الأزمات، ولم تلبث أن تعرضت كغيرها من الاقتصادات النفطية لموجات متتالية من انخفاض أسعار النفط، ظهرت بصورة ملحوظة منذ النصف الثاني لعام ٢٠١٤.

ومع كل هذه الأزمات المتلاحقة عملت المملكة على تنفيذ المشروعات التنموية المخططة، في إطار الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠، وفي نفس الوقت عدم تحميل المواطن تبعات تأثر إيرادات الميزانية العامة، فحرصت على الحماية الاجتماعية، والتوظيف الأمثل للموارد الوطنية. وفي سبيل تحقيق ذلك، لجأت إلى الاقتراض لسد الفجوة بين الإيرادات والنفقات، وكان ذلك ضروريًا للاستمرار في تنفيذ المشروعات التنموية والإنفاق الاجتماعي، في غياب موارد أخرى تعوّض انخفاض الإيرادات النفطية وغيرها.

والاقتراض كما يوضح خبراء الاقتصاد «لا يمثل مشكلة للدولة، طالما أن لديها اقتصادا قادرًا على تحقيق نمو جيد في معظم قطاعاته، يمكنها من الوفاء بتسديد ديونها»، وهو ما ينطبق على البحرين؛ فمثلا تبلغ ديون الولايات المتحدة ما يوازي ١٨ تريليون دولار، بما يفوق اقتصادها البالغ ١٤ تريليون دولار،

وديون اليابان حوالي ٩ تريليونات دولار، بما يفوق اقتصادها البالغ ٥ تريليونات دولار، فيما تبلغ ديون كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا في حدود ٢ تريليون دولار.

أما فيما يتعلق بأسباب الاقتراض، فهو كان نتيجة سعي المملكة لتنفيذ المشروعات التنموية والإنفاق الاجتماعي بالتوازي مع انخفاض أسعار البترول، فضلا عن أنه يعكس أيضا وبلا شك أزمة فبراير ٢٠١١ المؤسفة والتكاليف الاقتصادية المترتبة عليها، وتعرضها لتهديدات أمنية مباشرة في أمنها واستقرارها.. وهي لا تزال مستهدفة من نظام إيران الطائفي، ومن حزب الله الإرهابي في لبنان وغيرهما؛ ما جعل الحكومة تتحمل أعباءً استثنائية من المصروفات الأمنية، ولعل أكبر دليل على ذلك، الجماعات الإرهابية التي تم إلقاء القبض عليها.. فهم يسعون لإشغال البحرين بملفات وقضايا مفتعلة تبعدها عن مشروعها الإصلاحي الشامل، بعد أن فشلوا في تدبير المؤامرات والمخططات الخارجية بأيادٍ محلية، ويتحركون من أجل ضرب الاستقرار والأمان الاقتصادي، بعد أن تمت هزيمتهم في الأمن السياسي والمجتمعي.

وقد أعلنت كل من السعودية والكويت والإمارات، في بيان مشترك، برنامجا متكاملا لتوفير الدعم اللازم لاقتصاد البحرين، وتعزيز أوضاعها المالية، وهو ما استغلته بعض الجهات المعادية والأقلام المغرضة للترويج بأن البحرين في أزمة، متناسين أن مثل هذا الدعم موجود منذ سنين ومستمر، كان آخره في أعقاب أزمة فبراير ٢٠١١. حيث تعهدت الدول الخليجية بتقديم ١٠ مليارات دولار لكل من البحرين وعُمان على مدى ١٠ سنوات بواقع مليار دولار بالتساوي بينها كل عام؛ ومن ثمّ، فالمبادرة السعودية– الكويتية– الإماراتية لمساندة البحرين ليست خطة طارئة أو استثنائية.

وتأتي مبادرة الدول الخليجية الثلاث في سياق سياستها الثابتة بالوقوف مع مملكة البحرين لمواجهة التحديات التي تمر بها، استمرارا لسياستها الداعمة لأشقائها، حيث كانت دومًا الداعم الأول اقتصاديا وسياسيا لها.

وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة إلى أن الدول الخليجية كانت قد تعهدت في ٢٠١٢ بتأسيس برنامج تنموي للأردن وللمغرب، بقيمة ٥ مليارات دولار لكل منهما. وفي يونيو ٢٠١٨ دعت السعودية إلى اجتماع في مكة لتقديم المساعدات إلى الأردن، شاركت فيه الإمارات والكويت، وتعهدت فيه بتقديم حزمة مساعدات لمساعدتها في تجاوز أزمتها الاقتصادية، تصل قيمتها إلى ملياري ونصف المليار دولار.

وتأتي هذه المبادرات في سياق دعم الدول الخليجية للدول الشقيقة التي تواجه تحديات اقتصادية، وخاصة دول مجلس التعاون، حيث إن ما يحدث لأي اقتصاد من اقتصادات الدول الخليجية يؤثر على أداء بقية الاقتصادات.

وبغض النظر عن اعتبار هذه المبادرة اقتصادية من الأساس، فهي تعد أمرا سياسيا يتعلق بعمل منظومة مجلس التعاون.

ولم يكن غريبا وقوف الدول الخليجية إلى جانب أشقائها، فشأنها في ذلك شأن غيرها من الكيانات الدولية الكبرى، كالاتحاد الأوروبي الذي استطاع أن ينقل نمط العلاقات بين مجموعة من الدول

المتجاورة إقليميا من حالة التشتت والصراع إلى حالة التعاون والتكامل وصولاً إلى الوحدة، وتمثلت مهمته الأساسية في الدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية المشتركة للدول الأعضاء، وهو ما برز بوقوفه إلى جانب اليونان ومساعدتها على تجاوز أزمتها الاقتصادية، فضلاً عن دعم أيرلندا، ووقوفه إلى جانب دول أخرى منضوية تحت لوائه.

وعلى أثر التعهد الخليجي، وبالتزامن مع ارتفاع أسعار النفط، أدى ذلك إلى استقرار سعر الدينار البحريني، وساد الاطمئنان في الأسواق المالية الخليجية، وخاصة مع تأكيد مصرف البحرين المركزي التزامه بالحفاظ على ربط الدينار بالدولار عند سعر ٠,٣٧٦٠٨. ما يعني عدم تغيير السياسة النقدية.

وتدعم هذه السياسة زيادة زخم النمو الاقتصادي غير النفطي، وارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٣,٢٪ في ٢٠١٦ إلى ٣,٩٪ في ٢٠١٧، وتحسن موقف الإيرادات غير النفطية باستحداث ضريبة القيمة المضافة، واكتشافات النفط والغاز الجديدة، التي تصل إلى ٨٠ مليار برميل من النفط، و٢٠ تريليون قدم مكعبة من الغاز، بما يمكن أن يحفز الاستثمار الخاص في قطاع الطاقة في البلاد على المدى القريب، كما يمكن على المدى المتوسط أن يزيد من عائدات النفط والغاز، ويقلل العجز المالي وحجم الدين العام، هذا فضلا عن تخفيض دعم المشتقات النفطية وإجراءات ترشيد استهلاكها، وضبط النفقات الحكومية، وإعادة هيكلة الدعم، والترويج للبحرين كواجهة سياحية مفضلة للعوائل الخليجية والعربية والأجانب المقيمين في دول الجوار.

وفي واقع الأمر، هناك شواهد ومؤشرات تعضد من قدرة الاقتصاد البحريني على التعافي سريعا، وهو ما يدعمه التاريخ، فقد تعرض اقتصاد المنامة إلى تحديات مماثلة في عقدي الثمانينيات والتسعينيات، واستطاع اجتيازها والعبور إلى النمو والاستقرار.

وعلى العموم، فإن مسيرة الإصلاح قائمة ولم تتوقف، وليس هناك شك في أن المملكة تعمل على دراسة الخيارات المتاحة، وتبنّي الأفكار الإيجابية للارتقاء بالاقتصاد الوطني، مهما حاول الإعلام المشبوه إحداث ضجة أو تلفيق أكذوبة هنا أو هناك، فهي ماضية بزيادة معدلات النمو وتحقيق الاستقرار المالي.

٢٠١٨/٧/٢٠

مستقبل حلف «الناتو» وسط التوتر الأمريكي الأوروبي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

كان ولا يزال حلف شمال الأطلسي، «الناتو» مثارا للجدل، ليس فقط لكونه أحد آليات الدول الغربية خلال الحرب الباردة التي انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق عام ١٩٩٠. واستمراره حتى الآن؛ وإنما بسبب الخلاف داخل الحلف ذاته، والذي ظهر بصورة كبيرة خلال قمة الحلف الأخيرة، التي اجتمعت في العاصمة البلجيكية، «بروكسل»، في الحادي والثاني عشر من يوليو الجاري، وخصوصا مع استمرار الرئيس الأمريكي «ترامب» في حملته لتقويض شراكة عمرها عقود، الأمر الذي قد يرتب تحديات هائلة لأمن أوروبا.

تناولت قمة «الناتو» الـ٢٩ التي انعقدت بمشاركة وفود ٢٩ دولة، خمس قضايا رئيسية تشمل؛ الردع والتحديث والعلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والتركيز على الاستقرار في المناطق الواقعة على الحدود، خصوصًا الجنوب، وتقاسم الأعباء، وكذلك اتخاذ إجراءات «لإدارة» العلاقات مع روسيا».

وتأتي قمة ٢٠١٨ في وقت صعب، إذ أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وأوروبا تتعرض لضغوط بسبب الإجراءات الجمركية الأمريكية، وانسحاب «ترامب» من الاتفاق النووي الإيراني، إضافة إلى مبادرته لتحسين العلاقات مع الرئيس الروسي، فلادمير بوتين، وعقد قمة ثنائية بينهما في العاصمة الفنلندية، «هلسنكى»؛ وهو ما يعيد مخاوف الحلفاء الأوروبيين من التقارب بين الرئيسين، فضلا عن أنها تأتي على خلفية تزايد القلق حيال النشاط الروسي في مجالات الحرب الهجينة والحرب المعلوماتية. وفي انعكاس لعمق الأزمة، قال الرئيس الأمريكي، عشية قمة الحلف «إن لقاءه مع الرئيس الروسي في هلسنكي قد يكون أسهل من قمة الأطلسي». وقال أيضًا يوم ٢٠١٨/٧/١٥ في تصريحات لشبكة سي بي اس «إن روسيا والاتحاد الأوروبي والصين خصوم الولايات المتحدة».

وبحسب صناع السياسة والمحللين، خلق حضور الرئيس «ترامب»، حالة من الريبة، أفسدت روح الود المعتادة للاجتماع، حيث يُنظر إلى رؤيته القومية والعالمية على أنها لا تتوافق مع أساسيات الناتو، حيث استخدم القمة كمنبر لتقويض ومهاجمة المنظمة –كما فعل العام الماضي– مُسببًا على الأرجح أضرارا في الجوانب العملية، والمعنوية لأعضاء الناتو. فعلى الرغم من تصريحات الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في حلف (الناتو)، «كاي بيلي هتشيسون»، بأن «هدف أمريكا التأكيد على التزامها للحلف «بالقوة والوحدة»؛ كانت تصريحات «ترامب تحمل أولوية واضحة هي «ضمان التزام أكبر من نُظرائه بالإنفاق العسكري».

ويتمثل الاعتراض الرئيسي لترامب، في أن جميع الدول الأعضاء، باستثناء عدد محدود، لم ترفع بعد ميزانياتها الدفاعية للوصول إلى نسبة لا تقل عن ٢٪ من ناتجها الاقتصادي السنوي من أجل الدفاع، بحلول عام ٢٠٢٤، والمبنية على أساس إعلان تنظيمي صدر في قمة «ويلز» عام ٢٠١٤. ولتأكيد هذا الهدف، كان النقد الذي ألقاه «ترامب» على دول الحلف لاذعًا، حيث صعد من لهجته في رسائل موجهة إلى المستشارة الألمانية، إنجيلا ميركل، ورئيس وزراء كندا، جوستين ترودو، وزعماء بلجيكا والنرويج، كما ألمح الى أنه ربما يفكر في حدوث تحول في الموقف العسكري الأمريكي إذا لم يقم القادة بزيادة نفقاتهم الدفاعية. واصفا الذين فشلوا في تحقيق هذه النسبة بـ«المُقصرين». وخلال اجتماعه مع الأمين العام للحلف، «ينس ستولتنبرغ»، أشار إلى أن الدول الأوروبية، مُدانة للولايات المتحدة بتكاليف قديمة»، ولعل هذا الأمر هو ما فعله الرئيس الأمريكي خلال قمة الناتو العام الماضي، حينما اتهم حلفاءه الأوروبيين بأنهم يدينون بأموال طائلة للناتو».

وتاريخا، دأب رؤساء الولايات المتحدة السابقون على حث أوروبا على تحمل المزيد من مسؤولية الدفاع عن أنفسهم وتخفيف العبء الذي تتحمله أمريكا، للحفاظ على تواجدها العسكري في أوروبا بعد انتهاء الحرب الباردة ؛ لكن لم يقم أحد منهم بما يفعله ترامب.

وعلى الرغم من النبرة الحادة لترامب في هذه المسألة، كانت موجهة بشكل مباشر الى جميع الدول الأعضاء في الناتو؛ فإن معظم انتقاداته كانت ضد ألمانيا بشكل خاص، على خلفية أن بريطانيا نجحت في زيادة الإنفاق الدفاعي، حيث أنفقت ٢,١٪ من الناتج المحلي على الدفاع عام ٢٠١٧، وتعهد فرنسا بزيادة إنفاقها العسكري في المستقبل القريب. وبالتالي حظيت ألمانيا بمعظم الانتقادات، بسبب إنفاقها نحو ١,٢٪ فقط، في الوقت الذي تنفق الولايات المتحدة ٤,٢٪».. علاوة على أنها تتمتع بحماية إضافية من خلال القاعدة العسكرية الأمريكية الدائمة الموجودة على أرضها، وهو ما ضاعف من الانتقادات لها.

وتوالت انتقادات «ترامب» لبرلين على خلفية قضايا مثل «أزمة اللاجئين»، و«منطقة اليورو»، بالإضافة إلى «صفقة خط أنابيب الغاز التي أبرمتها مع روسيا»، حيث قال: إن «ألمانيا تثري روسيا، إنها رهينة روسيا». مضيفا، ألمانيا «تدفع مليارات الدولارات لروسيا لتأمين إمداداتها بالطاقة، وعلينا الدفاع عنهم في مواجهة روسيا». وهو الأمر الذي رأى فيه المحللون تحولاً في موقف الرئيس الأمريكي، الذي يشجع على الحوار والمصالحة مع موسكو. ومع ذلك أرجع البعض هذا التوجه الجديد إلى رغبته في اتخاذ موقف صارم لتبديد المزاعم حول التقارب مع الرئيس الروسي، «بوتين». وجاءت انتقاداته لألمانيا على خلفية تصريحات سابقة له خلال قمة الناتو العام الماضي، عندما صرح بأن السياسة الألمانية، «سيئة للغاية» بالنسبة إلى بلاده، فهي تدفع أقل مما يجب في الناتو».

وكانت المستشارة الألمانية، أنجيلا ميركل، قد صرحت في وقت سابق بأن أوروبا لم تعد قادرة على الاعتماد على التحالفات التقليدية، قائلة: «علينا أن نحدد مصيرنا بأنفسنا، فلقد انتهى الوقت الذي يمكننا فيه الاعتماد على الآخرين بشكل كامل». ومن جانبه، قال «شارل ميشيل»، رئيس وزراء بلجيكا، إن الحلف في الوقت الحالي، يواجه العديد من التحديات والتهديدات الكبرى، إلا أن الأعضاء عليهم التمسك بهدف الحفاظ على بقائه».

وتعهد الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، خلال القمة بدفع حصة فرنسا من الإنفاق العسكري للناتو، داعيا الى عدم الاندفاع نحو التوسع حاليا. وفي تعليقه على سياسة الرئيس الأمريكي، أكد وزير الخارجية الفرنسي، «جون إيف لودريان»، أن «ترامب» يتعامل مع الأمور بمعيار الأقوى، لافتًا إلى أنه يميل إلى تفكيك كل الأدوات المتعددة الأطراف»، مضيفا «ترامب» لا يطيق تكتل الاتحاد الأوروبي، الذي أظهر أعضاؤه تضامنهم مع بعضهم وإصرارهم». ومن جانبها، أكدت رئيسة الوزراء البريطانية، تيريزا ماي، أنها ستظل عضوا فاعلا في الحلف، وستؤدي دورها لضمان الأمن المشترك للدول الأعضاء، وإن كانت أقرت بوجود «بعض المشكلات» المتعلقة بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني. فيما رأى أمين عام حلف الناتو، «ينس شتولتنبرغ»، ان الإبقاء على الشراكة الأطلسية يمثل مصلحة استراتيجية عليا لجميع الأطراف».

وبالطبع كل هذا السياق من تصاعد العداء بين الولايات المتحدة وأوروبا، كان كفيلاً بإثارة القلق والشكوك حول مصير الناتو وحدود الدعم الأمريكي له. فعندما سُئل «ترامب» في اليوم الأخير من القمة، إذا كان يفكر في الانسحاب من الناتو، أجاب: «أعتقد بمقدوري ذلك». ومما لا شك فيه أن الناتو،

تضرر سياسيا وعسكريا، جراء سياسات «ترامب»، ونفوره الطويل الأمد من الحلف. ومع ذلك، يختلف المحللون حول مدى خطورة هذا الضرر: هل هو قصير الأجل ويمكن محوه بسهولة إذا ترك «ترامب» منصبه، أم انه طويل الأجل، وربما يضر ببقاء حلف الناتو؟

ويستند أولئك الذين يرون أن سلوك «ترامب» إشارة إلى نهاية الحلف في المقام الأول على أن تصرفاته الحالية تتسبب في «انخفاض قدرات القوة الناعمة لدى الناتو»، بوصفه منظمة عسكرية. وتتبدى هذه المشكلة، بالأخص في الحالة الروسية التي سعت منذ ضم منطقة القرم إليها عام ٢٠١٤ إلى التعدي على نفوذ حلف الناتو في أوروبا، وتقويض قدرته على استخدام القوة الناعمة من أجل جذب مزيد من الدول إلى مجال نفوذه، فضلا عن أنه إذا ما قرر «ترامب» الانسحاب من المنظمة، كما هدد في قمة ٢٠١٨. فربما تجد روسيا نفسها في وضع أفضل يسمح لها بتوسيع سياستها الخارجية العدوانية في أوروبا، وهو ما أوضحه «توماتاس فالاسك»، المحلل في مركز «كارنيجي» للأبحاث ببروكسل بقوله: «بدون الدعم الأمريكي، فمن المُحتمل أن تُصبح أوروبا مكانًا أكثر خطورة».

إلا أنه وفقا لخبراء ومحللين، يضع الناتو درجة كبيرة من التركيز على محاولة إقناع «الرأي العام للبلدان الأعضاء في الناتو بأن الحلف منظمة فعالة ومتماسكة، وبدونه لن يُصبح من الصعب ضمان أمن أوروبا وأمريكا فحسب، بل استتباب الأمن في جميع أنحاء العالم».

فيما يتبنى الكثير من المحللين موقفًا لا خلاف عليه فيما يتعلق بضرورة استمرارية هذا الحلف قويا لعدة أسباب منها؛ أولا: استمرار الحرب العالمية ضد الإرهاب. وثانيا: التهديد الإيراني، حيث أعرب البيان الختامي للقمة عن قلق قادة الحلف من «الأنشطة المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها إيران في الشرق الأوسط. ثالثا: وجود العديد من الأزمات التي تمثل تهديدا لبعض دول الحلف، مثل الأزمة السورية. رابعا: صعوبة إيجاد بديل ذاتي للأمن الأوروبي في الوقت الحاضر. خامسا. تنامي النفوذ الروسي في مناطق يرتبط الحلف معها بشراكات مهمة.

وفي هذا الصدد، يرى «روبن نيبليت»، مدير المعهد الملكي للدراسات السياسية، «تشاتام هاوس»، بريطانيا، «أن الحلف أصبح أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافه باعتباره قوة عسكرية، فهو لا يزال خلف الكواليس تكتّلا عسكريًا هائلا يجري تطويره باستمرار». وقد تكثف هذا التطوير، ولا سيما منذ قمة «ويلز» عام ٢٠١٤، ردًا على الغزو الروسي لأوكرانيا، والتزمت الدول الأعضاء، وقتئذ، بعدد من الإصلاحات الداخلية، منها؛ التعهد بزيادة الإنفاق العسكري بنسبة ٢٪ سنويًا.

ووفقا لتقرير كل من «جوليان سميث»، و«جيم تاونسند» لمجلة فورين آفيرز الأمريكية، فإن قمة الحلف لعام ٢٠١٨ جاءت لتؤكد أن الحلف ما زال قادرًا على المضي قدما حتى عندما يتخلى أعضاؤه الأقوى عن مواقفه التقليدية القيادية». فبغض النظر عن ادعاءات ترامب، فإن الإنفاق الدفاعي داخل الحلف، ازداد بشكل هائل في السنوات القليلة الماضية. فبدءًا من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٧. كانت هناك زيادة في الإنفاق الدفاعي التراكمي بلغت ٤٦ مليار دولار بشكل عام بين الدول الأعضاء.

ومن الناحية العملية، اتخذ الناتو خطوات فعالة نحو تعزيز قدراته العسكرية. ففي مطلع هذا العام، اتفق كل من الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، والمستشارة الألمانية، إنجيلا ميركل على العمل معا من أجل تطوير حالة الاستقلالية الذاتية الاستراتيجية الأوروبية بعيدا عن الولايات المتحدة، والسعي إلى تنفيذ وتطوير تكامل دفاعي على مستوى القارة ككل، فضلاً عن شراكة أكثر إحكامًا وقوة بين كل من الاتحاد الأوروبي والناتو، والذي من المرجح أن يساعد أوروبا في البقاء بمعزل عن تقلبات وسياسات ترامب ويعزز من قوتها أيضا ضد التهديدات الخارجية. وفي هذا الإطار، يذكر ستيفن م. والت، بمجلة فورين بوليسي الأمريكية، أنه «على الرغم من أن سياسة «ترامب» الخارجية منيت بإخفاقات دبلوماسية، فإنها أدت إلى تحمل أوروبا مزيدا من المسؤولية عن نفسها».

ومع ذلك حققت القمة وفقا لعدد من المحللين الأمريكيين، انتصارا جديدا للرئيس، «ترامب»، الذي أثبت أن نهجه في الضغط على حلفائه من خلال الهجوم والتصريحات المثيرة للجدل، ربما يكون الأفضل في التعامل على صعيد القضايا الخلافية، فبحسب «واشنطن بوست»، كان نتيجة زيادة أمريكا الضغط على الحاضرين في القمة؛ اقتراح زيادة أهداف الإنفاق الدفاعي المتفق عليه من ٢٪ إلى ٤٪». وفيما يبدو، كانت هذه الآلية، هي التي استخدمها «ترامب» للعمل على انضمام الدول الأعضاء في الحلف إلى التحالف الدولي الذي تقوده واشنطن ضد تنظيم «داعش».

على العموم، بالرغم من التحديات التي يواجهها حلف الناتو في الوقت الراهن، والتي لا تنذر بحرب باردة جديدة فحسب، بل اكتمال حزام الأزمات حول مناطق النفوذ الاستراتيجي للحلف، فإن ذلك من شأنه ليس فقط استمرار الحلف، بل السعي للتكامل ودعم الاتحاد الأوروبي، بالنظر إلى استمرار التحديات الأمنية التي تواجه المنظمتين. وبالتالي فإن النتيجة الأكثر أهمية لهذه القمة هي التزام ثابت بحلف الناتو القوي، والاستعداد للإسهام في استقراره، والتكيّف مع التحديات المستقبلية.

وبغض النظر عن الخطاب العدائي لترامب تجاه شركائه التقليديين؛ فإن ذلك لا يعني نيته الانسحاب من الحلف، أو الدعوة لإلغائه، وإنما ممارسة المزيد من الضغوط تجاه تلك الدول من أجل الالتزام بالنسبة المقررة للنفقات الدفاعية ضمن توجهاته «أمريكا أولا».

٢٠١٨/٧/٢٦

ثروة البحرين في أبنائها وقدراتها البشرية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أيقنت القيادة البحرينية منذ وقت مبكر أن ثروة البحرين الحقيقية هم البشر من أبنائها، وأن تنمية هذه الثروة ورفع قدراتها، هو الذي يقود البحرين إلى التقدم الذي تنشده، وهو الذي يحقق لها مكانتها المرموقة في المجتمع الدولي، فانطلق القادة في بناء ومراكمة هذه الثروة، مستندين إلى تاريخ طويل من النهضة التعليمية، كانت نواته من المجتمع الأهلي البحريني منذ بدايات القرن الماضي، وبه سبقت البحرين غيرها من دول الخليج العربية، حتى دخلت القرن الجديد وهي شبه خالية من الأمية، وتتابعت منذ بداية تنفيذ المشروع الإصلاحي لجلالة الملك جهود تنمية هذه الثروة، وتعاون على

تحقيقها القطاعان العام والخاص، وفيما تكفل برنامج تعليم الكبار باستئصال الأمية تمامًا من المملكة، تكفل برنامج التعليم المستمر باستيعاب من تخلف عن التعليم.

مناسبة هذه المقدمة ما جاء في تقرير المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الصادر في ١٥ يوليو ٢٠١٨ من أن القطاعات غير النفطية أصبحت تسهم في الناتج المحلي الإجمالي البحريني بنحو ٨٠٪.. وما كان هذا يتحقق إلا في ظل اعتبار التعليم أحد أهم رؤوس الحربة التي تقود النمو في أي دولة.

فاستنادًا إلى الماضي البعيد والقريب لن تسعنا السطور التالية لسرد الإنجازات التي حققتها البحرين في هذا الشأن، ويكفينا أن نبدأ منذ عام ٢٠١٥؛ حيث جعلت الحكومة عملية تمكين البحرينيين من رفع مساهمتهم في عملية التنمية أولوية استراتيجية، فوضعت في برنامج عملها ٢٠١٥ – ٢٠١٨ أهدافًا وسياسات ومبادرات تهدف إلى تحسين جودة وكفاءة الخدمات التعليمية، وتوفير البنية التحتية التعليمية المحفزة، والارتقاء بجودة التدريس والإدارة المدرسية وفق أفضل الممارسات العالمية، مستعينة في ذلك بمنظمة اليونسكو، وتطوير المناهج المدرسية وطرائق التعليم، والارتقاء بالخدمات التعليمية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، والارتقاء بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وتحسين جودة قطاع التعليم الخاص، ومواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

ويلبي التوسع في البنية التعليمية الأساسية، الذي يتم بالتعاون مع الدعم الخليجي والقطاع الخاص، زيادة الطلب على التعليم في المملكة، بصيانة المدارس القائمة، وتزويدها بعدد إضافي من الفصول والمباني والصالات وغيرها من المرافق، بما يجعلها قادرة على استيعاب عدد أكبر من الطلاب، وتحسين الخدمة التعليمية المقدمة لهم، إلى جانب إتمام إنشاء ٥ مدارس جديدة بمواصفات عصرية، صديقة للبيئة في مختلف محافظات المملكة في ٢٠١٧ تضاف إلى ٢٠٧ مدارس حكومية قائمة، يتوافر بها أحدث تقنيات التعليم الإلكتروني مع تجهيزها بمصاعد ونظام تكييف مركزي وخدمة الإنترنت، ومختبرات علمية متطورة، وصالات متعددة الأغراض، ومراعاة احتياجات الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما يلبي تطوير الكوادر البشرية العاملة في المدارس زيادة الطلب على الخدمة التعليمية الأفضل، وذلك عبر إلحاق خريجي كلية البحرين للمعلمين بالمدارس سنويًّا، وهم الذين تم تأهيلهم وفق أعلى المعايير العلمية المتعلقة بإعداد المعلم، إضافة إلى الدورات التدريبية المعززة للقدرات الإشرافية المتنوعة، بحسب البرامج التي تقدمها وزارة التربية والتعليم؛ حيث أصبح التدريب يتم بشكل مؤسسي دائم، وليس عملاً موسميًّا محدود المدى، وأصبح يغطي المعلمين القدامى والمستجدين والتربويين والإداريين، من خلال حزمة برامج تساعد على زيادة التمهين في إطار خطة طويلة المدى تشمل ١٨ألف متدرب هم أعضاء الهيئات الإدارية والتعليمية و٢٣ ألف متدرب أعضاء الهيئة الفنية في المدارس والوزارة.

ويلاحظ أن تطوير العملية التعليمية في العام ٢٠١٧ قد أعطى اهتمامًا خاصًّا بالتعليم ما قبل المدرسة ليس فقط عبر تشجيع الاستثمار الخاص، ولكن عبر تأكيد الالتزام بشروط التراخيص الممنوحة للمؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، وهي المنصوص عليها في مواد المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٨ بشأن المؤسسات التعليمية والتدريبية الخاصة، وعبر تنفيذ وزارة التربية والتعليم لعدد من المبادرات لتطوير

هذا القطاع التعليمي، من أبرزها تدشين حزمة الخبرات التعليمية لطلبة رياض الأطفال لتهيئتهم لتحقيق التميز في المرحلة التعليمية التالية، والنجاح في الحياة الاجتماعية، مع توفير أدلة الخبرات للمعلمين وأولياء الأمور التي تعتبر مرجعًا شاملاً لعملية تنمية المجتمع بشكل مثالي، كما خصصت الوزارة برنامجًا تدريبيًّا مجانيًّا لتزويد الكوادر التعليمية برياض الأطفال بمهارات استخدام استراتيجيات المنهج وأنشطته التعليمية، كما تتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنساني، وعدد من الخبراء العالميين لإطلاق استراتيجية جديدة للتعليم قبل المدرسة.

كما واصلت وزارة التربية والتعليم في ٢٠١٧ تنفيذ مشروع تحسين أداء المدرس المستمر منذ تدشينه في ٢٠٠٨، وهو أحد أهم مشروعاتها الرامية إلى النهوض بجودة مخرجات التعليم، من خلال العديد من الإجراءات كتحسين الزمن المدرسي، وتوظيف أحدث الاستراتيجيات التدريسية، وتطوير آلية اختيار القيادات المدرسية، مما رفع نسبة المدارس المتميزة في تقارير هيئة جودة التعليم والتدريب، ونسبة التحاق خريجي المدارس الثانوية بالتعليم العالي في الداخل والخارج.

ولم يتوقف الأمر عند التغيير الكمي لجهة زيادة أعداد المتعلمين، ولكن انتقل إلى تكوين الإنسان القادر على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة من خلال مشروع مدارس المستقبل، ومشروع التمكين الرقمي في التعليم، فدشنت وزارة التربية والتعليم في ٢٠١٧ مشروع توظيف تكنولوجيا التعليم في برنامج صعوبات التعليم، الذي سيشمل في مرحلته النهائية الملتحقين بالتعليم من ذوي هذه الإعاقة في ١٧٣ مدرسة حكومية للبنين والبنات، ويشتمل هذا المشروع على عدد من المشروعات النوعية الفرعية، كمشروع البوابة التعليمية الإلكترونية التي تتيح عددًا كبيرًا من الكتب المدرسية والإثراءات العلمية بصيغة إليكترونية، والتواصل الإلكتروني بين أعضاء الهيئة الإدارية والتعليمية بالمدارس، فضلاً عن الطلاب وأولياء الأمور، ومشروع المختبرات الافتراضية لمادتي العلوم والرياضيات، الذي يتم تطبيقه حاليًّا في جميع المدارس الإعدادية والثانوية، ويتيح للطلبة الاستفادة من البرمجيات الرقمية في إجراء تجارب علمية افتراضية، فضلاً عن المشاركة في دروس تفاعلية.

وبهدف أيضًا صناعة مواطن صالح ينتمي إلى وطنه ويكرس حياته لخدمته، توسعت وزارة التربية والتعليم في تنفيذ برنامج المدرسة المعززة للمواطنة وحقوق الإنسان، وهو الذي يجعل المدرسة مؤسسة تعمل بكامل عناصرها ومكوناتها كفضاء يتسع للتسامح والتعايش والحوار، بما ينسجم مع القيم العربية والإسلامية والعالمية، ويجسد الروح البحرينية الأصيلة، وقد استعانت الوزارة في هذا الشأن بخبرات مكتب التربية الدولي التابع لمنظمة اليونسكو.

وفضلاً عن إتقان اللغة الإنجليزية لتوفير خريج قادر على التعامل مع نظرائه في أي مكان في العالم، فقد بدأت وزارة التربية والتعليم في تعليم اللغة الفرنسية للطلاب في المدارس الإعدادية والثانوية، بما يعزز قدرة خريج هذه المدارس على التعامل الدولي، وتطوير مهارات التواصل لديه، وقد بلغ عدد المدارس المنفذة لهذا المشروع ٢٢ مدرسة إعدادية للبنين والبنات في ٢٠١٧.

وربطًا بين مخرجات العملية التعليمية وسوق العمل، وتمكينًا لإنجاح مشروع إصلاح هذا السوق، حرصت وزارة التربية والتعليم على مواصلة الارتقاء بالتعليم الفني والمهني، ودشنت البرنامج المتطور للتعليم المهني والفني، الذي يوفر العديد من التخصصات الجديدة للبنين والبنات، ونفذت بالتعاون مع اليونسكو برنامج استفادت منه ١٣ دولة، وفي ضوء هذا التطوير زاد إقبال الطلبة البحرينيين، حتى بلغ عدد الطلاب الملتحقين بنظام الإرشاد المهني ٣٧٪ من خريجي المدارس الإعدادية في ٢٠١٧. وقامت الوزارة في هذا العام بتطوير معهد البحرين للتدريب باعتباره من المؤسسات الرسمية المعنية بالتعليم المهني والفني، واستحداث العديد من التخصصات المطلوبة في سوق العمل.

وفضلاً عن الاستمرار في استحداث مناهج جديدة مواكبة للتطور في التعليم في دول العالم المتقدمة، وتلبية الاحتياجات البحرينية، زادت وزارة التربية والتعليم من إشرافها على التعليم الخاص الآخذ في التوسع، للتأكد من تحقيق جودة التعليم، مع ارتفاع عدد المدارس الخاصة إلى ٧٣ مدرسة في ٢٠١٧. واستمرت الوزارة في تقديم كتب المواد القومية لهذه المدارس مجانًا، كما استمرت الوزارة في رعاية الأنشطة الطلابية ورعاية الموهوبين والمتفوقين سواء في المدارس الحكومية أو الخاصة، وتنفيذ آلاف الأنشطة والبرامج الطلابية في المجالات الثقافية والفنية والرياضية، ودعم مركز رعاية الطلبة الموهوبين، مع التركيز على المواهب المتعلقة بالتكنولوجيا الحديثة.

وأولى مجلس التعليم العالي اهتمامًا كبيرًا بتشجيع الاستثمار في هذا القطاع التعليمي الحيوي، وعملت أمانته العامة على تنفيذ العديد من المشروعات والمبادرات التطويرية في إطار استراتيجية التعليم العالي واستراتيجية البحث العلمي، من بينها التعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، لتنفيذ مشروع الاعتماد الأكاديمي في جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة، فضلاً عن التعاون مع أكاديمية التعليم العالي البريطانية لتنفيذ برنامج التطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي.

وأمام هذا المشهد الملحمي لم يكن غريبًا أن يقود التعليم النمو الاقتصادي في البحرين في ٢٠١٧. وأن تعلن منظمة اليونسكو في هذا العام عن إطلاق الدورة التاسعة من جائزة اليونسكو – الملك حمد، لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، استنادًا إلى ما حققته هذه الجائزة من نجاح كبير منذ انطلاقها في ٢٠٠٦. في تشجيع استخدام المنظومة الإلكترونية في التعليم على المستوى الدولي، ونشر الأعمال المتميزة في هذا المجال، وتجاوز عدد المشارَكات في الدورة الجديدة ٧٠٠ مشترك من العديد من دول العالم.

٢٠١٨/٧/٣١

تداعيات الخروج من الاتحاد الأوروبي على السياسة الخارجية البريطانية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

ثمة تحولات كبيرة تشهدها السياسة الخارجية البريطانية في الفترة الأخيرة في أعقاب قرارها الخروج من الاتحاد الأوروبي، «البريكست»، والذي كان له تداعيات كثيرة، آخرها قيام وزير خارجية الاتحاد الأوروبي «ديفيد دافيس» بتقديم استقالته في ٢٠١٨/٧/٨، ولحقه وزير الخارجية «بوريس جونسون» في

اليوم التالي. غير أن ما عمق من هذه التداعيات الشكوك التي أثارتها زيارة الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب» إلى لندن يوم ١٢يوليو، بعدما تأكدت رئيسة الوزراء البريطانية «تيريزا ماي» من ضعف وانهيار قوة التحالف عبر الأطلنطي.

وتعتمد بريطانيا في سياستها الخارجية ذات النفوذ العالمي إلى حد كبير –وخاصة بعد تراجع دورها كقوة استعمارية على مستوى العالم منذ القرن العشرين– على عاملين أساسيين، الأول: دورها النشط في أوروبا: فعلى الرغم من أنها تقوم بتشغيل مجموعة واسعة من المشاريع الأحادية سواء في التجارة أو العلاقات الدبلوماسية والتعاون الأمني، إلا أن الكثير من نشاط سياستها الخارجية ينبع من علاقاتها الوثيقة مع الاتحاد الأوروبي؛ نظرًا إلى كونها تتمتع بعضوية قوية فيه، تستطيع من خلالها الوصول إلى الطرق الدبلوماسية مع ٢٧ دولة في الاتحاد، بما في ذلك الدول المتقدمة؛ مثل فرنسا وألمانيا وإسبانيا وإيطاليا؛ وهو ما يعطيها القوة لمنافسة القوى العظمى العالمية مثل الصين وروسيا. ثانيا: الشراكة والتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تمتد لأكثر من ٦٠ عاما، وخاصة أن هناك تنسيقا ثنائيا وثيقا بينهما بما يخدم المصالح المشتركة لكلا الجانبين.

لكن مع قرار بريطانيا مغادرة الاتحاد الأوروبي، وانتخاب رئيس أمريكي، ناقش علانية نفوره من النظام العالمي الحالي، ومعايير السياسة الخارجية التي تدعمه؛ يبدو هذا الموقف في الوقت الحالي قد تغير. فبدون الوصول إلى الاتحاد، تفقد بريطانيا قدرتها على التأثير في القرارات داخل أوروبا، وكذلك على سياسة المنظمة المتعلقة ببقية العالم. في حين أن رغبة «ترامب» في تقليص المشاريع الأمريكية في الخارج تترك بريطانيا من دون شريك داعم للمبادرات المستقبلية، فضلا عن أنه مع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي أصبحت أكثر نفورا من سياسات الولايات المتحدة، ولم تعد العلاقات بينهما كما كانت عليه في الماضي؛ ما أثر على قدرتها على العمل كقوة عالمية، وهو ما أكده كل من «جورجينا رايت»، و«ماثيو بيفنتو»، الباحثين في المعهد الملكي للشؤون الدولية «تشاتام هاوس» بلندن، من أن «كلا الدولتين حاليا تواجهان تهديدات خارجية، نتيجة البريكست، وسياسة أمريكا الخارجية التي تميل إلى الانعزالية، التي ينتهجها ترامب».

وبغض النظر عن هذه القيود المتوقعة على السياسة الخارجية لبريطانيا لا يزال بعض المحللين غير مقتنع بتأثيرها الهيكلي الشامل والدائم. وكثيرا ما يسلطون الضوء على أنه من الصعب أن يكون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يلازمه انفصال تام عنه، فقد تنشأ تغييرات تستفيد منها بريطانيا على المدى الطويل، مثل ما يسمى بـ«الخروج الناعم»، الذي تحتفظ فيه بريطانيا بالوصول إلى السوق الموحدة، وهياكل الأمن الأوروبية، وتستمر في تبادلات القوة الناعمة مثل البرامج الثقافية، فضلا عن أنهم يشككون في طول عمر إدارة ترامب، ويؤكدون أن النزعة الانعزالية والقومية في إدارته مؤقتة، مرجحين أن تأتي الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام ٢٠٢٠ بمرشح أكثر تقليدية يسعى إلى إعادة تنشيط التحالف عبر الأطلسي.

وحتى في ظل الظروف المُلحة الحالية، تتمتع بريطانيا بالعديد من السبل التي تمكنها من الحفاظ على مكانتها البارزة في النظام العالمي النيوليبرالي المهيمن، وهو ما أكده «جون بيو»، و«جابرييل إليفوريو»، الباحثان في مؤسسة «Policy Exchange» البريطانية، من أن «العناصر الموضوعية للقوة البريطانية لم تتغير». وفي المقام الأول يُمكننا تصنيف تلك العناصر على أنها «المنتديات والاتفاقيات والمؤسسات المُتعددة الأطراف التي تبقى بريطانيا طرفا فيها». وفي حين أن انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو الأقوى بين جميع المنظمات التي تحتفظ بريطانيا بعضوية فيها، فإن المملكة المتحدة تحتفظ بإمكانية الوصول إلى تحالفات عسكرية قوية أخرى مثل حلف «شمال الأطلسي»، وعدد من الأطر الاقتصادية مثل؛ «منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية»، «OECD» وعدد من الهيئات السياسية الدولية مثل «الأمم المتحدة»، و«مجلس الأمن»، ورابطة «دول الكومنولث»، حيث توفر هذه المنتديات والمؤسسات الدولية مساحات دبلوماسية لبريطانيا يُمكنها من خلالها تحقيق أجندتها والحفاظ على فعالية سياستها الخارجية على الساحة الدولية.

إلا أنه مع توافر تلك المنافذ التي من خلالها تتابع مصالح سياستها الخارجية هناك عدد من العوامل التي يراها المراقبون قد تمثل قيودا. ولعل أهمها على المدى القصير ما تشهده بريطانيا حاليًا من اضطرابات داخلية، والتي تشتت بدورها صناع السياسة عن تبني وإدارة سياسة خارجية شاملة، حيث تفتقر حكومة الأقلية المحافظة الحالية إلى أغلبية تشريعية تمنحها حق تمرير التشريعات والمبادرات في البرلمان، كما أنها تعاني من التشتت بشكل ملحوظ إزاء قضايا ملحة، مثل «بريكست»، و«الهجرة» و«فضائح التحرش الجنسي»، وهو ما أوضحه «هوسوك لي- ماكياما» مدير المركز الأوروبي للاقتصاد السياسي الدولي، في صحيفة «بوليتيكو» من أن «الوجود البريطاني بالكاد كان ملحوظا في مجموعة السبع، منذ أن بدأت قضاياها المحلية تتراكم».

وبنظرة أكثر تشاؤما رأى عدد من الباحثين أنه حتى لو عادت السياسة البريطانية إلى الحياة الطبيعية في السنوات المقبلة، تبقى هناك عوامل أخرى طويلة الأجل من شأنها أن تحد من قدرات السياسة الخارجية لبريطانيا، يأتي في مقدمتها «الضرر الاقتصادي» الذي من المتوقع أن يتسبب فيه «بريكست»، حيث يقول «تشارلز بي» من مؤسسة «راند» الأمريكية: إن «خيار ترك الاتحاد الأوروبي من دون عقد صفقة سيؤدي إلى أكبر خسائر اقتصادية في تاريخ المملكة المتحدة».

ويُظهر تحليل هذا السيناريو أن التجارة بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية ستقلل من الناتج المحلي الإجمالي لبريطانيا في المستقبل بنحو ٥٪ بعد عشر سنوات من الـ«بريكست»، أو ١٤٠ مليار دولار، مُقارنة بعضويتها في الاتحاد؛ نتيجة انسحابها من السوق الموحدة والاتفاقيات التجارية العالمية العديدة للاتحاد، الأمر الذي سينشأ عنه تخفيضات عددية ونوعية في المبادرات العالمية لبريطانيا. وهو ما دعا «دينيس ماكشين»، وزير الدولة البريطاني السابق للشؤون الأوروبية إلى الحديث بمقاله في «كارنيجي أوروبا»: عن أن «البريكست، هو أكبر خطوة ستواجهها بريطانيا على الإطلاق في تاريخها وستؤدي إلى تقويض علاقاتها دوليا».

وفي حين فشلت بريطانيا في تأمين اقتصاد قوي يحافظ على تركيز سياستها الخارجية العالمية التي حافظت عليها منذ عهد الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، فإن هذا سيؤدي في النهاية إلى استمرار المزيد من تراجع نفوذها. وعلى صعيد مُشاركتها في المنتديات المُتعددة الأطراف، سوف تتوقف عن الظهور كقائدة بين الدول الأخرى في غياب الطموح والقدرة على صياغة السياسات الدولية، بمعنى أن الدول الصغيرة والنامية سوف تسعى بدلاً من ذلك إلى اللجوء إلى دول أخرى لتتخذها كرُعاة لمصالحها. وعلاوة على ذلك إذا حاولت بريطانيا أن تخوض بنفسها في غمار السياسة الخارجية سعيًا لتأمين مصالحها، فلن يكون لديها سوى القليل لتقدمه للدول الأخرى من أجل تأمين دعمهم. وقد بدا هذا جليًّا مؤخرا في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حين فشلت في تأمين الدعم لموقفها، بشأن الوضع القانوني لـ«جزر تشاجوس» التي تُدار حاليًا باعتبارها أحد أقاليم ما وراء البحار البريطانية، وهو ما يعد دليلا على أن قدرات السياسة الخارجية البريطانية قد تأثرت جراء البريكست والإدارة الأمريكية الجديدة.

ومع ذلك، سعى عدد من الأكاديميين والمحللين إلى التفكير في طرق يمكن من خلالها تقليص هذا التأثير أو القضاء عليه. وقد برز في هذا السياق فكرة إعادة إحياء «منظمة الكومنولث البريطانية»، كمنتدى اقتصادي وسياسي متعدد الأطراف، بل وربما عسكري، على عكس هدفه الحالي المتمثل في كونه منتدى ثقافيا وشرفيا. وفي هذا الصدد يقول «فريد كارفر»، من كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية: «إن تلك المنظمة، تشكل العمود الفقري للسياسة الدبلوماسية المتعددة الأطراف، وتعمل باستقلالية دون أي تأثير بأسباب تشكيلها»، وتتمتع المنظمة بعضويات متنوعة، بما في ذلك بعض الدول الإفريقية، ودول «البريكس»، ومنها الهند والعديد من البلدان الجزرية النامية، بالإضافة إلى دول من مجموعة الـ٧٧ ودول عدم الانحياز. ولعل هذا التنوع يعني أن لديها القدرة على مساعدة المملكة المتحدة في بناء الجسور المشتركة في وقت قد تتراجع فيه علاقات لندن وتتأثر سياساتها. وعلى الرغم من أن الفكرة محتملة الحدوث على أرض الواقع إلا أن فكرة إعادة صياغة وإحياء تلك المنظمة أثبتت أنها غير مقبولة سياسيا، سواء داخل أو بين الأعضاء الأوروبيين، بسبب ما تحمله من إيحاءات إمبريالية جديدة في الوقت الراهن.

في حين اقترح آخرون أن تستلهم بريطانيا فكرة حركة عدم الانحياز إبان الحرب الباردة، التي ستركز بموجبها سياستها الخارجية الحالية على خدمة مصالحها من خلال البراجماتية، بدلاً من المفاهيم الآيديولوجية. فقد أوضح كل من «جورجينا رايت»، و«مات بيفينغتون» بالمعهد الملكي للشؤون الدولية، «تشاتام هاوس» بلندن، أن «أحد الخيارات المستقبلية تكمن في احتمالية رؤية بريطانيا كقوة وسطية متعددة الأقطاب قادرة على بناء تحالفات مرنة مع الدول الأخرى اعتمادا على القضايا ومجالات العمل المتبادلة». وكما ذكر «مالكوم تشالمرز» مدير الباحثين في معهد «رويال يونايتد سيرفيسز»، البريطاني، فإنه «يمكن لبريطانيا تركيز طاقتها على البلدان والمناطق والقضايا المشتركة التي تربطها بها مصالح قوية»، وهو سيسمح لها بمواصلة علاقاتها القوية مع الدول في مناطق إفريقيا والشرق الأوسط وجنوب

آسيا، وبذلك تبقى قوة مؤثرة على الصعيد العالمي، من دون الاضطرار إلى التمسك بالسياسة الدبلوماسية في مناطق تتمتع فيها بمصالح واهتمامات أقل مثل أمريكا الجنوبية وآسيا الوسطى.

على العموم، يبدو حتميا أن السياسة الخارجية البريطانية الجديدة قد تختلف في توجهاتها عما كانت عليه خلال العقد الماضي، ولا سيما أن ثمة قناعة بالتغيرات الهيكلية الجديدة. ومع ذلك ستظل بريطانيا دولة قوية في إدارة دفة الشؤون الدولية وإن تقلص هذا الدور، بما يعني أن العالم من المحتمل أن يرى بريطانيا بصورة أكثر تحفظًا آيديولوجيا في المستقبل المنظور.

٢٠١٨/٨/٣

هل سيقود النزاع الإيراني الأمريكي إلى «أم الحروب» ؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

وسط تصاعد التوترات بين طهران وواشنطن، مؤخرا، عقب انسحاب الأخيرة من الاتفاق النووي؛ تبادل الرئيسان؛ الأمريكي، «دونالد ترامب»، والإيراني، «حسن روحاني»، التهديدات العدائية مع بداية عودة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران، حيث تمضي واشنطن في تحركاتها الفعلية لخنق النظام الإيراني وكسر شوكته، بينما تشير طهران إلى استخدام أوراق ضغط غالبا لا تملكها، معتمدة على سياستها القديمة في إطلاق التصريحات.

بلغت هذه «الحرب الكلامية» بين الطرفين ذروتها، يوم ٧/٢٣، بعدما حذرت إيران الرئيس الأمريكي، من أن «الحرب مع إيران ستكون أم كل الحروب». وكعادتها لوحت بأوراق ضغط لا تملكها، فأشاد مرشدها «علي خامنئي» بتصريحات «روحاني»، التي هدد فيها بإغلاق مضيق هرمز، وقال القائد بالحرس الثوري، «غلام برور»: إن التهديدات الأمريكية تصل حد «الحرب النفسية»، مضيفا أن إيران ستستمر في مقاومة أعدائها. في المقابل، رد «ترامب»، قائلا: «إن إيران سوف تعاني عواقب لم يشهد التاريخ مثلها». وبلهجة ليست أقل حدة، حذر وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو»، من أن واشنطن لا تخشى «استهداف» النظام الإيراني على أعلى مستوى»، مؤكدا أن «إيران تدار من قبل مافيا وليس حكومة»، وإنه يريد منع دول العالم من استيراد النفط الإيراني بحلول نوفمبر القادم، مشيرًا إلى ما وصفه بـ«ثراء فاحش وفساد بين زعماء إيران».

وفي نظر «بومبيو»، فإن «روحاني» ووزير خارجيته مجرد «واجهتين لنظام الملالي»، الذي وصفه بـ«المخادع».

وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت في مايو الماضي من الاتفاق النووي الإيراني، بعدما وصفه الرئيس الأمريكي، بأنه «مريع ويحقق صالح طرف واحد»، وأنه ليس بالقوة الكافية لردع إيران عن التوسع في «أنشطتها التخريبية» في المنطقة. ومن ثمّ، أعاد فرض العقوبات عليها، بل أعلنت الولايات المتحدة عزمها إنهاء جميع الواردات الإيرانية بحلول ٤ نوفمبر ٢٠١٨، عندما تدخل العقوبات الثانوية المفروضة على الشركات الأجنبية العاملة في طهران حيز التنفيذ، وفقًا لما نصت عليه العقوبات المتضمنة في قانون تفويض الدفاع الوطني الأمريكي لعام ٢٠١٢.

وبعودة العقوبات الأمريكية، من المتوقع أن يتعثر الاقتصاد المحلي مجددا، إذ إن العقوبات كانت وراء أكثر من ٢٠٪ من مشكلات الاقتصاد الإيراني على مدار سنوات، كان أبرز معالمها بطالة تتجاوز ١٤٪. أما قطاع النفط الإيراني، فسيكون أكبر متضرر، ولا سيما أنه أبرز مصدر للدخل في البلاد، فيما لن يكون بمقدور إيران جذب استثمارات أجنبية للبلاد في ظل تشدد القوانين الداخلية مع قضايا الشركات الاستثمارية الوافدة من الخارج، ولا سيما الغربية منها.

ويبدو أن رغبة ترامب في شل الاقتصاد الإيراني، وتعميق الضغط السياسي على طهران، قد بدأ بالفعل يأتي هدفه المنشود، فقد شهد يوم ٧/١٦ حدثين كانا نتيجة لجهود الرئيس الأمريكي لإعادة فرض العقوبات؛ الأول، إعلان شركة الطاقة الفرنسية «توتال» انسحابها من طهران. والثاني، رفض الولايات المتحدة رسميًا منح شركات أوروبية إعفاءً من العقوبات المفروضة على طهران، وهو ما كان له تداعياته الاقتصادية الوطنية الأوسع نطاقا.

لكن على الرغم من النتائج الفورية، لا يزال عدد من المحللين يشككون في أن العقوبات الأمريكية ستكون كافية لردع إيران. ونتيجة لذلك، أوضح «باتريك كلاوسون»، من معهد «واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أنه لدى طهران ما يسمى بـ«اقتصاد المقاومة»، والذي من خلاله صاغت عدة طرق لتجاوز الأزمات؛ من بينها شبكات السوق السوداء العابرة للحدود، وغسل الأموال من خلال البنوك الدولية، وشبكات التجارة الدولية غير المشروعة، والتي يقوم بها الحرس الثوري، الذي يتمتع باستقلال سياسي واقتصادي كامل، ويسيطر على جزء كبير من الاقتصاد الإيراني، كما تعد الصين أحد المعوقات، حيث من مصلحتها تقييد مدى شمولية العقوبات الأمريكية؛ بصفتها منافسا اقتصاديا وعسكريا لأمريكا. ونقلا عن «إيمى مايرز جافى» من مجلس العلاقات الخارجية»، فإن «أمريكا مازالت تواجه صعوبة في عزل إيران تماما عن الدول المجاورة لها». هذا فضلا عن التحسن الاقتصادي النسبي، منذ رفع العقوبات عام ٢٠١٥، وعدم وجود دعم دولي لنهج ترامب في التعامل مع الملف النووي الإيراني.

فيما يرى آخرون، احتمالية نجاح نظام العقوبات، جراء نهج إدارة «ترامب» المتشدد، وإعطاء الأولوية للعقوبات وجعلها شاملة وواسعة النطاق، عكس الإدارات السابقة، مثل «كارتر» و«أوباما»، اللذين أجريا مفاوضات مع إيران. وتؤكد «سوزان مالوني»، من معهد «بروكلين للسياسة الخارجية»، أنه «من غير المحتمل أن ينهي ترامب مثل نظرائه العقوبات المفروضة على طهران بالتوصل إلى أي تسوية». ولعل ما يدعم هذا، هو عدم اهتمامه بمخاوف حلفائه الغربيين بشأن تلك العقوبات ولا حتى الاهتمام بالإبقاء على شراكته ضمن التحالف عبر الأطلسي. هذا فضلا عن نجاح الولايات المتحدة في تأمين إطار وافقت عليه الأمم المتحدة يتم من خلاله فرض العقوبات، وهو مما يجعلها أكثر تأثيرًا من النظام السابق الذي كان يعتمد على الأحادية في تنفيذ العقوبات. ونتيجة لهذه الشرعية؛ حظيت بدعم عدد من الحلفاء الرئيسيين؛ بما في ذلك كندا وأستراليا وعدد من الدول الأوروبية.

وإذا كانت مجلة «فورين بوليسي»، الأمريكية قد أشارت في تقرير لها، أن الاقتصاد الإيراني خسر حوالي ٥٠ مليار دولار في عائدات النفط ما بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٣، ما أدى بدوره إلى ارتفاع معدلات

البطالة والتضخم وانكماش الأجور وأزمة العملة التي وضعت مزيدًا من الضغوط السياسية على حكومة الرئيس «أحمدي نجاد» للدخول في مفاوضات خطة العمل المشتركة؛ فإنه في عام ٢٠١٨ من المتصور أن العقوبات، لن تتماثل من ناحية التأثير مع سابقتها، بل تزيد، نتيجة التهديد بفرض عقوبات ثانوية تشمل بالفعل معظم الشركات الأجنبية العاملة في إيران التي سحبت أو قللت على الأقل من عملياتها هناك.

علاوة على ذلك، فإن العقوبات الحالية ستُفرض في إطار حالة التوتر السياسي التي تخيم على الداخل الإيراني، نتيجة الاحتجاجات التي تحدث بشكل شبه مستمر منذ ديسمبر ٢٠١٧؛ جراء الصعوبات الاقتصادية التي تأثرت بها طهران بسبب العقوبات، وكما كتب «ريتشارد سي. بافا»، من مؤسسة «راند» الأمريكية للأبحاث في تقريره، فإن «المزيج من العقوبات والمشاعر المُناهضة للنظام يُنذر باستمرار الاضطرابات، حيث لم يتمكن النظام من الوفاء بوعوده وتحسين أحوال الاقتصاد».

ومن ثمّ، يأتي التصاعد الكلامي بين البلدين، في الوقت الذي تتواصل فيه التحركات الأمريكية من أجل فرض المزيد من العقوبات على طهران، وهو الأمر الذي جعل المعلقين والمحللين يخلطون في توقعاتهم عن تأثير هذه المشادات الخطابية. فمن ناحية لا يزال البعض مقتنعًا بأن ما حدث ما هو إلا موقفا طبيعيا من قبل الخصمين القديمين اللذين نادرا ما وصلا إلى وفاق. في حين يجادل آخرون أنه بمثابة نقطة تحول أخرى في الصدام المحتوم بين إيران والولايات المتحدة، ينذر بوقوع حرب وشيكة.

ويرى أنصار الفريق الأول، أن الهدف من تصريحات «ترامب»، هو قمع طهران، وربما إطلاق مفاوضات دبلوماسية بين البلدين. ويعتمد أنصار هذا الرأي على أوجه التشابه بين هذا الحادث وحادثة سبتمبر ٢٠١٧، عندما تبادل ترامب ورئيس كوريا الشمالية، «كيم جونغ أون» التهديدات. وبدلاً من أن يؤدي هذا النزاع إلى نشوب نزاع، كان بمثابة أساس لنشاط دبلوماسي بلغ ذروته في قمة سنغافورة في يونيو ٢٠١٨. وفي هذا السياق يقول «كليف كوبشان»، من مجموعة «أوراسيا للاستشارات السياسية»، بواشنطن: «لا أعتقد أن كلا الجانبين يريد الحرب»، حيث تخاف إيران، على وجه الخصوص، من هذه النتيجة، لأنه يكاد يكون أمرًا حتميا في أنها ستخسر صراعا تقليديا مع الولايات المتحدة».

وعلى الرغم من ذلك، هناك مجموعة من المحللين مازالت مُقتنعة بخلاف ذلك، كنتيجة طبيعية لشخصية ترامب وأسلوب قيادته، حيث يرى «كريم ساجادبور»، الباحث في مركز «كارنيجي» بواشنطن، أن ترامب «مندفع أكثر من كونه شخصا يملك رؤية استراتيجية»، مضيفا أنه أثبت ذلك عدة مرات سابقًا من خلال عدد من القرارات المتهورة (الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارته إليها مثالاً)»، وفي ضوء ذلك يمكن تصور أن ترامب يستخدم لهجته العدوانية كذريعة لمُهاجمة إيران».

فضلا عن أن تصريحات «ترامب» الأخيرة تعكس الاتجاه السائد لدى صقور البيت الأبيض، وفي مقدمتهم، وزير الخارجية «بومبيو»، ومستشار البيت الأبيض للأمن القومي، «جون بولتون»، المعاديين لإيران، وهو ما يؤيده «مارك لاندلر»، المحلل السياسي بصحيفة «نيويورك تايمز»: من أن «كبار

مستشاري ترامب متحدون أكثر في عداوتهم في التعامل مع إيران»، مضيفا أنه «من غير المرجح أن ترضخ إيران لمثل هذه الضغوط».

علاوة على ذلك، فإنه منذ الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي، تصاعدت المواقف داخل الإدارة الإيرانية لتتخذ شكلا أكثر صلابة ضد المفاوضات مع الولايات المتحدة، وهو ما يجعل تقديم تنازلات إيرانية، أمرًا غير مُمكن». وهنا، تشير «سوزان مالوني»، من معهد «بروكينجز»: إلى أن «لدى الإيرانيين بيئة سياسية أكثر تعقيدًا من كوريا الشمالية». في حين يرى «سايمون تيسدول» في صحيفة «الجارديان»، أن هذه الحالة من المواجهة مع إيران تشبه إلى حد كبير بداية الحرب في العراق، عام ٢٠٠٣. غير أن كل ما هو مطلوب لبدء مرحلة الأعمال العدائية اللامتناهية بين الطرفين هو شرارة اشتعال فحسب».

وبالفعل، أشار البعض إلى أن تزايد الصدامات بين إسرائيل وإيران في سوريا يمكن أن تكون الشرارة التي قد تبدأ بها الحرب. ومع ذلك، فمن الممكن تصور احتمال المواجهة المباشرة بين الولايات المتحدة وإيران في مضيق هرمز، الذي تهدد إيران على الدوام بإغلاقه. وهنا يرى «فراس الياس» المحلل في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن «واشنطن ستدافع عن مصالحها وحلفائها الإقليميين بشن هجوم على المواقع الإيرانية في المضيق». وفي هذا الصدد، نشرت صحيفة «التايمز» مقالا ترى فيه، «كاترين فيليب»، أن «الولايات المتحدة تنتهج سياسة «العصا بلا جزرة مع إيران»، وأنها لا تسعى إلى الحوار». في حين اعتبر «رينو جيرار» في «لوفيغارو» الفرنسية أن الرئيس الإيراني بتهديده بإغلاق مضيق هرمز أعطى ترامب فرصة ذهبية لتغذية التصعيد، فيما لم يستبعد «جيرار» اندلاع حرب فعلية قد يستفيد منها ترامب لتعزيز شعبيته قبيل انتخابات منتصف الولاية.

على العموم، لا تزال تلك الحرب التي وصفها «روحاني» بأنها «أم الحروب» بين إيران والولايات المتحدة بعيدة الاحتمال، لكنها ليست بأي حال من الأحوال غير متوقعة، فبينما أوقف الاتفاق النووي الإيراني فكرة شن حرب غربية على طهران، فإن إعادة فرض العقوبات مجددا يضع هذه الفكرة على الطاولة من جديد، ولا سيما مع اتساع رقعة تدخل إيران في شؤون دول المنطقة.

٢٠١٨/٨/٩

وسائل التواصل الاجتماعي.. التحديات والفرص

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في ما يزيد قليلا على عقد من الزمان، تطورت «وسائل التواصل الاجتماعي»؛ لتصير عنصرا حاسما في حياة الناس اليومية في جميع أنحاء العالم، حتى أصبحت تمثل عاملا أساسيًا في أذهان صانعي السياسة، والأكاديميين، والمعلقين المعاصرين، ومكوّنًا مُشكلًا سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا في عالم اليوم، لدرجة أن ذهب عدد من المحللين، بما في ذلك المؤلف، والأكاديمي، «باراج خانا» لاعتبارها في مجلة «فورين بوليسي»، بأنها «أكثر قوة من العديد من البلدان».

ويمكن تعريف وسائل التواصل بأنها «تقنيات موجودة على شبكة الإنترنت يستخدمها الناس للتواصل، والتفاعل مع بعضهم البعض». وفي بعض الأحيان، يشار إليها على أنها المحتوى الذي يتم إنشاؤه

باستخدام مواقع التواصل الاجتماعي، والتي من أهمها «تويتر، وفيس بوك، وواتساب، ولينكد إن»، والتي تشجع على إنشاء وتبادل المحتوى، والذي يتراوح ما بين رسائل نصية، إلى صور ومقاطع فيديو. وقد تطور المصطلح؛ ليشمل كل أدوات التواصل الإلكتروني الموجودة خلال القرن الحادي والعشرين. ويستخدم بعض الأشخاص عبارة «وسائل الإعلام الاجتماعي» على نطاق أوسع، لوصف جميع أنواع الظواهر الثقافية التي تنطوي على التواصل. ومعظم أشكال هذه المواقع، إلكترونية، وتسمح للمستخدمين بالتفاعل باستخدام أجهزة الكمبيوتر، والهواتف الذكية، والإنترنت، وتعتبر بمثابة جزء من أو أحد أنواع وسائل الإعلام الاجتماعي. وعلى الرغم من ذلك، فإن مفهوم «مواقع التواصل»، عادة ما يشير إلى واحدة من الصفات الأكثر أهمية بين جميع وسائل الإعلام الموجودة على الإنترنت وهي: «القدرة على التبادل الحيوي للمعلومات بين الأفراد، أو المجموعات».

وتاريخيا، كان أول ظهور لتلك المواقع في أواخر القرن العشرين، وكان أشهرها «فيس بوك» الذي ظهر في أواخر عام ٢٠٠٣، و«تويتر»، عام ٢٠٠٦. واليوم، هناك ثلاثة مليارات شخص حول العالم يستخدمون هذه المواقع؛ أي ما يعادل ٤٠٪ من سكان العالم. فيما نقضي في المتوسط نحو ساعتين يوميا في تصفح هذه المواقع والتفاعل من خلالها، وهناك نحو نصف مليون تغريدة، وصورة تنشران على موقع مثل «سناب تشات» للمحادثة كل دقيقة.

وقد أدى العدد المُتزايد، من حيث العضوية والعائدات، والوصول العالمي إلى تلك المواقع، إلى حالة من الانقسام بين أوساط المحللين، حول أفضل طريقة للتعامل معها. فالبعض، يراها مصدر «قوة شريرة»، والبعض الأخر يرى عكس ذلك.

ويستند أنصار «الفريق الأول» إلى إمكانية أن تمثل «تحديا للسيادة الوطنية والوحدة الاجتماعية والمسؤولية»، مع كون هذه المواقع فضاء مفتوحًا؛ ما يجعل من السهل على القوى الخبيثة الاستفادة من هذه المزايا والخصائص لزرع الشقاق ونشر الأكاذيب وتأجيج الأيديولوجيات الخطرة، وظهور حملات التضليل، أو الأخبار المُزيفة، ونشر الدعاية الإرهابية في جميع أنحاء العالم.

وربما تمكّنت كل هذه التأثيرات السلبية لوسائل التواصل من التطور بسبب خاصيتين هما: «افتقارها للمساءلة، وعدم الكشف عن هوية من يقف وراءها، كونها شبكات متاحة عالميا، حيث تسمح مواقع مثل «الفيس بوك»، لأي شخص بنشر المحتوى، سواء كان حقيقيًا أو خاطئًا. وفي كثير من الأحيان، يكون هذا المحتوى بعيدًا عن متناول الحكومات، على الرغم من التشريعات التي تم سنها لمراقبة السلوك غير المرغوب فيه عبر هذه الوسائل. فعلى سبيل المثال، سنت ألمانيا قانونًا لمكافحة التعليقات المحرضة على الكراهية المنشورة عبر الإنترنت في عام ٢٠١٨، واستخدمت بريطانيا قانون الحماية من التحرش الإلكتروني والمضايقات لعام ١٩٩٧ لملاحقة المتصيدين، أو «الترولز»، وهو شخص يساهم بتعليقات، أو كلام مثير للجدل عبر الإنترنت، والذين يصدرون تهديدات بالعنف؛ إلا أنه مع ذلك تمثل مواقع التواصل تهديدا ما لتلك الدول.

وقد رصد موقع «بيزنس إنسايدر» الأمريكي ٦ دول حول العالم، تحجب مواقع التواصل، هي: تركيا، وإيران، وباكستان، والصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام، فيما لا تزال بعض الدول تفرض الرقابة السياسية، والقيود على شبكة الإنترنت، حيث وصفت «منظمة مراسلون بلا حدود» ١٩ دولة بـ «أعداء الإنترنت»؛ لاتخاذها إجراءات تتراوح بين الحرمان من الخدمة في بريطانيا، إلى قيام كوريا الشمالية ببناء شبكة الإنترنت الداخلية الخاصة بها. ومع ذلك، فإن الحجم الهائل للتفاعل الذي يحدث يوميًا يجعل عملية الرصد والتصدي لهذه القضايا أمرًا صعبًا من الناحية اللوجيستية، ومع متوسط ٦٠٠٠ تغريدة يتم إعدادها في الثانية؛ أي ما يعادل ما يقرب من ٥٠٠ مليون يوميًا، على سبيل المثال، تواجه كل من الحكومات الوطنية، وشبكات التواصل الاجتماعي نفسها مهمة مستحيلة في تصفية تلك التفاعلات بشكل كامل. ووفقًا لـ «هانت ألكوت»، و«ماثيو جينتزكوف»، فإن «أكثر من ٦٠٪ من الأمريكيين البالغين يحصلون على أخبارهم الأساسية عبر وسائل التواصل، والتي غالبا ما تكون مزورة ومفبركة، وهو ما حدث أثناء الانتخابات الرئاسية الأمريكية عام ٢٠١٦».

ولعل الهدف من هذه الأنشطة التخريبية، هو في كثير من الأحيان يتفق مع ما يصفه كل من الباحثين «مايكل دي ريتش»، و«جينيفر كافاناغ»، بمؤسسة «راند» الأمريكية بأنه «تشويه للحقيقة»، أو عملية تسعى من خلالها المجموعات، والأفراد لزيادة حالة «الارتباك والبارانويا» داخل المجتمعات الوطنية لخدمة أغراض أيديولوجية، أو سياسية معينة.

وغالبا ما يستغل معدو هذه الأخبار المزورة مواضيع خلافية، مثل: الهجرة، والجريمة، والسياسة الخارجية، من أجل نشر الفتنة المجتمعية عبر تداول قصص، وسيناريوهات كاذبة تثير وتيرة الغضب، حيث تستخدم مثل تلك الأكاذيب على أنها «حقيقة»، كما يقول «ديفيد لازر» في تقريره لمركز «شورنشتاين» للإعلام والسياسة في جامعة هارفارد إنه «يتم ترسيخ هذه الأفكار المضللة، واستخدامها لتطبيع أفكار ما، أو لخلق حالة من التشدد داخل عقلياتنا تجاه قضايا بعينها، وذلك لتحفيز وتبرير العنف تحت أي صورة». وقد شوهد ذلك في الآونة الأخيرة من خلال المواد المضللة التي نُشرت خلال حملة «البريكست ٢٠١٦» في بريطانيا، والانتخابات الرئاسية الفرنسية ٢٠١٧.

ومع ذلك، هناك العديد من الحالات الأكثر خطورة كونها تتعلق باستخدام جهات دولية لأخبار مزيفة ومعلومات مضللة لمهاجمة دول وخصوم لها للحصول على «مزايا جيواستراتيجية، وسياسية». وفي طليعة تلك الجهات كانت روسيا، التي ثبت أنها اخترقت عددًا من الدول من أجل تشويه الكثير من الحقائق والإحصاءات، بهدف إضعاف أعدائها. وفي هذا الصدد أشار «تود سي. هيلموس» وآخرون، بمؤسسة «راند» إلى ما قامت به من حملات في أوكرانيا ودول البلطيق، وذكروا أن الدعاية التي مارستها في المنطقتين، تهدف إلى «تلويث بيئة المعلومات المتوافرة لصانعي السياسات في لحظات الضغوط السياسية، أو بغرض تقويض الثقة في المؤسسات الوطنية».

ولعل الحالة الأشهر، هي التدخل الروسي في الانتخابات الرئاسية الأمريكية من خلال نشر أكاذيب استفزازية وتضليلية في جميع أنحاء الولايات المتحدة على عدد من مواقع التواصل، مثلما أشار

«ألكسندر بابوتا»، و«جيمس سوليفان»، بالمعهد الملكي للخدمات المتحدة بلندن، إلى أن «الفيس بوك أخبر الكونجرس بأن الجيش الجمهوري الأيرلندي قام بنشر حوالي ٨٠ ألف محتوى وصلت إلى حوالي ٢٩ مليون مستخدم أو ما يقرب من ١٠٪ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين يناير ٢٠١٥ وأغسطس ٢٠١٧».

وعلى العكس من ذلك، يشير أنصار «الفريق الثاني»، إلى الخصائص التي تميز وسائل التواصل الاجتماعي، والتي تعنى بالتطورات الإيجابية المعنية بتعزيز التواصل بين المجتمعات، والأفراد في جميع أنحاء العالم. ولعل السرعة التي تسافر بها الأخبار تتيح للحكومات والمنظمات والأفراد الاستجابة للأزمات بشكل أكثر كفاءة، في حين أن شفافية هذه المواقع توفر للمواطنين إمكانية أكبر للوصول إلى المشاركة في العمليات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، كما تعدّ وسيلة للتواصل بين الحكام، وصناع القرار، والجمهور، أو بمثابة «الإعلام البديل»، الذي يمارس فيه النقد، ويولد أفكارا وأساليب لها أهميتها، وأيضا طرقا جديدة للتنظيم والتعاون والتدريب بين أفراد المجتمع، فضلا عن أنها تسهم في إعلاء قيم المعرفة والنقد والمراجعة وحوار الذات، وتقوم بدور في عمليات التحشيد السياسي، وتوجيه الرأي نحو القضايا محل الاهتمام، وتساعد على تبادل الأفكار والآراء والمعلومات بين أطياف متعددة.

فمثلا، نجحت مواقع مثل «تويتر»، و«فيس بوك»، في تقويض الحواجز القديمة أمام تبادل المعلومات التي كانت موجودة في الماضي. فاليوم، يُمكن لأي شخص لديه إمكانية الوصول إلى الإنترنت تحميل وقراءة ونشر الأخبار والآراء. ويتمثل أحد الآثار المترتبة على ذلك في جعل سكان العالم أكثر معرفة؛ نظرا لتوافر المعلومات. وعلاوة على ذلك، فهي تساعد في «تمكين الأفراد العاديين»، وهو ما أشارت إليه «إيلين جو» في تقريرها عام ٢٠١٦ للمنتدى الاقتصادي العالمي، من «أنها تسمح للمواطنين بأن يكونوا مصدر الأفكار والخطط والمبادرات بطريقة أسهل من أي وقت مضى، وتشجع على المزيد من الشفافية الحكومية ومشاركة المواطنين». وأحد الأمثلة على ذلك، استخدام هذه المواقع لتنظيم عمليات الإنقاذ استجابةً للكوارث الطبيعية، وتسهيل عملية الإغاثة، حيث أشارت «هيثر ليزون»، خبيرة مواقع التواصل الاجتماعي إلى أنه يمكن «للمستجيبين الرقميين استخدام وقتهم ومهاراتهم التقنية، في المساعدة في فيما يخص قلة المعلومات عن المساعدات الإنسانية الرسمية في الميدان».

غير أنه وفقا للعديد من المراقبين، فإنه من أجل تقديم فحص شامل لمزايا وسلبيات مواقع التواصل الاجتماعي، من المهم أولاً، إدراك طبيعتها ككيان اجتماعي وسياسي واقتصادي حديث. فعلى الرغم من انتشارها على مستوى العالم، فإن استخدامها يتصف في الواقع بكونه «ظاهرة طبقية»، حيث تختلف مستويات استخدامها في جميع أنحاء العالم، مع كونه أكثر شعبية في الدول النامية عن الدول المتقدمة. ويرصد ذلك «داريل ام. ويست» من معهد «بروكينجز»، في تقريره لعام ٢٠١٧، من أن منطقة الشرق الأوسط، هي المنطقة الأعلى نسبة من مستخدمي مواقع التواصل، فهناك ما بين ٨٦ – ٨٨٪ من مستخدمي الإنترنت لديهم حسابات على أحد المواقع. مع حقيقة أن موقع «الفيس بوك» الأكثر

استخدامًا على نطاق واسع. ويقابل هذا تقريبا، ٨٢٪ من مستخدمي الإنترنت في أمريكا اللاتينية، و٧٦٪ في إفريقيا. فيما معظم المناطق المتقدمة مثل: أمريكا الشمالية، والمحيط الهادئ، وأوروبا لديها مستويات أقل بكثير من المستخدمين، حيث بلغ عددهم ٧١٪، و٦٦٪، و ٦٥٪ على التوالي.

وتشير الأبحاث التي أجرتها «منظمة التحليل الإحصائي»، «بيو» إلى أن هذا التفاوت بين العالمين المُتقدم والنامي يمكن أن يعزى إلى «تباهي الشباب» في مناطق مثل الشرق الأوسط. ففي كونها مفهومًا حديثًا لا يمكن فصله عن بداية التقدم التكنولوجي، أصبحت هذه المواقع أكثر شعبية بين الأشخاص الأصغر سنًا من كبار السن، الذين لا يفضلون أو لا يستطيعون التعامل مع تقنيات الحاسوب. ومن هنا فإن دول آسيا، وأمريكا الجنوبية، وإفريقيا التي لديها عدد كبير من السكان الأصغر سنا من تلك الموجودة في دول مثل ألمانيا، وبريطانيا، واليابان، وكندا، تعكس هذا الاتجاه. ففي تونس ٦٤٪ من الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨–٣٦ سنة يستخدمون مواقع التواصل، على النقيض من ١٦٪ من أولئك الذين تزيد أعمارهم على٣٧ سنة يستخدمونها، بينما في لبنان ٩٠٪ من الشباب، مقارنة بـ ٥٦٪ من كبار السن.

على العموم، مهما كانت وجهات النظر المتباينة حول وسائل التواصل الاجتماعي، هناك نقطة لا جدال فيها، وهي أنها وجدت لتبقى. فالاتفاق السائد اليوم، يؤكّد أنها باتت ذات مكانة بارزة في بناء الرأي العام والتحكم فيه، من خلال نظم تسيير هذه المواقع، التي توجّه الرأي العام حسب ما تمليه الاحتياجات الخاصة بها، لكن يبقى لنا أن نقول إنّ عملية التوجيه، وبناء رأي عام من لدن مواقع التواصل الاجتماعي، ليست بالضرورة سلبية، بل هي بحاجة إلى ترشيد وتوجيه وضبط.

٢٠١٨/٨/١٠

هل ستكتب الجوانب الحقوقية في إيران نهاية نظام ولاية الفقيه؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

دأب النظام الإيراني منذ عام ١٩٧٩ على تصدير الثورة والتدخل في شؤون دول الجوار، ومطالبتها بعدم انتهاك حقوق الإنسان، في حين أن ما يحدث في إيران يفوق كل الحدود من انتهاكات وقتل وظلم، فهي تشهد منذ ديسمبر الماضي موجة من الاضطرابات السياسية، عمت معظم أرجاء البلاد، معبرة عن أزمة داخلية حقيقية تعيشها، أساسها تردي الأوضاع الاقتصادية، وسوء الأحوال المعيشية، وانهيار قيمة العملة، الأمر الذي وضع الاقتصاد على حافة الهاوية، وخاصة بعد أن فشل «روحاني» في الوفاء بوعده بالازدهار الاقتصادي، بعد توقيع «الاتفاق النووي»؛ والفشل في إنهاء عزلة بلاده، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وزيادة فرص العمل.

وتعتبر إيران بمعايير الموارد الاقتصادية دولة ثرية، إذ تملك نحو١٠٪ من احتياطات البترول في العالم، وثاني أكبر احتياطي للغاز الطبيعي، وآلاف المناجم التي تدر عوائد ضخمة، ومع ذلك فالأوضاع فيها تسير –منذ قيام الجمهورية الإسلامية– من سيئ إلى أسوأ؛ نتيجة الفساد وسوء توزيع الثروة وسيطرة الحرس الثوري على اقتصادات البلاد، حيث يعيش حوالي ١١٪ – ١٦٪ من سكانها في منازل

مصنوعة من الصفيح. وكانت مؤسسة «بورغن» الأمريكية، قد كشفت في سبتمبر ٢٠١٧ أن «تزايد نسبة الفقر قد وصل إلى مستويات قياسية في ظل استشراء الفساد الحكومي وهيمنة الملالي على ثروات البلاد»، كما أشارت بعض التقارير إلى أن ١٣ مليون إيراني يقبعون تحت خط الفقر، وارتفع المعدل الرسمي للبطالة من ١٠,٦٪ عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٢٥٪ في ٢٠١٧. وتفيد إحصائيات وزارة العمل الإيرانية بأن هناك أكثر من ١٢ مليون مواطن يعانون من المجاعة، وأكثر من ٦٠٪ لا يستطيعون إيجاد توازن بين دخلهم ونفقاتهم.

هذا، وتضع منظمة الشفافية الدولية إيران على رأس قائمة الدول الأكثر فسادا، وتحتل المرتبة ١٣٦ من أصل ١٧٥ دولة. ويعتقد خبراء أن جذور الفساد في إيران يعود إلى هيمنة المؤسسات الدينية والجماعات المرتبطة بأعلى هرم النظام، ومنها التابعة للمرشد الأعلى «ضعلي خامنئي»، والتي تستحوذ على جزء كبير من الاقتصاد ولا تخضع لأي رقابة. وكانت صحيفة «وورلد نت ديلي» الأمريكية قد ذكرت أن «الميزانية المخصصة للحرس الثوري، قد بلغت ٦,٩ مليارات دولار عام ٢٠١٧»، كل ذلك في محاولة من النظام لرسم خريطة للمنطقة تخدم أجندته الطائفية حتى لو دفع الشعب الإيراني فاتورة ذلك.

ومن ثمّ، لم يكن غضب الإيرانيين من تردي أوضاعهم، إلا نتيجة لسياسات النظام، وتدخلاته في شؤون دول المنطقة، بعد أن وضعت هدف تصدير الثورة دستورًا لها، وقامت بتكوين ودعم المليشيات والأحزاب والخلايا النائمة التي تنفذ إراداتها، وسعت لفرض هيمنتها الإقليمية، وتكريس موارد الإيرانيين لهذا الغرض، وهي الحقيقة التي أيقنها المحتجون، فهتفوا رفضا لها.

وإذا كانت الأوضاع الاقتصادية متردية، فإن الأوضاع السياسية والحقوقية ليست أفضل حالا. وبشكل عام، تأخذ انتهاكات حقوق الإنسان في إيران أشكالا عدة منها؛ تزايد حالات الإعدام، والتضييق على الصحفيين وحبسهم، وفرض قيود على مواقع التواصل الاجتماعي، بالإضافة إلى انتهاك حقوق الأقليات، والمرأة، ومصادرة حرية الرأي والتعبير، كما أن سجون إيران مكتظة بكل فئات الشعب من سياسيين وصحفيين وطلاب وناشطين ونساء وأطفال.

ووفقا لتقارير دولية صادرة عن الأمم المتحدة عام ٢٠١٦، احتلت إيران «المرتبة الأولى» في الإعدامات بحسب عدد سكان البلد، و«المرتبة الأولى» في إعدام الأطفال، تبعا لـ«منظمة العفو الدولية»، و«المرتبة الثانية» في عدد الإعدامات في العالم، بحسب «مراقبين دوليين». وفي إجراء مضاف للقيود على الإنترنت، حجبت مواقع التواصل الاجتماعي. فيما يحتل التمثيل الإجمالي للإيرانيات في المجالس المحلية والبرلمان نسبة ضعيفة، ما جعلها تحتل المرتبة ١٧٧ من ١٩٣. بحسب تقرير الأمم المتحدة حول مشاركة المرأة في الحياة السياسية لعام ٢٠١٧. وفي هذا الصدد يقول «رضا ماراشي»، من المجلس القومي الإيراني الأمريكي: «إن هذا الأمر يرجع إلى سنوات من شعور الإيرانيين بالظلم السياسي والاجتماعي». وهو ما أكده «رضا نادر»، الباحث في مؤسسة «راند» الأمريكية، من أن «المواطنين فقدوا ثقتهم في روحاني، وينظرون إلى الحكومة باعتبارها فاسدة للغاية».

وإيران شأنها شأن العديد من دول العالم، مجتمع تعددي، بل إن إجمالي عدد أبناء هذه الأقليات معًا يبلغ نحو نصف سكان إيران، فأكبر قومياتها من غير الفرس، هي الأذرية، والتي يبلغ عددهم قرابة ٢٤ مليون نسمة، فيما يبلغ الأكراد نحو ١١ مليونا، والعرب ٥ ملايين، والبلوش ٣ ملايين، والتركمان مثلهم، فليس كل سكان إيران إذن على قومية واحدة، أو عرقية واحدة، أو دين واحد، أو مذهب واحد، أو لغة واحدة؛ ومع ذلك فالسلوك الطائفي لنظام الملالي، يجعل أبناء هذه الأقليات القومية والعرقية والدينية يعاني من التهميش والاضطهاد، وغياب تكافؤ الفرص.

وإذا كانت هذه الاضطرابات في جانب منها تعبر عن حالة الاستياء البالغة من الوضع الاقتصادي، إلا أنها في جانبها الأكبر تمثل رد فعل للمظالم الواقعة على هذه الأقليات، والانتهاكات المستمرة التي يمارسها النظام لحقوق الإنسان ضدهم، والتي وصلت إلى مطالبة بعضهم بالانفصال عن الدولة، كالأهواز، والأكراد، بل إن الرئيس الإيراني، «روحاني»، أقر بتعرض الأقليات للاضطهاد في كلمته في يونيو الماضي، مؤكدا أن هذه الأقليات «محقة في شكواها، لأنها لا تستطيع الحصول على حقوقها».

ومع ذلك، تواصل إيران تجاهلها لقواعد القانون، وانتهاكاتها لحقوق الإنسان الأساسيّة، وبصورة خاصّة الحقّ في الحياة بحرّية وكرامة. ويزداد سجلها سوءا، جرّاء القمع الممنهج الذي ترتكبه ضد الشعوب غير الفارسية والأقليات الدينية، الذين يتعرّضون لانتهاكاتٍ جسيمة، بما في ذلك التشريد القسري، والقتل الجماعي، والتعذيب، والحرمان من الحقّ في التعليم والصحّة والسكن اللائق، بلّ حتى في اختيار اسماء أبنائهم. وتحرم هذه الشعوب من الحقّ في حرية التعبير والتجمّع السلمي، والمشاركة السياسية، أو تقلد الوظائف العامة، ومارس التمييز بكافة صنوفه لحساب القومية الفارسية، والشيعة الجعفرية الأثنا عشرية، وعطل مواد الدستور التي تقضي بالمساواة بين مكونات الشعب الإيراني بحجة اعتبارات الأمن القومي، فمثلا يتم منع بناء أي مسجد للسنة في طهران.

ويُعتبر «الأهوازيون» من أكثر الشعوب المُستهدفة. ومع أن هذه المنطقة من أغنى مناطق إيران بالنفط، إلاّ أن السياسات التمييزيّة حوّلتها إلى واحدة من أفقر المناطق وأقلّها نموًا، بعد أن استغل النظام جميع الثروات لتحقيق أهدافه السياسية، وعمل على تهجير العرب وتغيير التركيبة السكانية وتحجيم اللغة العربية، وتغيير مسار الأنهار إلى المناطق الفارسيّة.

كل هذا في الوقت الذي كان بمقدور أبناء إيران من مختلف القوميات والعرقيات والديانات والمذاهب، أن ينعموا بمستوى اقتصادي لائق، في دولة هي ثانية أكبر دول الشرق الأوسط مساحة وسكانًا، تملك ثالث أكبر اقتصاد في الشرق الأوسط، إذا كانت المواطنة وليست الطائفية هي سياسة نظامها، وإذا كانت هناك إدارة رشيدة لمواردها الاقتصادية، لا تجعل المغامرات الخارجية، والتدخل في شؤون الغير وسعيها للهيمنة الإقليمية هو ديدنها، ولا تقوم باستنزاف هذه الموارد في تمويل هذه المغامرات، وإشعال سباق تسلح، بل والدخول في برنامج نووي، ومن ثمّ، فإن السلوك الداخلي لهذا النظام ضد أبناء هذه الأقليات قد فاقم من إحساسهم بالظلم والتهميش، ومن ثم دفعهم إلى الثورة.

ولم يكن هذا السلوك بعيدًا عن نظر المجتمع الدولي، وخاصة أنه ليس سياسة طارئة، بل هو «سلوك ممنهج»، دأبت الأمم المتحدة والمنظمات الحقوقية الدولية على تناوله وانتقاده، ففي نوفمبر ٢٠١٧ أصدرت الأمم المتحدة قرارًا يدين طهران لانتهاكاتها لحقوق الإنسان وتزايد الإعدامات والاعتقالات التعسفية ضد النشطاء والصحفيين والمنتقدين للنظام. ومنها التقرير، الذي أصدرته الخارجية الأمريكية في إبريل ٢٠١٨ وأدانت فيه انتهاكات حقوق الإنسان، ضد الأقليات الدينية والقومية والعرقية والنساء. وفي هذا الصدد يرصد تقرير «منظمة العفو الدولية» ٢٠١٨/٢٠١٧ استبعاد المرشحين ضد روحاني بالتمييز ضدهم على أساس الجنس والمعتقد الديني والرأي السياسي.

وفي عام ٢٠١٦. قالت «هيومن رايتس ووتش»: إن «قوات الأمن والمخابرات هما أكثر من انتهك حقوق الإنسان في إيران»، كما دعت الأمم المتحدة، وفي ٢٠١٧. ذكرت منظمة «مراسلون بلا حدود»، أن إيران «مازالت من الدول الخمس الأولى الأكثر سجنا للصحفيين، حيث صنفت في المرتبة ١٦٥ من أصل ١٨٠ دولة». واحتلت المرتبة الرابعة على مستوى العالم في الرقابة الحكومية على الإعلام، طبقا لتحليلات لجنة «حماية الصحفيين» لنفس العام. وفي تقريرها الصادر عام ٢٠١٧ أفادت «فريدم هاوس»، بأن إيران مازالت في نهاية الجدول العالمي في مجال قيود الإنترنت، حيث احتلت المرتبة ٨٥ من أصل ١٠٠ دولة. وانتقدت «هيومن رايتس ووتش» أوضاع حقوق الإنسان في إيران بشدة واصفة ما قامت به الحكومة عام ٢٠١٧ في مجال «قمع حرية التعبير والمحاكمات العادلة والمساواة بين الجنسين، والحرية الدينية» بـ«المأساوي». وأدرجت الولايات المتحدة إيران على قائمتها لأسوأ الدول فيما يتعلق بالاتجار بالبشر واتهمتها بتجنيد الأطفال.

على العموم، لم يكن هدف ثورة الشعب الإيراني عام ١٩٧٩. هو إيصال رجال الدين إلى السلطة، بل تحرك الشارع الإيراني للتخلص من نظام الشاه وجهازه الأمني المتمثل في جهاز «السافاك»، الذي أرعب الإيرانيين لأكثر من عقدين من الزمن. ولم يدرك المواطنون أنه بوصول الملالي إلى السلطة ستزداد الأمور سوءا. غير أنه مما لا شك فيه سيعيد التاريخ نفسه؛ ليشكل الجانب الحقوقي في الأزمة الإيرانية الحالية، واحدًا من أهم الجوانب، والذي قد يكتب نهاية نظام ولاية الفقيه.

٢٠١٨/٨/١٧

هل تكتب أزمة العملة الإيرانية نهاية النظام؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

اعتبارًا من ٧ أغسطس، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الحزمة الأولى من العقوبات الاقتصادية على إيران، وهي ليست المرة الأولى التي توقّع فيها الإدارة الأمريكية على إيران مثل هذه العقوبات، فقبل الاتفاق النووي عام ٢٠١٥ كانت هذه العقوبات قائمة منذ عام ١٩٩٦. وبعد الاتفاق جرى تعليق العديد منها، ولكن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب جاء بنهج مغاير لما كان عليه سلفه باراك أوباما، وبعد توليه المسؤولية شرع في تطبيق هذا النهج، متواصلاً مع ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش باعتبار إيران أحد المحاور الرئيسية للشر في العالم، والداعم الأكبر للإرهاب، ووضع ترامب

لإيران شروطًا عليها الامتثال لها حتى يعاود الدخول في الاتفاق النووي، وإلا ستواجَه بعاصفة من العقوبات الاقتصادية المشددة، تُطبَّق على مرحلتين؛ الأولى في أغسطس وهي التي بدأ تنفيذها، والثانية في نوفمبر ٢٠١٨.

وتستهدف الحزمة الأولى من العقوبات أساسيات الاقتصاد الإيراني، على رأسها المشتريات الإيرانية بالدولار، وتجارة المعادن والفحم، والبرمجيات المرتبطة بالصناعة، وقطاع السيارات، ومنذ ٧ أغسطس أصبح على النظام الإيراني حظر شراء الدولار الأمريكي، وهو ما سيدفعه إلى استنفاد أرصدته الدولارية، واللجوء إلى طرق خلفية للحصول على العملة الخضراء، ما يفاقم أزمة الريال الإيراني المتفاقمة أصلاً قبل بدء تطبيق العقوبات، فقد فقدت العملة الإيرانية منذ مطلع ٢٠١٨ وقبل نهاية يوليو الماضي، نحو ثلثي قيمتها، أي قبل بدء تطبيق هذه الحزمة بنحو أسبوع، حيث وصل سعر الريال مقابل الدولار إلى ١١٩ ألف ريال، مع أن سعر الصرف الرسمي الذي حددته الحكومة الإيرانية هو ٤٤ ألف ريال لكل دولار.

وهذا يعني أن الأثر المباشر الاقتصادي الاجتماعي الأول لانهيار قيمة العملة المحلية، هو الارتفاع في معدلات التضخم، الأمر الذي ترتفع معه الأسعار وكلفة المعيشة على المواطنين الذين يحصلون على دخولهم بالعملة الوطنية، فضلا عن انخفاض قيمة مدخراتهم ودخولهم بذات النسبة التي انخفضت بها قيمة العملة، بالإضافة إلى إخفاق الحكومة في السيطرة على الأسعار.

والأثر الثاني يتمثل في أن قطاعي الأعمال العام والخاص يجدان أن ما كانا يحصلان عليه من خامات وقطع غيار وآلات ومعدات، قد ارتفعت أسعاره بنفس هذه النسبة، فيلجآن إلى إعادة تقييم ما يقومان بإنتاجه برفع أسعاره بذات نسبة ارتفاع الكلفة، وهذا الارتفاع يُفقد المنتجات الإيرانية ميزتها التنافسية من ناحية، ويخلق حالة كبيرة من الركود، وهذا هو الأثر الاقتصادي الثالث، إذ إن المواطن الإيراني سيعيد ترتيب أولوياته، ويقوم بالاستغناء عن جانب كبير من مشترياته المعتادة، ويعطي الأولوية للضروريات اللازمة للحياة.

أما الأثر الاقتصادي الرابع، وهو أيضًا أثر اجتماعي، فيتمثل في ارتفاع كلفة إقامة المساكن مع ارتفاع كلفة مواد البناء، ويصبح الحصول على وحدة سكنية في غير متناول الكثيرين من أبناء الشعب وتزداد صعوبة الزواج وتكوين الأسر.

ويمتد الأثر الاقتصادي الخامس إلى ارتفاع تكاليف المشتريات الحكومية ما يفاقم العجز في الميزانية العامة للدولة، وتزداد صعوبة سداد ديونها الخارجية وخدمة هذه الديون؛ لارتفاع كلفة حصولها على العملات الأجنبية، ولن يكون في إمكان الاقتصاد الإيراني أن يجني ثمارًا من انخفاض قيمة عملته على صعيد تنشيط الصادرات، في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية، إذ تصبح المنتجات الإيرانية مقوَّمة بالعملة المحلية رخيصة بالنسبة الى المستورد الأجنبي، الذي أصبح يشتري بالعملة الأجنبية أضعاف ما كان يشتريه بالأمس قبل انخفاض قيمة العملة الوطنية، لكنه لا يستطيع أن يستوردها، في ظل القيود التي فرضتها العقوبات الاقتصادية الأمريكية، فهذا المستورد سيوازن بالطبع بين مغامرته بالشراء من إيران وبين مصالحه لدى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وبالطبع فإنه سيختار هذه المصالح.

وإزاء هذا الوضع المتردي للعملة الإيرانية يظهر الأثر السياسي، فقد اشتعلت موجات الغضب الشعبي في أرجاء إيران، بمظاهرات تطالب بسقوط النظام، وبيّنت الشعارات التي رفعتها، والمطالب التي أعلنتها، أن المسؤول عما وصلت إليه العملة والاقتصاد من تدهور، هو النظام السياسي الفاسد، الذي راكمت نخبته، من خلال الفساد، ثروات هائلة، حاملة شعارات تصدير الثورة، التي لا معنى لها، غير إثارة القلاقل والأزمات، وإنهاك قدرات الشعب الإيراني وتبديد أمواله في دعم المليشيات والأحزاب والقوى السياسية الأجنبية والعملاء الذين يعملون في خدمته.

وفي الوقت الذي تلقي فيه نخبة النظام السياسي بالملامة على المؤامرة الأمريكية، تحاول احتواء أزمة العملة وآثارها الاقتصادية، بإجراءات تسكينية، بحسب ما أعلنه البنك المركزي من تدابير إزاء التعامل مع العقوبات الاقتصادية، مثل توفير العملة الأجنبية بالسعر الرسمي لشراء السلع الأساسية والأدوية، وعدم فرض ضرائب على هذه السلع. وفيما يستنفد هذا الإجراء احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية، ويقلص موارد الدولة، يقوم السوق بتدبير احتياجاته من العملة الأجنبية بحسب العرض والطلب، وفي ظل العرض المحدود يرتفع سعر هذه العملات من دون سقف محدد، فيفاقم ثانية من أزمة العملة، ويدخل الاقتصاد في حلقة مفرغة من كساد يغذيه التضخم، وتضخم يغذيه الكساد، مع تراجع الإنفاق الحكومي في ظل سياسات التقشف، وتراجع الإيرادات، نتيجة لجوء الحكومة لبيع النفط في السوق السوداء بأقل من سعره للحصول على العملة الأجنبية، والكساد يدفع بكثير من قطاع الأعمال إلى تعليق إقامة المشروعات الكبيرة، والاستغناء عن العمالة في المصانع ووحدات الإنتاج التي لا تجد منتجاتها المرتفعة الأسعار من يشتريها، فترتفع نسبة البطالة التي هي مرتفعة أصلاً، إذ تبلغ أكثر من ٢٨٪، ويرتفع عدد الواقعين تحت خط الفقر، الذين تتجاوز نسبتهم حاليًا أكثر من ٥٠٪ من الشعب، وأصبحت مشاهد عمالة الأطفال، وأطفال الشوارع، والتسول، وبيع أعضاء الجسم، وبيع الأجنة، وبنات الشوارع، وساكني القبور، وبيوت الكرتون، من الظواهر الشائعة، في دولة من المفترض أنها تعوم على بحر من النفط والغاز الطبيعي، ولكن سوء إدارتها، وفساد نخبة هذه الإدارة، جعل شعبها وكأنه بلا موارد.

ومع أن الإجراءات التسكينية التي لجأت إليها الحكومة لا تملك مقومات الاستدامة، في ظل أزمة حصولها على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل هذه الإجراءات، فمن الوارد أن تلجأ نخبة النظام السياسي إلى إجراءات سياسية تسعى بها إلى امتصاص غضب الشارع، وإطالة عمر النظام وتأجيل لحظة الإطاحة به، قد يكون من بين هذه الإجراءات تغيير في إدارات السياسة المالية والنقدية للبلاد، كوزير المالية ومحافظ المصرف المركزي، بل إنه وارد تمامًا تغيير الحكومة نفسها وتقديمها كبش فداء.

ولكن قوة الاحتجاجات هذه المرة، والتي حوّلت السخط الاقتصادي إلى تحدٍّ سياسي واجتماعي للنظام، تأتي من تنظيمها وقوة قطاعات القائمين بها: وهم الشباب، العمال والفلاحون، الأقليات القومية والدينية والعرقية التي انتهك النظام الإيراني حقوقها، كل هؤلاء يثورون ضد فساد النظام وتبديد موارد البلاد في حروب أهلية أشعلها في الدول العربية، من المفترض أن تكون العلاقة بها علاقة حسن الجوار

والتعاون، ولن ينطلي على هذه القوى الثائرة خطاب النظام الذي يحيل تدهور الأوضاع الاقتصادية وانهيار قيمة العملة إلى المؤامرة الأمريكية، ويتنصل من مسؤوليته هو، سواء أكان فسادًا أو سلوكه الخارجي غير المنضبط، كما لن ينطلي على هذه الاحتجاجات ما قد يقدمه النظام كبش فداء لإنقاذ نفسه.

وتحظى هذه الاحتجاجات بتعاطف دولي، يأمل أن تبلغ غايتها في إنهاء نظام عانى منه الشعب، ومنطقة الشرق الأوسط بل والعالم، ويرى في سقوطه بدء مرحلة جديدة قوامها الاستقرار والتعايش السلمي والتعاون، داخل منطقة تعد قلب العالم، ظلت فترة طويلة على صفيح ساخن بسبب ممارسات هذا النظام منذ قيامه ١٩٧٩. وإذا كانت بعض بلدان العالم لها مصالح وعقود أعمال مع هذا النظام، كروسيا والصين وباكستان والهند وبعض دول الاتحاد الأوروبي، إلا أنها أيضًا غير راضية عن سلوكياته التي أحرجتها، في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية أو علاقاتها العربية، وهذا التعاطف الدولي مع الحركة الاحتجاجية، أتاح لتنظيماتها في الخارج أن تعقد مؤتمراتها السنوية، وتسعى لتوحيد صفوفها، كما أتاح لها أن تنشط إعلاميًّا، كمؤتمر المعارضة الإيرانية في باريس في يوليو الماضي، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فيذوق نظام الملالي من نفس الكأس التي أذاقها الخميني شاه إيران، حينما كان الخميني على رأس قمة المعارضة في الخارج التي قادت لثورة ١٩٧٩.

وفي ظل تنفيذ حزمة العقوبات الاقتصادية الأمريكية الأولى، والتي تفاقم من أزمة العملة الإيرانية، والتداعيات الاقتصادية والسياسية لتدهورها، أصبح على النظام الإيراني، أن يفاضل بين خيارين، وهما أن يعدل من سلوكياته مستجيبًا للشروط الأمريكية التي وضعتها إدارة ترامب عند انسحابها من الاتفاق النووي، أو أن يستمر على عناده، وتدخل الحزمة الثانية من هذه العقوبات في نوفمبر القادم، في الوقت الذي تشتد فيه ثورة الشعب التي لن تنتهي إلا بانتهاء هذا النظام، ولأول مرة تتردد هتافات «الموت لخامنئي ولروحاني.. الموت للنظام»، لذا فإن النظام قد يجد حياته في الخيار الأول، ولكن الثورة تجد حياتها في الخيار الثاني، فهل تكتب أزمة العملة نهاية هذا النظام الذي طال أمده؟

٢٠١٨/٨/٢٤

مستقبل العلاقات التركية الأمريكية.. إلى أين؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تتجه بوصلة العلاقات الأمريكية التركية إلى مزيد من التوتر غير المسبوق، ورغم الأسباب المعلنة ظاهريًا بشأن قضية اعتقال القس الأمريكي، «أندرو برونسون»، المتهم بإقامة علاقات مع حزب العمال الكردستاني المحظور، فإن قائمة الخلافات طويلة، وتتعلق بمجمل العلاقات السياسية الخارجية للبلدين.

آخر هذه الخلافات، قرار الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، في العاشر من أغسطس، بمضاعفة التعريفة الجمركية على الصُلب والألمنيوم الوارد من تركيا بنسبة ٥٠ و٢٠٪؛ الأمر الذي أدى إلى تدهور غير

مسبوق في قيمة الليرة، وهروب المستثمرين، في إطار نهج شامل يستهدف الواردات التركية بما فيها الفحم بزيادة جمركية من ١٠٪ إلى ١٤٪، والسيارات من ٣٥٪ إلى ١٢٠٪.

ويعد هذا التصعيد هو الأكثر حدة في تاريخ النزاعات بين البلدين، حيث بلغت قيمة صادرات الصُلب إلى واشنطن، في عام ٢٠١٧ ، ١,١٢مليار دولار بنسبة ١٣,٦٪ من إجمالي صادرات الصُلب التركية؛ الأمر الذي جعل الحكومة التركية تعلن أن هذه الإجراءات الانتقامية على صادراتها تمثل «بداية حرب اقتصادية»، وقال عنها «أردوغان»: «إنها لن تؤدي إلا إلى تقويض المصالح الأمريكية والأمن»، معتبرا أن «نقل الخلافات السياسية إلى المجال الاقتصادي سيكون ضارًا للطرفين».. داعيا الشعب التركي إلى الاستعداد لمعركة وطنية ضد أعدائهم في المجال الاقتصادي»؛ الأمر الذي جعل أحد المحللين يصف التغير في العلاقات بينهما بأنها تتحول «من الحرب الباردة إلى المواجهة المباشرة».

وكانت صحيفة «نيوز. ري» الروسية، قد أعلنت فرض أمريكا عقوبات ضد كل من روسيا وإيران وتركيا في الوقت نفسه تقريبا، ومن المتوقع أن تؤثر هذه العقوبات سلبا على المناخ الاقتصادي في هذه الدول. وبحسب الخبير في مجلس الشؤون الدولية الروسي، «ماكسيم سواشكوف»، فإنه «لا يمكن اعتبار ذلك محض صدفة، وإنما هناك نيّات مبيتة»، وقالت «ستيفاني سيجال» من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية بواشنطن: «يبدو أن الولايات المتحدة تضغط على تركيا لكبح علاقاتها الاقتصادية مع إيران».

علاوة على ذلك، قامت الولايات المتحدة في ٣١ يوليو ٢٠١٨ بفرض عقوبات على وزيري الداخلية، والعدل التركيين، ردا على رفض أنقرة الإفراج عن القس الأمريكي، أندرو برونسون، ووفقا لما كتبه «كيث جونسون»، في مجلة «فورين بوليسي»، فإن «فرض العقوبات على كبار المسؤولين الحكوميين في دولة حليفة هو تصعيد كبير وانعكاس لمدى تطور الخلاف بين الدولتين».

وعلى ما يبدو، فإن معظم المحللين قد أجمعوا على أنه لا يمكن التوفيق بين العلاقات التركية–الأمريكية في وقتنا الحاضر، نتيجة الخلافات الأيديولوجية، والاستراتيجية بين البلدين، والتي بدأت في عهد الرئيس السابق، «باراك أوباما» بسبب اختلاف المبادئ، والنهج الشامل للسياسة الخارجية، وكان له انعكاسه على المواقف والمصالح بين واشنطن وأنقرة، حيث باتت الأخيرة أقرب إلى مواقف روسيا، المنافس التقليدي لواشنطن، بدءا من قرار تركيا منع قوات الناتو من دخول قاعدة «إنجرليك الجوية»؛ لاستخدامها في إسقاط نظام صدام حسين في عام ٢٠٠٣، حيث أجبرت أمريكا على التفاوض معها مدة عام لاستخدام القاعدة.

ويظهر هذا الخلاف بشكل أكبر في القضية السورية؛ حيث تدعم واشنطن قوات وحدة حماية الشعب الكردية في شمال سوريا، الأمر الذي دفع أنقرة إلى توافق استراتيجي مع إيران وروسيا في سوريا، وتوجه «أردوغان» بعيدًا عن تحالف شمال الأطلنطي. وعلى الرغم من أن الدعم الأمريكي للأكراد قد أغضب تركيا منذ بداية الحرب الأهلية السورية، فإن «سينان سيدي»، محلل المخاطر بمركز «ستراتفور»، الأمريكي، أرجع توتر العلاقات بين البلدين إلى بداية تولي الرئيس، «ترامب» مهام

منصبه في يناير عام ٢٠١٧، مؤكدا، أن «قرار واشنطن تقديم الدعم إلى القوات الكردية؛ دفع «أردوغان» إلى التعاون مع روسيا، وهو ما عزز من تباين المواقف التركية–الأمريكية حول سوريا أكثر من ذي قبل».

في حين تبرز عدة قضايا أخرى مثلت أوجها متعددة للأزمة؛ مثل: الهجوم على المتظاهرين الأكراد في واشنطن من قبل حرس الرئيس «أردوغان» في مايو ٢٠١٧، وعدم تقديم الولايات المتحدة الدعم الكافي له في أعقاب محاولة الانقلاب عليه في عام ٢٠١٦، واختلافهما فيما يتعلق بمجمل الرؤية الاستراتيجية لكلا الجانبين حول مستقبل سوريا، ورؤيتهما للدورين الروسي والإيراني، سواء في المرحلة الراهنة أو المقبلة، فضلا عن شراء أنقرة أنظمة الصواريخ «S-400» الدفاعية من روسيا، التي تعارض الهيكل الأمني الحالي لحلف الناتو، وتقوض محاولات الحلف لعزل موسكو، فضلا عن عدم حدوث تغير في السياسات الأمريكية التقليدية مع قدوم «ترامب»، واتخاذ خطوات مثل تسليم «فتح الله جولن، ووقف التعاون مع وحدات حماية الشعب»، كما تقول «أماندا سلوت»، من معهد «بروكينجز»: «لم تحد الإدارة الجديدة بشكل كبير عن سياسات واشنطن القائمة تجاه تركيا، ما يعني مزيدا من الانقسامات»، فضلا عن القضايا الجيواستراتيجية الواسعة التي تثير الخلاف، مثل خلافاتهما حول الناتو.

كما أن واقعة احتجاز القس «برونسون» تعد أحد العوامل التي قوضت العلاقة بشكل كبير، بعد أن مثلت أحد المحاور الأيديولوجية، والانتخابية المهمة لكلا الطرفين. ويشرح «ماكس هوفمان»، من مركز أبحاث التقدم الأمريكي، أن «المصالح السياسية لحزب العدالة والتنمية تخدمها الهجمات الخطابية ضد الولايات المتحدة، وينطبق الشيء نفسه على إدارة «ترامب»، حيث يمثل إطلاق سراح القس الإنجيلي «أولوية انتخابية وأيديولوجية».

غير أن ما يثير القلق أكثر هو التحولات المتعلقة بالنظرة الاستراتيجية لأنقرة، التي تنجرف بعيدًا عن الغرب، فيما أصبحت أيديولوجيتها المتعلقة بالسياسة الخارجية تتبنى نهجًا مواليًا أكثر للشرق. ويوجز تقريران أعدهما مركز «ستراتفور» بعنوان: «حملة أردوغان القومية»، «أمريكا الأولى لترامب» «أن كلتا الدولتين تتبنى سياسات تعكس شكلا عدوانيا من أشكال القومية، ما يجعل التوصل إلى حل وسط بشأن المصالح القومية بين الاثنين مستحيلا».

بشكل عام، يبدو الوضع غير قابل للتوفيق، في ظل سعي الطرفين إلى خدمة المصلحة الذاتية الأيديولوجية، والاستراتيجية، وهو ما أشار إليه، «أيكان إديرمبير»، من «مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات» بواشنطن: أنه «أمر غير مسبوق، أن تُعاقب واشنطن وزراء من حليفها «الناتو». وبحسب ما أشار «بول راهي»، من مؤسسة «هوفر»، «ستظل العلاقات متوترة بين البلدين في المستقبل المنظور»، وبحسب ما أوجز ترامب فإن «علاقتنا بتركيا ليست على ما يرام في وقتنا الحالي، وعلى ما يبدو، فإن الأتراك غير مبالين بتحسينها في المستقبل القريب».

وتاريخيا، تعاونت الدولتان معا في مواجهة الاتحاد السوفيتي، وتغاضيتا عن معظم الاختلافات الاستراتيجية بينهما، ولهذا السبب انضمتا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي. وفي هذا الصدد يقول «روبرت مور» في صحيفة «واشنطن تايمز»: « الآن ليس هناك سبب واضح لعضوية تركيا في حلف

الناتو، حيث لا تريد تركيا أن تشعر بالخضوع لمطالب أمريكا من أجل ضمان أمنها الوطني ضد روسيا». وهو ما أوجزه «ستيفين ايه. كوك»، من «مجلس العلاقات الخارجية» بقوله: «إن التداعيات ليست دالة على الشخصيات الفريدة والرؤى العالمية للرئيسين الأمريكي والتركي، لكن على المستوى الأساسي، نتيجة لعالم مُتغير لم تعد فيه واشنطن وأنقرة تتشاركان تهديدا مشتركا». ويقول «ستيفن كوك» من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، في مجلة «فورين بوليسي»: إن «العلاقة الخاصة بين تركيا وأمريكا لم تعد موجودة». ويؤكد الكاتب أن إدارة الرئيس «ترامب» هي الأولى التي تفهم تركيا ومواقفها، وتقرر في هذه الحالة التصرف بناء على ذلك».

ومع ذلك، لكي يكون للعلاقة أي احتمال للتعافي، يبدو أن هناك حاجة إلى إحداث «تغيير جذري»: إما أن تعيد روسيا فرض نفسها كتهديد لتركيا وأمريكا على حد سواء، أو أن يطرأ تغيير على الإدارة في إحدى الدولتين أو كلتيهما لتبني المناهج الأيديولوجية والسياسات الجديدة. وهو ما لا يبدو ممكنا في المستقبل القريب. وعلى الرغم من كون «أردوغان» شخصية سياسية مثيرة للانقسام في الداخل التركي، وغالبا ما يتم نقده في وسائل الإعلام الدولية، فإنه لا يزال يتمتع بشعبية كبيرة. وهو ما يوضحه «سونر جاجابتاي»، من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: «يؤمن مؤيدو «أردوغان» بأن تركيا لا تستطيع أن تقوم بمهمتها التاريخية المتمثلة في جعل تركيا عظيمة من دونه». وإذا كان الاقتصاد التركي يعاني من انهيار نتيجة العقوبات الأمريكية، فمن غير المتوقع أن يضعفه هذا الأمر محليا.

«أما بالنسبة إلى ترامب، فقد أخفقت المُعارضة حتى الآن في العثور على مرشح ذي مصداقية بمقدوره تحديه للفوز بالرئاسة في الانتخابات التي ستجرى بعد ما يزيد قليلا على عامين.. وهذا يعني أن إمكانية استبداله برئيس أكثر تصالحية منه هو احتمال ضعيف حاليًا، ما يقلل من فرص التقارب بين البلدين في السنوات المقبلة.

بشكل تراكمي، مع اتخاذ خطوات معينة من قبل أي من الطرفين، فإن الانهيار الحالي في العلاقات يمكن أن يثبت أنه يسير في طريق لا رجعة فيه. وفي المقام الأول، قد ينشأ هذا إذا قررت تركيا الخروج من حلف شمال الأطلنطي «الناتو»، وخاصة أن تلميحات «أردوغان» باللجوء إلى اتخاذ هذا القرار قد ازدادت على مدار عام ٢٠١٨. وفي الآونة الأخيرة، هدد بأن تركيا «ستبحث عن أصدقاء وحلفاء جدد». وإذا وقع هذا، فإنه يمكن اعتباره انهيارًا كاملًا في العلاقات بين البلدين، التي تفتقر إلى أي إطار للتعاون أو التواصل، فضلا عن أن التأثيرات الجيوسياسية والاستراتيجية ستكون كبيرة. وعلى أساس الانهيار الذي يحدث اليوم، يمكن تصور وضعين رئيسيين من العلاقات.

الأول: هو إزالة تركيا كشريك استراتيجي للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والذي سيكون له تأثير كبير سواء للقوة الناعمة أوالغاشمة على المصالح الأمريكية، حيث تعتمد الولايات المتحدة على تركيا لتكون بمثابة مركز رئيسي لانطلاق جميع عملياتها العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك لتمثيلها المصالح الغربية في المنطقة ذاتها. وبحسب ما أكده المحلل الدبلوماسي «كولم لينش» لمجلة «فورين بوليسي» الأمريكية، فإن هناك العديد من الفوائد اللوجستية التي تقدمها تركيا من خلال «قاعدة

إنجرليك الجوية التي تعتبر موطنا لمخزون الولايات المتحدة من القنابل النووية من نوع «B61»، وكما تقول «لورين طومسون»، محللة الشؤون العسكرية في معهد ليكسينغتون»: «إن المشكلة الأساسية التي تواجهها واشنطن هنا هي أن موقع تركيا الجغرافي لا يقدر بثمن».

والثاني: بغض النظر عن هذه الاعتبارات العسكرية واللوجستية، فإن فقدان تركيا كشريك، من شأنه أن يؤدي إلى خسائر للقوة الناعمة التي تمارسها واشنطن في المنطقة، وإذا ما تراجعت العلاقات أكثر فأكثر، فمن المرجح أن تواصل تركيا إدارة دفة علاقاتها نحو إيران وروسيا، ما سيعزز مكانتهما وقوتهما الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية في المنطقة برمتها، ومع خسارة الولايات المتحدة واحدة من أهم مواطئ قدمها في المنطقة، ستصبح الدول الهشة مثل ليبيا عرضة بشكل متزايد للتسلل الإيراني من خلال استخدامها للقوات غير النظامية بالوكالة، أو الهيمنة الروسية من خلال إقامة روابط عسكرية واقتصادية وسياسية. ومن شأن هذا السيناريو أن يضعف بشدة نفوذ واشنطن في الشرق الأوسط؛ ومن ثم قدرتها على تشكيل الأحداث والمبادرات الإقليمية لخدمة مصالحها الغربية.

وفي المجمل، يعمل هذا الخلاف ضد المصالح الجيوسياسية العامة لكلتا الدولتين. ومع ذلك، وبالنظر إلى العقيدة الأيديولوجية القومية الواضحة لدى الرئيسين؛ فإنه من غير المتوقع أن يغير أي منهما نهجه في المستقبل القريب. وبذلك، فإنه من غير المرجح أن تتعافى هذه العلاقة الاستراتيجية سريعا، ما سيضر في نهاية المطاف، ليس بمصالح الدولتين فقط، لكن بمنطقة الشرق الأوسط ككل.

كلمات دالة

٢٠١٨/٨/٣٠

اعترافات مساعدي ترامب قد تقود إلى عزله

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تعصف بالرئيس الأمريكي، دونالد ترامب مخاطر متزايدة، حول مستقبله السياسي، على خلفية توجيه القضاء الأمريكي يوم ٢١ أغسطس، تهما للمدير السابق لحملته الانتخابية «بول مانافورت»، وشهادة محاميه «مايكل كوهين» بخرقه القوانين، وهما الرجلان اللذان لعبا دورا محوريا في صعوده سياسيا.

ويتم محاكمة «مانافورت»، السياسي البارز، الذي تربطه صلة بالحزب الجمهوري، بتهم خاصة بعقد صفقات مالية شخصية غير مشروعة على الصعيدين الدولي والداخلي بما في ذلك الاحتيال البنكي والتهرب الضريبي وغسيل الأموال. وبالرغم من ذلك، فإن «كوهين» يمثل تهديدا أكثر قوة لإدارة ترامب، من خلال اعترافه بجريمة «انتهاك قانون تمويل الحملات الانتخابية»؛ بغرض التأثير على مسار الانتخابات، بناء على أوامر ترامب –المرشح الرئاسي وقتها– حيث قام بدفع ١٣٠ ألف دولار لامرأتين ادعتا أنهما أقامتا علاقات مع ترامب.

ومن جانبه، نفى «ترامب» تلك الادعاءات واتهم محاميه السابق «باختلاق القصص»، وردا على إجراءات سحب الثقة منه، قال في مقابلة مع محطة «فوكس نيوز»: إن مثل هذه الخطوة «ستقود إلى

ضرر كبير بالاقتصاد الأمريكي، وأن السوق سينهار ويصبح الجميع فقراء، متسائلا؛ «كيف يمكن أن تُسحب الثقة ممن أنجز عملًا عظيمًا».

وتأتى تلك الدعاوى القضائية كجزء من تحقيق أوسع بشأن التآمر الخارجي والمخالفات الأخرى حول حملة ترامب الانتخابية برئاسة «روبرت مولر»، وخاصة بعد أن أثبتت التحقيقات إدانة مستشار الأمن القومي السابق، «مايكل فلين»، بشأن صلته بمسئولين روس، كما أنها تأتي بعد أيام قليلة من نشر «نيويورك تايمز» تقريرا، يفيد تقديم مستشار البيت الأبيض، «دون ماكغان» حوالي ٣٠ ساعة من الإفادات للمحققين في لجنة «مولر»، الأمر الذي أثار حالة من الارتباك في البيت الأبيض، في وقت يحاول فيه مساعدو ترامب احتواء الموقف بعد الأسرار التي كشفتها المساعدة السابقة في البيت الأبيض «أوماروزا نيومان»، في مذكراتها حول تجربتها في العمل مع ترامب. فضلا عن ما كشفته شبكة «سي إن إن» الأمريكية، من حصولها على وثائق تحدث فيها حارس سابق لـ«برج ترامب العالمي»، عن وجود طفل غير شرعي للرئيس الأمريكي من علاقة مع خادمة.

ووفقا للعديد من المحللين، فإنه في ظل الإدلاء بالشهادات الأخيرة، يظل الأمر مسألة وقت لحين عزل ترامب من منصبه سواء من خلال المحاكم أو الكونجرس. في حين أن الدستور ينص على أن عزله يكون من اختصاص السلطة التشريعية. وبناء عليه، نشرت مجلة «فانيتي فير» الأمريكية تقريرا، قالت فيه إن «الخناق بدأ يضيق حول ترامب، بعد أن تخلى عنه حلفاؤه، وبعد أن أصبح حصار مولر أكثر إحكاما». ونبهت أن هذه التطورات تعني أنه بات فعليا متهما بالتآمر، وبالتالي ارتكاب جريمة فيدرالية وخرق القانون الانتخابي. وفي السياق ذاته، قالت أستاذة العلاقات الدولية في جامعة واشنطن «عبير الكايد»، إنه يحق للقضاء محاكمته بسبب إطلاقه تصريحات تعرقل مسار القضاء، وتهديد بانهيار الاقتصاد، مضيفة أن «دفع الرشاوى واستخدام أموال من مصادر أجنبية لتمويل حملته الانتخابية، تعد جريمة وقد تؤدي إلى عزله». ولعل ذلك ما دفع صحيفة «فيلت» الألمانية لتوقع نهاية ولاية الرئيس الأمريكي قريبا، حيث قالت: إنه «بدا مؤخرا في حالة من التوتر، بعد أن وقف أقرب المقربين إليه في قفص الاتهام». وألمحت أنه «يخشى كثيرا الخضوع للتحقيق»، مؤكدة أنه شخص لا يمكنه التعايش مع دولة القانون، وسيبقى في خطر طالما هناك أشخاص يلتزمون بالقوانين.

وفي هذا الصدد، أظهر استطلاع رأي نشر مؤخرا، أن الأمريكيين يعتقدون أن مجتمعهم أصبح أكثر فسادا منذ تولي «ترامب» منصبه. وذكرت منظمة «الشفافية الدولية»، أن حوالي ستة من عشرة أشخاص قالوا إنهم يعتقدون أن الفساد ازداد في الأشهر الـ١٢ الأخيرة. وكان ترامب قد تولى الرئاسة متعهدا بالحد من نفوذ المؤسسة الحاكمة في واشنطن، ومحذرا من أن «هيلاري كلينتون» كانت فاسدة بشكل لا يصدق في حين أنه النزيه والملتزم!.

ومع ذلك، تظل عملية عزل الرئيس الأمريكي مُعقدة إلى حد كبير، كما يقول «غاري يانغ» في صحيفة «الغارديان»، حيث تظل محاكمته وهو في المنصب شأنا سياسيا وليس قضائيا، وتحتاج إلى موافقة غالبية النواب في الكونجرس، ويتبع ذلك محاكمة أمام مجلس الشيوخ، فيما يجب أن يصوت ثلثا

الأعضاء على إزاحته من المنصب. وفي الوقت الحالي يسيطر الجمهوريون على المجلسين، النواب والشيوخ، وقد يفوز الديمقراطيون في مجلس النواب في انتخابات نوفمبر القادم، فيما هناك فرصة قليلة للفوز في مجلس الشيوخ. ومن ثمّ، لن يكونوا قادرين على الإطاحة به دون الحصول على غالبية أصوات مجلس الشيوخ، إلا في حالة انقلب الجمهوريون على ترامب، وهذا سيناريو غير محتمل». ويعد الشرط المُعزز للأغلبية «إجراء دستوري»، باعتباره ضمانة للرئيس ضد ما يُمكن أن يكون هجمات حزبية لا تستند لمعايير قانونية أو دستورية. وبحسب «يانغ»: «لا يوجد رئيس حصل على موافقة من حزبه بعد ٥٠٠ يوم من انتخابه مثل ترامب، غير «جورج دبليو بوش» بعد هجمات ١١/ ٩، وحتى إذا قادت مشكلات ترامب القانونية لتخفيف قاعدة الدعم له، لكنها في النهاية لن تقود لانهيار قاعدته الشعبية».

هذا فضلا أن عملية العزل تستغرق عادةً شهورًا أو سنوات حتى تكتمل؛ لأنها بحاجة لإجراءات طويلة ومعقدة. وكما تشير السوابق التاريخية، فإن فرص النجاح محدودة للغاية لمُتطلبات عملية التصويت في مجلس الشيوخ. حيث إن اثنين فقط من رؤساء الولايات المتحدة الأربعة والأربعين قد تعرضا للمحاكمة، وهما «أندرو جونسون»، و«بيل كلينتون»؛ ومع ذلك لم تتم مقاضاتهما من قبل مجلس الشيوخ.

وتتفاقم هذه الصعوبة التشريعية من قبل العامل المحدد الثاني وهو: «الديناميات المُستقطبة للسياسة الأمريكية». بمعنى آخر، فإن معضلة التمثيل داخل الكونجرس تمثل عائقا يقف أمام إقالته. وفي الوقت الحاضر، يمتلك الجمهوريون أغلبية في مجلس النواب تضم ٣٧ مقعدًا، فيما يزيدون بواقع مقعدين في مجلس الشيوخ. بيد أن ما يعزز هذه الديناميكية هي الطبيعة الحزبية للسياسات المحلية الأمريكية اليوم. ومن غير المتصور رؤية أي عدد من أعضاء الكونجرس الجمهوريين يصوّتون ضد ترامب في عملية عزل قد تعطي ميزة سياسية لمنافسيهم الديمقراطيين، ومن المتصور أن يعيد الجمهوريون حساباتهم ولا يدعموه للترشح للولاية الثانية، لكن يبقى التوجه للعزل أمرا مستبعدا، يضر ويؤثر على بنية الحزب، ومساره السياسي.

وبالفعل، ظهرت أدلة على تحديد أولويات احتياجات الحزب الجمهوري في أعقاب محاكمات كل من كوهين ومانافورت. فعلى سبيل المثال، بدا «جون كورنين»، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ، وكأنه يتجنب أي إدانة لترامب، وهو ما يحتاج إليه أعضاء الكونجرس لخطب ود قاعدتهم الانتخابية. ولعل المثير للجدل أن الناخبين الجمهوريين لا يزالون موالين بشدة لترامب وإدارته، على الرُغم مما لحق بها من اتهامات. فمنذ بداية ولايته عام ٢٠١٧، بلغ معدل قبوله بين أعضاء الحزب أكثر من ٨٦٪ وفي بعض الأحيان تصل إلى ٩٠٪، ومن غير المرجح أن يتغير هذا النمط. وكما أوضح «جون هوداك»، من معهد «بروكنجز»، فإن «دعم الناخبين الجمهوريين هو صك تأمين الرئيس ترامب».

وتلخيصا لذلك، كما يقول «كين وايت» في صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية، فإن «تعقيد عملية الاتهام والاستقطاب الحزبي هو ما يحصن وضع ترامب»، في الوقت الذي استبعد فيه أن يتجه إلى الأسلوب ذاته الذي سلكه الرئيس، «نيكسون»، عندما رأى أن المحاكمة في مجلس الشيوخ قد تصل لعزله عام ١٩٧٤».

وعلى الرغم من أن ترامب يبدو في الوقت الحالي ثابتا، لكن هناك العديد من المحللين قد سلطوا الضوء على التحول الذي قد يطرأ في أعقاب انتخابات التجديد النصفي للكونجرس، في نوفمبر ٢٠١٨. ففي ضوء هذه المحاكمات قد يتحول الدعم للمرشح الديمقراطي المحلي، وهو ما أشارت إليه مجلة «الإيكونوميست» البريطانية، من أن ترامب «كسر الثقة مع ناخبيه؛ وهو ما قد يسمح بسيطرة الديمقراطيين على الكونجرس». وفي حال ظهرت محاولة ناجحة لعزل الرئيس، سيتم تسليم الرئاسة إلى نائبه، «مايك بينس» المشابه لأيديولوجيته ونهجه السياسي. لكن الأثر الرئيسي سيكون على مؤيدي ترامب، حيث إن عزل الكونجرس الديمقراطي له من شأنه أن يعزز معتقداتهم بأن الدولة الأمريكية تعمل ضده لإفساد رئاسته، مما يزيد من الاستقطاب. أما إذا فشلت عملية العزل «فمن المرجح أن يؤدي التشهير به إلى تشجيع وتقوية فرصه في الانتخاب القادمة ٢٠٢٠»، كما يقول «مارتن كيتل» في صحيفة «الجارديان»: إنه «في أعقاب تنامي الأيديولوجية القومية لترامب، ما يحتاج إلى هزيمة ليس فقط ترامب، بل التيار الداعم له».

ومن ثمّ، تبقى احتمالية توجيه الاتهام للرئيس الأمريكي تعتمد بشكل كامل تقريبًا على نجاح الديمقراطيين في انتخابات الكونجرس النصفية. وهو الأمر غير المتوقع حدوثه. ولكن ما هو شبه المؤكد هو أن «المحاكمات، والعواصف السياسية التي ولدتها، ستصرف انتباه الرئيس عن مسؤولياته الأخرى في صنع السياسات»، وذلك بحسب ما أشار «ميخائيل فوغل» من مؤسسة «بروكينجز» بواشنطن، فمن خلال الطعن في شرعيته من المرجح أن يركز بشكل أقل على ملفات السياسة الداخلية والخارجية لصالح محاولة احتواء الضرر، ولا شك أن تلك الحالة كفيلة بتدمير الفاعلية التي تتمتع بها الحكومة الأمريكية المتوترة بالفعل بسبب تذبذب قراراته.

٢٠١٨/٨/٣١

تأثير هروب المستثمرين الأوروبيين على السوق الإيرانية

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في ضوء إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران، والتي بدأت مطلع شهر أغسطس٢٠١٨، أعلنت كل من شركة الخطوط الجوية البريطانية «بريتيش ايرويز»، والفرنسية «ايرفرانس»، يوم ٢٣ أغسطس اعتزامهما تعليق جميع الرحلات المتجهة من وإلى إيران، وذلك بدءا من سبتمبر، وهو الأمر الذي قامت به شركات أوروبية كبرى في وقت سابق مثل «توتال» و«بيجو» و«ميرسك»، وكذلك البنوك مثل البنك الألماني، عقب التهديدات الأمريكية العقابية.

وبالتزامن مع ذلك، أعلن الاتحاد الأوروبي، الذي يعمل على التخفيف من أثر العقوبات الأمريكية على طهران من أجل الإبقاء على تجارته معها؛ تقديمه مبلغا قيمته٥٠ مليون يورو كحافز لطهران؛ ولمساعدتها على تحقيق نمو في القطاع الخاص في ضوء انسحاب العديد من الشركات الغربية.

وبحسب صحيفة «ستارز اند سترايبس»، الأمريكية؛ تأتي هذه التطورات «دليلا على محاولات الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب» عزل إيران اقتصاديا من خلال فرض نظام عقوبات عالمي وأحادي الجانب، عقب إعلانه الانسحاب من الاتفاق النووي، كوسيلة لمعاقبتها على النهج التي تتبعه في الشؤون الإقليمية، ومحاولاتها نشر الإرهاب في كل الأنحاء»، فيما ستفرض واشنطن عقوبات أكثر إضرارًا بالاقتصاد في ٥ نوفمبر المقبل على قطاعات النقل البحري وبناء السفن، والطاقة، والتحويلات المالية المتعلقة بالنفط الإيراني.

وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت في مايو الماضي من الاتفاق النووي الإيراني، بعدما وصفه الرئيس الأمريكي، بأنه «مريع ويحقق صالح طرف واحد»، وأنه ليس بالقوة الكافية لردع إيران عن التوسع في «أنشطتها التخريبية» في المنطقة، ومن ثمّ أعاد فرض العقوبات عليها، بل وأعلنت الولايات المتحدة عزمها إنهاء جميع الواردات الإيرانية بحلول نوفمبر ٢٠١٨، عندما تدخل العقوبات الثانوية المفروضة على الشركات الأجنبية العاملة في طهران حيز التنفيذ، وفقًا لما نصت عليه العقوبات المتضمنة في قانون تفويض الدفاع الوطني الأمريكي لعام ٢٠١٢.

وبعودة العقوبات، فإنه من المتوقع أن يتعثر الاقتصاد المحلي مجددا؛ إذ إن العقوبات كانت وراء أكثر من ٢٠٪ من مشكلات الاقتصاد الإيراني على مدار سنوات، وكان أبرز معالمها بطالة تتجاوز ١٤٪، فيما يظهر أثر ذلك على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية؛ كسعر الصرف أمام الدولار، ومعدلات التضخم والنمو، إضافة إلى الاستثمارات الأجنبية التي نجحت الحكومة في تحسينها في الفترة التي أعقبت سريان الاتفاق النووي في عام ٢٠١٦ .

ولعل أبرز التداعيات المحتملة، سيتحملها قطاع النفط؛ إذ تحتل إيران المرتبة الثالثة في منظمة «أوبك» من حيث الإنتاج، وقد نجحت بعد عام ٢٠١٦ في إنتاج أكثر من ٤ ملايين برميل يوميا لتبلغ حصتها ١٤٪ من إجمالي حصة المنظمة. بينما تأثر الإنتاج بعد فرض العقوبات بنحو الضعف لينخفض إلى حدود ٢,٢ مليون برميل في منتصف ٢٠١٢. و١,٢ مليون في منتصف ٢٠١٥. ومن المتوقع بعد تطبيق العقوبات أن تنخفض الصادرات من النفط بعد مضي الـ١٨٠ يوما وحلول الموعد الثاني لفرض العقوبات الأمريكية، بمعدل ٥٠٠ ألف برميل يوميا، وتراجع الإنتاج اليومي من النفط من ٤,٧ ملايين برميل يوميا إلى ٢,٩ مليون برميل لاحقا؛ وذلك بسبب توقف الشركات والمصارف الاستثمارية عن شراء عقوده المستقبلية.

وتستهدف إيران من خطتها الخمسية السادسة (٢٠١٦–٢٠٢١) تحقيق استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ١٥ مليار دولار سنويا، بحد أدنى لا يقل عن ٣ مليارات دولار سنويا. ووفقًا لمراقبين، يمثِّل التعويل على هذه الاستثمارات «اتجاهًا تنقصه الحكمة لدى الحكومة»، لعدة أسباب منها؛ ما يتعلق بطبيعة التشريعات الإيرانية التي لا تبدو ملائمة للمستثمرين، في ظل تشديد القوانين الداخلية مع قضايا الشركات الاستثمارية الوافدة من الخارج، ولاسيما الغربية منها، وكذلك الصعوبات التي تعاني

منها العلاقات المصرفية؛ حيث تظل كبرى المصارف في الغرب غير راغبة في تسهيل التعاملات التي يدخل فيها طرف إيراني، خشية التضييق على تعاملات هذه المصارف من قبل السلطات الأمريكية.

ومع ذلك، فقد رأي بعض المُحللين أنه على الرغم من الفرار الأوروبي من إيران في الوقت الحالي، إلا أن هذا لا يمثل سوى قلق قصير الأمد بالنسبة إلى طهران، ويعول الإيرانيون، على المدى الطويل، على نجاح الاتحاد الأوروبي في تحجيم نظام العقوبات الأمريكي وتأمين هدف أوروبا المُتمثل في الحفاظ على الروابط التجارية والاستثمارية مع طهران، كما تظل إحدى الطرق هي الشركات العابرة للحدود التي تم تشجيعها حتى الآن على الاستثمار في إيران. وعلى الرغم من أن هذه الشركات تشكل أكثر الطرق المباشرة التي يمكن من خلالها زيادة الإيرادات الإيرانية، بالنظر إلى ما تمتلكه من رأسمال ضخم واتساع نطاق نفوذها، فإنها أيضا تبقى أيضا أكثر عُرضة للتضرر من العقوبات الأمريكية؛ بسبب امتلاكها روابط تجارية كبيرة مع الولايات المتحدة، وهو ما أوضحته «شيفاني سينج»، من معهد «دراسات السلام والصراع» بالهند.. «فعلى سبيل المثال، شركة النفط والغاز الفرنسية «توتال»، التي لديها اتفاقيات مُلزمة لتطوير حقول النفط والغاز في إيران، ٩٠٪ من عملياتها التمويلية تديرها البنوك الأمريكية، «و٣٠٪ من المستثمرين في أسهمها هم مساهمون أمريكيون».

ويتمثل أحد الحلول، كما يرى «روبرت كولدا»، في تقريره لمؤسسة المجلس الأطلسي البحثية الأمريكية، في سعي الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز الروابط بين إيران والشركات الأوروبية الأصغر التي لها صلات أقل كثيرا بأمريكا؛ ما يجعلها بعيدة عن نظام العقوبات الأمريكي. ويوضح «كولدا»، أن «أوروبا الوسطى والشرقية»، ولاسيما في بعض اقتصادياتها الكبرى في بلدان مثل جمهورية التشيك وبولندا والمجر، «لديها العديد من الشركات المحلية غير الموجودة في السوق الأمريكية؛ ما يعني أنه ليس لديها سبب للخوف من العقوبات الثانوية الأمريكية المفروضة على إيران».

ومع هذا، قد تمثل السياسة عائقًا أمام هذه الدول؛ حيث تسعى معظم بلدان أوروبا الوسطى والشرقية حاليًا إلى التقرب من أمريكا من أجل درء التهديد العسكري المتصور أن يفرضه تزايد النفوذ الروسي. وبناء عليه فإن من غير المُحتمل لأي دولة أنت تسمح لشركاتها أن تقوض بشكل صارخ نظام عقوبات ترامب بالتعامل مع إيران.

فيما يبقى احتمال تعويض الأضرار الناجمة عن هجرة رؤوس أموال الشركات الأوروبية من خلال قوى غير أوروبية ترغب في مواصلة تقديم الدعم لطهران، ولعل أبرزها، «تركيا وروسيا والصين والهند». وتشكل بكين أكبر تهديد لرغبة ترامب في شل إيران اقتصاديًا، وبالفعل، كان هناك حديث عن أن شركة البترول الوطنية الصينية «CNPC» تسعى إلى الحصول على عقود التطوير والصيانة التي تخلت عنها شركة النفط والغاز الفرنسية «توتال»، مثل حقل الغاز الإيراني «فارس» الجنوبي. وهو ما أكد عليه «رؤوف ممدوف»، من معهد الشرق الأوسط بالولايات المُتحدة، من أن «الصين تصر على البقاء في اللعبة»، حيث تتمتع شركة CNPC وغيرها من الشركات الصينية الأخرى ببيئة خالية من

المُنافسة في السوق الإيرانية المُربحة للغاية». الأمر الذي قد يؤدي إلى جذب المزيد من الشركات غير الأوروبية، ما قد يقلل من حدة العقوبات.

وعلى الرغم من التفاؤل في بعض الأوساط بأن الخسائر التي تكبدتها الشركات الأوروبية سوف تقابلها عملية إعادة استثمار بديلة من الشركات الصينية والروسية والهندية، فإن معظم المحللين، يعتقدون بأن مستوى رأس المال، الذي كانت قد استثمرته هذه الشركات مستحيل أن يتكرر بأي شكل من الأشكال، حيث يفتقر معظمها إلى القدرة الإدارية وقدرة إيراداتها في الأساس على تلبية تلك العقود والالتزام بها، وخاصة أن عمليات التطوير المرتبطة بمشروعات البنية التحتية ومشتريات الطاقة مكلفة للغاية من الناحية التقنية.

علاوة على ذلك، هناك عامل آخر للشركات الأوروبية وغيرها لتجنب الاستثمار واستقرار أنشطة أعمالها في إيران، وهو أن مثل هذه الخطوة من شأنها، في المستقبل المنظور، أن تعرقل أي ارتباط اقتصادي ومالي مع الولايات المتحدة، أكبر سوق في العالم وأكثرها ديناميكية في ظل نظام العقوبات الراهن، وذلك في حال تعاملت تلك الشركات مع طهران تجاريًا، ولاسيما أنه أصبح من الواضح، الاختيار بين ممارسة الأعمال التجارية مع إيران أو القيام بأعمال تجارية مع الولايات المتحدة. وذلك كما يقول «دينيس روس»، المساعد الخاص السابق للرئيس أوباما. وربما أن ما جعل هذا القرار أكثر سهولة بالنسبة إلى معظم الشركات هو بيئة الأعمال المعقدة والمعروفة في إيران، فلا شك أن المستثمرين الأجانب يواجهون صعوبات فيما يتعلق بقضايا الفساد والتشريعات التنظيمية المتناقضة التي انعكست في درجة سهولة ممارسة الأعمال التجارية لعام ٢٠١٨. فبحسب البنك الدولي تحتل طهران المرتبة ١٢٤على النقيض من المرتبة السادسة للولايات المتحدة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

كما أن محاولة هذه الشركات سد الفجوة التي تركتها الشركات الأوروبية، يواجه صعوبة لوجيستية أخرى، متمثلة في تكرار العمل والاستثمار بنفس المستوى والكفاءة التي كانت لدى الشركات الأوروبية، ولعل ذلك الأمر هو ما دفع مستشار الأمن القومي الأمريكي، «جون بولتون» إلى إعلان أن العقوبات التي أعيد فرضها على إيران لها آثار اقتصادية أقوى أثرًا مما توقعته الولايات المتحدة.

ويتمثل الأثر الرئيسي، جراء نجاح نظام العقوبات، في هروب رؤوس الأموال الأوروبية، وانخفاض الإيرادات التي تحصل عليها إيران من حجم تجارتها مع الاتحاد الأوروبي، والتي تصل نسبتها إلى ١٦,١٪ من اقتصادها الكلي، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي خامس أكبر شريك تجاري لطهران. الأمر الذي سيؤدي إلى الحد من النمو الذي شهدته البلاد خلال العامين الماضيين نتيجة رفع العقوبات؛ حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى إيران من الاتحاد الأوروبي ٤,٢ مليارات يورو، ونما قطاع تجارة الخدمات بنسبة ٣٠٪، من ٥٠٠ مليون يورو في عام ٢٠١٣ إلى مليار يورو في عام ٢٠١٧. بينما ازدادت الواردات الإيرانية من القارة الأوروبية بنسبة ٨٩٪ بين ٢٠١٣ و٢٠١٧ لتصل من ٨٠٠ مليون يورو إلى ١٠,١ مليارات يورو، ومن ثم فإن كل تلك النقاط من التقدم والتحسن سيتم تقييدها بشكل كامل تقريبًا.

غير أن هناك أثرا آخر، بحسب المعهد الملكي للخدمات المتحدة، «تشاتام هاوس»، يشجع التأثير الاقتصادي الضار والعزلة الدولية، على نمو الاضطرابات السياسية داخل إيران بشكل متزايد. فمع النقص الكبير في البدائل ذات المصداقية لإعادة الاستثمار المتاحة، تم تقويض برنامج روحاني الاقتصادي إلى حد كبير، كما فقد التيار المعتدل التأييد السياسي، وبالفعل اجتاحت الاحتجاجات البلاد في ضوء أزمة العملة في أغسطس، وفقدان الوظائف، والتضخم، ومجموعة من القضايا الاقتصادية الأخرى التي ظهرت منذ إعادة فرض العقوبات. الأمر الذي جعل النظام الإيراني يمر بأزمة لم يشهدها منذ أربعين عاما، وبدوره، يعتقد خبير شؤون الشرق الأوسط في جامعة «سان بطرسبورغ» الروسية، «نيكولاي كوزانوف»، بأن إيران في موقف صعب، وهو ما قد يدفعها إلى التفاوض وإبرام اتفاقيات بشأن الصواريخ والقضايا الإقليمية، فضلا عن الاتفاق النووي، آخذة بعين الاعتبار مصالحها».

على العموم، فإنه على الرغم من التداعيات المتوقع حدوثها في الأشهر القادمة جراء عودة العقوبات، والتي ستهدد جميع المكتسبات التي حققها الاقتصاد الإيراني بعد سريان الاتفاق النووي منذ عام ٢٠١٦ على صعيد تحسن معدلات النمو والتضخم وقيمة العملة؛ إلا أن تدهور تلك المؤشرات قد لا تكون مدعاة لانهيار الاقتصاد الإيراني كليا، والذي اعتاد على التأقلم مع ظروف سيئة شبيهة عاشها خلال العقوبات الماضية، متبعا نظرية «الاقتصاد المقاوم». ومن جهة أخرى، فإن العقوبات الحالية قد تختلف عن سابقتها عبر التعويل على الأطراف الأوروبية والآسيوية الرافضة انسحاب أمريكا من الاتفاق والراغبة في الحفاظ عليه.

٢٠١٨/٩/٦

ماذا بعد قرار الإدارة الأمريكية وقف إسهاماتها في موازنة «الأونروا»؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية:

في مسعى منها إلى ممارسة الضغط على القيادة الفلسطينية لإخضاعها بهدف تنفيذ أجندتها المنحازة لإسرائيل؛ أعلنت الإدارة الأمريكية يوم ٣١ أغسطس الماضي وقف التمويل المخصص لـ«الأونروا» بشكل كامل. ويأتي القرار بعد إعلانها في الرابع والعشرين من أغسطس الماضي، تقليص مساهمتها للوكالة بنحو ٢٠٠ مليون دولار، وتجميد حوالي ٤٠ مليون دولار كان من المقرر إرسالها إلى الوكالة في يناير٢٠١٨. كما يأتي القرار متزامنا مع تخفيض المساعدات عن الأمم المتحدة والمنظمات الإغاثية الأخرى.

ويعود تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٨ ديسمبر ١٩٤٩. بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئي فلسطين. وتتنوع الخدمات التي تقدمها بين «التعليم، والصحة، والإغاثة، والخدمات الاجتماعية»، ويتم تمويلها بالكامل من خلال التبرعات. وتُعرّف الأونروا اللاجئ الفلسطيني بأنه الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته الطبيعي خلال الفترة بين ١ يونيو عام ١٩٤٦ و ١٥ مايو عام ١٩٤٨،

والذي فقد منزله ومورد رزقه نتيجة الصراع الذي دار في عام ١٩٤٨، وأولئك المنحدرون من صلب الآباء الذين ينطبق عليهم ذلك التعريف.

وتعد الولايات المتحدة أكبر مانحي الوكالة، إذ تقدم حوالي ٣٥٠ مليون دولار في العام، أي أكثر من أي بلد آخر، ما يشكل أكثر من ربع ميزانية الوكالة التي تصل إلى ١,٢ مليار دولار.

ويأتي القرار تأكيدا على السياسة التي اتبعها الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب منذ تنصيبه، والتي تقوم على مبدأ «أمريكا وإسرائيل أولا»، ومن ثم انسحب على إثرها من عدد من الاتفاقات والمعاهدات الدولية؛ باعتبارها لا تصب مباشرة في هذه السياسة، ومنها؛ اتفاقية «الشراكة عبر المحيط الهادئ»، و«اتفاق نيويورك حول الهجرة» فضلاً عن انسحابه في يونيو ٢٠١٧ من «اتفاقية باريس لمكافحة التغير المناخي»، وإعلانه في أكتوبر ٢٠١٧ انسحابه من «منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة» (اليونسكو)، وفي ١٩ يونيو، انسحب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، كما يهدد بإلغاء «اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية» (نافتا)، والانسحاب من منظمة التجارة العالمية.

بشكل عام، تعمل الإدارة الأمريكية على إنهاء وضعية «لاجئ» لملايين الفلسطينيين، من أجل وقف عمل «الأونروا»، عزز من ذلك التقرير الذي نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، الأمريكية، بعنوان «معظم الفلسطينيين لم يعودوا لاجئين»، وقالت فيه: «إن واشنطن تخطط لتغيير أحادي الجانب يتعلق بتعريف اللاجئ الفلسطيني وخفض العدد الذي تعترف به بمعدل التسع»، حيث سيتم الاعتراف بأنهم «٥٠٠ ألف فقط. في حين تقدر «أونروا» عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالم بخمسة ملايين ومائتي ألف لاجئ».

ونقلت صحيفة «إسرائيل اليوم»، عن عضو الكونجرس الأمريكي، «داغ لمبورن»، نهاية الشهر الماضي، قوله إنه: «يسعى إلى سن قانون جديد يعتبر عدد اللاجئين الفلسطينيين أربعين ألفا فقط، وليس أكثر من ٥ ملايين»، وذلك عن طريق حصر تعريف اللاجئ الفلسطيني على من تشردوا خلال النكبة فقط، واستثناء نسلهم من الأجيال اللاحقة.

وتعاني الوكالة الأممية، من أزمة مالية خانقة، منذ فترة، بعد أن جمدت الولايات المتحدة تقريبا أكثر من نصف المساعدات السنوية التي تقدمها إليها، ولم يُدفع منها سوى ٧٠ مليون دولار فقط. وفي الوقت الحالي، من المحتمل أن يؤثر إلغاء تلك المساعدات على حياة الفلسطينيين بشكل كبير ما لم يتم إيجاد تمويلات بديلة، حيث سيتأثر عدد من البرامج التي تديرها منظمات غير حكومية وجمعيات خيرية في الضفة الغربية وغزة، والتي تقدم الطعام والمعدات الطبية والخدمات، ما سيكون له تبعاته على تدهور أوضاع اللاجئين الفلسطينيين الإنسانية، ومنها إغلاق المستشفيات والمدارس أمامهم. وكانت الوكالة قد أعلنت بالفعل توقفها عن دفع مرتبات ٢٢ ألف مدرس في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية والأردن وسوريا ولبنان، ما يهدد بأزمة كبيرة، وخاصة أنها تدير برنامجا تعليميا هو الأكبر في الشرق الأوسط، بوجود أكثر من ٧٠٣ مدارس، يستحوذ على أكثر من نصف ميزانية الوكالة. فضلا عن أنه سيؤدي إلى مزيد من الفقر وتصعيد التطرف وأعمال العنف، والعناد والصراعات وسيطرة مشاعر الغضب

والإحباط، وتوقع زيادة حالة عدم الاستقرار في البلدان المضيفة، التي تكافح بالفعل من أجل التصدي للتداعيات الناجمة عن الأزمات الإقليمية الأخرى، ما سيكون له تأثيره على الأمن الإقليمي. ومن ثم، تهديد خطط (أونروا) ومستقبلها وتقويض ما نجحت في تحقيقه طوال سبعة عقود أنقذت خلالها المنطقة والعالم من تبعات كارثية.

وبحسب إحصاءات نشرها موقع «ميدل إيست آى»، يعتمد أكثر من نصف سكان قطاع غزة الذي يعيش فيه أكثر من مليوني فلسطيني على «الأونروا»؛ في توفير الرعاية الصحية والطعام والتعليم وفرص العمل. وبالرغم من أن البنك الدولي قد عوض بالفعل بعض الخسائر؛ عبر إعلانه في يوليو الماضي، اعتزامه زيادة المساعدات السنوية لتصل إلى٩٠ مليون دولار، بدلا من ٥٥ مليون دولار كمحاولة لتحسين الوضع المتأزم على نحو متزايد، إلا أنه يوجد احتمال بإغلاق العديد من الخدمات والمشروعات الحيوية»، حيث لا تزال «الأونروا» في حاجة إلى ٢١٧ مليون دولار.

من جانبها، استنكرت السلطة الفلسطينية القرار، مؤكدة أنه «لا يحقّ للولايات المتحدة تقويض عمل الوكالة التي تشكلت بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدة أنهم يدرسون التوجه إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، لاتخاذ القرارات الضرورية لمنع تفجر الأمور. ودعا الأردن إلى عقد جلسة خاصة لوزراء الخارجية العرب، وذلك في الحادي عشر من الشهر الجاري بالقاهرة. وفي تعليقه، أكد المفوض العام للوكالة، «بيير كرينبول»، أنه «لا يمكن تبديد أحلام ٥ ملايين لاجئ فلسطيني بهذه البساطة»، ورأى أن القرار جاء لمعاقبة الفلسطينيين؛ بسبب انتقادهم لاعتراف واشنطن بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل».

وظاهريًا، يتمثل هدف «ترامب» من وقف الدعم، في الحد من «إهدار الموارد»، لكن بالنسبة إلى العديد من المُراقبين والمُحللين، يبدو أن الهدف الاستراتيجي الأوسع للمبادرة هو «منح إسرائيل نفوذا أكبر على الفلسطينيين في تحديد شروط أي عملية سلام مستقبلية»، من خلال تقويض عمل «الأونروا»، وتجريدها من شرعيتها العملية؛ وفي الوقت نفسه تعزيز قوة التفاوض لدى إسرائيل في العمل نحو «صفقة القرن». وينقل تقرير نشرته مجلة «فورين بوليسي» عن «ديف هاردين»، مسؤول سابق في الوكالة الأمريكية للتنمية، أن «كوشنر»، صهر ترامب ومبعوثه الخاص للشرق الأوسط، يراهن على أن الضغط المادي سيضطر الفلسطينيين للعودة للمفاوضات، التي تم إيقافها، فضلا عن هدف آخر، يتمثل في الضغط على العديد من البلدان العربية الغنية لزيادة دعمها لـ«الأونروا». وكتب «كولم لينش»، لمجلة «فورين بوليسي»، أن «العديد من مؤيدي إسرائيل في الولايات المتحدة اليوم يرون أن «الأونروا» هي التي«أبقت قضية اللاجئين على قيد الحياة ونشرت الآمال بين الفلسطينيين في المنفى، بأنهم قد يعودون يوما ما إلى ديارهم».

وعلى النقيض من الإدارات السابقة، أشارت صحيفة «الأوبزرفر»، إلى تدهور العلاقات بين الجانبين الفلسطيني والأمريكي في ظل الإدارة الحالية، التي لم تعد مؤهلة للعب دور الوسيط في عملية السلام. وذكرت أن عضو الكونجرس، «باتريك ليهي»، اتهم واشنطن بممارسة سياسات شديدة الاستفزاز

والعداء للفلسطينيين، بدلا من تبني سياسات أمينة وصادقة لحل الصراع». وفي هذا الصدد، قالت «لارا فريدمان»، رئيسة «مؤسسة السلام في الشرق الأوسط»، الأمريكية: « إن الهدف الرئيسي هو الإجهاز على قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومساعدة ترامب في إنجاح أولوياته السياسية المُتمثلة في دعم وتمكين إسرائيل».

ومع ذلك، قد يكون سحب التمويل من «الأونروا» مثمرًا بالنسبة إلى إدارة «ترامب» على المدى القصير، لكن بالنظر إلى الآثار طويلة المدى، فقد تكون ضارة بمصالحها، وخاصة ما يتعلق «بصفقة القرن» التي تُعد «أولوية إقليمية» للإدارة الأمريكية، فبسبب هذه السياسة يُنفر ترامب الفلسطينيين من الدخول في أي مفاوضات مع إسرائيل.

ويرى «أدريان جياولز»، من مركز «كارنيجي اندومنت للسلام الدولي»، بواشنطن، أنه «من المُشكوك فيه أن يتم الإعلان عن خطة السلام لإدارة ترامب، على الأقل في حدود معاييرها الحالية». وفي هذا الصدد، رأت صحيفة «الجارديان» البريطانية، أن القرار يشكل «خطرًا على فلسطين وإسرائيل والولايات المتحدة نفسها، وحذّرت مما وراء التأثير الإنساني، وإمكانية حدوث اضطرابات»، مؤكدة أنه سيؤثر سنوات طويلة على سياسة أمريكا في الشرق الأوسط».

فمنذ توليه منصبه في عام ٢٠١٧، وحتى الآن، لم تفعل الولايات المتحدة شيئا للقضية الفلسطينية، بل على العكس، فإنها قللت من وضعها كوسيط نزيه مستقل بين إسرائيل وفلسطين، وقد عززت من ذلك قرارات مثل؛ الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل في ديسمبر ٢٠١٧. وانسحابها من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بسبب انتقاده لإسرائيل. وكما يقول «بيتر ليرنر» في صحيفة هآرتس الإسرائيلية: «لا يمكن عقد صفقة القرن مع إسرائيل بمفردها، ومن المرجح أن ينفجر الفلسطينيون بسبب عملية إخضاعهم لإسرائيل».

وفي النهاية، نجد أنه في ظل المحنة المستمرة للاجئين الفلسطينيين؛ فإن الاستجابة الدولية من قِبل منظمات الأمم المتحدة، غير كافية، وإن كانت تقوم بعمل جيد في توفير الإغاثة على المدى القصير؛ فإنها قد فشلت في التخفيف من وطأة تشريد اللاجئين على المدى الطويل، في الوقت الذي يجب فيه عدم الاعتماد على الإدارة الأمريكية الحالية التي تعمل على تقويض «الأونروا»، لإسقاط قضية اللاجئين عن طاولة المفاوضات من أجل تنفيذ خطتها للسلام المزعوم.

٢٠١٨/٩/٧

«معاداة السامية» في حزب العمال البريطاني.. مزاعم أم حقيقة؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تستمر حملة الانتقادات الموجهة إلى زعيم المعارضة البريطانية، على خلفية مقال لـ«ديلي ميل» نُشرت فيه مؤخرا، صور خلال زيارته مقبرة الشهداء في العاصمة التونسية، في العام ٢٠١٤، ووضعه أكاليل من الزهور على قبور فلسطينيين، هم ضحايا غارة إسرائيلية على مقر منظمة التحرير الفلسطينية في عام

١٩٨٥. وهي الحملة غير المسبوقة ضد زعيم سياسي بريطاني، وقد تأججت ضده في السنوات الأخيرة، بعدما أظهرت استطلاعات للرأي تزايد شعبيته واحتمالية تشكيله حكومة.

ومن جانبه، أكد كوربن مشاركته في تلك المراسم؛ مؤكدا أنها جاءت لرغبته في «مشاهدة نصب تذكاري يليق بكل من ذهب ضحية للأحداث الإرهابية التي نود إنهاءها في كل مكان»، مضيفا: «لا يمكننا تحقيق السلام بالعنف، لكن السبيل الوحيد لتحقيقه هو إجراء الحوار».

وتأتي هذه الحملة في فترة سياسية حساسة في بريطانيا، حيث تواجه رئيسة الوزراء، «تيريزا ماي»، استقالات العديد من الوزراء وانتقادات على خلفية خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، والأزمة الاقتصادية التي قد تسببها هذه الخطوة. في وقت تتخوف فيه حكومة المحافظين من أن هذه الأزمة قد تؤدي إلى خسارة الحكم لصالح خصمها، حزب العمال. كما تأتي بالتزامن مع خلافات أخرى داخل حزب العمال ذاته حول «بريكست»، حيث كان كوربن قد طرد «أوين سميث» من حكومة الظلّ العمالية، بعد تصريحاته التي دعم فيها إجراء استفتاء ثانٍ حول عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

وتلا ذلك عاصفة سياسية وموجة من الإدانات ضد زعيم حزب العمال من جانب بعض القادة السياسيين البريطانيين، وقياديين في الحزب ذاته، حيث طالبه وزير الداخلية البريطاني، «ساجد جاويد»، بالاستقالة من منصبه. واعتبره عضو البرلمان «أيان أوستين»، اليهودي، «ليس ملائما للمنصب»، قائلا: إنه «يخجل من الحزب الذي تحول إلى مياه آسنة». في غضون ذلك، تعالت أصوات في وسائل إعلام بريطانية تدعو زعماء الحزب إلى الانشقاق عنه وتأسيس حزب جديد، ما يعني القضاء على خصم قوي لحزب المحافظين اليميني. وكان من أبرز منتقديه رئيس الوزراء الإسرائيلي، «بنيامين نتانياهو»، الذي اعتبر أن ما فعله زعيم الحزب «يحتاج إلى إدانة من الجميع». لكن «كوربن» رد في بيان رسمي على مزاعم نتانياهو، قائلا: «إن ما يستحق الإدانة هو قتل أكثر من ١٦٠ متظاهرا فلسطينيا، بينهم عشرات الأطفال في قطاع غزة على يد قوات الجيش الإسرائيلي منذ مارس الماضي».

ومنذ انتخابه في عام٢٠١٥. واجه «كوربن» انتقادات حول هذه القضية واتهم بمعادة السامية، أو على الأقل بأنه «فشل في تحجيم العناصر المعادية لليهود داخل الحزب». وهناك حالات بارزة مثل حالة «ناز شاه»، الوزيرة في حكومة الظل السابقة، ورئيس بلدية لندن السابق «كين ليفنجستون» اللذين واجها تحقيقا داخليا في عام ٢٠١٦ في هذه القضية. وبحسب صحيفة «ديلي ميل»، هناك «حرب أهلية في حزب العمال بسبب معاداة السامية». وفي هذا الصدد، قالت مجلة «الايكونوميست»: «إن الكثير من المعادين للسامية الحقيقيين أو المحتملين من داخل الحزب، وخاصة بن كوربن ومؤيديه، يتضح موقفهم في مناقشات تحيط بإسرائيل–فلسطين».

مضيفة، أن «إسرائيل وفلسطين ترسمان علاقة الحزب مع يهود بريطانيا»، مؤكدة أن «كوربن» «كرّس الكثير من حياته المهنية للقتال من أجل حقوق الفلسطينيين»، الأمر الذي جعله في بعض الأحيان أقرب إلى الناس الذين يحملون وجهات نظر معادية لليهود، والذين ينكرون محرقة الهولوكوست».

ومع ذلك، فإن مؤيدي كوربن يؤكدون أن اتهاماته بمعاداة السامية مبالغ فيها كثيرا، بالنظر إلى سجله المناهض للعنصرية، وأنها ذات «دوافع سياسية»، وخاصة أنه معروف بمواقفه المؤيدة للفلسطينيين؛ وتم الترويج لها من أجل تشويه سمعته وشعبيته الانتخابية، من خلال فصيل سياسي له مصالح راسخة وهو «اللوبي المؤيد لإسرائيل»، في محاولة لتخريب النجاحات التي حققها حزبه. وبحسب «ذي جارديان»، «غالبا يكون أبرز من ينتقدونه ليسوا يهودا فعليًا، بل هم من المؤيدين لإسرائيل داخل بريطانيا». ولعل أفضل مثال من قبل النقاد البارزين من داخل حزبه، النائبة «جيس فيليبس»، والنائب «أوين سميث» كأعضاء في منظمة الضغط الداخلية القوية المُسماة، «أصدقاء إسرائيل في حزب العُمال»، والتي تعمل على تعزيز المصالح الإسرائيلية. وهي المجموعة نفسها التي تورطت في عام ٢٠١٧ في فضيحة تكشف عن معاداتها للفلسطينيين على الرغم من ادعاءاتها المتكررة بتفضيل «حل الدولتين».

بشكل صارخ، يتم استخدام تكهنات بشأن معاداة «كوربن» للسامية؛ للقضاء على انتقاد السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وما يتعرضون له من ظلم، والتي تزداد شعبيته في بريطانيا. ويتم إسكات هذه النقاشات كما أوجز «هنري ميتليس»، من جامعة غرب اسكتلندا في مجلة «سكوتش لفت ريفيو»، من خلال المحاولات التي يقودها منتقدو كوربن والمتعاطفون مع إسرائيل بأن انتقاد أعمال حكومة بنيامين نتانياهو اليمينية يساوي معاداة السامية. وهو ما حدث مؤخرا، حينما نجح اللوبي الإسرائيلي في استخدام التكهنات حول وضع كوربن إكليل من الزهور على مقبرة لضحايا فلسطينيين لمنع أي انتقادات لإسرائيل.

وبالنظر إلى القوة المالية ونطاق نفوذ هذا اللوبي وجماعات الضغط مثل «المركز البريطاني الإسرائيلي للاتصال والأبحاث»، (بيكوم)، كما يقول «توم ميلز» الباحث بمركز «التحقيق النقدي في المجتمع والثقافة»؛ «Centre for critical inquiry into society and culture»، البريطاني؛ نستطيع معرفة أن تلك الجماعات تعد «لاعبا مهما في السياسة البريطانية؛ كونها تسعى إلى تقييد الحملات المناهضة لحماية حقوق الفلسطينيين، وتوجيه الدعم بالمقابل إلى الإسرائيليين، ومهاجمة وتهميش منتقدي إسرائيل». ونظرًا إلى قوة هذا اللوبي في السياسة البريطانية، فإنه يبدو أن محاولات وقف أي انتقادات موجهة إلى إسرائيل ستستمر، حتى أنها أخافت العديد من السياسيين من مغبة الإقدام على التعبير عن الدعم العلني للقضية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، نشر موقع «ميدل إيست آي» تقريرا، حول تدخل حكومة نتانياهو في الشؤون السياسية البريطانية، وكيف أن إسرائيل تغذي سرا ادعاءات بمعاداة السامية داخل حزب العمال البريطاني. مشيرًا إلى أن وزارتي الخارجية والشؤون الاستراتيجية الإسرائيليتين قد لعبتا دورا مهما في تشويه صورة كوربن، وذلك في إطار حملة واسعة شنتها «إسرائيل نتانياهو» لاستهداف النشطاء المتضامنين مع القضية الفلسطينية، وفي ظل توقع أن يصبح كوربن في وقت من الأوقات رئيس وزراء بريطانيا، ومن ثم، سيكون أول زعيم أوروبي يضع نصب عينيه القضية العادلة للفلسطينيين.

وكانت صحف يهودية في بريطانيا قد أطلقت في يوليو الماضي تحذيرات من صعود زعيم المعارضة في المملكة المتحدة، معتبرة أن تسلمه أي حكومة يعد «تهديدا لليهود في المملكة». وذهبت إلى مهاجمته لما قالت إنه «احتقار كوربن لليهود وإسرائيل»، وانتقدت ما أسمته «تآكل قيم ونزاهة حزب العمال البريطاني». وفي وقت سابق وصف رئيس مجلس القيادة اليهودي، «جوناثان جولدشتاين»، كوربن بأنه «يصور ثقافة سياسية معادية للسامية مبنية على كراهية إسرائيل، ونظريات المؤامرة، وهو ما يضر كثيرا، ليس فقط حزب العمال، ولكن بريطانيا أيضًا».

ووفقا لمحللين، فإن هذه الحملات ضد زعيم حزب العمال، قد جاءت أيضا؛ بسبب وضع الحزب تعريفا لمعاداة السامية لا ينسجم مع تعريف التحالف الدولي لذكرى المحرقة (IHRA)، الذي تتبناه أحزاب ومنظمات في بريطانيا وخارجها. في حين أن كوربن لم يرفض التعريف الدولي للعداء للسامية، وإنما رفض البند الذي يصف مساواة إسرائيل، بسبب ممارساتها واحتلالها، وألمانيا النازية بأنه أحد أشكال العداء للسامية. كما يصف إسرائيل بأنها «مشروع عنصري»، وتشديده على أن توجيه الانتقاد لإسرائيل ليس موجها ضد اليهود. كذلك رأيه أن «ولاء اليهود المؤيدين بشدة لإسرائيل، في بريطانيا، يفوق ولاءهم لبريطانيا».

ومع ذلك، فقد أقر كوربن، في وقت سابق بوجود ما أسماه «جيوب» معاداة السامية في الحزب، ووعد بإغلاقها، مرجعا جذورها إلى العداء الأوروبي لليهود منذ القرن التاسع عشر، والتي تعد سياسة عنصرية ضد مجموعة عرقية ودينية، واجتمع مع زعماء الجالية اليهودية، وطمأنهم بأنهم مرحب بهم في الحزب. فيما أبعد نشطاء من حزبه لإطلاقهم تصريحات تندرج ضمن العداء للسامية، ومن بين أبرز أعضاء حزبه الذين أبعدوا، رئيس بلدية لندن السابق، «كين ليفينجستون»، بعد تصريحه بأن قياديين في الحركة الصهيونية تعاونوا مع النازية من أجل نقل اليهود من ألمانيا إلى فلسطين، أثناء الحرب العالمية الثانية. غير أن هذا الإبعاد لم يوقف الحملة ضده، بل صعدها، ما يدل على أن المسألة لا تتعلق بمعاداة السامية، بل بمناهضة سياسات وممارسات إسرائيل. ولعل ذلك يتضح مما قاله وزير الخارجية السابق في حكومة ماي، «بوريس جونسون»، من أن «توجيه الانتقادات لإسرائيل بسبب ممارساتها ضد الفلسطينيين، هو أمر شرعي». لكنه اعتبر أن كوربن بالغ في ذلك، معتبرا أنه في الإمكان القول بأن «وجود إسرائيل عنصري، وأن الصهيونية تساوي العنصرية»، مضيفا، أنه عندما يفعل ذلك سيكون في مواجهة مع ملايين اليهود المؤيدين لإسرائيل.

٢٠١٨/٩/١٤

الجامعات العربية وموقعها من التصنيف العالمي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُعد التصنيفات العالمية للجامعات من أهم الوسائل التي يتم من خلالها الحكم على المستويات الأكاديمية في قطاع التعليم العالي، وفقا لمعايير وشروط يتم تحديدها بموضوعية علمية. ويعمد كل نظام تصنيفي إلى وضع ترتيب تسلسلي للجامعات لبيان مدى توافر الشروط العلمية والبحثية الضابطة لجودة

البيئة التعليمية على مستوى عالمي، ليتم نشر نتائج التصنيفات التي تتضمن ترتيب الجامعات سنويا على مستوى العالم؛ لبيان مدى تطورها والنقلات النوعية التي تحدث في مسيرتها العلمية والأكاديمية.

وبمرور الوقت، تطورت مؤشرات تصنيف الجامعات العالمية، لتصبح أدوات سياسية يمكن أن تكون لها آثار سياسية واقتصادية مهمة بالنسبة إلى الحكومات الوطنية، فلم تعد الجامعات مجرد مصادر للاعتزاز الثقافي، لكنها أصبحت بمثابة المحركات التي تدفع من أجل تحقيق الازدهار في المستقبل، باعتبارها مولدات لرأس المال البشري، والأفكار والشركات المبتكرة، ومن ثمّ، بدأت تصنيفات رائدة مثل تصنيف «شانجهاي» في توليد المنافسة الدولية من خلال نشر جداول تصنيف الجامعات سنويا.

وفي الوقت الحاضر، يعد أكثر التصنيفات العالمية للجامعات شهرة ومكانة، لما يتصف به من موضوعية وشفافية، هو تصنيف التايمز العالمي للجامعات، الذي تنشره صحيفة التايمز البريطانية، والذي يعني بتحليل الشؤون التعليمية منذ عام ١٩٧١. والذي نستطيع تعريفه بأنه «القائمة السنوية النهائية التي تشمل أفضل الجامعات في العالم بعد تقييمها، بحسب عدة معايير». ووفقا لمعايير التصنيف (نسخة ٢٠١٨)، لا يُسمح لأي جامعة بدخول سباق التصنيف، إلا إذا كانت غنية بإنتاجها البحثي، بحيث تكون قد أنتجت أكثر من ١٠٠٠ بحث بين ٢٠١٢ و٢٠١٦ وبحد أدنى ١٥٠ بحثا سنويا.

بشكل عام، يتم تصنيف الجامعات بالنسبة إلى التايمز، وفقا لخمسة معايير لكل منها نسبة مئوية محددة من إجمالي مجموع النقاط الكلي للتقييم، حيث يشكل التعليم (البيئة التعليمية) نسبة ٣٠٪، والبحث (الحجم والدخل والسمعة) ٣٠٪، والاستشهادات العلمية (التأثير البحثي) ٣٠٪. بينما يشكل مؤشر النظرة العالمية (الموظفون والطلاب والبحوث) ٧,٥٪، والدخل المالي الناتج عن التعاون مع قطاع الصناعة (نقل المعرفة) ٢,٥٪. وتندرج تحت كل معيار أقسام فرعية فردية تُصنف الجامعات وفقا لها. فعلى سبيل المثال، تُصدر دراسة استقصائية للتأكد من حسن سمعة، أي جامعة، والتي تكون بمساعدة طلاب تلك الجامعة. كما أن التصنيف معني بالنتائج التي تم جمعها لكل من معياري التدريس والبحث، والتي تقع جنبًا إلى جنب مع مؤشرات أخرى مثل معرفة عدد الأساتذة والأكاديميين. وتلك العملية رغم تعقيدها تضمن أن تكون الدرجات المحددة في المؤشرات ذات مصداقية وقوة في تقييم نقاط النجاح والتقدم.

علاوة على ذلك، لا يسمح بدخول سباق تصنيف التايمز، للجامعات التي يقتصر نشاطها التدريسي على مجال معرفي ضيق، بل يجب أن تكون شاملة، وذلك بدلاً من الجامعات المتخصصة التي تكثف تركيزها على مجال واحد أو مجالين. ويتمثل الجانب السلبي الملحوظ لهذه المنهجية في أن عددًا كبيرًا من الجامعات يجد نفسه خارج التصنيف، خاصة في العالم النامي، ما يقلل من نزاهة وشمولية التصنيف. ومع ذلك، يكون هذا التفرد في الغالب نفعا، حيث يُعتبر في حد ذاته مؤشرا للنجاح، ويحد من المميزات التي تحظى بها الجامعات التي تقتصر في نشاطها التدريسي على مجال معرفي ضيق مقارنة بنظيراتها مما تقدم نشاطا تدريسيا أوسع شمولاً.

وعادة تهيمن الجامعات الكبيرة الممولة جيدا والعريقة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية باستمرار على أول ١٠٠ مركز في التصنيف. وفي أغلب السنوات، ما زال تحقيق المراكز العشرة الأولى امتيازا لمجموعة صغيرة من الجامعات في بريطانيا والولايات المتحدة التي عادة تتناوب في تفوقها. ففي هذا العام، جاءت أكسفورد وكامبريدج في المركزين الأول والثاني، وقد تركتا الجامعات الأمريكية مثل؛ «هارفارد وستامفورد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، وجامعتي؛ برينستون وإمبريال كوليدج البريطانية» خلفهما في المراكز العشرة الأولى. فيما واجهت هذه الدول تحديا ملحوظا من قبل قوة عالمية صاعدة، هي الصين، من خلال جامعتين لها هما، بكين وتسينغهوا، اللتان تحتلان المرتبتين ٢٧ و٣٠ على التوالي.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته في السنوات الأخيرة، فقد تراجع عدد من الدول العربية في التصنيف العالمي، حيث لا يزال يتركز عدد كبير منها في النصف السفلي من المؤشر، ويمثل هذه القائمة «الجزائر، مصر»، (أعلى الممثلين في القائمة إلى جانب مجموعة مكونة من ٩ مؤسسات)، وهي (الأردن، والكويت، ولبنان، والمغرب، وعمان، وقطر، والسعودية، وتونس والإمارات). بينما (سوريا والعراق وليبيا واليمن) بعيدة عن التصنيف. والسبب وراء عدم إدراج ليبيا وسوريا واليمن هو معاناتها من الحروب الأهلية التي تسببت في توقف التعليم العالي عن العمل. وينطبق الشيء نفسه على العراق. لكن يبدو إقصاء البحرين من التصنيف أمرا غريبا، بالنظر إلى رخائها واستقرارها النسبي، حيث تستضيف المملكة عددًا كبيرًا من الجامعات، بما في ذلك جامعة البحرين التي تضم أكثر من ٣٠٠٠٠ طالب، وتقدم ٣٨ برنامج بكالوريوس، و٢١ درجة ماجستير، و٥ شهادات دكتوراه، و٢٢ دبلومة؛ ما يجعلها مؤهلة ليتم إدراجها في التصنيف العالمي. ومن ثم، تُعد البحرين مثالاً على كيف يمكن أن يكون للطبيعة الاستبعادية للتصنيف تأثير سلبي على الدول من خلال التركيز بشكل ضيق للغاية على الناتج البحثي.

ومع ذلك، يمكن القول بأن التمثيل العربي في التصنيف ليس قاتما كما يبدو. فمن حيث التمثيل العددي، نجحت المنطقة في زيادة حصتها من أعداد الجامعات بشكل طفيف؛ حيث زادت من ٢٨ في عام ٢٠١٧ إلى ٣١ جامعة في عام ٢٠١٨. وذلك بسبب الإضافات الجديدة من جانب دول مثل؛ «السعودية والإمارات ومصر». عزز من ذلك، إنشاء وزراء التعليم العرب بالتعاون مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام ٢٠١٢ مبادرة «البرنامج العربي لتحسين جودة التعليم»، برعاية المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة، حيث تتم الاختبارات الدولية للطلاب بمقتضى مؤشرات للجودة متوافق عليها. وبحسب البرنامج، كلما كان التعليم مستجيبًا للاحتياجات الوطنية من القدرات البشرية، واحتياجات المجتمعات ارتقت الدولة في جودة التعليم.

ولعل أهم تقدم فردي حدث هذا العام، كان من جامعة «خليفة» بدولة الإمارات، التي حققت أول قفزة هائلة في تصنيفاتها، لتأتي في المرتبة الـ ٣٠١ من أصل ٣٥٠ جامعة على مستوى العالم؛ ما يجعلها ثاني أعلى جامعة في ترتيبها على مستوى العالم العربي، الأمر الذي قابله تقدم مماثل لدى معظم الدول الخليجية والعربية الأخرى، حيث احتلت السعودية، قائمة الجامعات العشر الأوائل في العالم العربي

من خلال؛ جامعة الملك عبدالعزيز وجامعة الفيصل وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، في المراكز: الأول والسابع والثامن والتاسع على التوالي. ويرجع «كريس بار»، رئيس تحرير الموقع الإلكتروني لتصنيف التايمز للتعليم، سبب نجاح الرياض تعليميًا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي لعام ٢٠١٧ إلى الاستثمار الهائل في نظام أبحاثها، فضلاً عن إعادة تركيز جهودها على تعزيز «مجالات التعاون البحثية الدولية».

ومع ذلك، فإن دول الخليج في حين قد تبدو ناجحة على النقيض تمامًا من نظيراتها من الدول العربية، فإن المنطقة ككل تعتمد على أداء سيئ بالمقارنة بأجزاء أخرى من المجتمع الدولي. ووفقا للعديد من المحللين، فإنه تشترك جميع الجامعات الخليجية في قاسم مشترك، هو وراء تلقيها مستويات متدنية في تصنيفاتها، يرتكز أساسًا على «عنصر التدريس وسبل البحث». وبناءً على تلك المنهجية، تفتقر هذه الجامعات إلى التطوير من حيث جودة التعليم، ولا سيما في مجال الطلاب الذين يتقدمون إلى الدكتوراه؛ جنبا إلى جنب مع عدم وجود مخرجات أو ضوابط للبحوث العلمية. فيما أرجع الباحث في «مؤسسة بروكنجز»، «شانتا ديفاراجان»، في تقرير له عام ٢٠١٦. السبب إلى «التوافر الهائل للوظائف في القطاع العام، مقارنة بوظائف القطاع الخاص». وعند الوضع في الاعتبار السوق غير التنافسية لدى القطاع العام، تفتقر الجامعات إلى الحافز لتحسين مخرجات التدريس والبحوث. كما أن الطلاب يتناولون موضوعات أوسع مثل التاريخ على حساب العلوم والرياضيات. فضلا عن أن «طبيعة المناهج، تركز على الحفظ، وتكرار ما يقوله المعلم من دون استجواب أو مناظرة».

ومع ذلك، فإن هذه المشكلة ليست دائمة بأي حال من الأحوال؛ لكون هناك مبادرات للتنويع الاقتصادي تتبناها جميع دول الخليج تقريبًا، مثل رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. والتي من المتوقع أن تعزز من دور القطاع الخاص، الذي بدوره يوفر حافزًا قويًا للجامعات لتحسين مخرجات التعليم والبحوث العلمية. فضلا عن الاستثمارات الضخمة في مجال التعليم ودعم مقوماته التنافسية وتحسين البنية التحتية، وإقامة هيئات للعناية بجودة التعليم والتدريب، وربط ذلك بهدف وطني في كل دولة يتمثل في تولي أبنائها تلبية احتياجات سوق العمل، فضلاً عما ترسله من بعثات للخارج، حيث فتحت المجال للجامعات الأجنبية المتميزة عالميًا كي تفتح فروعا لها تعني بتدريس المناهج نفسها، لتأتي بخريج متمتع بالتعليم الجيد الذي توفره في مقراتها الرئيسية، ما يعزز من زيادة التصنيف في السنوات المقبلة.

لكن بالنسبة إلى بقية العالم العربي، يبدو أن هناك مجالا ضئيلا للتحسن في المستقبل القريب، بسبب «العديد من المعضلات، المتمثلة في عدم توافر الإيرادات الضرورية اللازمة لتمويل وتطوير الجامعات؛ ما يحد من قدرتها الأكاديمية على لعب دور مهم في توليد ونشر المعرفة»، وذلك وفقًا لما قالته «لويزا لوفلوك» من المعهد الملكي للشؤون الدولية، «تشاتام هاوس» في تقرير في عام ٢٠١٢. الأمر الذي يجعل من الصعب حصولها على تصنيفات عالية. هذا إلى جانب حالة عدم الاستقرار السياسي الذي شهده العديد من الدول العربية على مدى السنوات القليلة الماضية، وأثره في تعطيل العمل البحثي

بالجامعات، بجانب عوامل أخرى مثل تقييد قدرتها على جذب الموظفين الدوليين والاحتفاظ بالطلاب المحليين، بسبب الاضطرابات السياسية. وحسبما ذكرت «سناء المنصور» في تقريرها بمجلة الشرق الأدنى والشرق الأوسط للأبحاث في التعليم، فإنه «في حين أن التصنيف الدولي أصبح الأولوية الأولى للجامعات من أجل المشاركة في الأبحاث في جميع أنحاء العالم، فإن معظم الجامعات العربية مشغولة بأمور أخرى أكثر حيوية لبقائها».

على العموم، يكشف التصنيف العالمي لمجلة التايمز مدى ضعف حالة التعليم الجامعي في جميع أنحاء العالم العربي، ما يسمح للحكومات وصانعي السياسات بفحص العيوب والنجاحات في نظم التعليم الخاصة بها، واستخدام تلك المؤشرات والقوائم لتقديم نقاط تقدم، تعطي على المدى الطويل مكاسب اقتصادية وثقافية وسياسية قيمة.

٢٠١٨/٩/٢٠

العمالة الوافدة في دول الخليج.. أرقام ودلائل

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تُعتبر العمالة الوافدة مكوِّنًا أساسيًّا في التجربة الوطنية لدول الخليج العربي في العصر الحديث؛ وذلك عبر إسهامها في المسيرة التنموية، والعمل على تحريك الاقتصاد الوطني، والنهوض بالعديد من المشاريع والقطاعات الاقتصادية. ففي ظل قلة عدد السكان وتوافر الموارد الطبيعية، تفتقر دول الخليج إلى وجود العمالة الكافية التي تستغل إمكاناتها الكاملة لخلق الثروة الاقتصادية، ما نتج عنه وجود أعداد كبيرة من العمالة الوافدة، ساعد على ذلك ما تتمتع به هذه الدول من اقتصاد قوي، وأسواق منفتحة على الأسواق الخارجية.

وتشكل العمالة الوافدة أكثرية القوى العاملة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي الست؛ فضلا عن كونها تمثل غالبية السكان في أربع دول هي: «الإمارات والبحرين والكويت وقطر». فيما أظهرت بيانات رسمية حديثة أن أكثر من ثلثي العمالة في دول مجلس التعاون (٦٩,٣٪) هي عمالة أجنبية وافدة، بتقديرات بلغت نسبتها ١٧ مليون عامل. في حين أظهرت بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون عام ٢٠١٦. أن إجمالي عدد الأيدي العاملة في دول المجلس ٢٠ مليون عامل، وأن عدد العمالة الوافدة ١٣,٨٦ مليون عامل، ويرتفع العدد إلى ٢٤ مليونا، بعد إضافة أفراد الأسر؛ ما يعني قرابة نصف سكان دول الخليج، والبالغ عددهم نحو ٥٠ مليون نسمة تقريبا، في حين لا يشمل هذا الإحصاء أرقام دولة الإمارات. وكان عدد العمالة الوافدة في دول الخليج قد بلغ ١٣مليونا بنهاية ٢٠١٥. بما يشكل ٦٧,٨٪ من إجمالي العمالة. في حين أنه مع بداية حركة الهجرة في منتصف السبعينيات كانت العمالة الوافدة تقدر بـ «١,١» مليون عامل، وارتفعت إلى ٢,٩ مليون عامل في عام١٩٨٠.

وتستقطب السعودية وحدها أكثر من ١١,١ مليون عامل وافد، معظمهم من الدول الآسيوية، وتتراوح نسبة العمالة الوافدة مقابل العمالة الوطنية فيها بين ٤٠ و٥٠٪، بينما تصل في الإمارات إلى ٩٠٪. وفي الكويت تتجاوز نسبة الـ٦٠٪ بقليل، في حين تصل إلى نحو ٣٠٪ في عمان، وإلى ٨٥٪ في قطر، وتقترب

من ٦٠٪ في البحرين؛ وبهذا تتصدر الدول الخليجية، العالم من حيث نسبة وجود العمالة الأجنبية على أرضها، وفق تقرير سابق للبنك الدولي، الأمر الذي وضعها في تصنيف الدول الأعلى نموا بالسكان في العالم. وفي هذا يشير التقرير الصادر عن المعهد الملكي للشؤون الدولية، «تشاتام هاوس»، بلندن إلى أن «تدفق العمال المغتربين قد تزامن مع ظهور الدولة الخليجية الحديثة واقتصادها ومشروعها القومي، حتى أصبح وجودهم جزءًا من نظام توزيع دخل الدولة وعقده الاجتماعي مع المواطنين».

وبالنظر إلى الدور الذي يلعبه المغتربون في المجتمعات والاقتصاديات والسياسات في جميع أنحاء الخليج، فإن معايرة خبراتهم ووجهات نظرهم ورغباتهم أصبحت ذات أهمية كبيرة. وفي هذا الصدد، يقدم التقرير السنوي الصادر عن مجموعة «إكسبات إنسايدر»، والذي نشرته مؤسسة «انترنيشنز»، بألمانيا التي تعتبر أكبر شركة بحثية تضم أكبر مجتمع للمغتربين في جميع أنحاء العالم، بعدد أعضاء بلغ ٣,٢ ملايين عضو؛ أفضل وسيلة يمكن من خلالها تحقيق ذلك، حيث تقدّم الدراسة تحليلاً متعمقا للحياة في الخارج، من خلال مجموعة من العوامل مثل (جودة الحياة، وسهولة الاستقرار، والعمل في الخارج، والحياة الأسرية، والحالة المالية). وبصفة عامة، يسعى استطلاع الرأي الذي أجرته المجموعة إلى «تتبع الأنماط الواضحة في سلوك وتوقعات المغتربين، إلى جانب تقديم مؤشر لتصنيف الدول وفقا لمدى نجاحها في جذب الوافدين».

وفي تقريرها لعام ٢٠١٨. سعت «إكسبات إنسايدر» إلى فحص النتائج المتعلقة ببلدان مجلس التعاون الخليجي، من خلال قيامها بتحليل الخصائص المشتركة بينها، ومعرفة نقاط الاختلاف، ومقارنتها مع بقية دول العالم، من أجل توسيع نطاق فهم تجربة المغتربين في الخليج، وتقديم بعض الأفكار حول العلاقة بين التطورات السياسية وخبرات المغتربين في جميع أنحاء العالم. وكشفت عن الوجهات الجاذبة للعمالة في أوروبا وأمريكا الشمالية، فكانت السويد من بين أكبر الدول التي سجلت انخفاضا هذا العام مقارنة بمؤشر ٢٠١٧. حيث تراجعت ٢٤ مركزا لتأتي في المرتبة (٤٦). وينطبق الأمر نفسه على وجهات أخرى مثل، (بريطانيا وأمريكا وفرنسا وألمانيا)، التي شهدت انخفاضا كبيرا في مؤشرات مثل، (جودة الحياة وسهولة الاستقرار والتمويل الشخصي). وهو ما ينطوي على نتيجة صادمة للعديد من الدول التي تعتبر نفسها منفتحة ومتطورة بشكل كبير. ولعل هذا الاتجاه يعكس العداء المتزايد تجاه المهاجرين في المجتمعات الغربية، حيث أدى تزايد النزعة الشعبية والقومية اليمينية إلى زيادة الخطاب السياسي المعادي تجاه «الأجانب»، وتزامن ذلك مع زيادة التضخم في الأسواق الغربية في السنوات الأخيرة، وزيادة تكاليف المعيشة للكثيرين. ومن ثمّ، جعلت تلك الظواهر مُجتمعة من أوروبا وأمريكا الشمالية مناطق أقل جاذبية للعيش.

أما فيما يتعلق بدول الخليج، فقد حققت نتائج جيدة، وخاصة في تصنيف السلامة والأمن. وجاءت جميع الدول في مرتبة بين أعلى ووسط الترتيب، وتراوح وضعها بين المركز (٩ و١٠)، الذي احتلته الإمارات وعُمان إلى المركز (٥٢ و٥٣)، التي جاءت فيه الكويت والمملكة العربية السعودية. وفي المقابل،

تسعى دول المنطقة إلى تحقيق أداء جيد فيما يتعلق بالصحة والرفاهية. وجاءت البحرين البلد الأفضل في المرتبة (٢٥)، في الوقت الذي حلت فيه الكويت في المركز الثاني من أسفل القائمة.

وبالنظر إلى أفضل الدول مركزًا، كانت البحرين أفضل الدول أداء، ليس خليجيا فقط، بل على المستوى العالمي، حيث تمكنت من الحصول على المركز الأول بشكل عام للسنة الثانية على التوالي، بعد أن احتلت المرتبة الأولى في كل التصنيفات، سواء من حيث الاستقرار والعمل في الخارج، إلى جانب تسجيل درجات عالية في: الحياة الأسرية المركز (٧)، وجودة الحياة (٢٠)، والتمويل الشخصي (٢٢) وجودة المعيشة (٢٥).

وبصرف النظر عن الاقتصاد والسياسة، تفوقت البحرين أيضا في العوامل الاجتماعية، مثل الودّ والحياة الأسرية والسعادة الشخصية؛ إذ إن أكثر من ٩ من أصل ١٠ من المغتربين في المملكة أي ٩٠٪ «سعداء بحياتهم» بشكل عام. ونُقل عن المُشاركين في الاستطلاع، أنهم راضون للغاية عن الانفتاح والرغبة من البحرينيين في المُشاركة بمجرد وصولهم، وكذلك إيجاد فرص العمل، وكلفة المعيشة، والخدمات العامة. ولعل هذه النتائج تفوق المتوسط العالمي البالغ ٧٪ فقط من مجموع الوافدين الذين يشعرون وكأنهم في بلدهم الأم.

وبالمثل، يمكن رؤية اتجاهات عالية من الارتياح تسود عُمان والإمارات، حيث سجلا ٧٩ و٧٥٪ على التوالي. ومن ناحية أخرى، فإن بقية دول مجلس التعاون، تحظى بوضع ضعيف في المُؤشر. في حين أن قطر تقع في مركز وسط بين الفئات الأعلى والأدنى من دول الخليج، بمعدل رضا ٦٩٪، وجاءت السعودية والكويت في أسفل الجدول، في المرتبة (٦٧ و٦٨) على التوالي. في كل من جودة الحياة وسهولة الإقامة، مع درجة متماثلة، في فئة العمل بالخارج.

ومع ذلك، فمن الصعب تفسير النتائج التي توصل إليها المؤشر فيما يتعلق بدول الخليج؛ والتي تثبت وجود اختلافات كبيرة في تجربة الوافدين إلى دوله؛ على الرغم من أوجه التشابه المُتعددة مثل، (العائدات الكبيرة من الموارد الطبيعية، والقواسم الدينية المشتركة، والتاريخ الطويل في استضافة الوافدين). ومع ذلك، يُمكن تفسير التباين على أساس عاملين: الأول: كلفة المعيشة. ففي كل من السعودية والكويت وقطر، وخاصة الإمارات، ارتفعت تكاليف المعيشة بشكل كبير في العقد الماضي؛ بسبب النمو الاقتصادي السريع، وما تبع ذلك من تضخم في الأسعار، وانعكاس ذلك في مستوى درجات هذه الدول فيما يتعلق بمؤشر التمويل الشخصي الذي يوضح مدى الرضا عن متوسط الأوضاع المالية؛ حيث جاءت كل من قطر في المرتبة (٣٠) والسعودية (٣١)، بينما جاءت الكويت في المرتبة (٥٠) والإمارات بالمرتبة (٥٩). في الوقت الذي لا تزال فيه كل من البحرين وعمان تحققان مرتبتين عند (٢٢ و٢٤) على التوالي، رغم كونهما لم يشهدا تطورًا مفرطًا بالنسبة إلى العائدات النفطية إلى المستوى الذي يحققه شركاؤهم في دول المجلس، وهو ما يجعل العيش في مسقط أو المنامة أرخص بكثير من العيش بدبي أو الرياض أو الدوحة. والثاني: هو «الأبعاد الثقافية والاجتماعية»؛ ففي البحرين وعمان والإمارات، وبالأخص «دبي وأبوظبي»، أصبحت الحياة العامة فيها أكثر ديناميكية وتتميز بالتعدد

الديني والثقافي على حد سواء، وذلك بالمقارنة بشركائها داخل دول المجلس، التي توجد قيود ثقافية لديها تقف عائقا أمام الإطار القانوني المحيط بالتشريعات والممارسات الدينية. ووفقًا للمؤشر، احتلت البحرين المركز (الأول) من حيث سهولة الحياة بها، تليها عمان في المرتبة (١٦) والإمارات في المرتبة (٢٦). وعلى وجه التحديد، ٨١٪ من العمالة الوافدة عالميًا تجد أنه من السهل الاستقرار في البحرين، بينما وصلت النسبة ذاتها إلى ٥٩٪ في كل من عمان والإمارات. وعلى النقيض من ذلك، نجد أن السعودية والكويت في المرتبة (٦٧ و٦٨) على التوالي، بالنسبة إلى مؤشر سهولة الاستقرار. في حين أن قطر جاءت في المرتبة (٤١). وربما يكون السبب الرئيسي في الاختلاف بين تلك الدول، هو الدور الذي يلعبه الدين، والأبعاد الثقافية في مجتمعاتها. وفي هذا الإطار، يوضح «براناف نايثاني» في تقريره للمجلة الدولية لإدارة الأعمال، أن «العوامل الاجتماعية والثقافية مسؤولة عن نقص فرص العمل في دول مجلس التعاون الخليجي؛ بسبب أن بعض الدول لا تسمح بسهولة بتصاريح العمل للإناث غير المتزوجات أو المتزوجات غير المصطحبات أزواجهن».

على العموم، يقدم التقرير نظرة ثاقبة للاهتمام بالأنماط والتوجهات القائمة في نظرة المجتمع العالمي للعمالة الوافدة. ويكشف عن تفاوت الدول وقدرتها على جذب تلك العمالة، ويوفر نقاطًا تحليلية مهمة، خاصة أنه قد شارك في استطلاع الرأي لهذا العام، أكثر من ١٨,٠٠٠ مغترب من حوالي ١٧٨ جنسية مختلفة، ما يعتبر وفقا للمعايير التجريبية النموذجية، صالحًا لإعطاء نتائج مؤكدة وصحيحة. ومع ذلك، تعترف الدراسة الاستقصائية، بأنه من بين ٤٨ مؤشرا استُخدِمَت، لم يُمكن تجميع دول مجلس التعاون الخليجي إلا بشكل نسبي في مؤشرين فقط، ما يبرز الطبيعة غير المُتجانسة لتجربة المغتربين في هذه الدول، ويظهر ذلك بشكل أكبر عندما تتم مقارنة دول مجلس التعاون من الداخل، كما يظهر في الفجوة الواضحة بين الدول التي أحرزت نتائج جيدة وتلك التي لم تكن نتائجها على المستوى المرجو.

٢٠١٨/٩/٢١

«الناتو العربي».. طموحات وتحديات

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

تسعى إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» إلى تشكيل تحالف أمني وسياسي مع دول الخليج ومصر والأردن؛ بهدف التصدي للتدخل الإيراني في المنطقة ومحاولاتها الهيمنة عليها. ففي أواخر شهر يوليو الماضي، أعلنت الإدارة الأمريكية عزمها إنشاء نسخة عربية من حلف شمال الأطلسي، أُطلق عليها مؤقتًا اسم «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» (MESA)، وسوف تتم مناقشته خلال قمة قد يتم عقدها في واشنطن يومي ١٢ و١٣ أكتوبر المقبل؛ أي قبل أربعة أسابيع من دخول المجموعة الثانية من العقوبات الأمريكية على إيران حيز التنفيذ في ٤ نوفمبر المقبل، والتي ستشمل منع صادرات النفط والغاز الطبيعي.

وبحسب المتحدث باسم مجلس الأمن القومي الأمريكي؛ فإن أهم توجهات التحالف، هي إقامة درع من أنظمة الدفاع الجوي يكون بمثابة حماية دول الحلف من الصواريخ الباليستية الإيرانية، بالشكل الذي يُفقد قدرات إيران الصاروخية فعاليتها الاستراتيجية إلى درجة كبيرة، فيما سيكون عمليًّا ضمن منظومة حصار إيران اقتصاديًّا، وإفقادها القدرة على التصعيد عسكريًّا.

وترى واشنطن أن إنشاء «ناتو عربي» سيسهم في جلب الاستقرار للشرق الأوسط، ويمكن أن يكون بمثابة «حصن في مواجهة العدوان والإرهاب والتدخل الإيراني في المنطقة، وأنه على الرغم من وجود بعض الخلافات الهيكلية والإدارية، فإن التنسيق لا يبدو مستحيلاً.

وكان الجنرال «مايك فلين» رئيس وكالة الاستخبارات الدفاعية، قد حثّ أعضاء الكونجرس، في يونيو ٢٠١٥. على العمل على إنشاء ودعم إطار هيكلي عربي شبيه بحلف الناتو لمواجهة إيران، وهو الأمر الذي أكده الرئيس الأمريكي «ترامب» خلال قمة الرياض، التي شارك فيها زعماء ٤٣ دولة، في مايو ٢٠١٧.

وكان مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية قد قدّما عددا من المبادرات العسكرية، ففي عام ٢٠١٥. طرحت الجامعة العربية فكرة إنشاء «قوة استجابة» تضم حوالي ٤٠ ألف جندي، لكن لم تنفذ؛ بسبب عدم وجود اتفاق على الخدمات اللوجستية للخطة، كما الحال مع مبادرة مجلس التعاون الخليجي، بتشكيل قوة درع شبه الجزيرة العربية، واتفاقية الدفاع المتبادل، والتي تم توقيعها في عام ٢٠٠٠.

وأرجع محللون السبب الذي دفع البيت الأبيض إلى التفكير في إنشاء الحلف إلى اهتزاز الثقة بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وخاصة بعد أن أعلنت إدارة «ترامب» أن دوله «فشلت في الإيفاء بتعهداتها برفع ميزانيات الدفاع»، مؤكدين أن نجاحه في إقامة مثل هذا الحلف يعد بمثابة إنجاز لإدارته؛ كونه يضم مثل هذه الدول، بالإضافة إلى أنه سيحقق توازنا عسكريا في مواجهة إيران، فيما توقعوا أن يتشكل الحلف الجديد على غرار نظيره الغربي، وتكون له ثلاث سمات رئيسية: هيكل قيادة عسكرية متكامل، وميثاق للإنفاق الجماعي لتقديم مساهمات لتوسيع نطاق القدرات الدفاعية، واتفاقيات لتعزيز الأمن الجماعي.

ووفقا للعديد من المحللين الغربيين، فإن هناك فرص نجاح للحلف، في ظل السياق الجيوستراتيجي الحالي للشرق الأوسط، وما يمثله النفوذ الإيراني من تهديد للعديد من دول المنطقة، من خلال المليشيات الإرهابية التي تدعمها في العراق وسوريا واليمن ولبنان. وتوقع «جيمس ستافريديس» المُحلل بمجلة «فورين بوليسي»، أن تجميع كل من الموارد وقوى الدول الأعضاء المُحتملين في الناتو، سوف ينجح في سد الفجوات التي يُعاني منها كل جيش عربي.

وتوضح الأرقام التي قدمتها منظمة «جلوبال فاير باور» الأمريكية، المعنية بالشؤون العسكرية، كيف يمكن رأب هذه الفجوة؛ فإذا كانت إيران قد أنفقت ما يقرب من ٦,٣ مليارات دولار على الدفاع في عام ٢٠١٧. وتتمتع بقدرة كبيرة من حيث عدد القوات، والتي تتألف من ٥٣٤ ألف فرد نظامي و٤٠٠,٠٠٠

من جنود الاحتياط، فإن ميزانية الدفاع في دول مجلس التعاون الخليجي أكبر بكثير من ميزانية إيران، حيث أنفقت المملكة العربية السعودية وحدها ما يقدر بنحو ٥٧ مليار دولار على الدفاع في عام ٢٠١٧. بينما أنفقت الإمارات العربية المتحدة ١٤ مليار دولار، وأنفقت الكويت مبلغ ٥,٢ مليارات دولار.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه الدول تمتلك معدات وتكنولوجيا عسكرية غربية أفضل بكثير، مما تمتلكه إيران، والتي تعتمد في الغالب على مركبات منذ عصر الشاه أو عدد من الواردات الرخيصة من دول مثل كوريا الشمالية وفنزويلا. وفي حال ظهر «الناتو العربي» إلى النور، فإن إيران لن تُصبح بحوزتها أي ميزة على الإطلاق، حتى من حيث القوة البشرية؛ فمصر التي تعتبر القوة الرئيسية المُشاركة في الحلف تمتلك قوات أكبر من قوات إيران، حيث تُجند ٤٥٤,٢٥٠ فردًا نظاميا و٨٧٥,٠٠٠ فرد احتياطي.

ويرى البعض أنه إلى جانب توحيد الموارد، فإن تشكيل «الناتو العربي» سيقدم ميزة أخرى، وهي تحقيق الاستقلال الاستراتيجي عن الشركاء الدوليين. يقول «تومي ستينر»، من معهد السياسة والاستراتيجية: «إن الاتجاه نحو التعاون العسكري يعكس تفاهما للحقائق الجيوسياسية الإقليمية الجديدة، حيث لم يعد حلفاء الغرب العرب يعتمدون فقط على المظلة العسكرية الأمريكية، فهم يدركون أنهم بحاجة إلى الدفاع عن أنفسهم وتجميع الموارد لمواجهة التهديدات التي تشكلها إيران».

وبصرف النظر عن مزايا القوة المُتعددة التي قد يقدمها حلف الناتو العربي، فمن المرجح أن تنشئ هذه المنظمة أيضًا قوة عربية ناعمة تتفوق على إيران. وكما كان الحال في أوروبا خلال القرن الماضي، فإن تشكيل تحالف عسكري قوي وفعال بين الدول التي تجمعها نفس الهوية غالبا ما يجنب تلك البلدان الدخول في عداءات مع بعضها البعض. وفي الحالة العربية، ستُمنح دول، مثل اليمن والعراق ولبنان وسوريا، المتوافقة حاليًا مع إيران، حافزًا على الابتعاد عن القوة الأضعف من أجل الانضمام إلى قوة أشد بأسًا مثل «الناتو العربي»؛ لجمع المزيد من قوى الدول، والبحث عن تأمين حماية لها، ما يُقلص من القوة الإيرانية، وقدرتها في الحفاظ على تراكم تأثيرها المُتمثل في كل من القوى الغاشمة والقوى الناعمة في الشرق الأوسط والحفاظ عليها.

وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال»، قد طالبت بأن يشتمل الحلف العربي على بند مهم، كما في حلف شمال الأطلسي، وهو أن الهجوم على أي عضو في الحلف يُعتبر هجومًا على كل الأعضاء، وهو البند الخامس في اتفاقية «الناتو»، الذي يضمن «الأمن الجماعي» لأعضاء الحلف.

ومع ذلك، وعلى الرغم من قدرة الناتو العربي على العمل كرادع للنفوذ الإيراني وعدوانيته، إلا أن بعض المحللين لديهم شكوك في أنه إذا لم يتم تنفيذه بشكل صحيح، فإنه قد يُضعِف من القدرة الدفاعية للدول الأعضاء ذاتها، وهذا سيناريو من المحتمل أن ينشأ في حالة عدم رغبة الدول الأعضاء في التعاون بشأن قضايا يبدو أنها قد تقوّض السيادة الإقليمية أو تصطدم مباشرة بمصالحها الوطنية، أو تتعلق برفع موازنتها العسكرية؛ وهو ما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض مستوى الاستجابة والكفاءة والقوة اللوجستية الشاملة لتلك البلدان. وفي هذا السياق يقول «أنتوني كوردسمان» من مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية: «على الرغم أن الناتو العربي يعكس حاجة حقيقية للأمن الجماعي،

فإنه لا يمكن أن يُطبَّق إلا إذا وجدت جميع العناصر الأساسية، مثل التكامل وإمكانية التشغيل المتبادل، وتوحيد المعايير والمرافق المشتركة والقدرات التدريبية.

وقال مدير المركز العربي للدراسات والتحليل في جنيف «رياض الصيداوي»: «إن الحلف غطاء لتحقيق الأهداف الأمريكية، فالولايات المتحدة لن تكون عضوا فيه، لكنها ستقدم له ما يلزم من الدعم والتنسيق الاستخباري واللوجستي والسياسي لتحقيق مصالحها».

فيما تنبأ المحلل الأمريكي «كيث برستون»، بعدم نجاح هذا التحالف؛ بسبب اتخاذ روسيا والصين إجراءات تعارض إنشاءه في منطقة آسيا الغربية، مؤكدا أنه سيكون مشوبا بالتوترات الداخلية، وفي حال توسيع نطاقه، فإن من المحتمل أن ترفع روسيا والصين من مستوى مساعداتهما للقوى المعارضة له في الشرق الأوسط.

ولعل محاولات تشكيل تحالف للأمن الجماعي العربي قد فشلت سابقا؛ لأن التهديدات والمخاوف الأمنية لدول الخليج العربية ليست متجانسة، وسريعة التغير، فضلا عن وجود اختلافات استراتيجية بين الدول الأعضاء في الأصل، تتعلق بـ«تصورات مختلفة بشكل جذري عن التهديدات الإيرانية»، وهو ما يصفه الباحث «دوغ باندو»، من معهد «كاتو» الأمريكي، بقوله: «قد تختلف مصالح الدول المحتمل وجودها داخل الحلف. وعلى الرغم من أن الأمر قد لا يظهر في الوقت الحالي، بعد أن توافقت الرؤى حول قضايا بعينها، بداية من التهديد الإيراني، والإخوان المسلمين، وداعش، إلى الحرب السورية، فإنه مع مرور الوقت، قد تنشأ الانشقاقات». ويمكن استخلاص العبرة مما حدث من ضجة حالية ناجمة عن تشكيك ترامب في قدرة حلف شمال الأطلسي على مواجهته للتحديات الأمنية، ليبدو بعد ذلك أنه يسعى إلى تحقيق توافق أوثق مع روسيا، وفي نهاية المطاف قللت الإدارة الأمريكية من قدرات القوة الناعمة للناتو.

ونظرًا إلى المخاطر المرتبطة بتكوين الناتو العربي، فقد أشار بعض المحللين إلى أن الطريقة المُثلى لمواجهة إيران تكمن في تشكيل تحالف أو تكتل مؤقت، يهدف إلى مواجهة إيران فحسب، بدلاً من الاتفاق على تحالف عسكري رسمي. ففي الحرب ضد الجماعات الإرهابية، مثل تنظيمي القاعدة وداعش، أثبتت الدول العربية أنها تستطيع أن تتوحد على أساس متقطع وغير دائم من خلال تحالفات غير رسمية من أجل القضاء على التهديد، من دون الحاجة إلى تحالف رسمي ومؤسسي والتقيد بالالتزامات المرتبطة بهذا الشأن، وذلك بحسب ما جاء في افتتاحية لوكالة بلومبرج يوم ١٥ أغسطس الجاري.

ومع ذلك، يجب الوضع في الاعتبار أيضًا أن هذه الاختلافات المحتملة عقب تشكيل الناتو هي محض أفكار تخمينية أو تأملية. ولا يخفى أنه كانت هناك شكوك مماثلة من قِبَل المحللين في وقت تشكيل حلف شمال الأطلسي الراهن، وهو تحالف أثبت أنه من بين الأطر العسكرية الأقوى والأكثر فاعلية في التاريخ.

على العموم، إن السياق الإقليمي الجيوستراتيجي الذي سينشأ في كنفه الناتو العربي الراهن، والمتمثل في توسع نفوذ إيران في المنطقة يقدم أفضل سياق يمكن من خلاله تشكيل هذا الحلف، وهو ما قد يعمل

على الاستقلالية لكل الأعضاء من دون تمييز؛ ولا شك أن هذا الحلف سيكون بمثابة دافع لإعادة دمج الدول العربية التي تخضع حاليًا لتأثير إيران مرة أخرى في الداخل الإقليمي. وعلى الرغم من المخاطر، فإن المبادرة تقدم مزايا يصعب تجاهلها.

٢٠١٨/٩/٢٧

دلالات الوساطة السعودية في اتفاق السلام الإريتري الإثيوبي

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

نجحت الوساطة السعودية يوم ١٦ سبتمبر الجاري، في توقيع «اتفاقية جدة للسلام» بين إثيوبيا وإريتريا، بحضور خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، والأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس، ورئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، موسى فقي محمد، لتنتهي بذلك حالة «اللا سلم واللا حرب»، التي امتدت إلى أكثر من عقدين من الزمن بين أسمرة وأديس أبابا، ولتطوي صفحات أطول نزاع في إفريقيا، وتبدأ مرحلة جديدة لعلاقات البلدين، تتسم بالتعاون والتكامل وحسن الجوار، وتكريس جهودهما المشتركة للبناء والتنمية، بدلاً من الصراعات وتغذية العداوة والشقاق.

فمنذ خمسينيات القرن الماضي يخوض ثوّار إريتريا كفاحًا مسلحًا وحرب تحرير، انتهت بطرد القوات الإثيوبية من الأراضي الإريترية، واستقلال إريتريا عن إثيوبيا بمقتضى استفتاء شعبي في عام ١٩٩٣. ولكن مع استمرار بقاء القوات الإثيوبية في احتلال منطقة مثلث «باديمي»، أدى ذلك إلى اشتعال الحرب بين البلدين (١٩٩٨ – ٢٠٠٠)، والتي أودت بحياة أكثر من ١٠٠ ألف شخص، وخسارة مادية تجاوزت ٦ مليارات دولار، وأدت الجهود الدولية حينئذ إلى التهدئة وعقد اتفاقية الجزائر في عام ٢٠٠٠، والتي أقرت بتبعية المثلث المذكور لإريتريا، ولكن ظلت إثيوبيا متمسكة بالبقاء فيه، حتى تدخلت الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٢. وأقرت بتبعية منطقة مثلث «باديمي» لإريتريا، وبوجوب انسحاب إثيوبيا منها، ولكن إثيوبيا غضت الطرف عن قرارها، واستمرت القطيعة والحرب الباردة بين البلدين.

وتأتي الوساطة السعودية لتعبر بعلاقات البلدين نحو السلام والتعاون والتكامل، عقودًا من العداء، وتنتقل بهذه العلاقات من مربع التوتر إلى التعاون المشترك، حيث ينهي الاتفاق مشكلة مزمنة معقدة اختلط فيها السياسي والاقتصادي والعسكري والإنساني بين بلدين متداخلين جغرافيا وسكانيا وثقافيا، الأمر الذي أرهق البلدين وزاد من التحديات التي يواجهانها، كما شجع الأطماع الخارجية على استغلال حالة التنازع لزيادة التوتر بينهما. فيما تسببت هذه الخلافات في تعطيل التنمية في البلدين، وانعكست سلبًا على الدول المجاورة كالسودان والصومال وجيبوتي، وسمحت هذه الصراعات بقيام فراغ أمني كبير استغلته منظمات إرهابية كالقاعدة، وداعش، وحزب الله، والحوثي، فازدهرت تجارة السلاح والإرهابيين عبر باب المندب، وجزر البحر الأحمر إلى اليمن، ومنها إلى دول الخليج، وهو ما ينعكس بدوره على الأمن الإقليمي لمنطقة بالغة الأهمية خليجيًا وعربيًا ودوليًا.

وهنا تأتي أهمية الاتفاق التاريخي الذي سعت إلى تحقيقه الدبلوماسية السعودية، من خلال دبلوماسيتها الهادئة، والذي سيفتح أبوابًا واسعة للتعاون بين البلدين والدول المجاورة ودول الخليج

لمحاربة الإرهاب، وتأمين المنطقة على ضفتي البحر الأحمر وممراته المائية الدولية، إضافة إلى تشجيع الاستثمارات الخليجية والدولية في هذه البلدان، كما من شأنه تشجيع التجارة بين الدولتين والدول المطلة على البحر الأحمر، ويبشر بمرحلة جديدة تستثمر أجواء السلام والثقة المتبادلة لتتحرك رؤوس الأموال إلى الأسواق الإثيوبية الإريترية وما يصاحبها من حركة مالية وبشرية. إلى جانب زيادة التبادل الثقافي والتنسيق السياسي والعمل الأمني المشترك الذي يهدف إلى دفع القلاقل والاضطرابات عن المنطقة. وباكتمال عقد التعاون بين هذه البلدان وبين دول الجزيرة العربية يترسخ الأمن، ويعم الرخاء وتنشط التنمية في المنطقة لمصلحة شعوبها والأمن والسلم العالمي.

فيما سيكون لهذا الاتفاق انعكاساته المهمة على مفهوم الأمن العربي والخليجي خاصة، لما له من دلالة بالغة لأمن منطقة باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس، وهي منطقة مرور التجارة بين الشرق والغرب، وبين دول الخليج وأوروبا وإفريقيا، فضلا عن أن هذه الخطوة السعودية تمثل استباقاً لسعي إيران إلى أن تضع لنفسها موطئ قدم على الجانب الآخر من مضيق باب المندب والبحر الأحمر، مستغلة في ذلك الجماعات الإرهابية التي تدعمها، كما فعلت في اليمن عن طريق الحوثيين. وتأتي متوافقة مع استراتيجية السعودية ٢٠٣٠. التي تنظر إلى مرحلة ما بعد النفط، التي تؤسس لعلاقات اقتصادية قوية مع أسواق واعدة في القارة، التي تتسابق على فرصها دول العالم الاقتصادية الكبرى.

وتبرز أهمية هذا التوافق أيضا في أنه قد يشجع دولا أخرى على حل مشكلاتها الداخلية وخلافاتها البينية كالصومال وجيبوتي، فضلاً عما سيؤدي إليه الاتفاق من تهدئة للخلافات بين مصر وإثيوبيا حول مشروع «سد النهضة» بما سينعكس تماما على أجواء الاستقرار الإقليمي، ويوجه صفعة لأدوار مناوئة لأطراف مثل إيران وقطر وتركيا وإسرائيل وتحاول التأثير سلبا في مرتكزات الأمن والاستقرار الإقليمي، وزعزعتها بما يخدم مصلحة وأهداف هذه الأطراف.

نجاح الوساطة السعودية لم يتوقف عند توقيع الاتفاق بين قيادات البلدين، ولكن بإعلان الرئيس الإثيوبي الامتثال لاتفاقية الجزائر، والإقرار بأن منطقة مثلث «باديمي» هي منطقة إريترية، وانسحاب القوات الإثيوبية منها، وعودة حركة التجارة الإثيوبية إلى مسارها القديم، مستفيدة من ميناءي عصب ومصوع الإريتريين على البحر الأحمر، واستفادة إريتريا من التجارة الإثيوبية، ليس فقط عبر ما تقتضيه من رسوم لاستخدام موانيها وتسهيلات تلك الموانئ، ولكن في الحصول على احتياجاتها من السلع الإثيوبية بأسعار تفضيلية.

وتأمل إثيوبيا من هذا الاتفاق الجديد في بدء مرحلة يسودها الاستقرار الذي يعد شرطًا أساسيًّا وضروريًّا لنجاح الجهود التنموية، خاصة أنه في ظل علاقات التوتر بينها وبين إريتريا امتد تعاون ثوار إريتريا إلى ثوار إثيوبيا، وهو التعاون الذي أسقط حكم منغستو هيلا ميريام الشيوعي الذي حكم إثيوبيا بالحديد والنار، أو ما كان يسمى بالإرهاب الأحمر، وفراره إلى زيمبابوي في ١٩٩١. ولكن ظلت المعارضة في إثيوبيا، وغالبًا ما كانت أصابع الاتهام تشير إلى ضلوع إريتريا في التعاون مع أطياف من المعارضة، ولهذا فإن الاتفاق، سوف يحتاج فترة لإعادة بناء الثقة، وبدء مد جسور التعاون بين البلدين، إلا أن

الدور السعودي وهو يرنو إلى شراكات اقتصادية مع البلدين، ويقطع الطريق على امتداد النفوذ الإيراني من الجانب الآخر من البحر الأحمر، يدرك أن هذا الاتفاق هو خطوة على الطريق، وأن الثمار التي سيجنيها الطرفان من التعاون سوف تكون عاملاً مشجعًا يختصر الفترة اللازمة لإعادة بناء الثقة.

والدبلوماسية السعودية وهي تنظر إلى أمن البحر الأحمر، وجعله منطقة خالية من الصراعات وعناصر التأزيم، وتنظر إلى امتدادات التعاون العربي الإفريقي، التي وقع فيها فراغ نتيجة تراجع الدور العربي، وتنظر إلى التحديات الماثلة من إيران، من خلال برنامج إيران النووي ودورها في الصراعات المشتعلة بالمنطقة، وسعيها إلى التمدد الإقليمي؛ أخذت تنتقل من الدور الدفاعي إلى الدور الاستباقي، حيث إن امتداد النفوذ الإيراني إلى الجانب الإفريقي من باب المندب والبحر الأحمر، يعني اكتمال حلقة الاختناق التي تحيط الجزيرة العربية، فلا ينبغي إذن الانتظار حتى تبدأ هذه الدبلوماسية مقاومة هذا التمدد بعد أن يتحقق، وإذا كانت الدبلوماسية المصرية، وهي متكاملة مع الدبلوماسية السعودية في ذلك، تملك الكثير من الأدوات، إلا أن دورها قد ينظر إليه بتحفظ، في ضوء علاقات مصر التاريخية بحركة تحرير إريتريا من جانب، وفي ضوء إشكالية سد النهضة من جانب آخر، وهنا نجد أن الدبلوماسية السعودية متحررة من هذه التحفظات وتمتلك قوة التأثير الاقتصادي على الجانبين الإريتري والإثيوبي، ولهذا فقد اعتُبر الاتفاق بين البلدين أولوية تستحق بذل الجهد الذي استمرت عليه شهورًا، حتى تم إنجازه، كما أن رعاية الملك سلمان بن عبدالعزيز لهذا الحدث التاريخي سيعطيه قوة ومناعة ضد التقلبات ويمكِّنه من ترجمة بنوده وأهدافه على أرض الواقع لما للمملكة من ثقل سياسي واقتصادي وعسكري وأمني، وتأثير إقليمي قادر على خلق أجواء مساندة لرغبة الدولتين في إنهاء كل المشكلات العالقة.

وفي حقيقة الأمر، لم يكن الدور الاستباقي للدبلوماسية السعودية في اتفاق إريتريا وإثيوبيا، فقط لسد الطريق على امتداد النفوذ الإيراني، ولكن للحيلولة دون امتداد الجماعات الإرهابية التي تتخذ من تعددية المجتمعات الإفريقية وصراعاتها الإثنية والقبلية مجالاً خصبًا لوجودها ونشاطها، الأمر الذي نراه واضحًا في طول الأزمة في الصومال، وتمهيد الطريق لامتدادات جماعة بوكو حرام التي تدين بالولاء لداعش في عدد من الدول الإفريقية، ونجاح الدبلوماسية السعودية في مشاركة ١٩ دولة إفريقية من أصل ٣٤ دولة في التحالف العسكري الإسلامي لمحاربة الإرهاب، يعبر عن الأهمية الكبيرة التي توليها الدبلوماسية السعودية لإفريقيا، ليس فقط من الناحية الاقتصادية باعتبار إفريقيا قارة المستقبل الحافلة بفرص الصعود الاقتصادي، ولكن أيضًا من الناحية الأمنية؛ لاجتثاث جذور الإرهاب وامتداداته.

على العموم، يبدو أن الدبلوماسية السعودية أخذت تخط لمفهوم جديد للأمن القومي العربي، لا تقتصر حدوده عند الامتداد الجغرافي للبلدان العربية، ولكنه يضع في إطاره أمن الدول المحيطة به وتعتبره جزءًا منه، فالخلل في الأمن الإثيوبي أو الإريتري أو استمرار علاقات العداء والتباعد بين البلدين، يُلحِق أضرارًا جسيمة بالأمن القومي العربي، لا تقف فقط عند تحول هذا المحيط إلى مناطق تصدير إرهاب للوطن العربي، ولكن إلى مناطق تمثل فرصًا للتربص بهذا الأمن، والشواهد على ذلك كثيرة،

منها تهديد الأمن المائي لمصر عبر إثيوبيا، ومنها تهديد الأمن الاقتصادي العربي عن طريق باب المندب والبحر الأحمر، ومنها وقوع مناطق استراتيجية حاكمة في الوصول إلى البلدان العربية في يد قوى معادية، وكثيرًا ما كنا نتحدث في الأمن القومي العربي بمقولة أن البحر الأحمر بحيرة عربية، آمنة واستقراره وثروته للعرب ومسؤوليتهم، ومن ثَمّ فإن الجهود الدبلوماسية السعودية تسير في تحقيق هذه المقولة، خاصة إذا ما استُكملت بتأكيد عروبة إريتريا وانضمامها إلى جامعة الدول العربية.

٢٠١٨/١٠/٦

بمناسبة الاحتفال بالذكرى الـ٤٥ لانتصارات حرب أكتوبر المجيدة

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

كيف حققت القوات العربية معجزة عسكرية في حرب أكتوبر؟

يحتفل العرب كل عام بذكرى نصر أكتوبر عام ١٩٧٣، والذي يوافق هذا الشهر الذكرى الخامسة والأربعين له، وهو النصر الذي يعد أنموذجا حيا لقيمة التضامن العربي، إذ نجح في لحظة فارقة، في إلحاق هزيمة بإسرائيل التي طالما قدّمت نفسها، باعتبارها قوة عسكرية لا تُقهر، قبل أن تنهي العسكرية المصرية العربية تلك الأسطورة، هذه الحرب ظلت ذكراها حاضرة في الضمير العربي، كما ظلت معطياتها موضوعا للدراسة في الأكاديميات العسكرية.

إن هذا النصر يجسد كرامة أمة، لم تتوقف أطماع الاستعمار القديم والحديث في مقدراتها وثرواتها، ولم يعد أمامها من سبيل للحفاظ على حدودها وكيانها وأمنها القومي، سوى تحقيق التضامن واللحمة. وهو ما نريد تأكيده، ونحن نحتفل بهذه الذكرى في تاريخ أمتنا العربية.

مازال العالم يرى في نصر أكتوبر١٩٧٣«معجزة بمقاييس الحسابات العسكرية والاستراتيجية العالمية».. فقد كانت نتيجة لحرب فريدة في خصائصها، قلبت مفاهيم الحرب التقليدية وغير التقليدية، قال عنها الخبراء: «لا يحق لأي جيش على مستوى العالم أن يدعي أنه كان بإمكانه الإعداد والتخطيط لحرب أفضل مما قامت به القوات المسلحة المصرية»، كما وصفها المفكر الكبير جمال حمدان بأنها «حرب محدودة، ولكنها كثيفة وحرب طويلة، ولكن بدايتها خاطفة، حرب طيران حسمتها الصواريخ، وحرب دبابات انتصرت فيها المشاة، وهى حرب التقنية المتقدمة، وأول حرب هجومية يكون فيها التفوق للمدافع، وهى الحرب التي قامت من أجل تحقيق السلام الدائم والعادل في المنطقة».

أرادت إسرائيل أن تجعل مجرد التفكير في الحرب شيئا مستحيلا لتيئيس العرب، فمن مانعٍ مائي وتيارات مد وجزر تتغير على مدى اليوم تستطيع إرباك حسابات من يخطط للحرب، إلى سطح القناة الجاهز للاشتعال مع أول طلقة بسبب أنابيب النابالم، والألغام البحرية، إلى ساترٍ ترابي متوسط ارتفاعه ١٥ مترًا، حصين تم تلغيمه بمواجهة ١٧٠ كيلومترًا، مزروع عليه ١٠٠ مصطبة دبابات، بما يقدر بـ«١٠٠» موقع مجهز بالدبابات، إلى خط بارليف المنيع الذي يحوي ٣١ نقطة حصينة، مساحة النقطة الواحدة ٤٠٠٠ متر مربع تحت الأرض، وكل نقطة مجهزة هندسيًا ومُدَعَّمَة عسكريًا؛ لتبقى شهورًا صامدة لا تقع ولا تستسلم أيًا كانت أحجام القنابل أو أعيرة الدبابات والصواريخ، ولم يكن خط

بارليف مجرد مواقع دفاعية، وإنما حائط صد رهيب قادر على تدمير أي شيء يحاول الاقتراب منه. الأمر الذي أكده خبراء العسكرية بالعالم وقتها، حينما قدروا خسائر الجيش المصري في حال فكَّر في اقتحام القناة بـ٦٥٪ في اليوم الأول، و٤٥٪ في اليوم الثاني، بما يعني الإجهاز عليه خلال يومين فقط، وكانت هذه التقديرات نتاج قراءة صحيحة للواقع وقتها.

تم اختيار توقيت الحرب، من خلال دراسات عميقة شاركت فيها قيادات القوات المسلحة، وظلت سرية تماما، وتم تنسيقها مع سوريا ولم يعلن توقيت الحرب للقيادات التعبوية إلا مساء يوم ٤ أكتوبر، ووضع جدول لإبلاغ التوقيت للمستويات الميدانية، وآخر للجنود حيث يتم تلقينهم في الثانية عشرة ظهر نفس يوم الحرب (٦ أكتوبر).

وكان تحديد موعد الهجوم، هو أحد أوجه التكتيك العسكري الناجح، فقد أعلنت مصر وسوريا الحرب في ٦ أكتوبر، الموافق العاشر من رمضان، ويوم كيبور أحد أعياد إسرائيل «عيد الغفران»، وذلك بعد أن تمت دراسة الموقف العسكري للعدو، وفكرة العملية الهجومية المخططة، ودراسة كل شهور السنة لاختيار أفضل الشهور على ضوء حالة المد والجزر وسرعة التيار واتجاهه ودراسة جميع العطلات الرسمية في إسرائيل وغيرها من العوامل التي ساعدت الاختيار.

وفي واقع الأمر، كانت الخطوات الأولى لأكتوبر قد بدأت بعد أيام معدودة من هزيمة ١٩٦٧، فما بين يونيو ١٩٦٧ و٦ أكتوبر ١٩٧٣ كانت هناك مرحلة مهمة من التخطيط والإعداد العلمي الجيد للحرب بدأت بتطوير قدرات وإمكانيات الدولة، وأسلوب استخدامها لكل نواحيها العسكرية والاقتصادية والسياسية والبشرية، فضلا عن تحديد الهدف الاستراتيجي العسكري، والمتمثل في تحرير الأرض وتحدي نظرية الأمن الإسرائيلي وتحطيم صورة المقاتل الإسرائيلي الذي لا يُقهر، وبالفعل انطلقت حرب الاستنزاف، وهو التعبير الذي أطلقه الرئيس المصري الراحل الزعيم جمال عبد الناصر طيَّب الله ثراه على العمليات العسكرية التي دارت بين القوات المصرية والاحتلال الإسرائيلي شرق قناة السويس والتي نقلت مصر خلالها المعركة إلى مواقع العدو بعد أن نجحت في مرحلة الصمود ومنع العدو من احتلال أراض جديدة.

كان الهدف الأساسي من حرب الاستنزاف هو إسقاط أكبر عدد ممكن من القتلى والجرحى والآليات في صفوف العدو، وفي الوقت نفسه إعطاء الفرصة لتدريب الجنود المصريين على عمليات قتالية في شرق القناة؛ تمهيدا للحظة العبور، كما كان لها أهداف أخرى، منها أن يعرف العالم أن احتلال العدو لسيناء، ليس أمرًا واقعًا كما حدث مع الأراضي الفلسطينية قبلا، وأن المصريين مصممون على تحرير أرضهم. وكان من أبرز عمليات تلك الحرب، عملية إيلات التي تم خلالها تلغيم ميناء إيلات وقتل عدد من العسكريين وإغراق البارجة الإسرائيلية «يافو»، وذلك من قبل رجال الضفادع البشرية المصريين بالتعاون مع القوات الأردنية والعراقية ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وبدأت خطط إعادة البناء بأسلوب غاية في الدقة حيث تتسارع للوصول إلى الكفاءة القتالية المطلوبة لبدء الحرب، وكان التدريب على المعدات يسبق وصولها الفعلي إلى الموانئ المصرية، واستطاعت مصر

أن تعيد بناء القوات المسلحة وتكوين قيادات ميدانية جديدة، واستحداث الجيشين الثاني والثالث الميدانيين، وإعداد القيادات التعبوية الجديدة، والتدريب على مسارح مشابهة لمسرح عمليات الحرب.

وللاقتراب أكثر من التخطيط للحرب، نقرأ ما قاله «موشي ديان»، وزير الحرب الإسرائيلي عندما سئل عن تفوق المصريين في مجال الاستخبارات وكيف لم يعرف مدى التطور المصري فيه، فكان رد ديان: «إن المصريين ملأوا سيناء برادارات بشرية ذات عيون ترى وعقول تفكر ثم تعطي المعلومة».

وبحسب شهادات المؤرخين العسكريين، فإن التخطيط للحرب تم ببراعة جعلت أجهزة المخابرات الإسرائيلية وحتى الأمريكية عاجزة عن فهم ما يحدث ولم يكن أحد في إسرائيل على استعداد للتصديق بأن الحرب قادمة إلا مع وقوع الحدث فعلا، وأن الأكثر قدرة على إثارة الدهشة من براعة المخططين في البلدين، هو الجبهتان السورية والمصرية اللتان شهدتا تحركات وحشودا ونقل عتاد لم تقو القدرات الاستطلاعية والمخابراتية على تفسيره بطريقة تصب في قناة الاعتقاد بأن الحرب على وشك الوقوع فرئيسة وزراء إسرائيل آنذاك، «جولدا مائير» لم تعرف مع كل وزرائها المجتمعين معها ما يحدث إلا حين قطعوا عليها اجتماعها ليبلغوها أن الحرب قامت فعلا! ! فوقفت هي ووزير حربها موشي دايان مصعوقين وأثار الذهول الجميع ولم يصحوا منه عدة أيام متتالية.

مارست القيادة والمخابرات المصرية الخداع الاستراتيجي بحِرفية عالية، مكَّنتها من خداع القيادة السياسية في تل أبيب وجعلتها على ثقة تامة من عدم قدرة أو رغبة مصر في خوض حرب جديدة مع إسرائيل، الأمر الذي جعل حرب ٦ أكتوبر مفاجأة مدوية للكيان الصهيوني، أربكت معه جيشها ووضعته في حالة ذهول وغيّرت كل حساباته، كانت «خطة الخداع الاستراتيجي» التي وضعها المشير محمد عبد الغنى الجمسي والتي أوحت للعدو وقتها بعدم جدية مصر في اتخاذ قرار الحرب. وكان ذلك لدرجة التنسيق العالي الذي تم بين الجانبين المصري والسوري، ولعل النصر السريع في حرب أكتوبر ما كان ليتحقق لولا وجود عنصري الخداع والمفاجأة، حيث وجهت المخابرات المصرية والسورية أكبر صفعة للموساد الإسرائيلي الذي سقط هو الآخر كأسطورة الجيش الذي لا يقهر، فعلى سبيل المثال، على الجبهة السورية، وقبل الحرب بأسبوعين خطفت المقاومة الفلسطينية بأوامر من سوريا قطارا ينقل المهاجرين اليهود القادمين من روسيا إلى معسكر شنواة بالنمسا وكان ذلك بغرض توجيه أنظار إسرائيل السياسية إلى النمسا وليس لما يجري على الجبهتين المصرية والسورية وهو ما حدث فعلا حيث سافرت جولدا مائير إلى النمسا لمناقشة الحادث. وبعدها ضحت سوريا بـ١٥ طائرة سقطت في البحر المتوسط بعد معركة جوية شرسة مع الطيران الإسرائيلي تحلت فيها سوريا بضبط النفس إلى أقصى درجة حتى لا تطلق صاروخا واحدا ضد الطائرات الإسرائيلية فتكتشف إسرائيل فاعلية هذه الصواريخ قبل المعركة الكبرى (حرب أكتوبر) التي جرت بعدها بعشرة أيام.

فيما استخدم الجيش المصري العديد من أساليب الخداع، مثل تسريب معلومات للمخابرات الإسرائيلية بشأن مصر على أنها تنوي إجراء مناورات شاملة وليس حربًا ستبدأ، وأن الضباط المصريين الذين ينوون القيام بمناسك الحج سيتاح لهم ذلك، ما جعل إسرائيل تستبعد احتمالات حدوث أي

هجوم من قبل الجيش المصري على قواتها، بينما كان الجيش المصري يستخدم اللهجة النوبية في إبلاغ التعليمات والأوامر للضباط والجنود في مواقع العمليات، وكان للصحافة دور كبير في الترويج للخداع، حيث أصدر الرئيس الراحل أنور السادات تعليماته لها بنشر أخبار سلبية عن موارد البلاد وأنها في حالة سيئة جدًا لا تستطيع خوض أي معارك وليس أمامها خيار سوى القبول بحالة السلم، وخدعة تكرار المناورات التدريبية، وترتيب لزيارة أميرة بريطانية للقاهرة يوم ٧ أكتوبر.

وفي يوليو ١٩٧٢ أصدر الجيش قراره بتسريح ٣٠ ألف مجند، وهو القرار الذي رسخ مشاعر الاطمئنان في فكر ووجدان قادة إسرائيل. إلى الدرجة التي جعلت الجنرالين «موشيه دايان وديفيد أليعازر» وهما قمة السلطة العسكرية، في إسرائيل، في ٥ أكتوبر ١٩٧٣ بأن يردا على سؤال جولدا مائير عن إمكانية عبور قوات مصرية لقناة السويس بـ«أن محاولة عبور مصريين للقناة مستحيلة، ولو حاول المصريون النزول إلى قناة السويس، فربما يتغير لونها من اللون الأزرق إلى اللون الأحمر لكثرة خسائرهم».

ما قام به جيش مصر هو المستحيل نفسه.. الضربة الجوية قامت بها ٢٢٠ طائرة أقلعت من مختلف قواعد مصر الجوية، لتكون ساعة الصفر جميعها فوق القناة، وحلقت على ارتفاعات منخفضة بسرعة الصوت للتغلب على رادارات العدو، ولرفع الروح المعنوية للقوات، ولتكون رسالة للعدو عن قدرات وكفاءة وشجاعة الطيارين المصريين، اقتحموا سماء سيناء في دقائق لم تكتمل العشر، وغادروها بعد أن دمروا ٩٠٪ من أهداف العدو. المدفعية المصرية سجلت أكبر قصفة مدفعية متصلة في حرب، بحوالي٢٠٠٠ مدفع على مدى ٥٣ دقيقة، أطلقت ٣٠٠٠ طن ذخيرة بواقع ١٧٥ دانة في الثانية، لتدك مواقع العدو حتى ٤٠ كيلومترا، طوال هذه الفترة تم فيها تنفيذ١٠٠ أمر قيادة.

في الوقت نفسه أيضا قامت قوات الجيش الثاني والثالث المصري بعبور القناة على دفعات متتالية على أنواع مختلفة من الزوارق المطاطية والخشبية، ونجح سلاح المهندسين المصري بعمل أول كوبري ثقيل في حوالي الساعة الثامنة مساء وبعد ٨ ساعات أي حوالي الساعة ١٠:٣٠ قاموا بعمل ٦٠ ممرا في الساتر الترابي، وإنشاء ٨ كباري ثقيلة، و٤ كباري خفيفة، وتشغيل ٣٠ معدية. وعبر القناة ٨٠٠٠ من الجنود المصريين، ثم توالت موجتا العبور الثانية والثالثة ليصل عدد القوات المصرية على الضفة الشرقية بحلول الليل إلى ٦٠٠٠٠ جندي، في الوقت الذي كان فيه سلاح المهندسين يفتح ثغرات في الساتر الترابي باستخدام خراطيم مياه شديدة الدفع. وأمام هذا الهجوم الكاسح، سارعت إسرائيل لإعلان حالة الطوارئ، وبدأ تجنيد قوات الاحتياط إلا أن عنصر المفاجأة مثَّل عائقا كبيرا أمام عدم تجهيز الجيش للرد على الهجوم المصري السوري. وحقق الجيشان المصري والسوري إنجازات باهرة في الأيام الأولى بعد شن الحرب، حيث نجحت القوات المصرية في اختراق خط بارليف الحصين خلال ست ساعات فقط من بداية المعركة وأوقعت القوات المصرية خسائر كبيرة في القوة الجوية الإسرائيلية، وانتشرت القوات المصرية بعمق حوالي ٢٠ كم شرق قناة السويس. هذا بينما دمرت القوات السورية التحصينات الكبيرة التي أقامتها إسرائيل في هضبة الجولان، يقول الخبراء العسكريون إن حجم

التجهيزات الهندسية في مسرح العمليات استخدم فيه مواد هندسية تعادل بناء عشرة أهرامات بحجم الهرم الأكبر، وتجهيز طرق بحجم أطوال الطرق بمصر في هذا الوقت.

وفي حين كان خط بارليف على جرف القناة، يفوق خط «ماجينو» الفرنسي في تصميماته الدفاعية، حتى إنه قدر له أن تحطيمه لا يمكن إلا بقاذفة ذرية، أتاه المصريون من فتحات صغيرة لم يتوقعها العدو، حيث فتحوا طرقات به، لا عبر فوهات المدافع، بل عبر اندفاعات مياه الخراطيم التي اجتاحته، فعبر على حطامه الجنود، وتهاوت دفاعات بارليف، وهو الذي قال عنه رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، دافيد بن إليعازر: أنه «سيكون مقبرة للجيش المصري». إلا أنه بعد العبور في ٦ أكتوبر، وقف قادة إسرائيل في ذهول بعد أن دمر هذا الخط الدفاعي خلال ساعات وتبرأ موشيه دايان منه قائلا: «إن هذا الخط كان كقطعة الجبن الهشة».

وكان المقاتل المصري هو كلمة السر في تلك الانتصارات، والذي استطاع أن يحدث الفارق في المواجهات المباشرة مع القوات الإسرائيلية، حيث أظهر شجاعة وبطولات أذهلت العدو وأفقدته توازنه، بعد أن تمت إعادة تأهيله، واستعادته ثقته في نفسه وقدرته على تحقيق النصر، وكان هو مفاجأة العبور العظيم، الأمر الذي دفع الإسرائيليين إلى تأكيد أن مفاجأة الحرب الحقيقية كانت في المقاتلين المصريين وليس في موعد الحرب. فقد ذكر «حاييم بارليف»، وزير الحرب الإسرائيلي الأسبق في مذكراته أن «الجنود المصريين كانت مشاتهم يهاجمون مواقعنا المحصنة بالدبابات أفواجا أفواجا فيقتل الكثير منهم، لكنهم يواصلون التقدم مرة تلو الأخرى، ولم يستطع عقلي فهم هذه الظاهرة، ويبدو أن مصر رسخت فيهم قيمة التضحية بكل شيء مقابل سيناء، وكان لابد أن نبحث عن حيلة لننجو منهم».

ورغم مرور ٤٥ عاما على حرب أكتوبر وصدور عشرات الكتب وعقد العديد من الندوات والمؤتمرات ونشر آلاف المقالات عنها، فإنها لا تزال تحمل العديد من الأسرار، حيث تُعد «معجزة عسكرية بكل المقاييس» كما وصفها الرئيس الراحل محمد أنور السادات عشية الانتصار.

دور التضامن العربي في تحقيق انتصارات حرب أكتوبر

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

موقف تاريخي مشرف للبحرين في دعم ومساندة الأشقاء في مصر وسوريا

هناك أحداث فارقة يتوقف عندها التاريخ ليرصد تفاصيلها، وتأتى حرب أكتوبر في مقدمة هذه الأحداث في النصف الثاني من القرن العشرين؛ لأنها أحدثت انقلابا جذريا في معادلة الصراع العربي–الإسرائيلي والاستراتيجيات العسكرية التي عرفها العالم، وكانت العنوان الأبرز للتضامن العربي الذي طالما شغل الأفئدة والعقول، لقد كان السادس من أكتوبر.. حربا أرادها الشعب العربي وفرضتها الجماهير التي ظلت من عام ١٩٦٧ حتى عام ١٩٧٣ تطالب في الشوارع والجامعات بتحرير الأراضي المحتلة، وأرادتها القيادات العسكرية في كل من مصر وسوريا دفاعا عن الكرامة الوطنية وشرف العسكرية العربية بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧.. وأرادها الرئيس الراحل أنور السادات تحريرًا للأرض

وتحريكًا لقضية الشرق الأوسط، بجذب أنظار العالم للاهتمام بهذه المنطقة، ووضع قضيتها على رأس الأجندة العالمية، معبرًا عن روح الشعب المصري الذي طالما عرف عنها إرادة التحدي ورفض الهزيمة والاستسلام للأمر الواقع.

ولأن هذه الحرب ليست حربًا لمصر وسوريا وحدهما، ولكنها حرب العرب جميعا، ففي مواجهة الدعم الأمريكي الكبير لإسرائيل وتلكؤ الاتحاد السوفيتي في مساعدة سوريا ومصر عسكريا، كان لا بد من حشد كافة طاقات الدول العربية سياسيا واقتصاديا وعسكريا خلف جبهات القتال مع إسرائيل، وهو الأمر الذي يؤكده واقع التاريخ والمصير المشترك. فبدأت المحادثات السرية بين مصر والعديد من الدول العربية، مثل السعودية وسوريا للإعداد للحرب. هذا في الوقت الذي أمضت فيه إسرائيل السنوات الست التي تلت حرب يونيو في تحصين مراكزها في الجولان وسيناء وقناة السويس، وأنفقت مبالغ ضخمة لدعم سلسلة من التحصينات على مواقعها في تلك المناطق، وفي مقدمتها خط بارليف الحصين.

على المستوى السياسي

برزت أهمية العمل السياسي العربي على كلا المستويين العربي والدولي بعد نكسة يونيو ١٩٦٧، فعلى المستوى العربي كانت نتائج «مؤتمر القمة العربية في الخرطوم ١٩٦٧»، بدعم دول المواجهة، وعلى المستوى الدولي كان صدور القرار رقم ٢٤٢ عن مجلس الأمن، الذي دعا إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها في يونيو ١٩٦٧ وظهرت أهمية أعمال التنسيق قبيل حرب أكتوبر٧٣ مع دول الطوق (مصر/ سوريا/ الأردن/ لبنان/ منظمة التحرير الفلسطينية) بشكل خاص والدول العربية بشكل عام لتقديم الدعم السياسي، والعسكري، والاقتصادي، بما يحقق التوازن المطلوب مع إسرائيل. بالإضافة إلى أهمية الدور الذي لعبته قرارات مجلس الدفاع العربي المشترك في جامعة الدول العربية.

ولعل أهم نتائج حرب أكتوبر على المستوى السياسي، هو أنها أعادت للشعوب العربية ثقتها في نفسها ومثلت صحوة عربية وصفعة للصهيونية وأحيت الأمل في عصر عربي جديد تتحد فيه كلمتهم ضد إسرائيل ليستمر تلاحمهم الذي ظهر في الحرب واستخدام كل الأسلحة المتاحة من اقتصادية (النفط) وعسكرية وسياسية ومعنوية. فقد كان الطريق إلى حرب أكتوبر يمر عبر إدراك القيادات العربية ضرورة التلاحم فيما بينهم بعد أن عاينوا عُمق التهديد وخطورة الوضع الذي تمثله الهزيمة واحتلال الأراضي العربية، ليس فقط من زاوية الاحتلال المُباشر لأراضٍ عربية لدول المواجهة (مصر وسوريا والأردن)، وإنما في وضع شرعية كل النظم العربية على المحكّ، وفي كسر نظرية الأمن القومي العربي بصورة كاملة.

ويُمكن القول أن روحا جديدة قد وُلدت من رحم الهزيمة، وقد جسدت قمة الخرطوم في سبتمبر ١٩٦٧ –والتي عُرفت بقمة اللاءات الثلاث– خُلاصة هذه الروح.

وكانت البحرين إحدى هذه الدول، التي أيقنت على الفور – كما صرح به الشيخ محمد بن مبارك الذي كان وزيرًا للخارجية آنذاك – أن السبيل الوحيد لاستعادة الأرض، هو تجميع عناصر القوة

العربية، وتحقيق الوفاق العربي العربي، والذي يمثل صِمام أمانٍ للنظام العربي، والذي ما إن يتحقق، تزداد المنظومة العربية رسوخا ومنعة واستقرارا، والعكس صحيح.

وبهذا المعنى، استطاعت حرب أكتوبر بلورة الإمكانات والطاقات العربية، الجغرافية والبشرية والحضارية، بصورةٍ غير مسبوقة، وهو ما لخصه الرئيس السادات في وثيقته السياسية التي أطلقها عام ١٩٧٤، بقوله: «حرب أكتوبر طرحت الإمكانات العربية كحقيقة واقعة، لا كمجرد احتمال بعيد»، وهو أيضا الذي عبرّ عنه «جمال حمدان»، الجغرافي المصري حينما قال: «لأول مرة خرج عرب ٦ أكتوبر وهم صُنّاع التاريخ، بعد أن ظلوا طويلاً لعبة التاريخ، وتحولت المنطقة من منخفض سياسي إلى منطقة ضغط سياسي مرتفع، مؤثرٍ وفعّال».

ومن ثمّ، مثلت المعركة محاولة لإعادة اكتشاف العرب لإمكاناتهم، وإعادة تقييم قُدراتهم وكيفية توظيفها واستخدامها بصورة غير مسبوقة. والحقيقةُ أن هذا الإدراك لم يكن قائما لدى دول المواجهة فحسب، بل لدى باقي الدول القادرة على الإسهام في المجهود الحربي بصور مختلفة ومتفاوتة، والتي عُرفت بـ«دول المُساندة»، والتي منها البحرين، والتي دعمت أشقاءها بكل ما تملك من إمكانات مادية ومعنوية، أثناء وبعد المعركة، وهي المرحلة التي كانت تتطلب جهدا دبلوماسيا ومساندة لدول المواجهة من أجل تثبيت هذا الانتصار. ويجمع المراقبون أنه لولا التدخل الأمريكي المباشر في المعارك على الجبهة المصرية بجسر جوي لإنقاذ جيش الاحتلال الإسرائيلي لمنيت إسرائيل بهزيمة ساحقة، بتحرير كافة الأراضي العربية المحتلة.

على المستوى الاقتصادي

تنوعت المساعدات العربية في الحرب ما بين المالية والعسكرية. وأوضحت وثيقة نشرها مكتب البحوث الاقتصادية في المخابرات المركزية الأمريكية على موقع المكتبة الإلكترونية التابع للمخابرات في أغسطس ٢٠١٢جانبًا من حجم التمويل الذي تلقته كل من مصر وسوريا، من الدول العربية، منذ يوم ٦ أكتوبر ١٩٧٣، حتى ٢٣ نوفمبر من العام نفسه، والذي يقدر بنحو ٢ إلى ٣ مليارات دولار، وهو ما يعني بلغة الأرقام اليوم قرابة ٢٠–٢٥ مليار دولار.

غير أن أهم أوجه التضامن العربي في حرب أكتوبر ليس فقط من الناحية الاقتصادية ولكن أيضا من الناحية السياسية والاستراتيجية هو استخدام سلاح النفط العربي في الحرب، فقد استطاعت دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية توظيف سلاح النفط أفضل توظيف، حيث قامت بقطع البترول عن الغرب وأمريكا، ما كان له تأثير كبير على تراجع دول الغرب في دعم ومساندة إسرائيل، وكان هذا السلاح ذا حساسية عالية، حيث كان العالم العربي يُسيطر في هذه المرحلة على نحو ثلثي الإمكانات النفطية المُحتملة، ونحو ثلث الإنتاج العالمي. وكان النفط –ومازال إلى اليوم برغم كل المتغيرات التكنولوجية– عصب الاقتصادات الصناعية المتقدمة. غير أن استخدام النفط كسلاحٍ سياسي كان أمرا محفوفا بالمخاطر. وقد كانت القيادات الإسرائيلية ذاتها على علمٍ بتعقيدات استخدام مثل هذا السلاح وجدوى هذا الاستخدام لجهة تعاظم الضغط الدولي على إسرائيل.

وحين قرر وزراء البترول العرب، في اجتماعهم في الكويت في ١٧ أكتوبر١٩٧٣، في البدء في خفضٍ فوري للإنتاج بنسبة ٥٪ شهريا، وقطع إمدادات البترول عن الولايات المتحدة والدول المُعادية التي تُساند إسرائيل تبين أن العرب استطاعوا توحيد صفوفهم وتكامل جهودهم، وتحقيق أول انتصار عربي على إسرائيل في أكتوبر ٧٣، بفضل التضامن العربي الذي تجسد في هذه المعركة، وكان دافعا على تحقيق الإنجازات والانتصارات.. فقامت السعودية بخفض إنتاجها بنسبة ١٠٪ قبل أن تعلن مع الإمارات والكويت والبحرين وقطر والجزائر وليبيا وقف تصدير بترولها إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وقفز معدل الخفض في وقت قصير إلى أقصى السقف المحدد له (٢٥٪). ولم يكن توجيه هذا السلاح عشوائيا، بل ميّز بوضوح بين الأعداء والأصدقاء ومن هم على الحياد، وبصورة تمنح الدول حافزا لتغيير مواقفها، وهو ما حدث بالفعل مع بعض دول أوروبا الغربية واليابان وإفريقيا. لذلك فقد عاود العرب رفع سقف الإنتاج في يناير ١٩٧٤ ليصل إلى ١٥٪ لتعزيز وتشجيع المواقف الأكثر اعتدالاً بين دول أوروبا الغربية على وجهِ الخصوص، ما يعد بداية حقيقية للحوار العربي الأوروبي، والتباعد بين الموقفين الأوروبي والأمريكي بشأن القضية العربية.

وبذلك يتضح أن استخدام العرب لسلاح النفط كان مثاليًا ولم يكن عشوائيا ولا انتقاميا، بل كان موجّها ومُخططا ومنضبطا، والأهمُ أنه كان سياسيا بامتياز. ولا عجبَ أن تكون مسألة الحظر النفطي على رأس قائمة الموضوعات التي طرحها كيسنجر ونيكسون في بدايات الاتصالات الأمريكية–العربية في أكتوبر ٧٣ وما بعده، حيث كان التأثير واضحا وموجعا. فعلى إثر الاستخدام المؤثر لهذا السلاح (ارتفع سعر برميل البترول من دولارين تقريبًا قبل بدء المعركة إلى ١٤–١٨ دولارا في غضون شهرين، وقفزت أرباح الدول العربية –برغم خفض الإنتاج– بنسبة ٣٣٣٪!).

ومن ثمّ، فقد كانت دول المواجهة تقف مسنودة الظهر إلى حائط قوي وفرته الدول العربية الأخرى، مستخدمة أقصى توظيف ممكن لإمكاناتها.

على المستوى العسكري

رأينا السلاح العربي يتدفق على دول المواجهة، وأغلب الدول العربية تُشارك بقواتٍ رمزية أو حقيقية: فقامت ليبيا بشراء طائرات ميراج من فرنسا وذهب الطيارون المصريون –بجوازاتِ سفرٍ ليبية– ليعودوا بها، وأرسلت السودان أول كتيبة عربية شاركت في المعارك، وكان لها دور مهم في معركة «رأس العش» الشهيرة، كما ساهمت في حماية بورتوفيق، وظلت هذه الكتيبة حتى تم تطويرها إلى أن وصلت إلى لواء متكامل استمر في مصر حتى انتهاء المعارك. كما أغلقت اليمن مضيق باب المندب في وجه الملاحة الإسرائيلية فكانت إحدى الضربات الموجعة التي حاصرت البحرية الإسرائيلية ومنعت عنها التواصل أو الإمدادات مع مصادر السلاح المهم لها. والرئيس الجزائري المرحوم هواري بومدين الذي كان له موقف عروبي يفتخر به، دفع ٢٠٠ مليون دولار للاتحاد السوفيتي مقابل أسلحة لمصر وسوريا، وشاركت الجزائر أيضًا بالفوج الثامن للمشاة الميكانيكية والذي ضم أكثر من ٣ آلاف جندي وضابط ولواء مدرع وآخر مشاة و٩٦ دبابة، ٢٢ طائرة حربية من أنواع سوخوي وميراج.

وشارك العراق على الجبهة المصرية بسربٍ من طائرات الهوكر هانتر، وصل إلى مصر في مارس ١٩٧٣، أي قبيل حرب أكتوبر بسبعة شهور وأثبت فاعليته الكبيرة في المعركة، حتى إن بعض الوحدات المصرية البرية كانت تطلبه بالذات لتغطيتها جويا أثناء العمليات العسكرية. فضلاً عن مشاركته بأربعة أسرابٍ جوية وفرقة مدرعة وفرقة مشاة على الجبهة السورية. كما أبلغت الحكومة المصرية بزيارة الرجل الثاني في الحكومة العراقية آنذاك إلى فرنسا لشراء معدات عسكرية للجانب المصري. ووضعت الحكومة العراقية سبعة ملايين جنيه استرليني في حساب باسم الحكومة المصرية في لندن لتتمكن من شراء ما تحتاجه من معدات.

ودفعت المغرب بفوج مشاة إلى الجبهة السورية في الجولان، وبلواء مشاة «تجريدة» إلى الجبهة المصرية يوم ٢٤ أكتوبر، حيث تولى الاشتراك في الدفاع عن قطاع بير عديب على الساحل الغربي لخليج السويس. ولم تتغيب تونس عن دورها في هذا التضامن العربي على ساحتيه السياسية والعسكرية، فشاركت تونس بفوج مشاه وصل إلى مدينة بورسعيد بعد إيقاف النيران.

أما دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات فقد تحملت عبئا ماليا كبيرا في إسناد دول المواجهة، سواء في وضعها الاقتصادي الداخلي أو مشتريات السلاح، وقد بلغت هذه الإسهامات ما يقترب من ثلاثة مليارات دولار في السنوات التالية لنكسة ١٩٦٧، ومليارا رابعا للإعداد للحرب. على أن أهم إسهام قدمته هذه المجموعة، يظل الاستخدام الناجع والفعّال لسلاح النفط، بمبادرة المرحوم الملك فيصل بن عبدالعزيز، وتوظيفه في المعركة بصورةٍ أثبتت تأثيرها الكبير، وكان نقطة تحول فاصلة في علاقات السوق النفطية، لجهة الانتصار للحقوق الوطنية للدول المنتجة، ولم تدخر الكويت جهدا من أجل نصرة القضية العربية فقد أرسلت كتيبة مشاة قبل الحرب، وفور نشوبها أرسلت سربا من طائرات هوكر هنتر يتألف من ٥ طائرات وطائرتي نقل من طراز سي-١٣٠ هيركوليز، والتي بقيت في مصر حتى منتصف ١٩٧٤.

وقامت الإمارات بدور قومي كبير على الرغم من مضى أقل من سنتين على استقلالها؛ فقام الشيخ زايد بن سلطان بزيارة لندن وقتها، وقام بحجز جميع غرف العمليات الحرجة المتنقلة من أوروبا ليعالج فيها الجنود المصريين والسوريين، وعندما نقصت الأسلحة قام باقتراض مليار دولار من البنك الدولي وتحويلها للاتحاد السوفيتي تحت حساب الأسلحة التي تحتاجها مصر وسوريا للحرب، وكذلك تحويل الإعلام الإماراتي إلى إعلام عسكري لنقل أخبار الحرب.

وكانت البحرين أثناء إعداد مصر وسوريا لهجومهما، قد كلفت وزير خارجيتها الشيخ محمد بن مبارك، بنقل رسالتين من الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة -رحمه الله- إلى الرئيسين المصري والسوري يؤكد فيهما وقوف البحرين إلى جانب مصر وسوريا في استعادة أراضيهما المحتلة من قبل إسرائيل، وساهمت في القرار التاريخي بقطع النفط وتخفيض الإنتاج الفوري له عن الولايات المتحدة والدول التي تدعم إسرائيل. وأنهت إلى جانب ذلك الاتفاقية الموقعة في ديسمبر١٩٧١ مع الحكومة الأمريكية والخاصة بمنح تسهيلات للبواخر الأمريكية في ميناء البحرين، وذلك بعد أن قام الشيخ محمد

بن مبارك في ١٨ أكتوبر ١٩٧٣ باستدعاء القائم بالأعمال الأمريكي وإبلاغه أن البحرين قررت إلغاء تلك الاتفاقية إذا لم تغير بلاده سياستها المنحازة لإسرائيل.

من استعراض هذه المستويات الثلاثة للتضامن العربي في حرب أكتوبر ١٩٧٣ نجد أن هذه الحرب قد حققت بهذا التضامن ما لم يكن الكثير من العرب يتخيل أنها ستحققه، فالنظرية القائلة إن الكيان الإسرائيلي هو قوة لا يمكن دحرها، وقفت عائقا أمام العرب في الكثير من سنوات النزاع التي تبعت حرب ١٩٤٨، إلا أن حرب أكتوبر التي أتت بعد ست سنوات من النكسة شكلت تحولاً استراتيجيًا مهما في إدارة دفة الصراع وفي قدرة العرب على التحول إلى موقع المواجهة، وعلى قلب الأدوار من موقع المتلقي الدائم لضربات واعتداءات إسرائيل المتكررة، إلى أصحاب المبادرة في الضرب وإعلان الحرب. وأكدت حرب أكتوبر بالتضامن العربي أيضا استحالة سياسة فرض الأمر الواقع، واستحالة احتكار التفوق العسكري، واستحالة إجبار شعوب المنطقة على قبول الاحتلال.

٢٠١٨/١٠/٩

مسؤولون في إدارة ترامب يسعون إلى إقالته

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

يبدو أن سبتمبر كان شهرا مدمرا لسلامة إدارة ترامب التي تضاءلت بالفعل؛ فعقب مقال رأي مثير للجدل في صحيفة «نيويورك تايمز» نُشر في الخامس من سبتمبر من قِبَل كاتب مجهول داخل البيت الأبيض جاء فيه أن المسؤولين في إدارة ترامب يسعون بجدية إلى تقويض قرارات الرئيس الأكثر تقلبًّا في السياسة الأمريكية، نشر بوب وودورد –الذي كان مراسلا بارزا في صحيفة «واشنطن بوست» منذ عام ١٩٧١. وبقي فيها محررا، ولمع نجمه عندما كشف هو وزميله المراسل كارل برنست فضيحة ووترغيت، وهي القصة التي اضطرت ريتشارد نيكسون للاستقالة من منصبه عام ١٩٧٤– مقتطفات عن فضائح ترامب من كتابه «الخوف» الذي أعلن طرحه رسميًّا في الحادي عشر من الشهر الجاري، واصفًا الإدارة الأمريكية بأنها فوضوية، وتفتقر إلى التوجيه، وغير ملائمة تمامًا لتولي زمام الأمور في الولايات المتحدة.

ويعتمد مؤلف كتاب «الخوف.. ترامب في البيت الأبيض» على أسلوب التحقيقات المكثفة لجمع المعلومات، وذلك من خلال إجراء مقابلات سرية مع كبار المسؤولين في الإدارة الأمريكية الحاليين والسابقين، حيث حقق الكتاب مبيعات تجاوزت الـ٧٥٠ ألف نسخة في أول يوم من إصداره. وجمع وودورد، محتويات كتابه من خلال مزيج من المقابلات والتسجيلات الصوتية والمذكرات التي تم جمعها منذ تولي ترامب منصبه في أوائل عام ٢٠١٧.

وعلى الرغم من عدم الكشف عن المصادر التي بموجبها تم جمع المعلومات في «الخوف»، إلا أن موقع «فوكس» الإخباري الأمريكي نقل تخمين الكاتب أندرو بروكب، الأسماء التالية كمشتبه فيهم رئيسيين في الكشف عن معلومات إلى وودورد، وهم: روب بورتر؛ سكرتير موظفي البيت الأبيض السابق، وغاري كوهن؛ مدير المجلس الاقتصادي الوطني السابق، وستيف بانون؛ كبير مستشاري الرئيس ترامب

للشؤون الاستراتيجية السابق، ورينس بريبوس؛ كبير موظفي البيت الأبيض السابق، وجون دود؛ محامي الرئيس ترامب في التحقيقات حول التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية حتى شهر مارس ٢٠١٨.

ومن خلال لقاءاته مع مجموعة كبيرة من الموظفين السابقين والحاليين في الإدارة الأمريكية، نجح وودورد في الكشف عن الطريقة غير التقليدية التي تتبعها السياسة الأمريكية داخليًّا وخارجيًّا اليوم. فعلى سبيل المثال، يُشتبه في أن مدير المجلس الاقتصادي الوطني السابق، غاري كوهين، هو الشخص الذي كشف إلى وودورد أنه أخفى أوراقًا من مكتب الرئيس، في محاولة لحماية اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا» واتفاق تجاري مع كوريا الجنوبية.

ويقدم وودورد أيضًا نظرة ثاقبة بشأن طبيعة العلاقات المضطربة بين الأفراد داخل البيت الأبيض في ظل إدارة ترامب، حيث إن الشكوك والغضب والخوف هي العواطف المسيطرة؛ فعلى سبيل المثال، يكشف مصدر مجهول أن ترامب وصف وزير العدل الأمريكي، جيف سيشنز، بأنه «مختل عقليًّا» و«غبي». كما نشرت صحيفة «فيلت» الألمانية تقريرا تناول احتمالية قرب نهاية مبكرة لولاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، وجاء فيه أنه «خلال الأيام الأخيرة، بدا ترامب في حالة من التوتر خاصة أن رئيس حملته الانتخابية الرئاسية السابق، بول مانافورت، ومحاميه السابق، مايكل كوهين، يقفان في قفص الاتهام. ومن المتوقع أن تعجل هذه المستجدات الخطرة بنهاية ولاية الرئيس الأمريكي».

وعلى الرغم من أن كتاب «الخوف» له بالتأكيد تأثير كبير على كل من الرؤى السياسية الأمريكية الداخلية والعالمية، إلا أنه ليس بأي حال من الأحوال أول كتاب يكشف فضائح الإدارة الأمريكية الحالية. ففي غضون ١٩ شهرًا فقط، تم نشر ثلاثة كتب أخرى كشفت عن معلومات تخص البيت الأبيض خلال فترة رئاسة ترامب المضطربة؛ أهمها كتاب «النار والغضب: داخل بيت ترامب الأبيض» الذي نشره مايكل وولف في يناير عام ٢٠١٨. والذي يُعد أول عمل من هذا القبيل يتم طرحه في الأسواق. وكذلك كتاب «المعتوه» الذي ألفته المستشارة السابقة في البيت الأبيض، أوماروسا نيومان، والذي صدر في أغسطس ٢٠١٨. وكتاب «الموجز: السياسة والصحافة والرئيس» الذي ألفه السكرتير الصحفي السابق للبيت الأبيض، شون سبايسر.

وردًّا على كل كتاب يصدر مشتملاً على فضائح ترامب، يسعى البيت الأبيض إلى نزع الشرعية عن المؤلف بدافع الحفاظ على الذات. وعقب إصدار كتاب «الخوف»، أصدرت السكرتيرة الصحفية للبيت الأبيض سارة هوكابي ساندرز، بيانا، قالت فيه إن الكتاب «لا يحتوي على شيء سوى قصص مفبركة».

ويرى بعض المحللين أن التأثير التراكمي لهذه الكتب التي توضح بالتفصيل ضعف أداء إدارة ترامب من المرجح أن ينتقص من دعم الإدارة محليًّا ودوليًّا. وبحسب آراء أخرى، فإنه من غير المحتمل أن تتسبب تلك الكتب في حدوث أي ضرر لترامب أو لحكومته على المستوى المحلي، نظرًا إلى طبيعة قاعدته الانتخابية المخلصة. ومن خلال عرض نظرة عامة مقارنة للفضائح خلال فترات الرئاسة

الأمريكية المختلفة السابقة، يسعى هذا العرض إلى التحقق من صحة هذه الفضائح، وذلك من أجل استنتاج كيف يمكن أن يكون لكتاب وودورد تأثير على مستقبل ترامب السياسي.

بدايةً من تحليل مقارن لفضائح ترامب، من الواضح أنه ليس الوحيد الذي يواجه تحديًا من خلال الإضرار بحسابات داخلية من إدارته؛ فقد واجه أوباما سلسلة من الفضائح التي تم نشرها والتي أحيانًا أساءت وأحيانًا عززت سمعته بين الناخبين؛ فكتاب «الوعد: الرئيس أوباما، العام الأول»، لجوناثان ألتر، والذي صدر عام ٢٠١١. كان قد أثنى على رؤيته السياسية وخياراته السياسية خلال عامه الأول في البيت الأبيض، ما ساعده على ضمان الفوز في الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢. وفي المقابل، أضر كتاب «الواجب: مذكرات وزير حرب»، لروبرت جيتس، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في عام ٢٠١٤. بسمعة أوباما فيما يتعلق بالدفاع الوطني.

وكما هو الحال مع أي فضيحة، يخلص البعض إلى أن ما تم نشره هذا العام سيضر بالوضع السياسي الداخلي لترامب، والدليل على هذا التأثير ما احتواه كتاب «مايكل وولف»، من كون الإدارة مرتبكة وغير فعّالة ومتقلبة على نطاق واسع بما يكفي لاحتمال أن يمتنع الناخبون غير الجمهوريين عن تقديم دعمهم له أو لحزبه في الانتخابات النصفية المقبلة في نوفمبر ٢٠١٨. وما بعدها في عام ٢٠٢٠. وبالنسبة إلى الانتخابات الرئاسية، وفي ظل الظروف العادية، يمكن حتى لأنصار الحزب من المُنفتحين أن يختاروا عدم دعمهم؛ بسبب تلك الفضائح، كما يعتقد بعض المحللين أن يكون هذا هو الحال كذلك بعد صدور كتاب «وودوارد» بين الجمهوريين المُعتدلين.

ومع ذلك، فإنه بفحص الاستطلاعات المُعاصرة، يبدو أن هذه المعايير لا تنطبق على الرئيس ترامب. ووفقًا لمؤسسة جالوب، وهي إحدى الشركات الأمريكية الرائدة في مجال استطلاعات الرأي، واعتبارًا من التاسع من سبتمبر، أعلن ٣٦٪ من المستقلين دعمهم لدونالد ترامب، وهم الأشخاص أنفسهم الذين تم استطلاع آرائهم في الأسبوع السابق، بزيادة بنسبة ١٪ في الدعم الذي تم تسجيله في الفترة بين ٢٠ و٢٦ أغسطس.

وعن سبب عدم تغيير من يطلق عليهم «الناخبون من أصحاب الأصوات المتأرجحة» آرائهم على الرغم من الفضائح التي كشف عنها كتاب «وودوارد»؛ فربما يعود السبب في ذلك إلى أن ترامب معروف بالفعل بأنه شخصية مُثيرة للجدل، حيث يُعزز الكتاب حقا ما يروى عن ترامب، ومن ثم، لن يقود الكتاب أي شخص إلى تغيير أفكاره.

علاوة على ذلك، فإن التوقعات بأن كتاب وودورد –كسابقيه– سيضر بالرئيس الأمريكي وقاعدته الانتخابية الجمهورية تظل لا أساس لها من الصحة. ويبقى واضحًا أن دعم ترامب داخل الحزب الجمهوري مرتفع بصورة غير عادية تفوق الرئيسين رونالد ريجان ودوايت أيزنهاور. وتجدر الإشارة إلى أن استطلاعًا لمؤسسة جالوب أظهر أن ترامب يحظى بقبول لدى الجمهوريين في ضوء نتائج أعماله بدرجة وصلت إلى ٨٥٪.

ولعل الأهم من مغبة فقدان ترامب التأييد من قِبَل قاعدته الانتخابية الموالية له هو حقيقة أنه رغم فضائحه الواضحة، إلا أنها لا تسهم بأي شكل من الأشكال في تراجع شعبيته. ولعل هذا يعود إلى اعتبار ترامب نفسه سياسيا يتمتع بالشعبية، كما أنه لا يخفى أن حجر الزاوية في منهجه السياسي هو تقديم نفسه كمرشح إصلاحي يلتزم بما تمليه عليه النخب الليبرالية في واشنطن ووسائل الإعلام من خطط وتوجهات. ولقد تعززت هذه الصورة القوية من خلال ترويجه، لنظريات المؤامرة، مثل فضيحة «بيتزا جيت» وقيادته لحركة «Birther» التي شككت في مولد أوباما في الولايات المتحدة، وكل هذا أدى إلى عدم الثقة من قِبَل جماهيره، في خصومه الليبراليين في مجالات السياسة والمجتمع ووسائل الإعلام.

وقال جوردان هاريس، المدير التنفيذي لمعهد بيجاسوس، Pegasus Institute، وهو مؤسسة فكرية معنية بالسياسة العامة مقرها في لويزفيل: «إن الرأي العام الأمريكي، الذي يعتمد على وسائل الإعلام في معظم معلوماته عن الإدارة الأمريكية، لا يبدو قادرًا على التمييز بين الفضائح الكبرى والفضائح الثانوية، أي أن فضائح ترامب من وجهة نظر العامة ثانوية». ومن ثم، فإن ما يكشفه الكتاب، والافتتاحية التي نشرتها نيويورك تايمز، غالبًا ما تؤكد صحة الادعاءات التآمرية بين مؤيديه، ومن ثم، يعزز من ولائهم. ويتنبأ جون متشام، المؤرخ الرئاسي، في تقرير صادر عن مؤسسة نيمان بجامعة هارفارد، بأن «ثلاثين في المائة من الرأي العام سيكون مع الرئيس الحالي، وحتى إذا وضعوا الأصفاد في يديه، سيؤكدون أنها مطاردة تآمرية تمت تدبيرها مسبقًا».

على العموم، إن الصورة الكارثية التي نقلها وودورد عن البيت الأبيض تجعل الولايات المتحدة عرضة للخطر في صنع سياستها الخارجية. فهذا الكتاب يوفر للدول المعادية والمنافسين الأقوياء في النظام الدولي، مثل الصين وروسيا، نظرة ثاقبة للحكومة الأمريكية تسمح لهم بتحديد نقاط ضعفها: ومنها ميل ترامب إلى تغيير آرائه، وقابليته للإطراء، وعلاقته العدائية مع موظفيه، وما إلى ذلك. وهذا يسمح دبلوماسيًّا لهذه الدول عند التعامل مع الولايات المتحدة بالاستفادة من هذه الانقسامات، واستغلال النهج الشخصي الذي ينتهجه ترامب في السياسة من أجل تعزيز مصالحها على حساب الولايات المتحدة الأمريكية، في أي منتديات مثل المفاوضات الثنائية أو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. و«بالنسبة إلى بعض القادة السياسيين الأمريكيين، فإن افتقار ترامب إلى الخبرة يفتح الباب أمام تعرض العلاقات مع الولايات المتحدة للضرر، في الوقت الذي يسعى فيه هؤلاء القادة إلى مزيد من النفوذ»، وذلك حسبما ذكرت سوزان فرويتشل بجامعة ييل الأمريكية في أعقاب إطلاق كتاب «النار والغضب» في يناير ٢٠١٨.

وختاما، لا شك أن الآثار المترتبة على ما يشير إليه وودورد في كتابه متعددة الأبعاد؛ فعلى الصعيد المحلي، من الصعب تحديد التأثير الذي سيفقد فيه الناخبون الثقة في الرئيس الأمريكي بعد صدور هذا الكتاب. وفي الوقت الحاضر، يبدو أنهم غير متأثرين، بينما في المقابل، يبدو أن الجمهوريين سيزيدون من ولائهم لشخص الرئيس، بالنظر إلى الطبيعة التآمرية التي لدى العديد من الأطراف في الدائرة

الداخلية التي تحيط بترامب. وعلى الصعيد الدولي، تظل النتائج والتأثيرات أقل دقة؛ حيث إنه من المرجح أن تستفيد الدول المعادية من الفوضوية التي أبرزها الكتاب، كما سيعزز ذلك من الشعور بالعزلة لحلفاء واشنطن تجاه إدارة ترامب. فبعد مرور ١٩ شهرًا على الإدارة الأمريكية شهدت فضائح شخصية ومهنية لا تعد ولا تحصى، لكن ترامب يبدو أنه محصن بشكل كبير من أي تكشفات أو فضائح من شأنها أن تطيح بمعظم الرؤساء الآخرين.

٢٠١٨/١٠/١١

«هجوم الأهواز».. ومحاولة طهران الهروب إلى الأمام

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعلن الحرس الثوري الإيراني، استهدافه مقر من وصفهم بـ«قادة الإرهابيين» في شرق الفرات بسوريا، بصواريخ باليستية، فجر الإثنين ٢٠١٨/١٠/١؛ وذلك ردا على هجوم الأهواز، الذي وقع قبل عدة أيام.

وكانت مدينة الأهواز جنوب غرب إيران، قد شهدت هجوما شنه مسلحون يوم ٢٠١٨/٩/٢٢. استهدف عرضًا عسكريًا، لإحياء ذكرى الحرب التي خاضتها إيران ضد العراق، فيما يسمى بـ(أسبوع الدفاع المقدس)، وأوقع نحو ٢٩ قتيلا، وخلف عشرات الجرحى في صفوف الحرس الثوري الإيراني والمدنيين، ما تبين أنه أسوأ «عمل إرهابي» قد أُرتكب في إيران منذ أكثر من عقد. فيما أعاد إلى الأذهان الهجمات التي شهدتها طهران في يونيو من العام الماضي، حين استهدف انتحاريون بالتزامن، البرلمان الإيراني، وضريح الإمام الخميني، والتي أودت بحياة ١٢ شخصًا وراح ضحيتها عشرات آخرون.

وعلى الرغم من أن تنظيم «داعش»، قد أعلن مسؤوليته عن ارتكاب الحادث، إلا أن إيران أسرعت في تدويله، حيث حملت –من دون أسانيد– شخصيات سياسية، من بينهم المرشد الأعلى، «آية الله خامنئي»، ووزير الخارجية، «محمد جواد ظريف»؛ مسؤولية ارتكاب الهجوم إلى دول الخليج العربي وإسرائيل والولايات المتحدة؛ متهمة إياهم بتمويل الجماعات الإرهابية الإيرانية وإمدادها بالأسلحة. وفي سياق متصل، صرح الرئيس الإيراني، «حسن روحاني»، قبل مغادرته إلى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة في نيويورك أن: «كل هذه البلدان التي نراها في الإقليم مدعومة من أمريكا، التي تقف وراء تحريض الجماعات الإرهابية وإمدادها بما يلزم لارتكاب مثل هذه الجرائم».

يأتي هذا في الوقت الذي استنكرت فيه الولايات المتحدة الادعاءات الإيرانية، وتعهدت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، «هيذر نويرت»، بأن «تقف أمريكا بجوار الشعب الإيراني في محاربة آفة الإسلام الراديكالي». ومن جانبها، قالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، «نيكي هيلي»، في حوارها مع شبكة «سي إن إن» الإخبارية: «إن الرئيس الإيراني، قمع شعبه فترة طويلة»، وحضته على «النظر في المرآة للوقوف على أسباب الهجوم قبل اتهام الآخرين».. مشيرة إلى أن «قمع الأقليات العرقية والدينية في إيران، من المحتمل أن يكون الدافع وراء الهجوم في الأهواز».

وعلاوة على ذلك، وعلى النقيض من الإدارات الأمريكية السابقة، فإن الرئيس الحالي المُناهض لإيران، «دونالد ترامب» لم يخف رغبته في دعم تغيير النظام في إيران بأي شكل من الأشكال، وتشجيع المبادرات التي تساعد على ذلك. وتحدث البعض في إدارته، مثل «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي، و«رودي جولياني»، المُحامي الشخصي له، الذي تحدث أمام تجمع لمنظمة «مُجاهدي خلق الإيرانية» في باريس يوم وقوع الهجوم، عن عزمهم الضغط من أجل تمويل الحركات المناهضة للحكومة الإيرانية، والتي من المُرجح أن تؤدي إلى زعزعة استقرار النظام. ومع ذلك، أشار «إيلي كليفتون» و«ديريك دافيسون»، الباحثان لموقع «لوب لوج»، الأمريكي إلى أنه: «رسميًا، هدف إدارة ترامب من سياسة «الضغط الشديد» على إيران لا يتمثل في تغيير النظام، بل تغيير «تصرفات» الحكومة الإيرانية».

وبغض النظر عن المزاعم الإيرانية، لا يزال من المشكوك فيه من قبل عديد من المحللين تورط أي دولة في تخطيط أو تنفيذ الهجوم في الأهواز، وخاصة أن الحادث يوفر دلالات لا يمكن إغفالها حول العلاقة المضطربة بين النظام الإيراني وبين الأقليات العرقية والدينية في البلاد. حيث يزداد سجلها سوءا، جرّاء القمع المنهج الذي ترتكبه ضد الشعوب غير الفارسية والأقليات الدينية، الذين يتعرَّضون لانتهاكاتٍ جسيمة، بما في ذلك التشريد القسري، والقتل الجماعي، والتعذيب، والحرمان من الحقّ في التعليم والصحّة والسكن اللائق، بلّ حتى في اختيار أسماء أبنائهم. وتحرم هذه الشعوب من الحقّ في حرية التعبير والتجمّع السلمي، والمشاركة السياسية، أو تقلد الوظائف العامة، ويُمارس التمييز بجميع صنوفه لحساب القومية الفارسية، والشيعة الجعفرية الاثناعشرية، بما في ذلك تعطيل مواد الدستور التي تقضي بالمساواة بين مكونات الشعب الإيراني بحجة اعتبارات الأمن القومي.

ويُعتبر «الأهوازيون» من أكثر الشعوب المُستهدفة. ومع أن هذه المنطقة من أغنى مناطق إيران بالنفط، إلاّ أن السياسات التمييزيّة حوّلتها إلى واحدة من أفقر المناطق وأقلّها نموا، بعد أن استغل النظام جميع الثروات لتحقيق أهدافه السياسية، وعمل على تهجير العرب وتغيير التركيبة السكانية وتحجيم اللغة العربية، وتغيير مسار الأنهار إلى المناطق الفارسيّة.

كما يرى عديد من المحللين، أن الحادث مُثقل بالرمزية، رمزية المكان ورمزية الزمان أيضا. فالمكان هو «الأهواز العربية» التي تعاني من الاضطهاد والتهميش، ومحاولات تغيير هويتها وطبوغرافيتها، والتي شهدت انتفاضات كبرى، كان آخرها انتفاضة العطش في شهر يوليو الماضي. أما رمزية الزمان، فقد كانت واضحة من خلال احتفالية ما يسمى (أسبوع الدفاع المقدس)، التي تستغلها طهران لبث رسالة للعالم بأنها قوية وموجودة، من خلال استعراضات عسكرية تبرز فيها قوة التسليح وهيبة التدريب. ومن ثم، جاء استهداف قيادات عسكرية وأمنية وسياسية واعتبارية إشارة إلى هشاشة النظام بشكل واضح، فضلا عن أن هناك دلالة سياسية تشير إلى أن النظام أصابته الشيخوخة داخليا وخارجيا. وأن هذه الحالة لم تعد مقتصرة على الجانب السياسي فحسب، بل شملت الجوانب الاقتصادية والفكرية والثقافية والاجتماعية والأمنية، بحسب قواعد علم النظم السياسية. وكما لاحظ عديد من المُحللين، فإن الدافع وراء الحادث من المُحتمل أن يكون مستمدا من مزيج من الآيديولوجية والنفعية. فالمجموعات

الآيديولوجية التي تمثل جماعات أقلية مثل الأكراد، والبلوش والعرب الإيرانيين، سعت منذ فترة طويلة إلى تقويض الحكومة التي يرونها غير شرعية وإقصائية وتمييزية.

فيما يمكن تفسير هذه الهجمات، ببداية استراتيجية ناجمة عن الضغوط الحالية التي تتعرض لها إيران، والتي ظهرت في أعقاب انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني، واستمرار الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، بالإضافة إلى تورطها في الحروب في أنحاء عديدة من المنطقة. فمع اضطراب الحكومة وقوات الأمن التي تشتت انتباهها، تستغل الجماعات الانفصالية والمدافعون عن الحقوق المدنية مثل منظمة المقاومة الوطنية الأهوازية هذا الوضع للتوسع في شن الهجمات. ويقول «نادر أوسكوي»، من مؤسسة «المجلس الأطلسي»: «إنهم يرون أن الحكومة الإيرانية أضحت ضعيفة، ومن ثم سيتوسعون في أنشطتهم ضدها»، مضيفا، «يمكنهم القيام بذلك بمساعدة دعم أجنبي أو من دونه، فهم لا يحتاجون إلى دعم أجنبي بشكل معين».

وبصفة عامة، بينما راح المسؤولون الإيرانيون يشيرون إلى الخارج في حادث الأهواز، تناسوا العوامل الداخلية التي ساعدت على تأجيج أوضاع هذا الإقليم الذي دائما ما يشهد قلاقل وانتفاضات على خلفية التمييز العرقي، ورغم جرس الإنذار الذي منحه مواطنو الإقليم والمتمثل في انتفاضاتهم، والتي كانت تستوجب على صانع القرار مراجعة سياسية لسلوكه، الأمر الذي قد يعطي رسائل واضحة لطهران بأن «السحر انقلب على الساحر»، وأن هذه الفاتورة قد حان وقت دفعها.

وعلى الرغم من تأكيد الحكومة الإيرانية على أن الهجوم هو من صنيع خصومها الخارجيين –وهو الادعاء الذي يراه المحللون غير صحيح– فمن المرجح أن يكون للحادث تأثيرات عدة. فعلى الصعيد الداخلي، مال المُحللون إلى الاتفاق على أنه سيكون بمثابة ذريعة لتعزيز قوة النظام. وكما حدث في الهجوم الإرهابي الذي نفذه تنظيم «داعش» عام ٢٠١٧ في طهران، والذي راح ضحيته ١٢ إيرانيا؛ والذي جعل الدولة تطلق يد الحرس الثوري وقوات الأمن؛ للقضاء على المعارضة باسم حماية الأمن القومي. وقد قالت «سانام فاكيل»، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، «تشاتام هاوس» بلندن في أعقاب هجمات طهران، العام الماضي: «سيؤدي ذلك إلى وحدة الصفوة السياسية بالبلاد، والتقارب بين صقور النظام؛ باسم استقراره وأمنه، وهو ما يُمثل فوزا للمتشددين».

وبصرف النظر عن أن الهجوم قد يعمل على تعزيز استخدام الوسائل القمعية لطهران، فإنه من المرجح أن تستغله الحكومة لتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية. وكما ذكر «علي فايز»، من «مجموعة الأزمات الدولية»، لوكالة «دويتشه فيله» الألمانية، فإن «نشر رواية أن ما تتعرض له إيران ما هو إلا حصار يمكن أن يساعد في تغيير مسار قضية الحادث محليًا بعيدًا عن الشكاوى من وطأة المتاعب الاقتصادية المتصاعدة إلى التجمع الوطني حول العلم الإيراني للحفاظ على وحدة أراضي البلاد، وهو ما يتطلب في الأساس حكومة مركزية قوية».

وعند النظر إلى الآثار الخارجية، فمن المرجح أن يكون للحادث تداعيات أكبر، خاصة بعد إلقاء اللوم بشكل أساسي على دول الخليج، حيث أضافت إيران بذلك بعدا آخر إلى التوتر المستمر القائم بينها

وبين جيرانها. وهنا يذكر «فيريدون مجلسي»، لـ موقع «ميدل إيست آي» البريطاني: «أعتقد أن الأزمة بين السعودية وإيران قد تدخل مرحلة خطرة في الوقت الراهن». وقد جادل البعض بأنها عند إلقائها اللوم على الدول الخليجية، تحاول إيران إيجاد ذريعة لوقوع صراع مباشر مع منافسيها الإقليميين الرئيسيين. لكن بالنظر إلى الاختلال والتفوق العسكري والاقتصادي والدبلوماسي الصارخ بين طهران وهذه الدول، فإن حتمية وقوع صراع تقليدي من غير المحتمل حدوثه. وكما يعتقد المحللون الآخرون، من المرجح أن تلوم إيران هذه الدول من أجل إضفاء الشرعية على تكثيف رعايتها لجماعات بالوكالة، تعمل لصالحها، في ضوء الصراعات الجارية في الشرق الأوسط والتي تهدد بشكل مباشر مصالح دول الخليج العربية. وقالت، «إيتا بارسي»، من «المجلس الوطني الإيراني الأمريكي»، (إن آي إي سي): «يمكن لإيران أن تكثف دعمها للحوثيين، لكنها لن تصل إلى حد استهداف دول الخليج مباشرة».

على العموم، محاولة إيران إلقاء اللوم على الآخرين لتحقيق مكاسب سياسية، هي لعبة محفوفة بالمخاطر؛ وستزيد في نهاية المطاف من الضغوط المتصاعدة التي تواجهها طهران، وستعطل أي فرصة سانحة للبحث عن تسوية دبلوماسية مع هذه الدول على المدى القريب.

كلمات دالة

٢٠١٨/١٠/١٢

القوة الفضائية الأمريكية.. خطوة ضرورية أم تبديد للموارد؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في التاسع من أغسطس الماضي، أعلن نائب الرئيس الأمريكي، «مايك بنس» انتهاء الحكومة من وضع صيغتها؛ لإنشاء ما يعرف بالقوة الفضائية، التي تعتبر بمثابة الفرع السادس للقوات المسلحة. ووسط تأييد من الكونجرس سيتم تشغيل هذا الفرع الجديد داخل الجيش الأمريكي بكلفة تصل إلى ثمانية مليارات دولار على مدى خمس سنوات؛ لتعمل بجانب الجيش الحالي والبحرية والقوات الجوية والمارينز، وذلك بحلول عام ٢٠٢٠.

وتعد المهمة الرئيسية لهذه القوة الفضائية هي «تنظيم قدرات الجيش الأمريكي الفضائية»، بما في ذلك الأسلحة الهجومية أمثال الصواريخ الباليستية، وتقنيات القصف الحركي، والبنية التحتية اللوجستية الدفاعية مثل تطوير الأقمار الاصطناعية.

وتعود فكرة إنشاء قوة فضائية أمريكية إلى الاقتراح الذي تقدمت به لجنة بقيادة «دونالد رامسفيلد»، – قبل أن يتولى منصب وزير الدفاع في إدارة «جورج دبليو بوش» – عام ٢٠٠٠، لإنشاء قوة مهمتها تعزيز الهيمنة الأمريكية على الفضاء الخارجي، لكن الفكرة لم تنل نصيبها من المناقشة بسبب أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، وتُظهر بعض التقارير أن مصطلح «حرب الفضاء» ظهر عام ٢٠١٤. بمجرد أن أطلق الروس قمرًا صناعيًا وُصف بـ«الغامض».

وفي يوليو من عام ٢٠١٧. أقر مجلس النواب الأمريكي تشريعًا قدمه كلٌ من النائبين «مايك روجرز»، و«جيم كوبر»؛ لإنشاء «فيلق فضائي» كخدمة عسكرية جديدة داخل القوات الجوية، لكن البنتاجون عارض تلك الفكرة حينها.

ويرجع إصرار الرئيس ترامب على عسكرة الفضاء؛ إلى رغبته في «استعادة هيبة الولايات المتحدة وتقوية مؤسساتها العسكرية، خاصة في مواجهة روسيا والصين، فضلاً عن استخدام رادع الفضاء النووي كخيار تدمير شامل حال اندلاع حرب عالمية، علاوة على تأمين الأقمار الاصطناعية الأمريكية وحرية التحرك لاستخدام الفضاء».

وكان الرئيس الأمريكي قد قال أثناء زيارته قاعدة «ميرامار» الجوية بكاليفورنيا في ١٣ أغسطس: «إن الفضاء ساحة للقتال مثله مثل الأرض والجو والبحر»، مضيفًا: «نحن نملك السلاح الجوى وسنملك القوة الفضائية»، مؤكدا أنه عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن أمريكا، ليس كافيًا أن يكون لدينا وجود في الفضاء، بل يجب أن تكون لدينا هيمنة عليه».

وفي سعي منه إلى شرعنة عسكرة الفضاء، حاول «ترامب» تفسير الفصل «٥١» من ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أنه «يمكن للدولة استخدام القوة العسكرية لحماية نفسها من الأعمال العدائية»، وكذا الفصل الثالث من معاهدة الفضاء الخارجي الذي ينص على «أن القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة يتيحان استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه»، بما يبرر مساعي أي دولة إلى تطبيق القوة الفضائية لحماية أمنها ومصالحها.

وتأتي هذه الخطوة، ضمن سياق توجه عام ومتواصل لعسكرة السياسة الأمريكية؛ فمن جهة الإنفاق العسكري، رفعت إدارته النفقات العسكرية السنوية من ٦١٢ بليون دولار عام ٢٠١٨ إلى ٦٨٦ بليون دولار عام ٢٠١٩. ما يمثل زيادة كبيرة في موازنة البنتاجون عن العام الماضي.

ويؤيد عديد من السياسيين الأمريكيين فكرة الرئيس ترامب لإنشاء هذه القوة، معتبرين إياها «تطورا هائلا في الأمن العالمي»، من أمثال نائب الرئيس، «بينس»، الذي يرى أن أعداء الولايات المتحدة يعملون على تعزيز قدراتهم العسكرية الفضائية، ما يجعل هناك ضرورة لتطوير هذه القدرات». ويرى عدد من المشرعين الأمريكيين، مثل النائبين «مايك روجرز»، و«جيم كوبر»، «أن هناك حاجة إلى فرع عسكري جديد؛ بسبب أن القوة الجوية لا تولي اهتمامًا كافيًا للفضاء الخارجي»، وكما أشار «تود هاريسون»، من مركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية»، فإن الولايات المتحدة الأمريكية قد «أعادت النظر في تفكيرها التنظيمي من أجل مواكبة التطورات السريعة التي حققتها الدول الأخرى تجاه القدرات الفضائية العسكرية».

في حين يؤكد البعض، مثل «بريان ويدين»، خبير الدفاع الفضائي في مؤسسة «Secure World»، أنه على الرغم من أن الجيش والبحرية وسلاح الجو، جميعها لديها بعض الاستثمارات في تكنولوجيات الفضاء العسكرية، فإنها غالبًا تتعامل مع ذلك الملف بدرجة أقل أهمية»، حيث «تظل غالبية البحوث

تركز على الأنظمة العسكرية التقليدية، مع اعتبار تأمين الفضاء فكرة متأخرة»، مؤكدا «أن وجود إدارة مستقلة معنية بتوسيع نطاق تكنولوجيا الفضاء يعتبر مسألة أمن قومي».

وتزداد حاجة أمريكا إلى عسكرة الفضاء من خلال الأهمية المتزايدة على مسرح الأحداث سواء كمسألة لوجستية ودفاعية، وهو ما أوضحته «هيلين كوبر» في صحيفة «نيويورك تايمز»، من أن «كل ما يقوم به الجيش الأمريكي اليوم يعتمد على الفضاء»، «وكمثال على ذلك، الطائرات من دون طيار»، حيث يتم توجيه إشارات تلك الطائرات عبر الأقمار الصناعية، وكذلك تبادل البيانات. كما أن الأقمار الخاصة بالاستخبارات تعمل على تقييم ضرر العمليات المعروفة اختصارًا «B.D.A. » في المعارك، التي يقوم بها الجيش لتحديد ما إذا كانت الأهداف قد دمرت أم لا.

ويستند داعمو الفكرة إلى تقييمات لوزارة الدفاع الأمريكية، بأن «التهديد الصيني والروسي للأقمار الصناعية الأمريكية حقيقي»، وإلى تقييمات استخباراتية تؤكد قدرتهما على إسقاط الأقمار الأمريكية في غضون عامين أو ثلاثة أعوام.

وفي هذا الصدد توضح «ألكساندرا ستيكنجس»، من المعهد الملكي للخدمات المتحدة، «تشاتام هاوس»، بلندن، أن عدد التهديدات التي تهدد البنية التحتية للفضاء، يتزايد من الاثنين، «في حين يشير البعض إلى الفوائد الاقتصادية المترتبة على إنشاء هذا الفرع، حيث سيتيح اقتصادا يفوق تريليون دولار في الفضاء الخارجي، من خلال الإنفاق على التقنيات المعززة لسلامة الفضاء، ما يضمن استمرار تطويرها التجاري من دون عائق».

وعلى عكس تفاؤل «ترامب» ومؤيديه بشأن هذه القوة الفضائية المستقبلية؛ فإن البعض مازال غير مؤمن بأن هذا المسار هو المسار الصحيح، ويري منتقدو الفكرة أن دعوته تفتقر إلى التخطيط التفصيلي لتنفيذها، فضلا عن أنها ستفجر سباق تسلح خطر في الفضاء، حيث يكشف إنشاء الولايات المتحدة قوة عسكرية خاصة بالفضاء عن تبنيها موقفًا عسكريًا أكثر نشاطا، ولعل من أبرزهم وزير الدفاع، «جيمس ماتيس»، الذي رأى أنها «تزيد من الإنفاق العسكري والهدر في الميزانية المخصصة للدفاع، فضلا عما يرتبط بها من ازدواجية في البيروقراطية التي تنظم عملها».

وفي سياق متصل، رأت قائدة سلاح الجو، «هيذر ويلسون»، أن «تشكيل قوة فضائية مستقلة سيجعل الجيش الأمريكي يسير في الاتجاه الخاطئ»، كما رأى عضو مجلس الشيوخ الأمريكي، «بيل نيلسون»، أن «هذا ليس هو الوقت المناسب لدخول أمريكا هذا الملف»، معتبرًا أن الأمر سيتسبب في «تمزيق أوصال القوة الجوية».

فيما أرجع عديد من المحللين والسياسيين الرافضين للفكرة سبب رفضهم إلى امتلاك أمريكا بالفعل القوة الفضائية الخاصة بها، والتابعة للقوات الجوية الأمريكية، والتي تم إنشاؤها عام ١٩٨٢. ويعمل بها نحو ٣٠٠ ألف شخص، ينجزون نفس المهام التي ستؤديها أي قوة فضائية في المستقبل، حيث تشرف على المبادرات مثل مركز أنظمة الفضاء والصواريخ، وتطور ما يقرب من ٣٠٠ قمر صناعي، وتستخدم الرادار لمراقبة عمليات إطلاق الصواريخ الباليستية. وخلال السنوات القليلة الماضية، تلقت ميزانية

قدرها ١١ مليار دولار من وزارة الدفاع للبحث والتطوير، فيما لا يزال الكثيرون يشعرون بالقلق حيال مصير قيادة القوات الجوية الفضائية الحالية.. فهل ستغلق وتنقل داخل الإدارة المستقلة الجديدة، أم أنها ستواصل عملها إلى جانب قوة الفضاء؟

وكما قال «روبرت فارلي» من كلية الحرب الأمريكية، لموقع «لوفير الأمريكي»، إنه «من المرجح أن تتضاءل الكفاءة، ويتم خلق جدار بيروقراطي يؤثر في تخطيط المهام وتنفيذها»، وبصفة أساسية، التنافس بين الإدارات على الاستراتيجية المستخدمة وتخصيص الموارد سوف يعوق تنظيم الدفاع أو الهجوم لمواجهة الأزمات مثل شن هجوم على خصم، وما إلى ذلك؛ ما يُعرض الأمن القومي للخطر، بالإضافة إلى أنه في حال انعدمت الاتصالات بين الإدارتين، فمن المرجح أن يسعى كل منهما إلى مشاريعه.

وفي هذا الصدد يقول «مايكل أوهانلون»، من معهد «بروكينجز»، «من الضروري ربط العمليات الجوية والفضائية بشكل وثيق، حيث إنه بفصل القيادتين؛ فإن القيود البيروقراطية سوف تقلل التنسيق أثناء المعارك».

وبغض النظر عن الأهمية المتزايدة للفضاء من الناحية العسكرية، فإن البنية القانونية لصياغة اللوائح المنظمة لكيفية تصرف الدول في الفضاء قليلة أو تكاد تكون معدومة، وبغض النظر عن معاهدة الفضاء الخارجي لعام ١٩٦٧ «والتي تُشكل أساس القانون الدولي للفضاء»، فلا توجد معاهدات أو وثائق مُعترف بها دوليًا تعالج مباشرة مسألة عدم جود قانون يُنظم الفضاء.

ويرى «ديفيد بي. فيدلر» من مؤسسة «مجلس العلاقات الخارجية»: «إن كلا من القانون الدولي والدبلوماسية لم يتفاعلا مع الأمن السيبراني في الفضاء»، وهناك خلاف قائم حول كيفية تطبيق تلك القوانين الدولية على الفضاء السيبراني وضبط وتيرته»، ولعل الطبيعة الفوضوية لتلك البيئة التي تفتقد النظام، تجعل هناك فرصة أمام الدول ذات النوايا الخبيثة، لاستغلال الفرصة واستخدام التقنيات السيبرانية العسكرية لتقويض السلام العالمي، لذا من الضروري للولايات المتحدة أن تزيد من تركيز اهتمامها على مجال الفضاء السيبراني من أجل أن تستفيد منه عسكريًا، فيما يمكن أن تؤدي دورها كعنصر ردع ودعم لتشكيل نوع من الإطار القانوني لهذا المسرح غير الخاضع للمساءلة.

على العموم، بينما يصر ترامب على إجهاض أي محاولات لبلورة آليات قانونية تحظر عسكرة الفضاء، فإن التوجه المحموم لتأكيد الهيمنة العسكرية الأمريكية على العالم قد يزج به نحو مزيد من العسكرة، بما يقوض الاتجاه الرامي إلى تفعيل آليات التسوية السلمية للنزاعات والأزمات الدولية المتفاقمة، الأمر الذي من شأنه أن يصيب البشرية بانتكاسة كفيلة بأن تضعها على شفا حقبة أشد سخونة من تاريخها المفعم بالصراعات الممتدة؛ ما سيكون له تأثير مزعزع للاستقرار الاستراتيجي والأمن الدولي.

٢٠١٨/١٠/١٨

استقالة السفيرة الأمريكية نيكي هيلي.. الأسباب والتقييم

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

استقالت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة نيكي هيلي في التاسع من أكتوبر الجاري، وستستمر في منصبها حتى نهاية العام، ما يجعلها المسؤول رقم ٤٠ الذي يغادر إدارة ترامب. وترجع شبكة سي أن أن الاستقالة إلى سبب من ثلاثة أسباب، وهي: الرغبة في منافسة ترامب في انتخابات ٢٠٢٢ أو رغبتها في العمل لدى القطاع الخاص، أو وجود خلافات مع وزير الخارجية مايك بومبيو دفعتها إلى المبادرة بالاستقالة.

ولكن المرجح أن السبب الحقيقي وراء الاستقالة هو المطالب الأخيرة بالتحقيق مع هيلي بشأن قبولها سبع رحلات جوية مجانية على متن طائرات خاصة من ثلاثة رجال أعمال في ولاية ساوث كارولينا عام ٢٠١٧.

عقب تقديم استقالتها سارع المحللون في مناقشة مدى نجاح أو فشل هيلي في أداء مهام وظيفتها. ويرى الكثيرون أن هيلي قد نجحت. ففي خضم الفوضى التي تشوب إدارة ترامب، كانت هيلي رمزًا للاعتدال، كما أنها دعمت مكانة أمريكا في الخارج. بينما يرى آخرون أنها قوضت مكانة أمريكا، ولم تخدم سوى مصلحتها الذاتية، كما أخفقت في تحقيق أي مكاسب دبلوماسية ملموسة.

يرجع تأييد الكثيرين لهيلي كسفير ناجح في الأمم المتحدة إلى الاعتقاد أنها كانت تسعى إلى اعتدال نهج ترامب الذي يتسم بالتهور في السياسة الخارجية، والذي تمثل في مهاجمة المنظمات الدولية مثل منظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة، وتقويض العلاقات مع الحلفاء مثل ألمانيا وكندا، والانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، واتفاقية باريس للمناخ.

وقد لعبت هيلي دورًا مهمًّا في مجابهة الآثار المترتبة على هذه السياسة المتهورة لترامب، وهو ما أكده المسؤول البارز في معهد جيمس بيكر، «ستيوارت باتريك»، في مقال له نُشر عام ٢٠١٧ بصحيفة «ذا هيل»، حيث أشار إلى أن هيلى حالت دون حدوث تدهور كلي في العلاقات بين الولايات المتحدة والأمم المتحدة، ومنعت نشوب نزاعات بين أمريكا وحلفائها في المجتمع الدولي، وكانت في كثير من الأحيان تعارض سياسة ترامب على الصعيدين العام والخاص بقصد تصحيح مسار قرارات ترامب لجعلها تتسق مع معايير السياسة الخارجية الأمريكية والغربية.

وتُعد روسيا خير مثال على نجاح هيلي في مقاومة اندفاع ترامب، فقد لعبت دورًا محوريًا في إثارة قضايا الاغتيالات والهجمات الإلكترونية الروسية في منتديات الأمم المتحدة، والتأكيد على معارضة أمريكا ومقاومتها لعداء موسكو من أجل طمأنة حلفاء واشنطن الذين خاب أملهم بشكل متزايد في أوروبا.

ويكمن نجاحها الأكبر في التزامها بالدفاع في خطبها عن حقوق الإنسان حول العالم، فقد كانت بارعة في إثارة القضية في الأمم المتحدة بطريقة ثابتة، حتى مع تضاؤل اهتمام ترامب بالموضوع. ومع تركيز الإدارة بشكل متزايد على عدد من الملفات الرئيسية، مثل احتواء إيران وكوريا الشمالية وإعادة التفاوض على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا»، واصلت هيلي فرض الضغوط على منتهكي حقوق الإنسان في إفريقيا وآسيا، مثل جنوب السودان وميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى الجانب الآخر، اتهمها منتقدوها بالتحيز والنفاق وعدم الاتساق في دفاعها عن حقوق الإنسان؛ حيث كسرت معايير السياسة الخارجية للولايات المتحدة القائمة على ربط احترام حقوق الإنسان بالمساعدات الاقتصادية، وهو ما أكده كريشناديف كالامور، مؤلف ومحلل الشؤون الدولية في مجلة ذا أتلانتيك، بقوله إن هيلي كانت تربط بين الدعم المالي الأمريكي لأفقر الدول في العالم مقابل تأييد تلك الدول للسياسات الأمريكية في الأمم المتحدة، أما الدول التي تعارض التصويت بالتأييد للسياسة الأمريكية في كل من مجلس الأمن والجمعية العامة بالأمم المُتحدة فغالبًا ما تواجه احتمال سحب تمويل المساعدات من قبل الولايات المتحدة كإجراء عقابي. وعلى العكس من ذلك، فقد تجاهلت حلفاء الولايات المتحدة المتشددين الذين يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان بصورة منتظمة، وطالما ظلت الدول تدعم سياسة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة واستمرت في الامتثال للتوجيهات الأمريكية، فإنها تمتنع عن مناقشة ضلوعهم في انتهاك حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من أنها أثبتت دبلوماسية مُحنكة في كبح اندفاع ترامب، فمن غير المؤكد أنها مثلت «قوة خلافية» لسياساته، وهو ما يتجلى في موقفها من القضية الفلسطينية، فقد حاولت إدارة ترامب، مع وجود هيلي في الطليعة، أن تحمي إسرائيل من الانتقاد في الأمم المتحدة، خاصة فيما يتعلق بانتهاكها المتكرر لحقوق الإنسان الفلسطيني، وحتى الاتجاه إلى الانسحاب من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للسبب ذاته.

كما أنها رفضت أي انتقاد موجه للسياسة الأمريكية أو الإسرائيلية، عندما أعلنت الولايات المُتحدة اعتزامها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارتها من تل أبيب إلى هناك، في ديسمبر ٢٠١٧. على الرغم من أن هذه الخطوة تتعارض مع القانون الدولي بشأن الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني، وسعت بنشاط إلى معاقبة الدول التي عارضت ذلك القرار. وقالت هيلي أمام الجمعية العامة في أعقاب الإعلان «ستتذكر الولايات المتحدة هذا اليوم الذي تم فيه استهدافها بالهجوم، سوف نتذكر ذلك عندما تأتي الكثير من الدول إلينا، كما يفعلون في كثير من الأحيان، لدفع مبالغ أكبر وليستفيدوا من نفوذنا لتلبية مصالحهم».

كان الهدف الأساسي من ذلك النهج الدبلوماسي في الأمم المتحدة التي كانت هيلي جزءًا لا يتجزأ منه؛ هو استهداف السلطة الفلسطينية والفلسطينيين، والتي مثل ذروتها سحب تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا»، كنوع من العقاب على استمرار الفلسطينيين في «ضرب أمريكا» بحسب قول هيلي، حيث أعلنت أنه سيتم سحب ٦٥ مليون دولار من المساعدات الأمريكية المُخصصة للغذاء، والتعليم، والرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين، كما نجحت في حجب ما تبقى من مبلغ ٣٦٤ مليون دولار الذي كان من المقرر منحه للأونروا.

يمكن القول إنه من المرجح، أن يتبنى خليفتها نهجًا متشددًا بالقدر نفسه الذي كانت عليه تحت أروقة الأمم المتحدة، إن لم يكن أكثر من ذلك. وفي حين بدت هيلي على استعداد لمقاومة خيارات ترامب السياسية المتقلبة، يبدو أنه سيختار أحد المرشحين الذين يتفقون مع دوافعه السياسية. وقد

أوضح محلل الشؤون الدفاعية والأمنية «أوري فريدمان» في مقال بمجلة ذا أتلانتك أنه مع شعور ترامب بالاستقرار في منصبه الرئاسي في الأشهر الأخيرة، فقد سعى لملء الصفوف العليا للإدارة الأمريكية بمسؤولين ليسوا من أمثال «نيكي هيلي» ولكن بمستشارين أكثر استعدادًا لتمكينه من تطبيق أجندته دون أي تراجع أو تردد.

من المحتمل أن يكون اختيار ترامب لمن سيتولى هذا المنصب من نصيب شخصية تتحلى بضبط نفس أكثر من هيلي، ويتضح هذا جليًا عند الإشارة إلى الخلاف الذي يعتري ترامب في اختيار الأنسب لتولي هذا المنصب. وفي الوقت الحاضر، يشتبه في أن القائمة التي يتم الاختيار منها تتكون من: نائبة مستشار الأمن القومي السابقة بالإدارة الأمريكية «دينا باول»، الناطقة باسم وزارة الخارجية الأمريكية «هيذر ناويرت»، مرشح الانتخابات الرئاسية التمهيدية للحزب الجمهوري عام ٢٠١٢ «جون هانتسمان»، السفير الأمريكي الحالي لدى روسيا «ريتشارد جرينيل»، السفير الأمريكي الحالي لدى ألمانيا. وقد توقع البعض ترشيح «إيفانكا ترامب» للمنصب إلا أنها سرعان ما نفت ذلك، ومن المرجح أن يكون هؤلاء المرشحون أكثر تماشيًا وتوافقًا مع توجهات ترامب.

في الختام يمكن القول بأن نيكي هيلي تركت عند استقالتها إرثًا معقدًا من حيث أداء مهام عملها كسفيرة أمريكية لدى الأمم المتحدة. وبطرق عدة، نجحت في كبح وتعطيل التقلبات التي باتت تطغى على ملامح أجندة سياسة ترامب الخارجية. وقد أظهرت من جانبها اتساقًا نادرًا في ملف السياسة الخارجية الأمريكية من خلال طمأنتها للحلفاء الأمريكيين ومحاسبة منتهكي حقوق الإنسان في العالم، ما أدى إلى درجة من النجاح كممثلة لبلادها وقيمها. ومن ناحية أخرى، أظهرت مستويات متفاوتة من الازدواجية والتحيز فكانت تتغاضى عن الانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي ارتكبتها إسرائيل، بينما كانت تعمل على تحدي الفلسطينيين في ضوء معارضتهم لهذه الانتهاكات، فضلا عن التصدي للقواعد الدبلوماسية وتقويض المبادئ التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وعلى الرغم من هذا، فإن المتنافسين الحاليين على المنصب قد يكررون نفس الأخطاء من حيث تكريس ميل هيلي نحو تبني العدوانية والتحيز وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى فقدان الهيبة الأمريكية ودورها في إدارة شؤون العالم واستقراره.

٢٠١٨/١٠/١٩

استراتيجية ترامب لمكافحة الإرهاب.. انتقادات وتناقضات

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في الرابع من أكتوبر الجاري، أقر الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، «استراتيجية وطنية لمكافحة الإرهاب»، وهي وثيقة سياسية تحدد المبادئ التي تسعى الإدارة الأمريكية إلى تحقيقها فيما يتعلق بمواجهة التهديدات الإرهابية داخليًا وخارجيًا. وترتكز بشكل أكبر على أهمية الدبلوماسية ودور الشراكات الدولية في مكافحة التهديدات الإرهابية، إذ تدفع نحو توسيع قدرات شركاء وحلفاء

الولايات المتحدة، للعمل بشكل تعاوني لتنفيذ السياسات والأدوات اللازمة للقضاء على الإرهابيين وشبكات دعمهم.

وتُعد الاستراتيجية امتدادًا لتلك التي كشف عنها الرئيس السابق، باراك أوباما، عام ٢٠١١ والتي كانت بدورها آنذاك استكمالا لما وضع خلال إدارة الرئيس جورج بوش عام ٢٠٠٦. وخلافًا لسابقاتها، فإنها أول استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب منذ عام ٢٠١١. وبدوره، أوجز ترامب أهدافها بقوله: إنها «تحدد نهج الولايات المتحدة الجديد لمواجهة التهديدات الإرهابية التي تزداد تعقيدًا وتطورًا، وتعزز توقعها ومنعها والتصدي لها، وتوفر التوجيه الاستراتيجي اللازم لحماية البلاد».

ومن أجل تنفيذ الاستراتيجية الجديدة، تم تحديد عدد من الإجراءات؛ أهمها: «استخدام القدرات العسكرية وغير العسكرية؛ لاستهداف الجماعات الإرهابية، والعمل مع الشركاء، ومنع التمويل المادي واللوجستي للإرهابيين عالميا؛ وحرمانهم من الحصول على أو تطوير أسلحة دمار شامل وغيرها من الأسلحة المتقدمة، مع ضمان عدم تمكينهم من استغلال العلم والمجتمعات الأكاديمية».

وعلى الرغم من أن هذه الاستراتيجية تعد استكمالاً لسابقاتها، إلا أن هناك بعض الاختلافات البارزة التي يمكن الإشارة إليها على أنها نتاج لآيديولوجية ترامب الفريدة. ومنها أولا: تأكيدها على ربط ظاهرة الإرهاب بالإسلام السياسي. وفي محاولة لتجنب الاغتراب في العالم الإسلامي، تفادت إدارة «أوباما» بشكل صريح الخلط بين مصطلح الإرهاب وأي آيديولوجية محددة، اعتقادًا منها بأنه عندما أظهرت أمريكا مشاعر معادية للإسلام خلال إدارة الرئيس جورج بوش، أصبحت أمريكا هدفًا لهذا التطرف. وقال «كليفورد د. ماي»، في صحيفة «واشنطن تايمز»: «إنه تم تجنب استخدام مصطلح «الإسلام المتطرف»؛ خوفًا من أن يسيء إلى المسلمين».

على الجانب الآخر، انتهج ترامب نهجًا مغايرًا لأسلافه، فقد هاجم الإسلام مرارًا وتكرارًا على حد سواء أثناء حملته الانتخابية وعقب توليه منصبه. ويرى «جيفري جولدبيرج»، في صحيفة «ذا أتلانتيك» الأمريكية، أن ترامب وأنصاره يعتقدون أن «الفصل بين الإسلام كآيديولوجية والإرهاب كمنهجية أمر غير واقعي»، كما أنه عجز عن التصدي للإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة في أماكن مختلفة، من بينها إطلاق النار على الملهى الليلي «أورلاندو» يونيو ٢٠١٦. ومن ثم، فإن الاستراتيجية أكدت ربط الإسلام بالإرهاب، واصفًة إياه بأنه «آيديولوجية توفر مرتعًا خصبًا للعنف والإرهاب»، فضلا عن أنه يشكل التهديد الإرهابي الرئيسي الذي يواجه الولايات المتحدة».

ثانيا: إعلان إيران، «الراعي المركزي العالمي للإرهاب الدولي منذ عام ١٩٧٩»، حيث تعتبر خصما على قدر مماثل من الخطورة التي يمثلها تنظيما «القاعدة» و«داعش»، كما وصفها «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي، متهما إياها بدعم مليشيات «حزب الله» المدرجة على قائمة الإرهاب في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من وصف بوش الابن، لإيران بأنها تمثل عنصرًا في «محور الشر» في المنطقة، فإن الاستراتيجية الوطنية لعام ٢٠٠٦ لم تفعل شيئًا يُذكر لإدانتها. ونظرًا إلى موقف الرئيس «أوباما»

المتصالح مع إيران، فإن الانتقادات الموجهة إلى رعاية طهران للجماعات الإرهابية الإقليمية والعالمية لم تجد نفعًا.

وتعكس الاستراتيجية الجديدة حدة العداء الأمريكي تجاه إيران، حيث أشارت إليها ١٠ مرات. وتسعى من خلال ذلك إلى تطبيق نهج أكثر شدة؛ لاحتواء النفوذ الإيراني المتزايد. عزز من ذلك أنه بعد عدة أيام من الإعلان عن استراتيجية ترامب، التي تستهدف طهران بإجراءات مشددة، تضاف إلى الانسحاب من الاتفاق النووي، والاستعداد للمرحلة الثانية من العقوبات التي تستهدف قطاع النفط في الرابع من نوفمبر القادم؛ أعلنت الخارجية الأمريكية انسحابها من معاهدة الصداقة الموقعة في عام ١٩٥٥. في إشارة إلى «جدية» موقف واشنطن من طهران، وهو الإجراء، الذي لم تتخذه إدارة الرئيس الأسبق «جيمي كارتر» خلال أعنف الأزمات، التي عصفت بالعلاقة بين البلدين خلال أزمة الرهائن في الثمانينيات.

وفي محاولة لاستكمال باقي ملامح المشهد؛ أصدرت الخارجية الأمريكية تقريرا احتوى على تفاصيل «السلوك المدمر» للنظام الإيراني في المنطقة؛ من خلال تمويل ودعم المليشيات الشيعية، والتهديدات الأمنية، إضافة إلى استمرار إيوائها أعضاء تنظيم «القاعدة»، وتأمين الإقامة والمرور لهم، ما مكنهم من نقل المقاتلين والأموال من سوريا ومناطق في جنوب آسيا. وبالتوازي، كان ترامب قد توعد طهران في خطابه بالجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر الماضي بعقوبات أشد، وهو الأمر الذي بدا في هذه الاستراتيجية.

ثالثا: عدم الاهتمام بالتهديدات المحلية، ولا سيما التي يمثلها «الإرهاب اليميني»، حيث أصبح الفشل في معالجة هذه القضية السمة المميزة للإدارة الأمريكية التي تعتمد في الغالب على قاعدة انتخابية تعبر عن تعاطفها مع المواقف الآيديولوجية والسياسية لكل من المجموعات النازية الجديدة والمُعادية الفيدرالية، ومن يسمون بـ «اليمين البديل». وقد تجلى ذلك بشكل واضح برفض «ترامب» الإدانة الكاملة لعدوان المتظاهرين النازيين الجدد في احتجاجات مدينة شارلوتسفيل بولاية فرجينيا أغسطس ٢٠١٧. وادعى بدلاً من ذلك، أن «اللوم يقع على كلا الجانبين».

وبناء على ذلك، تبتعد هذه الاستراتيجية عن تقديم تقييم واضح، وحلول للتهديد السائد للإرهاب الداخلي على يد اليمين. وهو ما أشار إليه «دانيال. ل. بيمان»، من معهد «بروكينجز» بقوله: «على الرغم من أن الاستراتيجية تقر بأن الإرهاب المحلي في تصاعد، فإن الجماعات اليمينية مثل النازيين تبدو كتهديد محلي أو تتم مناقشتها في سياق تأثير علاقاتها بالخارج». هذا على الرغم من حقيقة أن الإرهاب اليميني، وفقًا للإحصاءات، قد تسبب في المزيد من الخسائر للولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة، وذلك بشكل أكثر من الراديكالية الإسلامية.

وكما يتضح من الإحصاءات التي كشف عنها مركز «التقارير الاستقصائية» (CIR) بكاليفورنيا، بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٦. فقد تم التخطيط لنحو ١١٥ عملية إرهابية من جناح اليمين، تم تنفيذ ٧٥ منها تقريبًا. في المقابل، تم تخطيط لـ«٦٣» عملية تتعلق بالراديكالية الإسلامية فقط، نجح منها ١٨ فقط، وتم

إحباط الباقي. ويمكن القول إن الجمع بين حاجة ترامب إلى استرضاء قاعدته الانتخابية اليمينية المحافظة وإعادته توجيه التركيز بشكل أكبر على «الإسلاموية»؛ قد ساعد على تقليل تركيز الاستراتيجية على أكبر خطر إرهابي في أمريكا اليوم.

وعلى الرغم من وجود هذه الاختلافات في استراتيجية ترامب الوطنية بالمقارنة بأسلافه، إلا أن الجزء الأكبر منها يثبت أنها تعد استكمالا لما سبقها. ويعود هذا في المقام الأول إلى التركيز على التعاون مع الشركاء الدوليين والمحليين من أجل مكافحة جذور الإرهاب التي تقف وراءها التنظيمات العابرة للحدود الوطنية مثل تنظيمي «القاعدة» و«داعش». وعلى الرغم من أنها تدعي صراحة أنها تقدم «مقاربة أمريكا الأولى لمكافحة الإرهاب»، إلا أنه من المفارقة إلى حد ما أن: «أمريكا أولاً، لا تعني أمريكا وحدها». وحتى الآن خلال فترة ولايته، كان نهج «أمريكا أولاً» يميل إلى تقليص التزامات الولايات المتحدة في الخارج، ولا سيما في الشرق الأوسط ومن ثم أعرب عديد من المراقبين عن دهشتهم لما احتوته الاستراتيجية من تعهدات «بمساعدة للشركاء الرئيسيين حتى يكونوا قادرين على القيام بعمليات مكافحة الإرهاب بفاعلية».

ومن ثم، اعتبر المحللون أن الاستراتيجية تقدم إعادة صياغة لمبدأ «أمريكا أولاً» بطريقة تشبه إلى حد بعيد نهج السياسة الخارجية التي كانت متبعة خلال فترة ولاية كل من الرئيسين «أوباما وبوش»، فكلاهما كانت لديه آيديولوجية تتسم إحداها بالتعاون الدولي، وأخرى بالانعزالية، ولكن هدفها في نهاية المطاف إبراز القوة الأمريكية من خلال بناء قدرات الحلفاء المحليين، ولعل هذا هو ما تريده إدارة ترامب تحديدًا.

وعليه، فإن أهميتها، تأتي لتغيير مسار عديد من المعايير التي أصبحت تحدد ملامح السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية الراهنة، وهو ما يعكس نوايا حقيقية للتعويل على النهج الاستراتيجي الذي اتبعه أسلافه. ويرجع المحللون السبب في هذا النهج، إلى سببين رئيسيين، الأول: تقليل خسائر الولايات المتحدة، حيث أثبتت مساندة الولايات المتحدة شركاء محليين، بدلاً من التدخل المباشر في مكافحة الإرهاب نجاحها بشكل منطقي. ولعل أفضل دليل على ذلك، التحالف المناهض لداعش، الذي تقوده واشنطن، بمساعدة حلفاء محليين. ومع احتلال كل من العراق وأفغانستان وفيتنام ولبنان والصومال من قبلها، غالبًا ما كانت تُمنى الولايات المتحدة بالفشل في هزيمة التمرد الإرهابي عندما تتدخل مباشرة. وفي السياق الحالي، حينما تواجه أمريكا تهديدات عسكرية تقليدية من دول كبرى مثل الصين وروسيا وإيران، تصبح الحاجة إلى التعاون الدولي للحفاظ على الموارد والقوات العسكرية أمرًا ملحًا بشكل خاص.

ثانيا: «السياسات البيروقراطية فيما يتعلق بالقضايا الأمنية والشؤون الخارجية. كما كتب «جوشوا جليتزر» من جامعة «جورج تاون»، في مجلة «ذي أتلانتك» الأمريكية: أن «أغلبية الموظفين البارزين المرتبطين بتنفيذ سياسة مكافحة الإرهاب –الذين تنعكس آراؤهم بشكل كبير في هذه الاستراتيجية– والذين يوجدون في إدارات الدولة والأمن الداخلي، لديهم وجهات نظر قد تبنتها الإدارتان السابقتان»،

وهي على النقيض تمامًا من النظرة الانعزالية، وانسحاب الدور الأمريكي من القضايا الدولية كما يريد ترامب.

على العموم، رغم أن استراتيجية ترامب تنطوي على أهمية سياسية، خاصة بالنسبة إلى الإدارة التي تفتقر إلى وجود استراتيجية شاملة لمكافحة الإرهاب، إلا أنه يبدو أنها سيكون لها تأثير ضئيل على واقع سياسة مكافحة الإرهاب من قبل الإدارة الحالية، مثل معظم الاستراتيجيات السابقة التي أعلنت عنها الإدارات الأمريكية المتعاقبة، كما أنه ليس من المرجح أن تشكل ملامح السياسات الفعلية، حيث تبقى السلطة النهائية في وضع السياسات في يد الرئيس المعروف عنه الاندفاع والرغبة في كسر القواعد الإدارية والآيديولوجية.

٢٠١٨/١٠/٢٥

«الناتو العربي» بين الحقيقة والسراب

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

عقب وصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في يناير ٢٠١٧. اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تبنِّي خطاب متشدد تجاه إيران، واتهامها بأنها «رأس الإرهاب الدولي»، الذي يُشكّل تهديدًا جديًّا للأمن القومي الأمريكي، ومباشرًا لدول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل الحليفة معها. وفي هذا الإطار سعى ترامب إلى تحجيم الدور والنفوذ والخطر الإيراني في المنطقة، من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي الإيراني، بدعوى أن إيران هي المستفيد الوحيد من الاتفاق، وأنه لم يحد من قدراتها النووية والصاروخية وأعاد فرض العقوبات عليها، وطرح فكرة إنشاء تحالف عربي مع نهاية عام ٢٠١٨؛ لمواجهة هيمنتها، ولمكافحة الإرهاب والتطرف والقرصنة، وذلك خلال قمة الرياض، التي شارك فيها زعماء ٤٣ دولة عربية وإسلامية في مايو ٢٠١٧.

لكن الفكرة ظلّت قيد المناقشة من دون التقدم بخطوات عملية، وعزّز من ذلك تفجر الأزمة بين قطر من جهة والسعودية والإمارات والبحرين ومصر من جهةٍ أخرى يوم ٢٠١٧/٦/٥؛ أي بعد أسبوعين من القمة، والذي حال دون مواصلة التنسيق مع واشنطن لتجسيد الرؤية الأمريكية عمليًّا.

ولكن تمت مناقشة الفكرة من قِبَل رؤساء أركان دول مجلس التعاون الست ومصر والأردن وقائد القيادة المركزية الأمريكية، في اجتماع عقد بالكويت في سبتمبر الماضي، وكذلك في اجتماع آخر على هامش أعمال الدورة الـ٧٣ للجمعية العامة للأمم المتحدة، في شهر سبتمبر الماضي أيضا، دعا إليه مايك بومبيو، وزير الخارجية الأمريكي، مع وزراء خارجية دول مجلس التعاون ومصر والأردن؛ بهدف الإعداد لقمة خليجية أمريكية، تستضيفها واشنطن في يناير ٢٠١٩. للإعلان عن انطلاق الحلف، لكن الظروف السياسية الصعبة التي تمر بها بعض دول المنطقة والتناقضات قد لا تسمح بعقد مثل هذه القمة.

ويرى ترامب أن نجاح إقامة هذا الحلف سيكون بمثابة إنجاز لإدارته كونه سيحقق توازنًا في مواجهة إيران في واحدة من أكثر المناطق غير المستقرة في العالم.

وتوقع المحللون أن يتشكل الحلف الجديد على غرار نظيره الغربي، بمعنى أنه سيكون بمثابة نسخة عربية من حلف شمال الأطلسي، وتكون له ثلاث سمات رئيسية: (هيكل قيادة عسكرية متكامل، وميثاق للإنفاق الجماعي لتقديم إسهامات لتوسيع نطاق القدرات الدفاعية، واتفاقيات لتعزيز الأمن الجماعي)، ويقتصر الدور الأمريكي فيه على الدعم الاستخباراتي والعسكري.

ويدور الحديث حاليًا عمَن سيقود الحلف الجديد، الذي يتكون من ثماني دول؛ ويتوقع بعض المحللين توسيع عضويته لاحقًا، إذا نجحت محاولات إنشائه، فعلى سبيل المثال قد تنضم تركيا؛ بحثًا عن مصالحها، رغم محاولتها إظهار قوة علاقاتها مع طهران، كما قد تنضم دول غربية، مثل بريطانيا وفرنسا؛ ذلك أن تكتلاً استراتيجيا قويًا مثل هذا التحالف، سيضطر هذه الدول إلى الدخول فيه، ليس فقط لمغرياته الاقتصادية، وإنما أيضًا لأسباب استراتيجية.

وإذا كانت الأهداف المعلنة تتلخص في: التصدي للتوسع والتهديدات الإيرانية في المنطقة، وإقامة درع من أنظمة الدفاع الجوي يكون بمثابة حماية لدول الحلف من الصواريخ الباليستية الإيرانية، بالشكل الذي يُفقد قدرات إيران الصاروخية فعاليتها الاستراتيجية إلى درجة كبيرة، وتحديث جيوش الدول العربية المشاركة فيه، ومكافحة القرصنة، ومواجهة الإرهاب في سوريا واليمن وليبيا والعراق، وخلق تنسيق أمني وسياسي واقتصادي بين دول الحلف، فإن هناك أهدافا أخرى غير معلنة تقف وراء الترويج الأمريكي لإنشاء هذا الحلف يتحدث عنها المحللون، منها بيع مزيد من الأسلحة الأمريكية وتمرير ما يسمى بصفقة القرن.

وفيما يتعلق بردود الفعل العربية على المشروع، فلم يصدر أي تصريح رسمي من مصر حتى الآن، ولكن المبادرات المصرية السابقة لإنشاء حلف عسكري عربي تدل على قبوله من حيث المبدأ، في حال توافقه مع رؤيتها لكيفية التعامل مع التهديدات والتحديات لدول المنطقة.

أما الأردن، فقد قال وزير خارجيته، أيمن الصفدي، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة: «دعتنا الولايات المتحدة إلى مباحثات بشأن تشكيل قوة عربية موحدة، وسنسعى إلى أن تكون المحادثات إيجابية، بهدف ضمان أن تنتج عنها هيكلية تسمح لنا بالتعامل مع التحديات الإقليمية وتحقيق السلام والاستقرار والأمن».

أما قطر فلم ترفض اقتراح إنشاء الحلف العربي، الموجه ضد حليفتها إيران، وقد شاركت في الاجتماعات التي عُقدت لمناقشة هذا الأمر، مع رؤساء الأركان في الكويت، وفي الاجتماع الذي دعا إليه وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو»، على هامش اجتماعات الأمم المتحدة، لكن الوزير القطري أشار إلى ضرورة إيجاد حل للأزمة القطرية مع الدول الأربع المقاطعة لها لكي يكون هذا التحالف منطقيًّا.

إقليميًّا، سخرت إيران من فكرة إنشاء حلف لمجابهة محاولاتها الهيمنة وتوسيع النفوذ في المنطقة، وأكدت أنها قادرة على التصدي لأي عمل عسكري عربي موجه ضدها، وأن ما يجري من علاقات بين

الدول العربية، والوضع القائم وعدم التماسك والاختلاف فيما بينها، يدل على أن الفكرة مجرد شعار لا غير.

ودوليًّا، تعتبر روسيا إقامة حلف عسكري عربي، تكون الولايات المتحدة طرفًا فيه، بمثابة تهديد لنفوذها السياسي والعسكري في المنطقة، في الوقت الذي استعادت فيه علاقاتها الاستراتيجية مع مصر، وتتجه لتوطيد علاقات شراكة مع أكبر قوتين خليجيتين، وهما السعودية والإمارات، كما أنها تحتفظ بعلاقات جيدة مع إسرائيل، وتدخل في تحالف قوي مع إيران في سوريا التي باتت رمزًا لاستعادة روسيا نفوذها السياسي وحضورها العسكري القوي في المنطقة، كما أن هذا التحالف موجه بالأساس ضد إيران الحليف الاستراتيجي لها في المنطقة، ولذلك هاجمت موسكو الفكرة برمتها، واعتبرها وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أنها ستؤدي إلى مزيد من التوتر والحروب ولن تساعد في حل مشاكل المنطقة.

لكن هناك عقبات وتحديات تواجه هذا المشروع، منها:

ما تقدمه قطر من دعم للمنظمات الإرهابية، فضلا عن احتفاظها بعلاقات جيدة مع إيران.

اختلاف الاستراتيجيات والأهداف فيما يتعلق باليمن.

استبعاد تنازل سلطنة عُمان، عن سياسة الحياد، في حال قبولها الدخول في المشروع لمواجهة إيران، ونشاطات القوى الحليفة لها في المنطقة.

لا يمكن لميثاق أمني جماعي واقعي وفعال أن يتجاهل اللاعبين الإقليميين الرئيسيين، ولا اللاعبين الرئيسيين في الشؤون العالمية، مثل: الاتحاد الأوروبي والصين والهند وروسيا، وكذلك تركيا، باعتبارها جهة فاعلة رئيسية أخرى في المنطقة، وأيضا العراق باعتباره أحد اللاعبين الرئيسيين في منطقة الخليج العربي، بالنظر إلى وزنه الديموغرافي، والدور المهم الذي يلعبه في منظمة الدول المُصدرة للبترول «الأوبك»، حيث ينبغي أن تؤخذ مصالحهم في المنطقة في الاعتبار أيضًا.

لا تمتلك أي من الدول الثماني المقرر انضمامها للناتو العربي قاعدة للتصنيع العسكري، وتعتمد في حصولها على المعدات العسكرية والسلاح على الخارج، وهو ما يجعل إمدادات السلاح لهذه الدول عرضة للتوقف؛ إذا ما قررت الدول المصدرة فرض عقوبات تتضمن وقف أو تقليص حجم الصفقات العسكرية المقدمة لهذه الدول.

على العموم، لا تتوافر لهذا التحالف مقومات وأسباب النجاح والفعالية والقدرة، التي يجب أن ينبني عليها حتى تضمن له الاستمرار والمقدرة، حتى فيما يتعلق بالمهمة المحددة المفترضة له، وهي التصدي للخطر الإيراني، فالمنظومة العربية تعاني من خلافات وانقسامات، حول عديد من الملفات، منها: فشل عملية السلام مع إسرائيل والموقف من الصراع في اليمن وسوريا، والخطر الإيراني، والخلافات على ترسيم الحدود والمناطق السيادية.. إلخ.

وإذا كان حلف شمال الأطلسي «الناتو»، قد نشأ في السابق معتمدا على القوة والإرادة الأمريكية الناجزة حتى ترسخت قواعده، فإن «الناتو العربي» لا خيار له سوى الدوران حول نفس القوة، لكن في الوقت

الراهن، وفي ظل تغيير واشنطن سياستها بعد قدوم الرئيس ترامب للبيت الأبيض، وانتهاجه مبدأ «أمريكا أولا»، يظل هذا الأمر مشكوكا فيه إلى حد كبير، حيث لم تشهد الحياة السياسية في الولايات المتحدة في تاريخها الحديث ظاهرة مشابهة لما شهدته بعد تولي ترامب الحكم، من نقض لتعهدات ومعاهدات، وتحولات، وهو ما قد يهدد مستقبل هذا التحالف في حال نشوئه.

فالمسألة إذن ليست الاقتراح الأمريكي، بقدر ما هو الاستعداد لدى هذه الدول للتعاون فيما بينها، ومعالجة القضايا الثنائية، وبناء شراكات قوية وتحالفات تجمعها في وجه أي تهديد، سواء مؤقتا أو دائما. ولعل التاريخ العربي يزخر بمثل هذه المشروعات، بداية من معاهدة الدفاع العربي المشترك في مطلع الخمسينيات، والقيادة العربية المشتركة في منتصف الستينيات، وحتى القوة العربية المشتركة قبل عدة سنوات.

باختصار، إذا ما أردنا التوصل إلى مبادرة أو مشروع أمن جماعي لضمان الاستقرار في الشرق الأوسط يجب أن يكون المشروع عربيًّا خالصًا، شاملاً، مرحَّبًا به من قِبَل جميع الأطراف وأصحاب المصالح في المنطقة، وبالطبع بعد إزالة أي خلافات بين أعضائه. أما ما يحدث الآن فإنه يبدو كأمنية أكثر من أنه استراتيجية سياسية يمكن تطبيقها.

٢٠١٨/١٠/٢٦

عوامل تكفل تحصين العلاقات الأمريكية – السعودية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أثارت حادثة مقتل الصحفي السعودي، جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في اسطنبول، عديدا من التساؤلات، حول تداعياتها على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية، ومن هذه التساؤلات.. هل سترضخ الإدارة الأمريكية للضغوط التي يمارسها الإعلام الدولي، والمنظمات الحقوقية، والأصوات العديدة القادمة من قادة أوروبيين وأعضاء نافذين في الكونجرس الأمريكي، والتهديد باتخاذ إجراءات من شأنها التأثير سلبًا على مستوى العلاقات الأمريكية السعودية، التي اتسمت دائمًا بأنها علاقة تحالف منذ نشأتها في ١٤ أبريل ١٩٣١. وإقامة علاقات دبلوماسية بينهما في ١٩٤٠. أم أن هناك كوابح تحافظ على هذه العلاقة، كفيلة بتحصينها ضد التأثر بالأزمات العارضة، كأزمة خاشقجي.

إن علاقة الاحتياج المتبادل بين الدولتين، التي تمثل العامل المشترك في هذه الكوابح، تشي بتغليب الخيار الثاني، وهو الاحتمال الذي أكدته تصريحات الرئيس الأمريكي بعدم تأثر الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية، واستمراره في تنفيذ صفقة الأسلحة التي عقدها مع الرياض في ٢٠١٧. ووصفه العلاقات الأمريكية السعودية بأنها علاقات تحالف، وميله إلى تصديق ما صدر عن الحكومة السعودية حول قضية خاشقجي حتى الآن.

ويبقى واضحًا، أن ما تمثله السعودية من زعامة في العالم الإسلامي الذي يشمل أكثر من ١,٥ مليار مسلم، في مقابل الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة العظمى في النظام العالمي، يمثل حالة

الاحتياج المتبادل الأولى في العلاقات الأمريكية السعودية، فالسعودية التي تحتضن أغلى الأماكن المقدسة لمسلمي العالم، فضلا عن منظمة التعاون الإسلامي، أكبر منظمة دولية من حيث العضوية بعد الأمم المتحدة، تحتاج إليها الولايات المتحدة الأمريكية في حشد جهود العالم الإسلامي في مواجهة خصوم مشتركين للدولتين، نجد ذلك قائمًا حاليًا في تحالف الدولتين في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وكما يذكرنا التاريخ القريب بلجوء الإدارة الأمريكية للسعودية لحشد جهود العالم الإسلامي لطرد السوفيت من أفغانستان، فإن تصاعد العداء بين طهران والرياض من ناحية على خلفية تهديدات طهران لبعض دول الخليج، وبين طهران وواشنطن من ناحية أخرى على خلفية انسحاب الرئيس الأمريكي ترامب من الاتفاق النووي، وإعادته فرض العقوبات على إيران، وبناء شبكة من التحالفات لتشديد الحصار عليها، قد اقتضى السعي إلى حشد جهود العالم الإسلامي وراء موقف الرياض وواشنطن، وفي مقدمة هذه الدول، دول الخليج العربية التي يناصب بعضها إيران العداء، بسبب سياساتها العدوانية منذ ثورتها عام ١٩٧٩. ورعايتها لمنظمات وإعلام مناهض لنظم الحكم في الخليج، وفي غياب تنسيق أمريكي سعودي، تكون هناك ثغرات تستطيع إيران أن تنفذ منها لتعطيل فاعلية العقوبات الأمريكية، خاصة أن هناك علاقة جوار جغرافي بين عدد من الدول الإسلامية وإيران، الأمر الذي من شأنه التأثير في الموقف الإيراني بزيادة عناده.

لا يقل أهمية عن ذلك، اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على السعودية ووضع المملكة بالغ التأثير في العالم العربي اقتصاديًا وسياسيًا، أخذًا في الاعتبار الأهمية الاستراتيجية لهذا العالم في السياسة الخارجية الأمريكية، خاصة أن السعودية هي أكبر اقتصاد عربي، وأكثر اقتصاداته تمويلاً للدول العربية، وصاحبة المبادرة التي تبناها العرب جميعًا لحل القضية الفلسطينية المزمنة، منذ إطلاق هذه المبادرة في ٢٠٠٢. كما أنها دائمًا حاضرة بشكل فاعل في كل القضايا العربية، وتحظى بقبول واحترام كل أطراف هذه القضايا.

وفي وقت تزدحم فيه أزمات العالم العربي، من القضية الفلسطينية إلى العراقية إلى السورية إلى اليمنية إلى الليبية، وما تخلقه هذه الأزمات من مناخ لتدخلات منافسين للسياستين الأمريكية والسعودية في منطقة بالغة الأهمية للولايات المتحدة الأمريكية، وهي تدخلات تهدد مكانتها الدولية والإقليمية، وللسعودية أيضًا نجد هناك حالة احتياج متبادل بين الدولتين للحد من تأثير وتوغل المنافسين.

تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى السعودية باعتبارها القوة العظمى عالميًا، كما تحتاج السعودية إليها في إدارة سوق النفط العالمي، بين دولتين الأولى والثانية في إنتاج النفط عالميًا، حيث إن هذا السوق، الذي لا يعد سوقًا اقتصاديًا فقط بقدر أهميته الاستراتيجية والسياسية، يحتل أهمية بارزة في اهتمامات الإدارة الأمريكية، ويحتل أهمية قصوى في الاقتصاد والسياسة السعودية، فهو أهم مواردها، وأهم عوامل صناعة مكانتها الإقليمية والدولية، إذ تعد السعودية إنتاجًا وتصديرًا واحتياطيًا هي الموازن لهذا السوق، وأكبر عوامل التأثير فيه، وأكبر عوامل استقراره، وهي الدولة الوحيدة عالميًا التي تستطيع رفع إنتاجها اليومي إلى ١٢ مليون برميل، فإذا أحكم ترامب حصاره لإيران، وقام بمنعها من التصدير،

ليحجب بذلك حوالي ٣ ملايين برميل عن السوق، فليس هناك غير السعودية التي يمكن الاعتماد عليها، وإلا فإن أسعار النفط سترتفع فلكيًا، مع ما يعنيه ذلك من أضرار على الاقتصاد الأمريكي.

ونريد هنا أن نذكر بأيام الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠. حين اختفى من السوق النفطي قرابة ٥ ملايين برميل، فإن من قام بتعويض السوق عن هذه الكمية هي السعودية، ومن المعلوم أنها ثانية دول العالم من حيث حجم الاحتياطي النفطي بعد فنزويلا برصيد ٢٦٧ مليار برميل، وثانية دول العالم إنتاجًا بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنها أولى دول العالم تصديرًا بصادرات تبلغ أكثر من ٧,٢ ملايين برميل يوميًا، وهذا الوضع يجعلها في الإدارة الأمريكية أكبر من يعول عليه في التعامل مع متغيرات هذا السوق سواء أكانت سياسية أم اقتصادية.

فإذا ما انتقلنا إلى الجوانب الاقتصادية المباشرة في الاحتياج المتبادل بين الولايات المتحدة والسعودية، وهي الجوانب التي يضعها ترامب على رأس أولوياته في إعادة الاعتبار إلى الاقتصاد الأمريكي، حتى ولو اقتضى ذلك النكوص على التزامات الولايات المتحدة بمقتضى معاهدات دولية، وضرب مبدأ وسياسات حرية التجارة، وعودة الولايات المتحدة إلى السياسات الحمائية، فإننا نجد على رأس هذه الجوانب الاقتصادية: حجم مشتريات الأسلحة السنوي الذي تقوم به السعودية من الولايات المتحدة الأمريكية، وقد مثلت هذه المشتريات مصلحة اقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية ومصلحة أمنية للسعودية، وكان آخرها صفقة الأسلحة التي تجاوزت ١١٠ مليارات دولار التي عقدها ترامب مع الرياض عام ٢٠١٧. فالسعودية للاعتبارات الأمنية هي ثاني أكبر مستورد للسلاح في العالم، وزاد معدل وارداتها من الأسلحة بنسبة ٢٢٥٪ في السنوات الخمس الأخيرة، بحسب تقرير معهد استكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في ١٢ مارس ٢٠١٨. ووفق التقرير فإن نصف صادرات الأسلحة الأمريكية ذهب إلى منطقة الشرق الأوسط في السنوات الخمس الماضية، وجاءت السعودية والإمارات على رأس قائمة البلدان المستوردة للأسلحة الأمريكية، وبينما تمثل الولايات المتحدة الأمريكية رأس قائمة مصدري الأسلحة في العالم، فإن روسيا تعد الثانية في التصدير، فإذا لم تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها، فإن هذه المكانة ستؤول مباشرة إلى خصمها التقليدي روسيا، ويذكر أن صادرات الأسلحة الأمريكية عالميًا تزيد بنسبة ٥٨٪ على صادرات الأسلحة الروسية، ويقف وراء الترويج لمبيعات الأسلحة الأمريكية لدول الخليج العربية وعلى رأسها السعودية ما يسمى بالمجمع الصناعي العسكري الأمريكي، الذي يشمل شبكة العقود وتدفقات الأموال والموارد بين الأفراد والشركات والمؤسسات التابعة لمتعهدي الدفاع والبنتاجون والكونجرس والإدارة التنفيذية بما فيها الشركات الصناعية المنتجة لهذه الأسلحة ومقاولي الدفاع.

هذا المجمع الصناعي العسكري بالغ التأثير في عملية صنع القرار في الإدارة الأمريكية، حتى يشار إليه من حيث قوة تأثيره أنه دولة داخل الدولة، ما يهم هذا المجمع هو حجم تعاقداته على توريد السلاح، وما يجنيه من أرباح نتيجة ذلك، وللحفاظ على هذه المصالح يعد هذا المجمع الصناعي العسكري أكبر مجموعة ضغط داخل الإدارة الأمريكية، وأكبر مجموعة نافذة في الإعلام الأمريكي، حتى أنه أصبح يدير

استراتيجية الأمن القومي الأمريكي.

وإلى جانب مشتريات الأسلحة السعودية التي تشغل عديدا من الصناعات وتخلق ملايين الوظائف في الولايات المتحدة الأمريكية، نجد حاجة السعودية إلى استثمار فوائضها النفطية في السوق الأمريكي في إطار استراتيجيتها لتنويع مصادر الدخل، وجلب الاستثمارات الأمريكية للسعودية للارتقاء بالمستوى التقني ونقل التقنية الأجنبية وحاجة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستثمارات السعودية لديها لتعزيز اقتصادها.

ومن واقع تقرير وزارة الخزانة الأمريكية في مارس ٢٠١٨. كانت الاستثمارات السعودية في السندات والأذون الأمريكية قد بلغت ١٤٣,٦ مليار دولار حتى يناير ٢٠١٨ بزيادة ٣٣ مليار دولار في عام واحد، ولا يشمل هذا الاستثمار الأوراق المالية والأصول والنقد بالدولار الأمريكي، واحتلت السعودية بذلك المرتبة الأولى عربيًا والـ ١٢ عالميًا، وإذا أضفنا الاستثمارات في هذه الأدوات الأخرى يرتفع حجم الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١,٢ تريليون دولار، منها استثمارات في مجال النفط تبلغ ٦١٢ مليار دولار، يقابل ذلك وفق بيانات الهيئة العامة للاستثمار السعودية في ٢٠ مارس ٢٠١٨ أن حجم الاستثمارات الأمريكية في السوق السعودي يبلغ نحو ٥٥ مليار دولار، وأن عدد الشركات الأمريكية التي تقوم بالاستثمار في السعودية يبلغ ٣٧٣ شركة يتنوع نشاطها بين الخدمي والصناعي والعقاري والعلمي، واستحوذ النشاط الصناعي على النصيب الأكبر بنحو ٥١,٥ مليار دولار، وخلال عام ٢٠١٧ وحده دخلت إلى السوق السعودي ١٦ شركة أمريكية جديدة للاستثمار في هذا السوق.

وفي مجال التجارة، فإنه رغم تراجع واردات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية إلا أن حجم تجارتها مع المملكة العربية السعودية قد تخطى ٥٥٦ مليار دولار؛ أي ما يعادل ٢ تريليون ريال سعودي خلال آخر ١٠ سنوات من ٢٠٠٨ – ٢٠١٧. وخلال العام الماضي تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية قائمة الدول التي تستورد منها المملكة العربية السعودية بجملة واردات بلغت ٦٦,٣ مليار ريال سعودي، فيما تأتي الولايات المتحدة الأمريكية كثالث أكبر مستقبل للصادرات السعودية بجملة صادرات تقدر قيمتها بـ ٦٨,٨ مليار ريال سعودي.

إلى هذا فإننا نجد أنه إذا كانت أزمة خاشقجي قد وضعت العلاقات الأمريكية السعودية في مرمى محاولات النيل منها وإضعافها، فإن قوة جوانب الاحتياج المتبادل كانت كفيلة بتحصين هذه العلاقات، ومثلت كوابح ضد تصعيد الخلافات بين البلدين، وهو ما عبرت عنه الاتصالات المستمرة الطويلة والمباشرة بين قادة البلدين، والتصريحات التي أدلوا بها بمناسبة هذه الأزمة، وكثيرًا ما انتاب علاقات الحلفاء والأصدقاء أزمات، ولكن قوة المصالح المشتركة هي التي بقيت، وأصبحت هذه الأزمات مجرد تاريخ يحكى.

٢٠١٨/١١/٢

قراءة في مداولات منتدى «حوار المنامة» الرابع عشر

تحت عنوان «إعادة ترتيب الشرق الأوسط»، شهدت العاصمة البحرينية انعقاد منتدى حوار المنامة الذي يعقد بها منذ عام ٢٠٠٤ والذي يمثل المنصة الإقليمية والدولية الوحيدة لتبادل الآراء ووجهات النظر، حول القضايا والموضوعات الاستراتيجية والأمنية لمنطقة الشرق الوسط، فيما يعد إنجازا متميزًا للخارجية البحرينية بالتعاون مع المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية البريطاني، ليس فقط بسبب نجاحها في استضافة هذا المنتدى السنوي الذي تشارك فيه قيادات سياسية وأمنية ودبلوماسية وأكاديمية وإعلامية إقليمية ودولية على مستوى عالٍ، ولكن أيضًا بسبب الموضوعات المطروحة للنقاش، حيث بات المنتدى فرصة متفردة لدبلوماسية الدفاع، ومجالاً ممهدًا للوصول إلى تفاهمات ورؤى مشتركة لتسوية المنازعات الإقليمية والدولية، ومنبرًا للتشاور الثنائي ومتعدد الأطراف بين الوزراء ورؤساء أركان الدفاع وقادة الأمن القومي والدبلوماسية حول مختلف التحديات الأمنية والسياسية.

وعلى مدار أربعة عشر عاما، دأبت الدورات السابقة للمنتدى على مناقشة موضوعات ذات اهتمام إقليمي ودولي مشترك، حظيت بأهمية خاصة؛ منها ما يتعلق بالنزاعات الإقليمية، والتحولات في ميزان القوى العسكرية في المنطقة، ومخاطر الطائفية في السياسة، والأمن المرتبط بالطاقة، والتعاون الإقليمي والدولي في الأمن المعلوماتي، والحرب الإلكترونية، وإدارة الإسلام السياسي، وغسل الأموال، وحقوق الملكية الفكرية، وغيرها من الموضوعات التي تشكل هاجسا بالنسبة إلى دول الخليج العربي وللمجتمع الدولي، ومن ثمّ، إيجاد تفاهمات بشأنها والتوصل إلى رؤى مشتركة إزاء وجود حلول لها.

ومع ذلك، فإن أعمال قمة المنتدى، التي عقدت في الفترة من ٢٦–٢٨ أكتوبر٢٠١٨؛ تكتسب أهميتها من عديد من الاعتبارات. فبالإضافة إلى أنها النسخة الرابعة عشرة من المنتدى، الذي يواصل سنويا وبنجاح مسيرة إسهاماته في مواجهة مصادر التهديد الإقليمي والدولي، فإن القمة هذا العام جاءت في وقت يحفل فيه الإقليم بقضايا ومشكلات لا تهم دول المنطقة فحسب، بل المجتمع الدولي ككل، والذي ترتبط مصالحه الحيوية بمدى أمن واستقرار دول المنطقة، وهو ما انعكس على الموضوعات التي تم تناولها، ومنها؛ القضايا التي تتعلق بالسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، والعلاقات المتحولة والنظام الشرق أوسطي الناشئ، والصراع والدبلوماسية في الشرق الأوسط، بالإضافة إلى مواضيع حول تثبيت الاستقرار وإعادة الإعمار في المنطقة، والأمن والتنافس في منطقة القرن الإفريقي، بالإضافة إلى الموضوعات التي نوقشت على هامش المنتدى والتي تتعلق بالتحديث والتصنيع الدفاعي في الشرق الأوسط، وأمن باب المندب، والتهديدات السيبرانية، والطاقة النووية وعدم انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وطبيعي أمام هذه الموضوعات والقضايا الحساسة، أن تقابلها مشاركة مسؤولي أكثر من ٢٥ دولة ما بين وزراء خارجية ودفاع ورؤساء أركان، ومستشاري أمن قومي، وصانعي سياسات، من بينهم؛ وزير الدولة للشؤون الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، الذي ألقى كلمة الملك عبدالله الثاني، ووزير الدفاع الأمريكي، جيمس ماتيس، ووزيرة الدفاع الألمانية، أورسولا فون دير لاين، وأحمد أبو الغيط، الأمين

العام لجامعة الدول العربية، ووزير الخارجية السعودي، عادل الجبير، ووزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي، فضلاً عن المهتمين والمعنيين من الخبراء والباحثين والأمنيين والمتخصصين والأكاديميين، والمحللين.

ولئن كان منتدى هذا العام، والذي قُدم موعد انعقاده مقارنة بالأعوام السابقة، ليواكب المستجدات والظروف الإقليمية والدولية الراهنة، قد ناقش هذه المجموعة الواسعة من القضايا الأمنية، الإقليمية والدولية، فإنه يمكن اعتبار أربعة موضوعات أساسية قد طغت على مناقشاته وسيطرت على أجوائه، منها؛ أولا: ما يتعلق بتشكيل «الناتو العربي»، أو ما يعرف رسميًا بـ«التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط»، (MESA)، حيث دعت «كوري شاكي»، نائب مدير عام المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية إلى تطوير الشراكات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، معللة ذلك بأن «منطقة الشرق الأوسط هي منطقة حساسة تختلف تماما عن بقية مناطق العالم»، فيما أكد المدير التنفيذي للمعهد، «توماس بيكيت»، أن «الإرهاب من بين التحديات التي تواجه هذه المنطقة، ما يحتم إقامة التحالفات لمواجهته».

وخلال جلسات المنتدى، أكد الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة وزير الخارجية البحريني «أهمية التحالفات والشراكات بين الدول الداعمة للاستقرار في المنطقة وحلفائها في الخارج، لضمان الاستقرار الإقليمي»، مؤكدا أن «إنشاء تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي سيسهم في تعزيز الأمن والازدهار في المنطقة، ويساعد دولها في مواجهة التحديات المختلفة التي تواجهها»، مضيفا أن هذا التحالف «سيكون مفتوحا أمام من يقبلون مبادئه، كما أنه ليس مصممًا كشراكة دفاعية بحتة؛ بل يعتبر شراكة اقتصادية تسعى إلى تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر بين أعضائها». وفي هذا الصدد، أكد وزير الخارجية السعودي، «عادل الجبير»، دعم السعودية للتحالف، بقوله: «نؤيد بقوة تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي»، مشيرًا إلى استمرار النقاشات مع الأردن ومصر لبلورة الأفكار، والتوصل إلى الهدف الأساسي، وهو «ضمان الأمن للمنطقة». على الجانب الآخر، قالت نائب المدير العام لمعهد الدراسات الدولية، «كوري شاك»، إن «تناقضات إدارة الرئيس الأمريكي ترامب، تجعل من الصعب الحصول على التزام دائم بالتحالفات الأمريكية مع الخليج العربي وتمرير تلك التحالفات في الكونجرس».

فيما كان ثاني أهم عنصر نوقش في المؤتمر، هو مواجهة المخططات الإيرانية في المنطقة، وقد ركز كل من وزير الدفاع الأمريكي «جيمس ماتيس» ووزير الخارجية السعودي «عادل الجبير» كثيرًا من مناقشاتهما حول هذه القضية، حيث انتقد كل منهما إيران. وأشار الجبير إلى أن المنطقة «تشهد صراعا بين رؤيتين.. رؤية سعودية مستنيرة، وأخرى إيرانية ظلامية»، مؤكدا أن إيران أكبر راعٍ للإرهاب بالمنطقة، وأن الصراعات في الشرق الأوسط جاءت بسبب قوى إقليمية تعمل على تغيير المعادلات والهيمنة على المنطقة». وذكر أن «المشكلة هي كيفية التعامل مع إيران وإبعادها من التدخل في شؤون الدول والعبث بالمنطقة». وفي الأثناء، أعاد وزيرُ الدفاع الأمريكي، «جيمس ماتيس»، التأكيد على أن النظام في إيران

«خارج على القانون»، مشيرًا إلى أنها تواصل تهديد الملاحة الدولية، ومستمرة بتزويد مليشيات الحوثي في اليمن بالأسلحة والمعدات، مؤكدا أن أمريكا لن تقف مكتوفة الأيدي أمام تطويرِ إيران لبرنامجها النووي. كما أكد أن «روسيا لا يمكن أن تحل محل الولايات المتحدة في الشرق الأوسط»، مؤكدا أن «الشراكة مع دول الخليج أساسية ومستمرة».

ومن جهته، أكد «توماس بيكيت»، المدير التنفيذي لمعهد الدراسات الدولية، أن «أكبر التهديدات في الشرق الأوسط تتمثل في الإرهاب والتطرف وإيران». ومن جانبه، أكد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية أن «ما تعرضت له المنطقة العربية على مدى ثماني سنوات، عقب أحداث ٢٠١١. أضاع التوازن في الإقليم، وأدى إلى تدخل غير مسبوق من دول الجوار».

ومن بين القضايا الأخرى التي نوقشت خلال جلسات المنتدى، ما يتعلق بتطورات «صفقة القرن»، حيث أعرب الوزير العُماني المسؤول عن الشؤون الخارجية، «يوسف بن علوي»، دعمه لمشروع صفقة القرن، مؤكدا أنه سيأخذ في الاعتبار كل الأطراف، مضيفا: «نحن حريصون على عدم فشله، ونأمل أن نصل إلى نتيجة مثمرة وإن طال الانتظار». فيما أعلن أن مسقط تبذل «جهودًا متواضعة» للمساعدة في التوسط لإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. قائلا: «نحن لسنا وسطاء في هذه القضية، لكننا نقدم نوعا من التسهيلات والرؤى التي يمكن أن تضيف شيئًا جديدًا في هذا الصدد»، موضحًا أن واشنطن وحدها المعنية بالتوصل إلى اتفاق يرضي الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. وقال «ما لم نستطع التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية لن نتمكن من تحقيق الاستقرار، وندعو الجميع إلى العمل معنا أن يفكروا بالمستقبل وليس الماضي». وهنا لا بد أن نشير إلى خطاب الرئيس محمود عباس الأخير في المؤتمر الذي عقدته منظمة التحرير الفلسطينية الذي رفض بشدة هذه الصفقة واعتبرها مشبوهة.

وكان كل من رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس قد قاما بزيارة إلى مسقط في الأسبوع السابق لمؤتمر الحوار والتقى بكليهما السلطان العماني قابوس بن سعيد، ما يؤكد مدى أهمية تلك الزيارتين في ضوء ما أعلنه بن علوي خلال المنتدى. من جانبه، قال وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي إنه «لا يمكن تحقيق السلام في المنطقة من دون حل الصراع العربي الإسرائيلي».

ومما لا شك فيه، أن الملف المتعلق بمقتل الصحفي السعودي في «واشنطن بوست»، «جمال خاشقجي»، تم طرحه من قبل الصحفيين والمحللين الأمريكيين والأوروبيين في المنتدى، وخاصة بعد أن ظهرت بشكل بارز في خطاب اثنين من أكثر الأفراد أهمية بين الحضور، وهما وزير الدفاع الأمريكي، «جيمس ماتيس»، الذي عبر عن اهتمام واشنطن بشأن تداعيات قضية «خاشقجي» على الاستقرار الإقليمي، مؤكدا في الوقت ذاته الحرص على عدم استباق نتائج التحقيقات، ووزير الخارجية السعودي، «عادل الجُبير»، الذي أكد موقف حكومته من هذه القضية، معلقا: «أصبحت قضية خاشقجي أمرًا هستيريًا في وسائل الإعلام قبل استكمال التحقيقات».

وفي ظاهرة جديرة بالملاحظة، أن هذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها دول إفريقية في أعمال المنتدى، حيث تناولت إحدى جلساته الأمن والتنافس في القرن الإفريقي، ما جعل «فيرجينيا كومولي» من المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، تؤكد أن «حوار المنامة» في نسخته الأخيرة، «قدم فرصا كبيرة لاكتشاف آفاق جديدة في القارة الإفريقية».

على العموم، إن تنظيم البحرين سنويا لمؤتمر «حوار المنامة»، على مدار ١٤ عاما، سواء اتفقت أو اختلفت مع حواراته وما تتوصل إليه نقاشاته، يؤكد المكانة المتميزة التي تتمتع بها دبلوماسيتها إقليميا ودوليا، بما يعزز من مكانتها على الخريطة العالمية، بالإضافة إلى أنه ينعش ويثري الحركة الاقتصادية، ويحرك نمو الشركات والمؤسسات التجارية، ولا سيما أنه دليل واضح على ما تتمتع به من أمن وأمان واستقرار، فيما يوفر المنتدى فرصا واعدة للتواصل الحضاري والثقافي، خاصة أنه يعتمد فكرة التواصل المباشر بين المشاركين فيه، والتي تمكن كبار صانعي القرار السياسي في الشرق الأوسط وخارجه من تحقيق مزيد من التفاهمات والمشاورات بشأن التحديات والمخاطر، ومن ثمّ، التوصل إلى رؤى مشتركة إزاء القضايا التي تشكل هاجسا بالنسبة إلى دول الخليج العربي وللمجتمع الدولي.

٢٠١٨/١١/٩

قراءة في قرارات وتوصيات المجلس المركزي الفلسطيني

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في ختام دورته الـ«٣٠»، يوم ٢٩ أكتوبر ٢٠١٨، والتي أطلق عليها اسم «دورة الخان الأحمر والدفاع عن الثوابت الوطنية»؛ قرر المجلس المركزي الفلسطيني إنهاء جميع التزامات السلطة الوطنية الفلسطينية، تجاه اتفاقاتها مع إسرائيل، وفي مقدمتها تعليق الاعتراف بدولة إسرائيل، وخوّل منظمة التحرير الفلسطينية لمتابعة هذا القرار وتنفيذه، إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، بعد تنكر إسرائيل لجميع الاتفاقات الموقعة مع السلطة.

ومن الناحية الفعلية، ينطوي القرار على قرارات تتعلق بوقف التنسيق الأمني، وتبادل المعلومات بأشكاله المختلفة مع إسرائيل، والانفكاك الاقتصادي، باعتبار أن المرحلة الانتقالية، وضمنها اتفاق باريس لم يعد قائمًا، ومقاطعة منتجات الاحتلال، ومحاولة الاستقلال في الشؤون المدنية، مثل تسجيل وتسوية الأراضي العامة والخاصة والوقفية، وتشكيل سجل سكاني ومدني مستقل، وتشكيل لجنة عليا لدراسة العملة التي ستستعملها السلطة إن كانت الدينار الأردني أم الدولار الأمريكي، في ضوء رغبة السلطة في عدم التعامل مع الشيكل الإسرائيلي، والاقتراح بتشكيل محكمة منظمة التحرير الفلسطينية، والعمل على إزالة الخلافات بين فصائل المنظمة؛ لتأكيد شراكتها الوطنية.

كما تشتمل قرارات المركزي أيضا على كيفية تحديد ركائز وخطوات عملية للاستمرار في عملية الانتقال من مرحلة السلطة إلى تجسيد استقلال الدولة ذات السيادة، ومنها طبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة، بما فيه وقف الالتزامات بالاتفاقات الأمنية، ما دامت لم تتراجع واشنطن عن قرارات سابقة ضد المنظمة والسلطة والفلسطينيين، والاستمرار في الانضمام إلى الوكالات والمؤسسات والهيئات الدولية،

والدعوة إلى مؤتمر دولي للسلام برعاية الأمم المتحدة؛ بما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتطبيق قرارات الشرعية الدولية، والتمسك بمبادرة السلام العربية كما أقرت عام ٢٠٠٢ في قمة بيروت.

ويعتبر المجلس المركزي الذي تأسس عام ١٩٧٣ من قبل المجلس الوطني الفلسطيني، هو السلطة التشريعية العليا في اتخاذ قرارات مصيرية داخل السلطة الفلسطينية، وعلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير تنفيذ ما يصدر عنه من قرارات. ومن أهم القرارات التي اتخذها، كان اختيار ياسر عرفات رئيسا لدولة فلسطين، عندما انعقد في تونس عام ١٩٨٣، وإصدار قرار بإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عقب اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣. وتاريخيا، اتخذ المجلس قرارات مماثلة عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وفي اجتماعاته الأخيرة في يناير ٢٠١٨. وذلك في أعقاب اعتراف أمريكا بالقدس عاصمة لإسرائيل.

ومن جانبه، قال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، إن قرارات المجلس المركزي، اتخذت بهدف «مواجهة الظروف الصعبة التي تمر بها القضية الفلسطينية»، مضيفا أن «المهمة صعبة، لكن لدينا الإرادة لننفذ كل القرارات بعقلانية»، في حين قال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، صائب عريقات: «هناك تسعة وستون مجالا في العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، نتج عنها ثمانية اتفاقات موقعة مع إسرائيل منذ عام ١٩٩٣ وحتى عام ١٩٩٩. وسنأخذ بعين الاعتبار كل هذه المجالات»، مشيرًا إلى أن التنفيذ سيكون «بالتدرج وليس مباشرة عبر التفكك من التزامات اتفاق أوسلو كما تفعل إسرائيل، ما قد يمتد لعام أو أكثر».

وعلى الجانب الآخر، وصفت حكومة نتنياهو قرار تعليق الاعتراف بإسرائيل، بأنه «توجه يبعث على القلق». واتهم وزير المالية، «موشي كحلون»، السلطة الفلسطينية بـ«تعقيد الوضع في غزة، وتجويع سكان القطاع، ومحاولة جر إسرائيل إلى حرب لا داعي لها». وشدد على أن السلطة الفلسطينية «ترتكب خطأ جسيما وتعرقل تنفيذ مقترح حل الدولتين».

ويعد تعليق الاعتراف الدبلوماسي، الذي هو أحد أدوات السياسة الخارجية المتاحة لجميع الدول، أو لمجموعة من الدول، التي تسعى من خلالها لتوجيه رسالة إلى الخصم. وعلى الرغم من أن مفهوم «الاعتراف الدبلوماسي» واسع ويمكن تفسيره بطرق شتى، إلا أنه يمكن فهمه بشكل أفضل، كما فسرته «كريستين إي. وايت» في مجلة «المرصد القضائي الدولي»، بأنه «بموجب القانون الدولي، فإن الاعتراف بالدولة هو تصرف قانوني تتخذه أي دولة حيال كيان جديد بقصد الاعتراف بأنه يمتلك جميع المقومات الأساسية لأن يصبح دولة ذات سيادة». وبالنسبة إلى أي دولة، فإن الاعتراف بأنها تتمتع بسيادة أمر ضروري لأن تصبح عضوًا فعالاً في المجتمع الدولي، ولإضفاء الشرعية عليها على الصعيدين الداخلي والخارجي. وبحسبما أوجز «جيمس كير ليندسي»، من «كلية لندن للاقتصاد»، فإنه على الرغم من أن الاعتراف لم ينشئ دولة، إلا أنه يخدم في إضفاء الشرعية عليها، بما يؤهلها لأن تصبح عضوًا في المجتمع الدولي الأوسع».

ولفترات طويلة من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، رفض كلا الطرفين الاعتراف بوجود الآخر كدولة، حتى تم التوقيع على اتفاقيات أوسلو عام ١٩٩٣. وقد جعل هذا «الرفض المتبادل»، العداء بين الطرفين «أكثر بكثير من صراع على الأرض»، وهو ما أشار إليه «فيكتور سيجلمان» عام ١٩٩٤. في مجلة «فلسطين–إسرائيل»، في تناوله لأهمية الاعتراف المتبادل قائلاً: «يمكن التنازع على الأراضي، أو تقسيمها، أو حتى الاكتفاء بمشاركتها في نهاية المطاف؛ ولكن عندما يدعي كل طرف ملكيته الحصرية لها، وهو مقتنع تماما بأن الآخر لا يملك الحق في الوجود، هنا تكون المشكلة».

وبالنظر إلى أن السلطة الفلسطينية قررت فقط تعليق الاعتراف بدلاً من سحب الاعتراف كأداة ضغط على إسرائيل لتغيير سياساتها من دون المساس الكامل بالمبادئ الأساسية لعملية السلام؛ فإن ذلك يؤكد أنها لا تسعى إلى تقويض شرعية إسرائيل أو حقها في الوجود، بل جعلها مشروطة بمدى وفائها بالتزاماتها تجاه دولة فلسطين كما هو منصوص عليه في اتفاقيات مثل اتفاقيات أوسلو وما نص عليه القانون الدولي، ما يعني أنه لا يزال هناك مجال لاستئناف عملية السلام في المستقبل القريب إذا ما التزمت إسرائيل بالاتفاقات والقرارات الدولية.

وعليه، فإن القيمة الرمزية لهذه الخطوة قد تعمل على دعم العناصر الفاعلة المتعاطفة في المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل للامتثال لمطالب السلطة الفلسطينية، خاصة أن تعليق الاعتراف أمر قوي، وقد يكون له أثر كبير، وإن كان ليس نهائيا وجوهريا.

ومع ذلك، يرى فريق من المحللين أن سحب الشرعية من الإسرائيليين نتيجة تعليق الاعتراف إلى جانب الضغوط الدولية، قد لا تمثل ضغطًا محتملا على حكومة بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي للتصالح مع السلطة الفلسطينية. وذلك بالنظر إلى الموقف المتصاعد للحكومة الإسرائيلية ضد تقديم تنازلات للفلسطينيين. وكما أوضح كل من «يورام ميتال» و«بولا رايمان» في كتابهما لعام ٢٠١٨ والذي جاء بعنوان: «الاعتراف كمفتاح للمصالحة»، فإن تعزيز مخاوف الأحزاب الإسرائيلية اليمينية المتشددة بشأن الفلسطينيين من شأنه أن يحفز الحكومة على تشديد موقفها، بدلاً من اتخاذ أي نهج بديل، من أجل توسيع نطاق مكاسبها الانتخابية، خاصة داخل حزب الليكود الحاكم والكتل المتحالفة معه. عزز من ذلك ما أكده «دانييل ليفي»، في مجلة فورين بوليسي الأمريكية، من أن «تلك الكتل تشعر بمزيد من التمكين من جانب الإدارة الأمريكية، تجاه إمكانية جعل الفلسطينيين محرومين من حقوقهم بصورة دائمة».

ومن ثم، فإن تعليق الاعتراف بإسرائيل لن يتسبب في فرصة أكبر للتعاون مع الحكومة الإسرائيلية الحالية، بل يؤدي إلى تبنيها نهجا أشد في أي مفاوضات مستقبلية لعملية السلام. ومع ذلك يرى أصحاب هذا الاتجاه، أن ما يتوقع جنيه من فوائد من وراء هذا القرار على كل من الفلسطينيين والسلطة الفلسطينية هي فقط فوائد داخلية.

فمن الواضح أنه منذ فترة طويلة تواجه العوامل العملية للاعتراف بإسرائيل، وبالتحديد التعاون الأمني، انتقادات مستمرة في المجتمع الفلسطيني، خاصة في الضفة الغربية، كما يؤكد كل من «نيري زيلبر»

و«غيث العمري»، من «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، في تقريرهما عام ٢٠١٨. حيث ينظر إلى قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية على أنها متعاونة مع احتلال لا يبدو له نهاية». وعبر اتخاذ إجراءات لإنهاء هذا التعاون، فإن هذا من شأنه مساعدة السلطة الفلسطينية على استعادة الكثير من شرعيتها في الشارع؛ ما يوفر لها أرضية أرسخ يمكنها من خلالها الوقوف في وجه إسرائيل بشكل أقوى، وبمعنى آخر، فإن هذا القرار قد ينعش القضية الفلسطينية من خلال تقديم السلطة الفلسطينية شرعية جديدة للشعب الفلسطيني.

ومع ذلك، يقول مراقبون، إن السلطة الفلسطينية لن تكون قادرة على تطبيق غالبية هذه القرارات، بسبب السيطرة الفعلية الإسرائيلية على الأرض والمعابر وحركة الأفراد والسلع، فهناك أمور تقع في أيدي الفلسطينيين ويمكن تطبيقها من جانب واحد، مثل وقف التنسيق الأمني؛ لكن هناك أمورا لا يمكن تطبيقها إلا بالاتفاق مع الجانب الآخر، مثل مطالبة السلطة، إسرائيل بتحويل أموال الجمارك الفلسطينية بالدولار، وهو ما ترفضه إسرائيل بشكل قاطع، خاصة أن هناك ما يقرب من ٤ بلايين شيكل في البنوك الفلسطينية، ترفض إسرائيل استبدالها بالدولار، ما يشكل عبئًا على الاقتصاد الفلسطيني.

فضلا عن الخسائر الاقتصادية المباشرة التي قد تنشأ إذا علقت السلطة الفلسطينية مجالات التجارة والاستثمار والعلاقات المالية مع إسرائيل. واعتبارًا من عام ٢٠١٦. بلغ إجمالي الصادرات إلى إسرائيل من الضفة الغربية ١,٧٥ مليار دولار تقريبًا، في حين بلغت قيمة الواردات ٤ مليارات دولار، وفقًا للأرقام التي قدمها «معهد التغيير العالمي»، بلندن، ما يوضح مدى اعتماد الضفة الغربية على إسرائيل من أجل البقاء الاقتصادي؛ فمنذ منتصف التسعينيات، كانت إسرائيل الوجهة الوحيدة لاستقبال الصادرات الفلسطينية، بما في ذلك أكثر من ٩٠٪ من إجمالي الصادرات الفلسطينية للسلع.

وعلى الرغم من ذلك، أجمع محللون سياسيون على أن جدية السلطة هذه المرة في توجهاتها لتنفيذ قرارات المجلس المركزي تدحض الشكوك التي تساور الكثيرين حول قدرتها على تحمل أعباء وأثمان تلك الخطوات التي قد تمس بالموارد المالية لها، وتمس من ثم بقدرتها على أداء مهامها والقيام بواجباتها، وحتى مع التسليم، بأن نتائج هذه القرارات ستكون صعبة على الفلسطينيين جميعا –إن طبقت– لكن لا بد من الدخول إلى هذه المنطقة الإجبارية والبقاء فيها إلى أن يهيئ المجتمع الدولي ترتيباته لإخراج الفلسطينيين إلى منطقة أكثر عدلا لهم، تقول فيها الشرعية الدولية كلمتها وتبدأ معها آليات إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وحل الصراع على أساس عادل وشامل.

على العموم، إن تعليق السلطة الفلسطينية الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعتراف إسرائيل بالدولة الفلسطينية ما هو في الحقيقة إلا محاولة لتطبيق قرار الأمم المتحدة بشقيه بدلا من التطبيق المختل الذي اتبعته إسرائيل، وهو يضع المجتمع الدولي الذي أصدر قرار التقسيم أمام مسؤولياته في تنفيذ ذلك القرار بكامل بنوده، بعيدا عن أي من المبادرات المطروحة في السنوات الأخيرة.. فيما يبقى مجرد إعادة

الاعتبار لهذه النبرة العالية، هو محطة مهمة في مسيرة القضية الفلسطينية التي دخلت في نفق مظلم منذ اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣.

٢٠١٨/١١/١٥

العقوبات الأمريكية ضد إيران.. صدمة للاقتصاد الإيراني أم الأوروبي؟

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

بدأ سريان حزمة العقوبات الأمريكية الثانية ضد إيران يوم ٥ نوفمبر ٢٠١٨. فيما وصفها وزير الخارجية الأمريكي، «مايك بومبيو»، بأنها «أقوى عقوبات تُفرض على إيران»، وهي العقوبات التي تستهدف قطاعي النفط والمال، أكثر قطاعات الاقتصاد الإيراني حيوية. وكانت الدفعة الأولى من العقوبات، قد دخلت حيز التنفيذ في أغسطس٢٠١٨. عقب إعلان أمريكا انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني.

وتأمل إدارة الرئيس، دونالد ترامب من هذه الخطوة، شل إيران اقتصاديا، بالوصول بالصادرات النفطية إلى المستوى «صفر»، بهدف شل قدرتها على جلب عائدات لاستخدامها في توسعها الخارجي. وفي هذا الصدد، يقول «موقع ميدل إيست آي» إن هذا الإجراء «قد يتسبب في إفلاس الاقتصاد الإيراني، ما قد يتسبب في ثورة شعبية».

وفي الوقت الراهن، «يبدو من الصعب على الإيرانيين تقبل ذلك الوضع بأن عملتهم فقدت ثلثي قيمتها، وأن صادراتها النفطية من المرجح أن تنخفض إلى حوالي من ٤٠٪ إلى ٥٠٪، ما سيكون مدمرا على الاقتصاد الإيراني»، كما تقول مجموعة الأزمات الدولية.

وعلى الرغم من تعهد ترامب بتقليص صادرات إيران النفطية إلى الصفر، فقد قدمت إدارته استثناءات لثماني دول، منها «الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية»، وبلغت واردات هذه الدول مجتمعة من النفط الإيراني ٢,٧ مليون برميل يوميا خلال شهر مايو الماضي. وهذا الاستثناء وإن كان فيه تقليل من درجة العقوبات الأمريكية على إيران، إلا أنها من وجهة نظر «جون بولتون»، رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي، ستكون قاسية فعلاً، لدرجة تضع النظام الإيراني أمام خيارين فقط وهما؛ إما إضعاف الدولة الإيرانية، وإما الخضوع للمطالب الأمريكية».

غير أنه في الوقت الذي من المتوقع أن يتردد صدى هذه العقوبات الأمريكية على إيران على نطاق واسع، ولا سيما في قدرتها على حدوث تقلبات في أسواق النفط العالمية، فإنه لا يمكن تجاهل أن إحدى ديناميكيات تلك العقوبات هو توقع تأثيرها على أوروبا، حيث بدأت الشركات التجارية بالفعل في الانسحاب من السوق الإيرانية، الأمر الذي أثار استياء بريطانيا وفرنسا وألمانيا والاتحاد الأوروبي، الذين يواصلون دعم الاتفاق النووي، ويرفضون عزل إيران دبلوماسيا واقتصاديا. ومن ثمّ، رأت صحيفة «لوموند»، أن «العقوبات الأمريكية التي من المتوقع أن تقلب التاريخ الاقتصادي لإيران، يمكنها أيضا أن تقلب أيضا العلاقات بين واشنطن والدول الأوروبية».

وتتمثل أشد التأثيرات على أوروبا في فرض القيود على التجارة وعرقلة فرص الاستثمار مع طهران، حيث تعتزم أمريكا، فرض عقوبات على أي شركة تجارية ذات صلة بالولايات المتحدة ومستمرة في تبادلها التجاري أو الاستثمار في أي من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في إيران، الأمر الذي من شأنه أن يقلل من فرص وجود الشركات الأوروبية في البلاد. ولعل هذا النهج هو ما حذر منه، وزير الخارجية، «بومبيو» بقوله: «إذا واصل أي كيان تجاري أنشطته التجارية في إيران بشكل يتحايل على عقوباتنا سيواجه قرارًا أكثر قسوة من الانسحاب من السوق الإيرانية».

وفي الوقت الحالي، يبدو أن العقوبات الأمريكية قد حققت هدفها المرجو، فقد انسحب ما يقرب من ١٠٠ شركة حتى الآن من السوق الإيرانية أو ألغت خططها للاستثمار فيها، بما في ذلك كبرى الشركات الأوروبية مثل، (توتال الفرنسية، وميرسك سيلاند الدنماركية، وأليانز الألمانية). وبحسب صحيفة «التلغراف»، البريطانية، يعد هذا الأمر «بالغ الخطورة على شركات النفط الأوروبية، أو الشحن، أو البنوك التي تقع في خصومة مع وزارة الخزانة الأمريكية، بالنظر إلى هيمنة أمريكا على نظام المدفوعات بالدولار، فقد واجهت البنوك التي استهانت بالعقوبات السابقة عقوبات شرسة».

وعلى الرغم من مغادرة الشركات الأوروبية، السوق الإيرانية، فقد أكد بعض المحللين أنه من غير المحتمل أن تصبح المغادرة أمرًا مستدامًا، حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى جانب دول أخرى مثل، روسيا والصين إلى إيجاد طرق جديدة لتخطي العقوبات الأمريكية. وكما يرى «باتريك كوكبورن»، في صحيفة «الإندبندنت»، البريطانية، فإنه «منذ إعلان ترامب في مايو اعتزام أمريكا إعادة فرض العقوبات، يحاول الاتحاد الأوروبي إيجاد بدائل تمكن الشركات الأوروبية من مواصلة النشاط التجاري مع إيران من دون التورط مع أمريكا. فبينما أعلن الكرملين حزمة إجراءات لحماية الشركات الروسية من تداعيات عقوبات واشنطن؛ أصدر الاتحاد الأوروبي الذي يستورد ٢٠٪ من إنتاج النفط الإيراني، بيانا أكد فيه «عزمه مواصلة التبادل التجاري مع إيران، وتأكيده حماية الكيانات الأوروبية التي لها تعاملات تجارية مشروعة مع إيران».

لكن حتى الآن، لم يتضح مثل هذا النهج؛ فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي قد أصدر تشريعًا في أغسطس ٢٠١٨. يفرض على الشركات الأوروبية عدم الامتثال للعقوبات الثانوية الأمريكية، إلا أنه لم يقدم ما يكفي لمنع هذه الشركات مثل؛ (شركة بيجو للسيارات، وبوينج لتصنيع الطائرات) من سحب عملياتها في إيران. ومع ذلك قد يتغير هذا الوضع في الأشهر المقبلة، مع استمرار الاتحاد الأوروبي في العمل نحو آلية، تعرف باسم «الشركة ذات الغرض الخاص»، (اس بي في)، والتي يمكن للشركات من خلالها تجنب العقوبات. وتعمل هذه الآلية على إدارة الأموال المدفوعة لشراء النفط وإتاحة عمليات التحويل؛ بهدف تسهيل الدفع مقابل الصادرات الإيرانية، وذلك من خلال نظام ائتمان، وسيكون غالبا تعاملها بالجنيه الاسترليني أو اليورو؛ من أجل تجنب نظام جمعية الاتصالات المالية بين البنوك «سويفت»، والتي أمرتها الولايات المُتحدة بتعليق عمل البنوك الإيرانية.

وعلى الرغم من أن مثل هذا النظام من الناحية النظرية، سيسمح للشركات الأوروبية بالتهرب من العقوبات، فإنه في الواقع لم تقبل أي دولة أوروبية بنظام الـ«اس بي في»؛ خوفًا من العقوبات الأمريكية، وهو ما أكده «معهد الشرق الأوسط»، من أن المشكوك فيه أن تحدث الآلية المالية الخاصة للاتحاد الأوروبي فرقًا كبيرًا، وخاصة أن الدولار قد هيمن منذ فترة طويلة على تجارة السلع العالمية، مع امتثال جميع شركات التأمين والشحن الرئيسية حول العالم تقريبًا، للمطالب الأمريكية». فيما اعتبر «مركز البحوث الاستراتيجية»، أن هذا الاقتراح ينظر إليه «كخطوة رمزية هدفها إظهار دعم أوروبي لإيران للإبقاء عليها داخل الاتفاق النووي».

ووفق هذا المعنى، فمن المتوقع أن تنخفض التجارة الأوروبية مع إيران بشكل كبير قد تصل إلى ٢٠٪ أو ٣٠٪ بالمقارنة بمستوياتها الحالية، التي تظهر نموًا من ٩,٢ مليارات دولار في عام ٢٠١٥ إلى ٢٥ مليار دولار في عام ٢٠١٧. حيث يُتوقع أن ينخفض الميزان التجاري بعد العقوبات إلى مستويات غير مسبوقة من ٥ إلى ٧,٥ مليارات دولار في السنوات القادمة.

ومن هنا، فإن العداوة التي ولَّدتها المصالح المتنافسة والمتناقضة بين أمريكا والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة على إيران، قد أدت إلى صدع دبلوماسي كبير بين الحليفين القويين. وكما كتبت «الجارديان»، البريطانية، فمن خلال «تمديد العقوبات إلى حلفائه، فإن ترامب فَقَد ثقتهم أيضًا»، حيث ساعدت العقوبات على زيادة الانقسام الذي كان بالفعل موجودًا من قبل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، نظرًا إلى معارضتهم لسياسة ترامب الخارجية بما في ذلك الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ، ومهاجمته لحلف شمال الأطلسي، وموقفه المرن من سياسات روسيا العدوانية.

علاوة على ذلك، فإن صحيفة «واشنطن بوست»، الأمريكية قالت إن إمكانية «نجاح مبادرات مثل «اس بي في» يُمكنها أن تشجع الدول الأوروبية على العمل بشكل أوثق مع روسيا والصين؛ لإيجاد طرق للتخلص من وصايا الاقتصاد الأمريكي عليها في المستقبل»؛ وهي الخطوة التي من شأنها أن تشكل في الأساس تحالفًا عالميًا قويًا لاحتواء طموحات ترامب، وتقليل قدرة أمريكا على ممارسة تأثيرها العالمي، ما سيؤدي إلى تفاقم العلاقات المتوترة أصلاً بين الولايات المتحدة وأوروبا.

يضاف إلى أهمية ذلك، أنه على الرغم من أن المعارضة الأوروبية للعقوبات على إيران كانت شبه إجماعية، فإن التطورات الأخيرة، جعلت هناك تحديات أمام هذا الإجماع من قبل الدول الأوروبية ذاتها، والمتعلقة بتلبد أفق العلاقات الإيرانية الأوروبية على خلفية سعي الدنمارك وفرنسا والدول الاسكندنافية إلى حث الاتحاد الأوروبي على فرض عقوبات ضد طهران بجريرة تورطها في محاولة تصفية معارضين إيرانيين في أكتوبر الماضي في كل من كوبنهاجن وباريس. وفي هذا الصدد، يشير «المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية»، إلى أن هذه العمليات قد أدت إلى «توتر هائل بين أوروبا وإيران؛ في توقيت غير مناسب بالنسبة إلى طموحات الاتحاد الأوروبي المرتبطة بمقاومة العقوبات الأمريكية، واستدامة العمل بخطة العمل الشاملة المشتركة».

وفي نهاية المطاف، عززت هذه التطورات من عملية خلق انقسام داخل الكتلة الأوروبية حول مسألة الإجماع على فرض مزيد من العقوبات على إيران، ما شجَّع الكثيرين على الوقوف مع الولايات المتحدة في دعم العزلة الاقتصادية لإيران من خلال تلك العقوبات.

وتزداد الأحداث تعقيدا، عندما تذهب طهران في الضغط على الأوروبيين لتحمل تبعات العقوبات الأمريكية إلى حد التهديد، وهو ما فعله وزير الخارجية، «محمد جواد ظريف» في سبتمبر ٢٠١٨. بقوله: «قد تقلص إيران تطبيقها للاتفاق النووي ما لم تعوّض أوروبا ما يترتّب من آثار جرّاء العقوبات الأمريكية»، كما قال إن على أوروبا أن تكون «مستعدة للدفع من أجل أمنها».. وكان المرشد «علي خامنئي» في مايو ٢٠١٨ قد وضع قائمة شروط لالتزام الأوروبيين بالاتفاق أو يعتبره لاغيا، مسترشدا بتعويض إدارة أوباما لإسرائيل عن تضرّرها من الاتفاق النووي.

وفي محاولتها للحفاظ على مصالحها الاقتصادية، فإن أوروبا جازفت بإظهار نوع من الرضوخ للابتزاز، ما عزَّز اقتناع طهران بأنها باتت تستخدمها في مواجهة مع أمريكا، ولعلها نجحت جزئيا في ذلك عندما رسَّخت فكرة إلزام أوروبا بـ«تعويض» خسائرها من العقوبات. غير أنه وفقا لعديد من المحللين فإن هذه السياسة لن تدوم طويلا، لسببين؛ أولاً: لأن أي إجراءات أوروبية ستبقى محدودة وشكلية ولن تشكِّل «تعويضا» مجزيا، وثانيا: لأن إيران لم ترفق تهديداتها بأي طرح جدي يساعد الأوروبيين على محاججة أمريكا بأن لدى إيران خططا لتغيير سلوكها.

على العموم، إن العقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، ستكون لها آثار داخلية عميقة على النظام الإيراني، والذي بات أمام خيارين؛ إما الكف عن الاستهانة بأمن ومصالح الجيران، أو مواجهة غضب الشعب الذي لم يعد مستعدا لاحتمال مزيد من الأزمات من أجل خدمة نزوات التوسع المسيطرة على عقول ونفوس حكامه من الملالي.

وصحيح أن الاتحاد الأوروبي لا يتفق مع الولايات المتحدة في الخروج من الاتفاق النووي أو في إعادة العمل بنظام العقوبات، لكنه لا يبدو قادرا على تجنيب إيران مخاطر هذه العقوبات التي لن تؤدي إلا إلى مزيد من التوتر بين الولايات المتحدة وأوروبا، وهو ما يلحق الضرر بجميع الأطراف المعنية.

٢٠١٨/١١/١٦

نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس وتأثيرها على سياسة أمريكا الخارجية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أكدت نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي بغرفتيه، «النواب والشيوخ»، فوز الديمقراطيين على الجمهوريين، في مجلس النواب، ليصبح فوزهم هو الأول منذ ٨ سنوات. في حين احتفظ «حزب ترامب» الجمهوري بسيطرته على مجلس الشيوخ، في انتصار له طعم الهزيمة.

وفي الحصاد الانتخابي، حصل الحزب الديمقراطي على نسبة ٥٠,٣٪ من الأصوات؛ أي ما يعادل ٢١٩ مقعدًا نظير حصول الحزب الجمهوري على نسبة ٤٤,٤٪ من الأصوات؛ أي ما يعادل ١٩٣ مقعدًا.

وخلال العشرين عاما المنصرمة، لم تشهد الولايات المتحدة سوى ثلاث دورات انتخابية حصل فيها حزب واحد على ٢٤ مقعدا أو أكثر. وتعد مكاسب هذه الانتخابات هي الكبرى منذ عام ٢٠١٠ عندما أدت موجة غضب المحافظين من الرئيس الديمقراطي باراك أوباما إلى حصول الجمهوريين على ٦٤ مقعدا. ومن المفارقات، أن تشهد نتائج هذه الانتخابات عددا من السوابق التاريخية، وخاصة ما يتعلق بالمرأة، سواء من حيث تمثيل مهاجرات مسلمات أو من أصول إفريقية، أو لاتينية، أو نساء من السكان الأصليين للولايات المتحدة، أو دخول أصغر امرأة في الكونجرس في تاريخ أمريكا.

وفي إطار هذا الواقع، وصفت شبكة (إن. بي. سي. نيوز) الأمريكية فوز «الديمقراطيين»؛ بأنه بمثابة «مغرز» في خاصرة «ترامب»، سيعوق بشكل قوي سياساته وقوانينه التي يسعى إلى تمريرها. فيما رأت صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية، أن الترجمة الحقيقية لـ«الفوز الكاسح» للديمقراطيين بمجلس النواب، هو «رفض سياسات ترامب». مضيفة أن انتخابات مجلس النواب هي «الانعكاس الحقيقي للرأي في البلاد بشكل عام». أما سوزان رايس، مستشارة الأمن القومي في عهد باراك أوباما، فقد أشارت إلى أن حصول الديمقراطيين على الأغلبية يعد دليلا على أن أمريكا «لم تفقد عقلها».

ومنذ تولى الرئيس الجمهوري، دونالد ترامب، السلطة رسميا، في ٢٠ يناير٢٠١٧. وهو يتصرف بسلطة شبه مطلقة، بفضل ضمان أغلبية من حلفائه الحزبيين في مجلسي الكونجرس، وقد مثلت شخصيته مادة صدام شبه يومية مع أطياف سياسية واجتماعية عديدة، بسبب افتقاده إلى مقومات الشخصية الرئاسية، وعدم تمرسه في شؤون السياسة وعدم انتهاجه آيديولوجية معينة يمكنه الدفاع عنها. وبنص تدوينه كتبها في أعقاب إعلان نتائج الانتخابات النصفية: «كنت أتمنى أن تكون لغتي أقل حدة في العامين الماضيين». وقد أدى ذلك إلى تراجع شعبيته مع ميل لمقاومة توجهاته لدى فئات كبيرة من الناخبين، ما أفسح المجال لأغلبية ديمقراطية جديدة في مجلس النواب. ومن ثمّ، بدا الأمر كما لو أنه استفتاء على «دونالد ترامب» وسياساته وخياراته بعد عامين من رئاسته، وما إذا كان ممكنا أن يبقى على مقعده في الانتخابات الرئاسية المقبلة عام (٢٠٢٠).

ومع ذلك، وبحسب مدير التحالف الأمريكي الشرق أوسطي، «توم حرب»، فإن الحزب الحاكم في أمريكا عادة ما يخسر في الانتخابات النصفية، وخلال الـ«١٦٠» عاما السابقة حتى اليوم حدث ذلك، باستثناء ثلاث مرات، كان آخرها بعد أحداث ١١ سبتمبر». ولعل ذلك ما جعل الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب يصف نتائج هذه الانتخابات، بأنها «نجاح باهر»، و«أكبر مكسب لحزب خلال المائة عام الماضية»، وأنها «تحدت التاريخ»، في إشارة إلى أن الحزب الحاكم لا يتمكن عادة في الحصول على مقاعد جديدة في الانتخابات النصفية.

وبالرغم من احتفاظ الجمهوريين بالأغلبية في مجلس الشيوخ، بحصولهم على ٥١ مقعدًا نظير حصول الديمقراطيين على ٤٣ مقعدًا، فإن نتائج الانتخابات تعد بمثابة صفعة قاسية لإدارة الرئيس ترامب، وهيمنته في السابق على اتخاذ القرارات التشريعية والتنفيذية، حيث سيتولى الديمقراطيون السيطرة على مجلس النواب في يناير للمرة الأولى منذ انتخابات ٢٠١٠. ليبدأ ترتيب مبني على تقاسم السلطة؛ ما قد

يجبر ترامب على كبح طموحاته التشريعية، ربما بالقضاء على تعهداته بتمويل جدار حدودي مع المكسيك، أو تمرير حزمة كبيرة ثانية لخفض الضرائب، أو تنفيذ سياساته الصارمة فيما يخص التجارة، كما سيؤهلهم ذلك لفرض رقابة مؤسسية على رئاسة ترامب، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على أجندة البيت الأبيض في تمرير عدد من الملفات التي يعتبرها ترامب أساسية، فيما سيكون بمقدور المجلس الجديد، التحقيق في عائدات ضرائب ترامب، وتضارب المصالح المحتمل، والحد من صعود الموجة اليمينية المتطرفة التي أثارت قلق الأمريكيين، وقد تعرضه للمساءلة واحتمالات العزل على خلفية التحقيقات في التدخل الروسي بالانتخابات الرئاسية، فضلا عن تقويض فرصه في إعادة انتخابه مرة أخرى. وعليه ستمثل هذه النتائج اختبارا لقدرة ترامب على المساومة، وهو أمر لم يبد اهتماما كبيرا به خلال العامين الماضيين.

ومن هنا، ذهب الكثير من المحللين إلى التساؤل حول مدى قدرة الديمقراطيين على تثبيط قرارات وطموحات ترامب على مستوى السياسة الخارجية، وتحليل التأثيرات المحتملة على نهجه خاصة تجاه الشرق الأوسط. وقد خلص عديد منهم إلى أن نهج الإدارة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط قد يظل كما هو من دون تغيير. وبصفة إجمالية، «تظل السياسية الخارجية حق خاص للرئيس ترامب»، حيث لم يحد الرئيسان؛ باراك أوباما، وجورج بوش عن مسارهما في السياسة الخارجية رغم خسائرهما في انتخابات التجديد النصفي»، بحسب ما أوجزه «بول سالم»، من «معهد الشرق الأوسط»، بواشنطن. وباعتباره القائد الأعلى للقوات المسلحة، فإن جميع القرارات العسكرية من دون إعلان حالة الحرب تظل من صلاحيات الرئيس؛ وهذا يعني أنه من غير المحتمل أن تطرأ تغييرات على سياساته الحالية في مجال مكافحة الإرهاب في المنطقة مثل، شن ضربات جوية باستخدام طائرات من دون طيار، والاغتيالات المستهدفة، فضلا عن نشر القوات الأمريكية في سوريا والعراق ومناطق نزاعات أخرى.

وكما هو معتاد، يلجأ الرؤساء الذين يرون بأن هيمنتهم قد تلاشت بعد الانتخابات النصفية، وتولي المجلس صلاحيات صياغة «الاتفاقيات التجارية والمعاهدات الدولية أو الثنائية»، إلى تجنب صياغة مثل هذه الأمور، وكما يوضح «جدعون راشمان»، في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، «بما أن ترامب يرى كلا من التجارة والمعاهدات تجسيدا لـ«العولمة»، فإنه من غير المرجح أن يسير بخطى حثيثة في هذا الاتجاه، ما يقلل في نهاية المطاف من تأثير انتخابات التجديد النصفي على سياسته في الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من ذلك، رأى آخرون أن فوز الديمقراطيين قد مكنهم من أن يكون لهم الكلمة في عدد من الملفات الرئيسية، مثل «الشؤون الخارجية، والخدمات المسلحة، والمخابرات»، حيث يمكن لهم النظر بمزيد من التمحيص في القرارات التنفيذية وقرارات السياسة الخارجية التي تُتخذ، كما يمنحهم سلطة التحقيق في الانتهاكات المحتملة وإجراء جلسات استماع». وكما كتب «بول سالم»، فإن سلطة «أمر الاستدعاء»، تُمكنهم من أن «يضيقوا على الإدارة»، أو حتى أن «يبدأوا في مساءلة الرئيس».. وبفضل هذه الصلاحيات الجديدة للرقابة، والتشريع، فإن لديهم القدرة على إحداث تأثيرات طويلة وقصيرة المدى على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

ولعل التأثير الأطول أجلاً، أنه من خلال التحقيق المتكرر والكشف أو حتى المقاضاة للمخالفات المشتبه ضلوع الرئيس ومسؤولي الإدارة الأمريكية فيها، فإن توقعات ترامب بإعادة انتخابه في عام ٢٠٢٠ سوف تتضاءل إلى حد كبير. وهو ما أوضحه «مايكل هيرش»، في مجلة «فورين بوليسي»، الأمريكية، من أنه «إذا ظهر مثل هذا السيناريو لاستبدال ترامب، فمن المحتمل أن تبدي إدارته نهجًا أكثر اعتدالاً في كثير من السياسة الإقليمية، مع إمكانية عودة أمريكا إلى عقيدة المحافظين الجدد، وحتى إلى وقف المواجهات مع إيران وما وراءها». ومع ذلك، فإنه لا يزال أمرًا بعيد المنال.

بشكل عام، فإن التغير قصير الأجل، هو ما يخص العلاقات الأمريكية السعودية خاصة، والعلاقات بين الولايات المتحدة والخليج بشكل عام. واعتبر «حسين إيبش»، من «معهد دول الخليج العربي»، بواشنطن، أنه «من الممكن أن يسعى ديمقراطيو الكونجرس للتأثير على علاقة ترامب الوثيقة بالسعودية، أو الإمارات؛ بغية المنفعة السياسية الحزبية لكن مع الظهور في صورة المدافعين عن قيم الحزب الديمقراطي». وفي سعيهم لإلحاق الضرر بإدارة ترامب وعلاقاتها مع الخليج وخاصة السعودية؛ يوجد عدد من السبل التي يمكن أن يتخذها الديمقراطيون، منها؛ إفساد أي صفقات تجارية أو استثمارية مستقبلية يرغب الرئيس في توقيعها. وتحديدًا، من المحتمل أن يتم هذا الأمر عبر عدم تمكين المملكة من تطوير قدراتها النووية، وهي المبادرة التي أثبتت أنها مثيرة للانقسام في واشنطن. ويضيف «أيبش»، «قد يستمر الديمقراطيون في الضغط على فكرة أن تلعب الولايات المتحدة دورًا رائدًا في مساعدة المملكة على تطوير برنامج نووي محلي من خلال إحباط أي صفقة نهائية في مجلس النواب الأمريكي».

ولعل الأهم من ذلك، هو احتمال أن يسعى النواب الديمقراطيون إلى تغيير موقف واشنطن من دعمها للتحالف السعودي–الأمريكي لدعم الشرعية في اليمن، وهو الموقف الذي طالما انتقده المشرعون من قوى المعارضة، حتى خلال فترة رئاسة أوباما السابقة. وبحسب ما أوضح «دانيال بيمان» من «معهد بروكنجز»، فإن «الكونجرس قد يحاول تقليل مبيعات الأسلحة إلى المملكة بشكل عام، وخاصة التي يمكن استخدامها في اليمن، من خلال جلسات الاستماع ورقابته على الموازنة». ومع ذلك، فإنه في ظل علاقة الاحتياج المتبادل بين الدولتين، والذي أكدته تصريحات ترامب مؤخرا، بعدم تأثر الاستثمارات السعودية في أمريكا، واستمراره في تنفيذ صفقة الأسلحة التي عقدها مع الرياض في ٢٠١٧. ووصفه العلاقات الأمريكية السعودية بأنها «علاقات تحالف»، يبقى هذا الاحتمال بعيد المنال.

بالإضافة إلى ذلك، هناك احتمال أن يسعى ديمقراطيو مجلس النواب إلى البحث عن طرق لتقويض جهود الرئيس الأمريكي، في عزل إيران، وهي المصلحة المشتركة بين الإدارة الأمريكية وعديد من الدول الخليجية، حيث يعارض الديمقراطيون نهج ترامب المتشدد في التعامل مع الملف الإيراني، لكونهم يريدون العودة إلى تبني منهجية شاملة مختلفة مع طهران. ومع ذلك، لا تزال السلطة التشريعية محدودة فيما يتعلق بقدرتها على فرض تغيير ما، حيث لا يمكنها إلغاء انسحاب ترامب من الاتفاق النووي الإيراني أو حتى وقف أي عمل عسكري مستقبلي.

أما ما يتعلق بإمكانية حدوث تغيير في العلاقة الأمريكية–الإسرائيلية، فإنه يبدو احتمالا ضئيلا رغم كل تعبيرات التعاطف حيال الفلسطينيين التي يعبر عنها الديمقراطيون، حيث يظل معظمهم موالين للصهيونية. «فكما كان الرئيس باراك أوباما حليفًا قويًا لإسرائيل، وساعدهم في إنشاء الدرع الصاروخية للقبة الحديدية الإسرائيلية»، على حد قول «حسين ايبش»، من «معهد دول الخليج العربي في واشنطن»؛ فإنه في ظل حكم ترامب لم تكن هناك معارضة من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي تجاه قرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس، ووقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية».

أما فيما يتعلق بموسكو، ففي حين، لم يُبدِ الجمهوريون بمجلس النواب السابق رغبة في تحدي إدارة ترامب عندما تعلق الأمر بـ«روسيا». إذ لم يعقد الكونجرس سوى جولة واحدة من التحقيقات حول الدور الروسي بانتخابات الرئاسة عام ٢٠١٦. وذلك من جملة خمس جولات؛ فإنه يتوقع في ظل المجلس الحالي أن يكون هناك مزيد من التحري، ومن المرجح أن يدفع كلا الحزبين تجاه فرض مزيد من العقوبات على موسكو فيما ارتكبته من أفعال بدءا من تورطها في أوكرانيا وسوريا وحتى ضلوعها في تسميم عميل مخابرات روسي سابق.

على العموم، فإنه على الرغم من أن نتائج الانتخابات النصفية تمثل لحظة بالغة الأهمية بالنسبة إلى السياسة الأمريكية، حيال عديد من الملفات، فإنه لا يمكن اعتبارها تمثل نقطة تحول في سياسة الولايات المتحدة المعاصرة حيال الشرق الأوسط، وخاصة أن الديمقراطيين يخضعون في مجلس النواب لقيود دستورية تمنعهم من ممارسة تأثير كبير على خيارات السياسة الخارجية للرئيس الأمريكي.

٢٠١٨/١١/٢٩

قمة العشرين ٢٠١٨ .. والآمال المرتقبة

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تعقد في العاصمة الأرجنتينية، بيونس آيرس، في ٢٩ نوفمبر الحالي قمة العشرين التي تعد المملكة العربية السعودية أحد أهم أضلاعها، وتعد هذه المجموعة هي حكومة العالم الاقتصادية، وقد توافق على إنشائها في ٢٥ سبتمبر ١٩٩٩ على هامش قمة مجموعة الثمانية في واشنطن، واعتبرها قاعدة أساس الحلول للخروج من أزماته الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي الدولي بعد الأزمة المالية الآسيوية ١٩٩٧. وعقدت هذه المجموعة أول قمة لها في نوفمبر ٢٠٠٨ إبان الأزمة المالية العالمية، وكانت الاجتماعات قبل ذلك تعقد على مستوى وزراء المالية.

تمثل هذه المجموعة ٩٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، و٨٠٪ من حجم التجارة الدولية، وثلثي عدد سكان العالم، وتضم كبرى الاقتصادات العالمية المتقدمة والنامية من جميع أنحاء الأرض، فهي تضم الدول أعضاء مجموعة الثمانية و١١ دولة من الاقتصادات الناشئة، ويعد الاتحاد الأوروبي العضو رقم ٢٠. كما يحضر اجتماعات القمة مؤسسات دولية متعددة الأطراف كالاتحاد الإفريقي ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ويمثل اجتماع بيونس آيرس أهمية خاصة للآمال المعلقة عليه لاتخاذ إجراءات قابلة للتنفيذ، وإيجاد إرادة لتنفيذها، لمنع انزلاق الاقتصاد العالمي إلى دوامة الهبوط، وتداعيات ذلك على مستويات التشغيل، خاصة في ظل التوترات التجارية القائمة بين بكين وواشنطن، بعد الإجراءات التي اتخذتها الأخيرة ضد واردات الولايات المتحدة من الصين، وما استتبعها من حرب تجارية انزلقت إليها دول أخرى في مجموعة العشرين بفرض عشرات التدابير المقيدة للتجارة بين شهري مايو وأكتوبر الماضيين، تغطي نحو ٤٨١ مليار دولار، كان من أهمها زيادة الرسوم الجمركية، الأمر الذي يضرب في مقتل سياسة حرية التجارة التي تقوم على ضمانتها وصيانتها منظمة التجارة العالمية.

ويأتي اجتماع بيونس آيرس في ظل إخفاقات الاجتماع الماضي في ألمانيا، بسبب الانقسامات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، بشأن قضايا الهجرة والتجارة الدولية وتغير المناخ، ولهذا فإن البيان الصادر عن هذا الاجتماع عرف باسم ١٩ + ١ بسبب رفض الرئيس الأمريكي ترامب اتفاق باريس للمناخ الذي عقد في ٢٠١٥ ووقع عليه ١٧٥ من رؤساء دول العالم في ٢٢ أبريل ٢٠١٦. وقد أعلن ترامب في الأول من يونيو ٢٠١٧ انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من هذا الاتفاق، وجدد التزامه بهذا الموقف في قمة هامبورج، وإن كان البيان الصادر عن القمة قد أكد الاعتراف بأهمية الحد من ارتفاع درجات الحرارة إلى ما يزيد على ٢ درجة فوق مستويات ما قبل الصناعة، إلا أن الخلافات كانت حول وسائل تأمين تحقيق هذا الطموح.

وعلى الرغم من هذه الخلافات إلا أن المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل التي رأست المجموعة في تلك القمة، ظلت متعلقة بالآمال على أهمية التكاتف داخل مجموعة العشرين لحل المشاكل الاقتصادية بصورة أفضل، ودعم التنمية في كل مكان.

إلا أن الحرب التجارية التي أطلقها ترامب، وتسببت في صعود السياسات الحمائية وتهديدها لحرية التجارة، منذرة بحدوث حالة هبوط حاد في الاقتصاد الدولي، تجعل الآمال معلقة في اجتماعات بيونس آيرس، على إحداث تقارب أمريكي صيني بمناسبة اللقاءات الشخصية التي سيشهدها هذا الاجتماع بين الرئيسين الأمريكي والصيني، وقد يكون في مقدورها إثناء الرئيس الأمريكي عن عزمه فرض رسوم جمركية في يناير المقبل على مجموعة من السلع الاستهلاكية، ما يترتب عليه إجراءات مقابلة من قبل الصين، ولجوء دول العالم الأخرى إلى مثل هذه السياسات، والتي كانت بدايتها فرض الولايات المتحدة الأمريكية في ظل ولاية ترامب رسوما جمركية على الواردات الأمريكية من الصلب والألمونيوم بمقدار ٢٥٪ على الصلب و١٠٪ على الألمونيوم، والتي طالت حتى الاتحاد الأوروبي والدول الحليفة للولايات المتحدة.

وإن كان موضوع حماية حرية التجارة وما تمثله السياسات الحمائية من تهديد للاقتصاد العالمي يفرض نفسه على أجندة قمة بيونس آيرس، فإن أجندة هذه القمة ستتناول أيضًا القضايا التقليدية المتعلقة بارتفاع معدل النمو، وتحقيق الاستقرار المالي، وإصلاح الهيكل الاقتصادي والهيكل المالي الدولي، وذلك إلى جانب قضايا أخرى.

ويظهر انعقاد مجموعة العشرين على مستوى قادة الدول منذ ٢٠٠٨. اهتمام هذه المجموعة بموضوع السياسات، لتأثيره البالغ في العمل الفني على مستوى المؤسسات، وقدرته على احتواء كثير من المشكلات من أعلى مستويات اتخاذ القرار، ومع الوقت أصبح العالم يعلق اهتمامه العام على هذه القمة وقدرتها على إيجاد حلول لمشكلاته الكبرى، وفي قمة بيونس آيرس فإن اللقاءات المرتقبة بين ترامب ونظيره الصيني من ناحية، وبين ترامب وولي العهد السعودي محمد بن سلمان من ناحية أخرى، من الممكن أن يكون لها تأثيرها البالغ في حالة التجارة الدولية، وسياسات الطاقة، وسوق النفط بل وأسعاره.

ولكن إشكالية مجموعة العشرين مازالت إلى اللحظة الراهنة هي في افتقارها إلى استراتيجية طويلة الأجل توجه أعمالها، ومحاصرتها دائمًا بالسياسات المواتية للأحداث، فهل تنجح قمة بيونس آيرس في خلق تأثير كبير في توجيه ودفع الاقتصاد العالمي في اتجاه يبعده عن شبح الأزمة؟

في مراحل معينة، أثبتت مجموعة العشرين أنها قادرة على تحقيق أهدافها المتعلقة بتعزيز وتطوير الاقتصاد العالمي. وأوضح مثال على ذلك الإجراءات التي اتخذتها لمواجهة الركود الاقتصادي العالمي الذي حدث بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨. والذي كبّد الأسواق في جميع أنحاء العالم خسائر فادحة. وخلال قمة عام ٢٠٠٩ توصل المشاركون إلى اتفاق لاحتواء الأزمة المالية العالمية من خلال الموافقة على اتخاذ إجراءات تحفيزية بقيمة ١,١ تريليون دولار، بتقديم دعم لصندوق النقد الدولي بقيمة ٧٥٠ مليار دولار وتنفيذ التزام نحو ٢٥٠ مليار دولار لتعزيز التجارة العالمية. وأثنى خبراء الشؤون المالية على تلك الإجراءات المنسقة الشاملة من قِبل المشاركين في القمة لدورها في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية والحد من وقوع أزمة أخرى، حيث عززت قمة مجموعة العشرين عام ٢٠٠٩ التفاهم المشترك بأن زيادة التعريفات الجمركية لصالح الأسواق المحلية وهو ما كان له تداعيات سلبية على الاقتصاد، وربما كان هذا درسًا مستفادًا من حروب زيادة التعريفات الجمركية في الماضي.

وفي المقابل، أخفقت المجموعة بشكل عام في مواصلة هذا المسار لتوسيع التجارة العالمية والتكامل المالي. «فمع تراجع الأزمة المالية المباشرة، فإن الجهود الرامية إلى التخطيط نحو إحداث نمو أسرع أو معالجة مشاكل الاختلالات العالمية كانت أقل نجاحًا» «وعلى مدى العامين الماضيين، انزلقت مجموعة العشرين نحو فوضى أكبر، حيث بدأ التوافق الواسع المؤيد للسوق والتجارة، والذي يدعم التعاون بين الاقتصادات الكبرى في التفتت» في ظل اتجاه قوى عالمية مثل الصين وأمريكا، على نحو متزايد، لاعتماد نهج حمائي حيال المشاركة الاقتصادية الخارجية. علاوة على ذلك، وكما أفاد تقرير أعده المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا، فإن مجموعة العشرين قد حادت بشكل متكرر عن مبادئها الأساسية المتمثلة في توسيع الشمولية والتمثيل للقوى الاقتصادية العالمية الأقل تقدمًا، مثل الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا وتركيا. وأوضح التقرير أن «الأمل في أن يتسع جدول أعمال مجموعة العشرين إلى ما بعد الاقتصاد العالمي ليشمل مناقشة القضايا السياسية، مثل قضايا الأمن وتغير المناخ»، والتي تُعد محورية.

لكن الأمر الأوضح هو أنه خلال السنوات الأخيرة، أصبح المنتدى حدثًا تنبثق عنه كل عام تطورات سياسية مهمة. فعلى سبيل المثال، في اجتماع هامبورج عام ٢٠١٧ التقى دونالد ترامب، بفلاديمير بوتين، وذلك للمرة الأولى.

ومرة أخرى، من المتوقع، أن يُعقد اجتماع آخر هذا العام في العاصمة الأرجنتينية، لمناقشة قضايا ما زالت تشهد توترًا، مثل الحرب الأهلية السورية، والتوتر بين الولايات المتحدة وإيران، ومعاهدة القوى النووية متوسطة المدى، وغيرها. ويُجمع بعض المحللين على أن لقاء بوتين ترامب ليس اللقاء الأهم المُتوقع أن تشهده القمة. وبدلا من ذلك اللقاء، سيُعقد اجتماعان محوريان محتملان بين زعماء مختلفين من العالم.

أولهما –وهو ما يشغل وسائل الإعلام العالمية– حضور الأمير محمد بن سلمان ولي عهد السعودية، وأهمية هذا الحضور تكمن في حقيقة أنه من المقرر ملاقاة دونالد ترامب الذي يعد من أقوى المؤيدين له، لأن الإدارة الأمريكية تظل ملتزمة بتعميق العلاقات مع السعودية والتي تعتبرها بمثابة حليف محوري وسط حالة اضطراب تشهدها منطقة الشرق الأوسط فضلا عن دور الرياض في احتواء النفوذ الإيراني المتزايد، كما أن النفط السعودي يلعب دورا محوريا في تعزيز الاستراتيجيات الاقتصادية الأمريكية، ومن المرجح أن يتطرق ولي العهد السعودي إلى تذكير الرئيس الأمريكي بتلك النقطة أثناء اجتماعهما.

وثاني هذين الاجتماعين –الذي سبق أن أشرنا إليه– سيكون بين الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ونظيره الصيني شي جين بينغ؛ لمناقشة حرب التعريفات الجمركية التجارية الجارية بين أكبر قوتين اقتصاديتين في العالم أجمع. ومن المتوقع بشكل جدي أن يتعهد كلا الجانبين بعدم تصعيد حدة تلك الحرب أكثر من ذلك خلال الاجتماع، وأي اتفاق لتقليص حدة هذه الأجواء الحالية من شأنه أن يساعد في تعزيز الاستثمار والمضاربة بالبورصة وإحياء الأسواق المتعثرة.

وفي حين أن وزراء المالية والمبعوثين وقادة العالم ربما يتوصلون إلى صياغة اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف على حد سواء، مثلما حدث في الأعوام السابقة، للنمو بالاقتصاد العالمي، فإن من غير المرجح أن يحققوا أي نجاحات فيما يتعلق بتلبية الأهداف الرئيسية للمجموعة وهي توسيع نطاق الشمول الاقتصادي العالمي أو الحد من التهديد المتزايد للسياسات الحمائية، وبدلاً من ذلك سيكون التركيز على اللقاءين السابق الإشارة إليهما، وعلى الرغم من الأهداف الاقتصادية التي غالبًا لا يتم تلبيتها، فإن مجموعة الـ٢٠ لا تزال تعتبر ذات أهمية لكونها بمثابة منتدى يتم من خلاله الاجتماع بين قادة الدول الاقتصادية العظمى وبإمكانها أن تقدم حلولا أو تزيد من التوترات والخلافات الاقتصادية الجارية.

٢٠١٨/١٢/١

تنامي الشعبوية في أوروبا.. هل يمثل تهديدا جديدا للاتحاد الأوروبي؟ (١)

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

«الشعبوية» مصطلح فرض نفسه بقوة في الأعوام الأخيرة، إذ تم تداوله خلال الانتخابات الرئاسية الأمريكية، وقبل ذلك في النقاشات التي رافقت خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي.

وفيما يرى خبراء أنه «خطاب سياسي موجه إلى الطبقات الشعبية، قائم على انتقاد النظام ومسؤوليه والنخب»، يرى آخرون أن هذا التعريف «غامض وغير دقيق» لأن الطبقات الوسطى، أيضا معنية بهذه الظاهرة.

ولعل أفضل تعريف للشعبوية، هو تعريف عالم السياسة الهولندي كاس مودي، في تقرير عام ٢٠٠٤ حول التصور الشعبوي نُشر في «جفرنمنت آند أوبوزيشن جورنال» Government and Opposition journal، والذي يرى أن الشعبوية هي آيديولوجية ترى أن المجتمع ينقسم إلى قسمين أحدهما متجانس والآخر معادٍ، يمكن وصفهما بـ«الصالحين» مقابل «الطالحين».

وفرضت النزعة الشعبوية نفسها في الغرب خلال الفترة الأخيرة، الأمر الذى وضع المحللين في حيرة وترقب، فهي غيرت المشهد السياسي في الولايات المتحدة بانتخاب ترامب رئيسًا للبلاد، وفي أستراليا تسببت فى زعزعة استقرار الحكومات المتعاقبة، وفي أوروبا، بصفة إجمالية، حالت دون استقرار الأحزاب السياسية الرئيسية التي كانت تنعم بالاستقرار في يوم من الأيام لصالح أحزاب متشددة، ما أدى إلى مرحلة من التشكيك في الاتحاد الأوروبي، ويمكن الذهاب إلى القول بتهديد استقراره، حيث يواجه بموجب هذه الموجة تهديدًا من قبل سياسيين وحكومات ساخطة كونه مؤسسة تتسم بطبيعة تتجاوز الحدود الوطنية.

«الجارديان»، تناولت هذا الموضوع، تحت عنوان «الشعبوية الجديدة»، كشفت فيه عن المدى الحقيقي لاجتياح النزعة الشعبوية أنحاء القارة الأوروبية، فعلى مدار العقدين الماضيين بلغت حصة أصوات الأحزاب الشعبوية في دول الاتحاد أكثر من ٢٥٪ بعد أن كانت ٧٪، وأصبحت هذه الأحزاب المتطرفة تسيطر الآن، أو تشكل جزءًا من ٩ حكومات أوروبية، ومن بينها حركة «خمس نجوم» في إيطاليا، وحزب «مواطنون من أجل التنمية الأوروبية» في بلغاريا، وحزب «القانون والإنصاف» في بولندا، وحزب «فيدس» في المجر، وحزب «المواطنون الساخطون» في جمهورية التشيك، إلى جانب حزب سيريزا في اليونان، وحتى في الدول الديمقراطية الأكثر رسوخًا في الغرب وشمال أوروبا، حققت الأحزاب الشعبوية والمرشحون الشعبويون اكتساحًا غير مسبوق في العمليات الانتخابية مثل هولندا، وفرنسا، والسويد، والنمسا.

وتزامنًا مع تقارير الجارديان، يركز هذا التقرير على تحليل تطور التيارات الشعبوية في أوروبا والتهديدات التي تشكلها على الاتحاد الأوروبي، الذي اشتد وهنه بعد أزماته المتكررة.

لكن فى البداية: ما الذي منح الأحزاب والحركات الشعبوية مركز ثقل في الساحة السياسية الأوروبية؟ تقارير حقوقية توضح فى إجابتها أن جاذبية الشعبويين تتزايد مع غضب الناس من الأوضاع الراهنة في الغرب، فشعور كثيرين أنهم متخلفون عن الركب بسبب التغيرات التكنولوجية وعولمة الاقتصاد وتزايد الفوارق، وعدم ارتياحهم في مجتمعاتهم التي صارت أكثر تنوعًا من الناحية العرقية والدينية، أتاح الفرصة لسياسيين شعبويين للإمساك بزمام السلطة.

إذًا الأزمات فى رأي كثيرين هي الدافع وراء ظهور التيارات، من هؤلاء ماتياس روديوين، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة أمستردام، في صحيفة الجارديان، والذي يرى «أن الأزمة المالية، على سبيل المثال، تجعل الأحزاب السائدة عرضة بشدة للنقد القائل ان النخب السياسية الحاكمة قد أفسدت الأمور».

وبجانب الأزمات هناك سبب آخر داعم للحركات الشعبوية داخل أوروبا، أقل وضوحًا لكن ربما أكثر إثارة للقلق، هو الدب الروسي الذي يسعى لتمدد نفوذه على القارة الأوروبية، وهنا يشرح وليام جالستون من معهد «بروكينجز» للأبحاث قائلاً «أثبتت نقطة تبني الرئيس فلاديمير بوتين للنظرة القومية العرقية والتقليدية الدينية أنها تلقى قبولاً لدى الحركات الشعبوية، ولذلك عزز صعود هذه الحركات من النفوذ الروسي في جميع أنحاء القارة الأوروبية.

فلا شك أن روسيا تنظر إلى نمو الاتحاد الأوروبي باعتباره تحديا لسلطتها ونفوذها الإقليميين، ولا سيما في ظل المساعي لضم المزيد من الأعضاء ضمن مجال نفوذه التقليدي، مثلما حدث مع انضمام بلغاريا ورومانيا عام ٢٠٠٧. وهو ما يحد من الأهمية الجيوستراتيجية لموسكو.

وفي معظم الحالات، تُخمد الشعبوية، كقوة سياسية، عند الخروج من الأزمات، ومع ذلك، يرى وليام آيه جالستون، زميل في دراسات الحوكمة التابعة لمعهد بروكينجز، أنه «رغم التعافي الاقتصادي الذي شهدته أوروبا عقب الأزمة الأخيرة وتراجع معدلات البطالة، فإن قوة ونفوذ الحركات الشعبوية لا تنفك تتصاعد». وفي مثل هذه الحالات يمكن أن تُعزى النزعة الشعبوية إلى الانقسامات السياسية الطويلة الأمد داخل المجتمع والتي غالبًا ما تظل خلايا نائمة في أوقات السلم والازدهار.

ومن هذه المنطلقات تزعم التيارات الشعبوية، أن مواطني الدول الغربية «العاديين» يواجهون التهجير والتهميش بسبب سياسات الأحزاب التقليدية، وكانت القضية التي حظيت باهتمام الشعبويين الأوروبيين في السنوات الأخيرة هي «أزمة اللاجئين الأوروبيين»، التي دعمت حجة الأحزاب الشعبوية القائلة بأن النخب الحاكمة قد فتحت الحدود، ولم تكن قادرة على التعامل مع تدفق المهاجرين.

وتماشيًا مع الفكر الآيديولوجي لهؤلاء، طورت الأحزاب الشعبوية داخل الحكومة عبر جميع أنحاء أوروبا سياسات تهدف الى تعزيز شعبيتها الانتخابية، مثل تقييد سياسات الهجرة واللجوء، والسياسات الاجتماعية المحافظة مثل إعادة أهمية الكنيسة والسعي إلى كبح حقوق المثليين والأهم من ذلك كله، السياسات الأوروبية التي تسعى إلى التصدي لنمو الاتحاد الأوروبي واستعادة السيادة الوطنية، وهي النقطة الأبرز.

ولكن ما يخفف من هذا التهديد نسبيا، هو تفكير عدد من الإدارات الشعبوية الأوروبية فى إصلاح المنظمة من الداخل بدلا من الانسحاب بشكل كامل، بالنظر إلى المزايا الاقتصادية للبقاء داخل الاتحاد الأوروبي.

٢٠١٨/١٢/٦

المشهد السياسي في تقلبات سوق النفط

مع قرب توقيع العقوبات الأمريكية على إيران، وفي مقدمة هذه العقوبات حرمان طهران من تصدير نفطها، البالغ أكثر من ١,٥ مليون برميل يوميًّا، كانت التوقعات تشير إلى أن الأثر المباشر لهذا الإجراء هو ارتفاع الأسعار نتيجة وقوع المعروض النفطي من دون الطلب عليه، ولهذا كانت المطالب الأمريكية من المملكة العربية السعودية أن تبادر بتغطية هذا النقص للمحافظة على استقرار السوق النفطي، فالسعودية التي تنتج يوميًّا ١٠ ملايين برميل لديها طاقة فائضة بمقدار مليوني برميل، ولكنه خشية التأخر في تلبية هذه المطالب، لجأ كثير من الدول المستوردة إلى تكوين مخزونات لديها، وكانت مخاوف المملكة لدى مناقشة المطالب الأمريكية، أن يلجأ البعض ممن لديهم مخزونات كبيرة إلى الدفع من هذا المخزون إلى السوق، ومن ثم تنخفض الأسعار.

كانت أسعار النفط قرب تطبيق العقوبات الأمريكية قد جاوزت ٨٠ دولارًا للبرميل، وحينها تنبأ البعض بأنها ربما تصل إلى ١٠٠ دولار، ولكن ما حدث قد خالف هذه التوقعات، فإذا بالأسعار في شهر نوفمبر وبعد تطبيق هذه العقوبات تنخفض بنسبة ٣٠٪ ليتراوح سعر البرميل بين ٥٠ و٦٠ دولارًا.

إذن فإن الصورة تُظهر تقلبات في سعر النفط في الأجل القصير، ولكن المشهد سياسي بامتياز، وخاصة مع إعلان قطر الانسحاب من أوبك قبيل ساعات قليلة من اجتماع أوبك في ٦ ديسمبر ٢٠١٨.

تكمن الأسباب الأولية لهذا الانخفاض الذي جاء على خلاف ما هو متوقع، في سرعة استجابة السعودية وروسيا، أكبر منتجي النفط في العالم (تنتج روسيا ١١,٢ مليون برميل يوميًّا) بزيادة الإنتاج قبيل تطبيق العقوبات الأمريكية، وفق اتفاق أوبك مع كبار المنتجين من خارجها في يونيو الماضي بمقدار مليون برميل يوميًّا، لتعويض النقص الناتج عن حظر تصدير النفط الإيراني، وكان خفض الإنتاج في ٢٠١٧ –نتيجة تعطل إنتاج ليبيا وفنزويلا وأنجولا – قد بلغ ٢,٨ مليون برميل يوميًّا، ما دفع الأسعار إلى الارتفاع حتى بلغت نحو ٨٠ دولارًا للبرميل، محققة أرباحًا لمنتجي النفط الصخري، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، وزاد إنتاجهم من هذا النفط، حتى أصبح من المتوقع أن يبلغ إنتاجها ١٢,١ مليون برميل يوميًّا مع مطلع ٢٠١٩ بزيادة ٢٨٪ عن إنتاج ٢٠١٧.

وقد جاءت الزيادة في إنتاج النفط التقليدي من أوبك وروسيا، بينما كان النفط الإيراني مازال متوافرًا في الأسواق، مع منح الولايات المتحدة الأمريكية كبار مستوردي النفط الإيراني، وعلى رأسهم الصين والهند واليابان وكوريا الجنوبية وتركيا إعفاءات من العقوبات الأمريكية مدة ١٨٠ يوما، ومع التفاف إيران عبر حلفائها في المنطقة، وعلى رأسهم قطر، من تسريب نفطها، كما أن حالة الركود التي تنتاب الاقتصادات العالمية الكبرى، لم تتمكن من تنشيط طلبها حتى تستوعب الكميات التي طُرحت زيادة في الإنتاج، وهي الحالة التي يضاعف منها الحرب التجارية القائمة بين الاقتصاد الأمريكي وهذه الاقتصادات، والتي شهدت عودة إلى السياسة الحمائية.

هذا المشهد يبين بجدارة الطبيعة السياسية لسلعة النفط في العلاقات الدولية، فلا تكمن أسباب هذه التقلبات في المجال الاقتصادي فقط كعرض وطلب، ولكنها تتعداه إلى المجال السياسي، كما أن النتائج

لا تصب فقط في النواحي الاقتصادية، كالتأثير على الميزانية والإنفاق العام، ولكنها تتعداها إلى صراعات القوى خاصة في قمة الهرم العالمي، فقد أثرت الولايات المتحدة الأمريكية على سياسات الطاقة في العقود الأخيرة، على النحو الذي مكنها من الصعود في إنتاج النفط الصخري، بعد أن اعتمدت في صعودها الاقتصادي قبل ذلك على واردات النفط الرخيصة، التي كانت تأتيها عبر شركاتها العملاقة من الشرق الأوسط، وخاصة في الخليج العربي، وحين وقعت هذه المنطقة في برميل النفط المتفجر، انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة الفطام من الاعتماد على هذا النفط، وتكريس جهودها نحو ارتفاع حصتها في سوق النفط العالمي، وتخطي إنتاجها كلا من السعودية وروسيا.

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال اللعب في السوق النفطي إلى تعزيز قوتها القومية، في مقابل خصمها التقليدي روسيا، وفي مقابل الاقتصادات المرشحة لاعتلاء هرم القوة في العالم، وعلى رأسها الصين، فالزيادة السريعة في إنتاجها من النفط الصخري توفر للحكومة موارد كبيرة، تستطيع من خلالها التوسع في سياستها الخارجية وإنفاقها الدفاعي، ومن ثم تعزيز مكانتها العالمية، باعتبارها القوة الأكبر والأكثر تأثيرًا في العالم من دون منافسة، فضلاً عما تمكنه هذه الزيادة من توسيع الاقتصاد المحلي، وزيادة فرص العمل وتقليل الواردات النفطية وتوازن ميزان المدفوعات، وتخفيض الأعباء الواقعة على ميزانية الدولة الفيدرالية، وجعل الصناعة الأمريكية أكثر تنافسية، وخاصة الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة كصناعة البتروكيماويات والألمونيوم والصلب، وغيرها.

إن انخفاض أسعار النفط يصب لا محالة في إضعاف روسيا وإيران، وهو هدف تسعى إليه السياسة الأمريكية، في ظل إدارة ترامب، ولهذا، فقد أعفت أمريكا الاقتصادات الكبرى التي تستورد النفط من إيران، من العقوبات مدة ١٨٠ يوما، بعدها تستجيب هذه الدول إلى تطبيق نصوص العقوبات كاملة على طهران، وخاصة أن من هذه الدول حلفاء للولايات المتحدة الأمريكية، كاليابان وكوريا الجنوبية، ليكون الخاسر الأكبر هو إيران، كما أنه مع تراجع المبيعات النفطية الإيرانية، فضلاً عن انخفاض أسعارها، لن يكون في مقدور طهران الاستمرار في تمويل أنشطتها في سوريا واليمن ولبنان والعراق، كما هو قائم الآن، في مقابل السماح لواشنطن بتأكيد وجودها في الشرق الأوسط، من خلال احتواء الطموحات الإقليمية الإيرانية.

وكما إيران، فإن انخفاض أسعار النفط يضعف قدرة روسيا على تمويل احتياجات سياساتها الخارجية التوسعية واحتياجاتها المحلية، كما أن من شأنه أن يضعف حالة الاستقرار في الداخل وقدرة روسيا في الخارج، في مقابل الانتعاش الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية، وأوضاعها الداخلية المستقرة، لذا تسعى روسيا إلى زعزعة الاستقرار في المناطق التي تفرض هيمنتها عليها، حتى يؤثر ذلك على التجارة الدولية وإمدادات الطاقة، فترتفع الأسعار، ومما لا شك فيه أن الاشتباكات الأخيرة بين الأسطول الروسي ونظيره الأوكراني في البحر الأسود هي مثال على ذلك.

ولا يقف أمر النتائج السياسية لانخفاض أسعار النفط عند حد إضعاف القوتين الإيرانية والروسية في مقابل صعود القوة الأمريكية، ولكنه يمتد إلى المنافسة التي صارت محتدمة بين النفط الصخري، الذي

تمثل الولايات المتحدة الأمريكية عنصر القيادة فيه، وبين النفط التقليدي الذي تمثل الأوبك عنصر القيادة فيه، وقد ظلت الأوبك حتى اللحظة هي المحدد الرئيسي لسعر النفط في العالم، من حيث قدرتها من خلال التنسيق بين أعضائها، وبينها وبين كبار المنتجين من خارجها، على تحديد كمية النفط التي تطرح في السوق العالمي، وكثيرًا ما اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية الأوبك بأنها تمارس الاحتكار، وتزعمت في مقابلها إنشاء اتحاد لكبار المستهلكين (وكالة الطاقة الدولة)، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى استغلال ميزتها في إنتاج النفط الصخري إلى قلب الدفة، وأن تكون هي القوة الأكثر تأثيرًا في تحديد الأسعار وفق ما تقتضيه مصالحها الخاصة، ولكن هذا التوجه الأمريكي يلحق أضرارًا بالغة بحلفاء تقليديين للولايات المتحدة الأمريكية، يعتمد اقتصادهم كلية على إنتاج وتصدير النفط التقليدي، إلا أن السياسة الأمريكية ترى أن هؤلاء لديهم المقدرة على التعامل مع أسعار النفط المنخفضة، من خلال الاحتياطيات المالية الكبيرة لديهم من ناحية، ومن خلال انخفاض كلفة إنتاجهم النفطي من ناحية أخرى.

وكثيرًا ما انخفضت أسعار النفط قبل ذلك من دون الأسعار الحالية بكثير، ولكن هذا الانخفاض الذي قد تجده الإدارة الأمريكية في صالحها، قد يكون له تأثيره على قدرة هؤلاء الحلفاء على تمويل أنشطتهم الخارجية خاصة تلك المتعلقة بمقاومة تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة ونشاط الجماعات الإرهابية، ما يعود بالضرر على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها ومصالحها عبر العالم.

وقد سارعت قطر، مغردة خارج السرب، بمؤازرة السياسة الأمريكية، وما أدت إليه من انخفاض أسعار النفط، حين أعلن وزير الطاقة القطري سعد الكعبي يوم ٣ ديسمبر قرار انسحاب بلاده من الأوبك، اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٩. وبينما يبلغ إنتاج الأوبك نحو ٣٢ مليون برميل يوميًّا؛ أي نحو ثلث المعروض النفطي العالمي، فإن إنتاج قطر يبلغ نحو ٦٤٠ ألف برميل يوميا؛ أي لا يمثل وزنًا ذا شأن، سواء على مستوى الأوبك أو على المستوى العالمي، غير أن توقيت هذا الإعلان قبيل انعقاد الأوبك في ٦ ديسمبر، وما يحمله من منافسة السعودية العضو القائد في هذه المنظمة، ومن رفضه الاتجاه القوي في هذا الاجتماع لخفض الإنتاج، يعني أن قطر خارج هذا الاتجاه، وقد يكون هذا الوقف تمهيدًا لموقف محتمل في المجال الذي تبرز فيه قطر، وهو إنتاج الغاز وتصديره، فقطر هي الخامسة عالميًّا في إنتاج الغاز الطبيعي، ولكنها الأولى عالميًا في إنتاج وصادرات الغاز المسال، وتسعى إلى زيادة إنتاجها من ٧٧ إلى ١١٠ ملايين طن سنويًّا، وتمثل صادراتها ٢٧٪ من صادرات الغاز العالمية، وعن طريق هذا الدور المحتمل في سياسة أسعار الغاز وتوريده يمكن أن تخدم الهدف الأمريكي في إضعاف موقف روسيا في سوق الطاقة العالمية، ومن المعلوم أن أوروبا تعتمد بشكل كبير على إمدادات الغاز الروسي عن طريق شركة غاز بروم الروسية أكبر شركات الغاز في العالم.

عموما يبدو أن سياسة أمريكا في هذه القضية لن تكون ثمارها عسلاً على طول الخط، فهي تقوّض مصالح شركاء استراتيجيين لها في الشرق الأوسط والخليج العربي، وتُلحق ضررًا بقدرتهم على تحقيق الأهداف الأمريكية في هذه المنطقة، ذلك أن تراجع إيرادات هؤلاء الشركاء سيترتب عليه تخفيض

إنفاقهم في المجال الاجتماعي، وفي المجال الأمني، في الداخل والخارج، ما يعطي فرصًا كبيرة لعدم الاستقرار، ونشاط الجماعات الإرهابية التي تستغل هذه الحالة، وهذه الجماعات نفسها هي المرشحة لأن تكون أكبر آليات إيران للالتفاف على العقوبات الأمريكية حتى تجعلها غير مجدية.

وقد رأينا في الآونة الأخيرة الاضطرابات التي وقعت في الأردن نتيجة اتجاه الحكومة لفرض أعباء جديدة على مواطنيها، وما ساعد الحكومة الأردنية في احتواء هذا الموقف مؤقتًا المساعدات الخليجية، فكيف يتسنى لهذه المساعدات أن تستمر في ظل استمرار السياسة الأمريكية المؤثرة على قدرة بلدان الخليج العربية على تقديم هذه المساعدات؟!

لذا يتعين على السياسة الأمريكية ألا تنظر بعين واحدة وهي تتحرك في سوق الطاقة العالمي، وأن تنظر إلى هذا السوق في مجمله، وليس فقط إلى ما قد تجنيه من مكاسب في الأجل القصير، وبدلاً من إدارة شؤون العالم بالصراع، فإنها كقوة عالمية مسؤولة يتعين أن تديره بالتعاون، حتى تتحقق بشكل متوازن مصالح الأطراف المتعددة في هذا العالم.

٢٠١٨/١٢/٨

انسحاب قطر من منظمة الأوبك: الدوافع والتداعيات

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

أعلنت قطر يوم الثالث من ديسمبر الجاري انسحابها من منظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك»، اعتبارًا من أول يناير ٢٠١٩، وأنها أبلغت المنظمة بهذا القرار الذي قد يؤدي إلى زعزعة استقرار أسواق النفط العالمية.

وجاء هذا الإعلان قبيل انعقاد اجتماع للمنظمة بمشاركة روسيا يومي السادس والسابع من ديسمبر؛ لبحث قرار تخفيض إنتاج النفط في محاولة رامية إلى رفع الأسعار التي تشهد انخفاضًا في الفترة الراهنة، ومن المتوقع في أعقاب إعلان قرار انسحاب قطر، الذي يعد الأول لدولة في الشرق الأوسط، أن يلقي بظلاله على اجتماع «أوبك» المشار إليه.

ولكونه إعلانا لم يتوقعه الكثيرون، عكف المحللون على بحث دوافع الدوحة لاتخاذ مثل هذه الخطوة، فعلى الرغم من أن الدافع يبدو اقتصاديا؛ باعتباره يعكس رغبة قطر في زيادة إنتاجها من النفط والغاز الطبيعي المُسال، فإن الكثيرين من المحللين يرون أن القرار مدفوع باعتبارات سياسية، ومن الصعب أن نتبين تداعياته على أسواق النفط، لذا، في هذا المقال نحاول استشراف دوافعه وتسليط الضوء على تداعياته التي من المحتمل أن تتفاقم مطلع العام المقبل.

وكما قال «سعد الكعبي» وزير شؤون الطاقة: إن قرار قطر الانسحاب من منظمة «أوبك» دوافعه اقتصادية، وعلى الرغم من أن قطر تُعد حاليا أكبر مصدر للغاز الطبيعي المُسال في العالم، فإنها ترغب في زيادة صادراتها من ٧٧ مليون طن من الغاز سنويا إلى ١١٠ ملايين طن، بالإضافة إلى ذلك، صرّح الوزير بأن بلاده تسعى إلى زيادة إنتاجها النفطي المقدّر بنحو ٤,٨ ملايين برميل إلى ٦,٥ ملايين برميل خلال الأشهر المقبلة، وأضاف أنه: «في ضوء هذه الجهود والخطط الرامية إلى تعزيز مكانة قطر بوصفها

موردًا للطاقة جديرًا بالثقة في جميع أنحاء العالم، كان علينا اتخاذ خطوات لمراجعة دور قطر ومساهماتها في حجم الإمدادات النفطية العالمية»، ووفقًا لتقرير صادر في صحيفة «فايننشيال تايمز»، يعتقد أن الدافع لزيادة الإيرادات عن طريق توسيع صادراتها من النفط والغاز يعود إلى رغبة الدوحة في زيادة الاستثمار في المشاريع العامة بعد مرور أكثر من ١٨ شهرًا من التمويل الحكومي المُرهق بعد مقاطعة عدد من دول مجلس التعاون الخليجي لها في عام ٢٠١٧. وعلى حد تعبير كل من «أنجلي رافال» و«سيميون كير»، في «فايننشيال تايمز»، «تحاول قطر تعويض تأثير حصارها من خلال إنفاق ٢٠٠ مليار دولار على البنية التحتية، وخلق طرق تجارية جديدة، كما أنها أعادت توجيه ٥٠ مليار دولار من صندوق ثرواتها السيادية نحو حماية القطاع المصرفي وسعر الصرف».

ورغم تصريح وزير الطاقة فإن معظم المحللين الذين تناولوا هذا الموضوع قد أبدوا شكوكًا في كون قرارها بالانسحاب يستند إلى منطق اقتصادي، باعتبار أن عضويتها في منظمة «أوبك» لا تحد من قدرتها الإنتاجية، سواء بالنسبة إلى النفط أو الغاز الطبيعي المُسال، ووصفت «هيليما كروفت»، المحللة السابقة في وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية، القرار بأنه «يحمل رمزية عميقة»، «وبالنظر إلى أن تركيزها على الغاز الطبيعي المُسال لا ينبغي أن يتعارض مع عضويتها في «أوبك»، فإن هذه الخطوة ستُظهر استنتاجا مفاده أن الانقسامات الجيوسياسية أصبحت مُستعصية للغاية»، وقد سارع الوزير القطري إلى نفي هذا الاستنتاج، مضيفًا أن «الكثير من الناس سيسيسون القرار»، وتابع: «أؤكد لكم أن هذا القرار نافع بالنسبة إلى قطر على المدى الطويل وأنه قرار استراتيجي».

ومع ذلك، يبدو أن خطوة قطر –في الغالب– هي قرار سياسي، وقد ظهر نتيجة لقرار مقاطعة الدول الأربع لها: المملكة العربية السعودية والبحرين والإمارات، بالإضافة إلى مصر، في يونيو ٢٠١٧. ومن المحتمل أن تكون مُغادرة «أوبك» تعبيرا من قبل الدوحة ضد المقاطعة وللإضرار بموقع المملكة العربية السعودية الأكثر نفوذًا في المنظمة.

وكما هو الحال بشأن تحديد الدوافع الحقيقية للانسحاب من «أوبك»، يبقى الرأي منقسمًا حول الآثار التي سيولدها قرار الدوحة، فيما يتعلق بالمنظمة وأسواق النفط العالمية، ويتفق الكثير من المحللين على أن القرار من الناحية العملية سيكون أقل في الضرر الاقتصادي لـ«أوبك». وأوضح «بيتر كيرنان» كبير محللي الطاقة في وحدة المعلومات التابعة لمجلة «الإيكونوميست» البريطانية أن «القرار الذي اتخذته قطر بالانسحاب من (أوبك) جاء مفاجأة، ولكن من غير المرجح أن يكون له تأثير كبير على سوق النفط».

ومن جميع أعضاء «أوبك» تُعد قطر من أصغر منتجي النفط الخام داخل المُنظمة؛ إذ يبلغ إنتاجها ٦٠٠ ألف برميل في اليوم، أو ما يعادل ٥٪، فقط من إنتاج المملكة العربية السعودية، ما يجعل تأثيرها على أسعار النفط العالمية لا يُذكر، وبناءً عليه، ومن وجهة نظر اقتصادية بحتة، فإنه من غير المحتمل أن يحد قرار قطر من قوة «أوبك» في فرض شروطها على أسواق النفط العالمية؛ بسبب قوة المنظمة التنظيمية، وكما أوضحت «أمريتا سين» كبيرة المحللين في مجال النفط في شركة «إنرجي أسبكتس»

لاستشارات الأبحاث النفطية البريطانية، أن انسحاب قطر «لا ينال من قدرة (أوبك) على التحكّم في السوق العالمية، إذ إن قطر ذات تأثير محدود جدًّا».

لكن محللين آخرين أكّدوا إمكانية أن تترتب على هذه الخطوة آثار سياسية أعمق من شأنها أن تضر منظمة «أوبك»، وباعتبارها منظمة كغيرها من المنظمات الدولية الأخرى، لن يكون غريبًا رؤية انسحاب أحد منتجي النفط الأقوياء، فقد انسحبت كل من الجابون والإكوادور وإندونيسيا من المنظمة في الماضي، ومع عودة «الجابون والإكوادور» في السنوات الأخيرة لم يتسبب أي رحيل من جانب أي عضو –حتى الآن– في حدوث اضطرابات اقتصادية أو سياسية داخلية كافية تُعرّض المنظمة ذاتها لأي مخاطر حقيقية. ومع ذلك، فقد انسحبت كل تلك الدول خلال فترة كانت فيها منظمة «أوبك» القوة المهيمنة على مسار أسواق النفط العالمية عن طريق السيطرة على حصة النفط العالمية، وهو ما منحها القدرة على التحكّم في مستوى الأسعار. ولكن اليوم، ومع تمتع كل من روسيا والولايات المتحدة، اللتين ليستا عضوين في منظمة «أوبك»، بنصيب وافر من النفط الخام وقدرة تنافسية متزايدة من الأسواق العالمية، فإن قوة المنظمة بالإضافة إلى الهدف المستمر لتأسيسها –في الأصل– بات يتم التشكيك فيهما باستمرار، وعند النظر إلى المكانة العالمية لتلك المنظمة، فإن انسحاب قطر سيضر القوة الناعمة لها، ولا سيما أنها تكتسب قوتها من تلك الدول المنضمّة إليها والقادرة على السيطرة على أسواق النفط؛ ومن ثمَّ التأثير على الأحداث العالمية.

ويشير تقرير وكالة «بلومبيرج» الأمريكية، الذي أعدّه مجموعة من المحللين الاقتصاديين، منهم «وليد أحمد»، إلى أن: «انسحاب الدوحة سيمثّل أمرًا مزعجًا بالنسبة إلى منظمة لطالما افتخرت بإعطاء أولوية لمصالحها الاقتصادية المشتركة قَبل سياستها الخارجية –وهو ما حدث، تحديدًا، في أصعب الأوقات، مثل: الحرب العراقية الإيرانية في فترة الثمانينيات، أو حتى غزو صدام حسين للكويت عام ١٩٩٠»– ولعل السيناريو الأسوأ يكمن في مغبة تعرّض المنظمة لموجة انسحاب جماعية لأعضاء قد يسيرون على خطى قطر، وفي الوقت الذي تسعى فيه المنظمة إلى كبح جماح الإنتاج في محاولة لتعزيز الأسعار العالمية، انخفضت تلك الأسعار إلى ٦٠ دولارًا للبرميل في الأسابيع الأخيرة، وهنا قد تقوم دول أخرى مماثلة، يتقارب مستوى إنتاجها النفطي مثل أنجولا والجزائر وغينيا الاستوائية، بالانسحاب من المنظمة لرغبتها في زيادة إيراداتها على المدى القصير.

وقال «نعيم أسلم»، كبير محللي السوق لدى «ثنك ماركتس»، في تقرير لصحيفة «ذا إندبندنت» البريطانية: «لن نُفاجأ إذا بدأت بلدان أخرى تسلك المنوال ذاته»، «ومن ثم لن يكون لدى المنظمة سيطرة على العرض أو الطلب؛ لأن كل دولة على حدة تستطيع أن تفعل ما تشاء».

وبعد التقييمات التي عرضها عدد من المحللين المخضرمين فيما يتعلق بقرار قطر الانسحاب من «أوبك»، في يناير ٢٠١٩، من الواضح أن قرار الانسحاب تقوده دوافع سياسية أكثر منها دوافع اقتصادية، وعند النظر إلى مسألة عدم فرض المنظمة أي قيود على معدل إنتاج النفط بالنسبة إلى الدوحة، الأمر الذي لا يشكّل سوى نسبة صغيرة تسهم في الإيرادات، عكس هيمنتها العالمية على سوق

الغاز الطبيعي المسال، يبدو أن الدوحة استخدمت هذا التكتيك لمحاولة تقويض المملكة العربية السعودية عن طريق إضعاف «أوبك»، ومع ذلك، فإنه من غير الواضح أن يكون لهذه الخطوة التأثير المطلوب، فعلى المدى القصير، على أقل تقدير، سيكون الأثر الاقتصادي لانسحاب قطر ضئيلاً نوعًا ما؛ نظرًا إلى أنها من أصغر المنتجين في المنظمة، ولكن على المدى الطويل، قد يكون للانسحاب تأثير أكثر قوة، وسيؤدي إلى إلحاق ضرر أكبر بالقوة الناعمة التي تتمتع بها «أوبك» خلال تلك الفترة التي تبدو فيها أقل قوةً ونفوذًا على نحو متزايد؛ نتيجة لسياق التحديات المتكررة لهيمنتها على السوق، مثل القوة المتزايدة المتمثلة في المعروض الروسي والأمريكي من النفط الخام.

وعلاوة على ذلك، إذا ألهمت قطر الدول الأخرى الأصغر روح الانسحاب، فسوف يتقلّص حجم المنظمة ونطاق نفوذها؛ ومن ثمَّ ستفقد مزيدا من التأثير المعروف عنها في المقابل. ومن الواضح أن قطر، من وراء تلك الخطوة، ستواجه مخاطر كبرى تعترض اقتصادها وعلاقاتها الدولية جرّاء انسحاب سيثبت أنه لن يحقق نجاحًا يُذْكر في تحقيق أهدافه.

٢٠١٨/١٢/١٥

«الحروب السياسية الحديثة.. الممارسات الحالية والاستجابات المحتملة»

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

على الصعيد العالمي، ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، شهدت الحروب العسكرية التقليدية، التي تنخرط فيها جيوش الدول في معارك محددة، تراجعًا حادًا، وأصبح عدد قليل من الدول يلجأ إليها، وخاصة بعد أن ظهر مصطلح الحروب السياسية، الذي تطور خلال حقبة الحرب الباردة، وانتشر بوتيرة سريعة في ظل التقدم التكنولوجي وظهور القدرات الجديدة في مجال المعلومات. ومنذ ظهور هذا المصطلح باتت الدول تتنافس على السلطة والتأثير بطريقة أكثر تعقيدًا وشمولاً، وأكثر تدميرًا من الخوض في الحروب التقليدية.

وفي هذا الإطار، وعقب إصدار كتاب «الحروب السياسية الحديثة.. الممارسات الحالية، والاستجابات المحتملة»، تأليف «ليندا روبنسون»، من مؤسسة راند، الأمريكية للأبحاث، والذي أطلق مصطلح الحرب السياسية الحديثة على هذا الشكل من أشكال الحروب؛ أُقيمت ندوة في الخامس من ديسمبر ٢٠١٨. بالمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IISS)، بلندن، برئاسة «بين باري»، خبير شؤون الأسلحة والدفاع والتحليل العسكري بالمعهد؛ بهدف إلقاء الضوء على موضوع الكتاب، وتحليل ظاهرة الحروب، كممارسة سياسية، تقوم بها الدولة والفواعل السياسية الأخرى من غير الدول، حضرها عدد كبير من الأكاديميين والدبلوماسيين السابقين والحاليين والشخصيات الإعلامية والخبراء المهتمين والمعنيين.

في البداية، تحدثت «روبنسون» عن سمات التأثيرات الناجمة عن الحروب السياسية الحديثة، وتحديدًا المفهوم الذي وضعته، والذي يعرف مفهوم الحروب السياسية على أنها: «استخدام الدول كافة الأصعدة الاقتصادية، التكنولوجية، العسكرية، والثقافية لمواجهة خصومها دون اللجوء إلى الحروب التقليدية».

وفي الوقت الحالي، حظي مصطلح الحروب السياسية بقدر كبير من الاهتمام، وخاصة منذ عام ٢٠١٤، في ظل ظهور «تنظيم داعش» كقوة فرضت نفسها على الساحة الدولية، بعد أن نجح في استخدام أدوات وتدابير الحروب غير العسكرية، فضلا عن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم؛ وهما الحالتان اللتان يمكن اعتبارهما دليلا على التأثير التي تحدثه ظاهرة الحروب السياسية الحديثة.

وترى، أن الحرب السياسية ليست سوى مصطلح واحد من بين عدة مصطلحات تصف حالات الصراع التي لا تدخل حيز الحروب التقليدية. فالصينيون استخدموا مصطلح «الحرب غير المقيدة»، أمّا الروس فقد تداولوا مسمى «القوة الناعمة» و«حرب الجيل الجديد»، أمّا الولايات المتحدة، فقد أسسّت لعدد من المصطلحات، منها، «نزاعات المنطقة الرمادية» و«الحرب الهجينة» و«الحرب غير المتماثلة» و«الحرب غير النظامية». وكان المصطلح الأخير هو الذي تم اعتماده في العقيدة العسكرية الأمريكية، وكان الغرض الأساسي من طرح هذه التسميات الجديدة، هو التركيز والتأكيد على العناصر غير العسكرية لهذا الشكل من أشكال الحروب.

وفي الوقت الحالي، هناك حالة من الصراعات المستدامة، التي تتفاوت في شدتها، وخاصة بعد أن أصبح «الخط الفاصل بين الحرب والسلم غير واضح المعالم»، كما أصبحت الدول تسعى في نواح كثيرة إلى تحقيق الأمن بعيدًا عن النزاعات الدائرة». ففي حقبة ما بعد الحرب الباردة، أصبحت الحروب السياسية الحديثة التكتيك الذي يتبعه عدد من الدول الساعية إلى تحدي الهيمنة العالمية الغربية، وخاصة من دول مثل، كوريا الشمالية وإيران، وكبرى القوى السياسية المتنافسة مثل، روسيا والصين.

وفي الأساس، تسعى هذه الدول إلى تقويض النظام العالمي الذي يهيمن عليه الغرب من خلال استخدام أنماط متنوعة من التدابير، فبدلاً من خوض الحروب التقليدية؛ أصبحت الحروب السياسية الحديثة تستخدم لشن هجمات على الخصوم في عدة جبهات. وقدمت «روبنسون» مثالا على ذلك بالممارسات الإيرانية، حيث إن إيران في سعيها نحو تحدي أمريكا وحلفائها في الشرق الأوسط؛ تقوم بتنفيذ استراتيجية «القوة الناعمة»، التي ترتكز بشكل كبير على التأثير الثقافي والسياسي والديني، كرافعات رئيسية وقوية.

فعلى الصعيد الثقافي، تستعين إيران بعناصر أساسية من هويتها الثقافية، مثل الإسلام الشيعي، والتاريخ الفارسي ورؤيتها السياسية الثورية، من أجل تأسيس تحالفات عابرة للحدود الوطنية تقف في وجه أعدائها في الغرب، وتستخدم مداخل مختلفة للتأثير على مختلف الفئات، سواء كانوا شيعة أو سنة، أو عربًا أو كُردًا، وشبكة عالمية من المنظمات الثقافية والإعلامية ذات التأثير الواسع، وتقوم بدعمهم ماديًا. كما أنها تفعل الأمر ذاته على الصعيد العسكري، إما بشكل مباشر من خلال ممارسات فيلق القدس التابع لقوات الحرس الثوري الإيراني، أو بشكل غير مباشر من خلال مجموعة كبيرة من الأذرع الإيرانية، مثل حزب الله اللبناني، وقوات الحشد الشعبي في العراق، وذلك من أجل تحقيق أهداف سياسية. فيما لاتزال مستمرة في مواصلة نهجها ذاته على الصعيد التكنولوجي، من خلال شن هجمات إلكترونية ضد خصومها، إلى جانب ممارسة أشكال أخرى من الحروب الإلكترونية. الأمر الذي

جعل «دوجلاس أي. ليفرمور» يصف في تقريره لموقع «سمول وورز جورنال» الأمريكي، ما تفعله إيران بـ«النهج الفسيفسائي أو المعقد أو المتداخل للحرب السياسية الحديثة».

وقدمت «روبنسون» تفسيرا تفصيليا للطرق التي يمكن للحروب السياسية من خلالها أن تشكل تهديدًا طويل المدى للدول، أكثر قوة من التهديد التي تشكله الحروب التقليدية. إحدى هذه الطرق؛ هي «الغموض»، الذي يكتنف الحروب السياسية الحديثة، من خلال استخدام الوسائل المستترة مثل؛ شن حملات إلكترونية مجهولة الهوية، وحملات التضليل الإعلامي. وخير دليل على ذلك، تجنيد روسيا لما يعرف بـ«الرجال الخضر الصغار» في أوكرانيا؛ –أفراد قوات مسلحة روسية عاملة في دونباس وشبه جزيرة القرم– من أجل دعم الانفصاليين من دون أن يكون لهم شارات رسمية، ما يجعلهم غير خاضعين للقانون الدولي.

أما الطريقة الأخرى، فتتمثل في القدرة على «اختراق المجتمع المدني» في دولة ما والتلاعب به. ومع نجاح تلك الطريقة ضمن ممارسات الحرب السياسية الحديثة على مدار السنوات العديدة الماضية من خلال الحملات الدعائية العدوانية والعملاء، فإن الدول أصبحت اليوم أكثر عرضة للانقسام والعداء الداخلي؛ بسبب التقدم التكنولوجي الهائل. ولا يخفى أن مواقع التواصل الاجتماعي مثل «تويتر وفيسبوك وإنستجرام»، قد سمحت للدول المعادية، وأبرزها روسيا، بنشر كم هائل من المعلومات المثيرة للانقسام أو الأكاذيب الإلكترونية في دول مستهدفة مثل «إستونيا ولاتفيا وبولندا»، وخاصة في ظل عدم قدرة هذه الدول للسيطرة على تلك المعلومات والتصدي لها بفعالية.

وبشكل عام، يؤدي التشويش على منظمات المجتمع وخلق اضطرابات بها إلى زعزعة استقرار الدول، وذلك مثلما حدث في حالة الاستقطاب المتزايد لجموع الناخبين في الولايات المتحدة أثناء انتخاب الرئيس، «دونالد ترامب»، حيث كانت تلك الحالة مدفوعة جزئيًا باستفزازات البوستات والتويتات الروسية على وسائل الإعلام الاجتماعية.

وعلى الرغم من ثراء الندوة في معلوماتها، التي طُرحت من خلال متحدثتها، «ليندا روبنسون»، فإنها قد أخفقت في الإشارة إلى الطرق التي تطورت فيها أشكال الحروب الحديثة في العقود الأخيرة، وذلك بالمقارنة بتناولها للحروب التقليدية، خاصة الحرب الاقتصادية، حيث لم تسهم في التفسيرات الأكاديمية العديدة التي تناولت ملامح تطور هذه الحرب وأسبابها، وذلك على عكس الآراء السابقة لأكاديميين وسياسيين بارزين أمثال «سيث جي جونز»، و«هارولد براون» من «مركز الدراسات الاستراتيجية الدولية»، والتي تدور حول أن «الحروب التقليدية المباشرة بين الدول لم تعد خيارًا مفضلاً؛ نظرًا إلى إدراك التأثيرات التدميرية واسعة النطاق من وراء التقنيات العسكرية المتقدمة في الوقت الراهن»، وخاصة أنها قد تتطور إلى حرب نووية، إذا ما اندلعت بين القوى الكبرى، وهو ما تم إدراكه بشكل واسع في أعقاب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

وهنا، يتضح أن الشمولية التحليلية للندوة قد انتقصت جراء الإخفاق في تفسير وإيضاح العوامل الدافعة وراء هذا التحول الهائل في اتجاهات وقواعد السياسة الدولية، والتي أصبحت فيها الحروب السياسية الحديثة خيارًا مفضلاً.

وعلى الرغم من هذا، فإن جلسة الأسئلة والأجوبة التي تلت كلمة «روبنسون» أثبتت أنها دقيقة وثرية بالمعلومات. وربما كان السؤال الأهم الذي تم طرحه هو «إلى أي مدى يمكن تحديد ملامح كلمة «حديثة» الخاصة بمفهوم الحرب السياسية»؟ وخاصة أن مصطلح «الحرب السياسية» كان موجودًا منذ عقود، وينطلق من تعريف الدبلوماسي الأمريكي «جورج كينان» في عام ١٩٤٨ مع بداية الحرب الباردة، والذي عرّفها بأنها: «توظيف كافة الوسائل –خلال وقت السلم– لتحقيق الأهداف الوطنية للدولة، من خلال عمليات علنية وسرية، تتراوح بين إدارة التحالفات السياسية والدعاية السوداء، والحرب النفسية واتخاذ التدابير الاقتصادية، وصولا إلى تشجيع عناصر المعارضة في الدول المعادية». وبناء عليه، فإن كل وسيلة وصفها «كينان»، والتي اُستخدمت أثناء الحرب الباردة على نطاق تاريخي، لا يزال يمكن إدراجها تحت مسمى «الحرب السياسية الحديثة»، التي قدمتها «روبنسون».

ولإلقاء الضوء على هذه الحقيقة، تناولت المؤلفة الكيفية التي يمكن بها التفريق بين هذين المفهومين المتوازيين؛ وهما «الحرب السياسية»، و«الحرب السياسية الحديثة»؛ حيث إنه منذ نهاية الحرب الباردة، غيّر التقدم التكنولوجي في المجال المعلوماتي والسيبراني شكل وفعالية كلا الحربين. وهنا تختلف «وسائل القوة» لدى الحرب الحديثة، بالمقارنة بنظيرتها القديمة نسبيًا. فلقد انتشرت التطورات التكنولوجية على نطاق واسع في العقدين الماضيين، ما أدى إلى رؤية طفرة تقدمية في مجالات الاتصالات، وزيادة اعتماد البنية التحتية الوطنية على البرامج الإلكترونية. وربما مع تكامل هذه التقنيات المتطورة لدى دولة يزيد من تعرضها لهجمات من قبل خصومها، لعرقلة تقدمها، مما يخلق تهديدات جديدة تتمثل في الحرب السيبرانية والتهديدات التقليدية الأخرى، مثل الدعاية ونشر المعلومات المضللة ونشر الإشاعات.

وهناك سؤال آخر، يتعلق بطبيعة الدور المعاصر للقوات العسكرية التقليدية مع انعدام وجود أي حروب تقليدية بين الدول المتقدمة والأهمية المتزايدة للمؤسسات الأخرى مثل وكالات الاستخبارات ووزارات الداخلية فيما يتعلق بالحرب السياسية الحديثة.

وهنا اقترحت «روبنسون» أنه يمكن أن تلبي تلك القوات غرضًا مزدوجًا. أولاً: تظل كعامل ردع؛ حيث إن الاحتفاظ بالجيوش القوية يعتبر أمرا حتميا لجميع الدول، وذلك لمنع اتجاه الحرب السياسية الحديثة نحو صراعات محتملة أكثر كلفة وتدميرًا.

وثانيًا: أن الجيوش التقليدية للدول بإمكانها تصدير تهديدات تصعيدية من أجل إخافة خصومها وتلك النقطة ترتبط في المقام الأول بالعنصر النفسي. وقد ظهر ذلك في الآونة الأخيرة من خلال الاحتجاز الروسي للسفن الأوكرانية في مضيق كيرتش، حيث زادت هذه الحادثة من حدة تفخيم القوة الروسية التي تسعى إلى تهديد أوكرانيا محليًا ودوليًا، كما أن تواجد الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج

العربي يمثل عامل ردع وتخويف لطهران. كما أن تواجد الناتو على طول الحدود الروسية في دول البلطيق وبولندا ورومانيا يشكل تهديدًا لموسكو كونه قد تعتبره الأخيرة عملا عدائيًا قد يؤدي إلى نشوب حرب. فيما لا يزال بمقدور القوات العسكرية أن تثبت من خلال عمليات الانتشار واسعة النطاق والمناورات الحربية، مدى تأثيراتها النفسية على الدول المعادية.

وفي النهاية، نجحت الندوة التي نظمها المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، في عرض رؤية جديرة بالاهتمام حول ظاهرة الحرب السياسية الحديثة، وقدمت أدلة مقنعة نحو تصور الملمح الحديث لهذه الحروب، وعلة تمسك الحكومات وصانعي السياسات في جميع أنحاء العالم بها، في مقابل مفهوم الحروب التقليدية.

٢٠١٨/١٢/٢٠

«مبادرة بومبيو».. والتصدي لبرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في إطار استمرار إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في ممارسة مزيد من الضغوط على إيران من أجل كبح نفوذها العسكري المتنامي في الشرق الأوسط سعى وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو»، خلال اجتماع لمجلس الأمن في الثاني عشر من ديسمبر٢٠١٨. إلى فرض حظر على الصواريخ الباليستية الإيرانية القادرة على حمل رؤوس حربية متعددة ومنع رفع الحظر المفروض على الأسلحة الإيرانية حتى ٢٠٢٠. بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة التي تُعرف بالاتفاق النووي الإيراني.

جاءت التحركات الأمريكية في أعقاب ظهور تقارير لأجهزة مخابرات غربية نشرتها صحيفة «دويتشه فيله» الألمانية في الحادي عشر من ديسمبر تفيد بإجراء طهران اختبار صاروخي باليستي مطلع شهر ديسمبر الجاري، وأنها أجرت سبعة اختبارات للصواريخ متوسطة المدى (٢٠٠٠ كيلو متر) وخمسة للصواريخ قصيرة المدى وصواريخ كروز خلال عام ٢٠١٨، ما يعتبر ضعفي الاختبارات الباليستية التي أجرتها خلال عام ٢٠١٧. الأمر الذي يعد انتهاكا للقرار «٢٢٣١» لمجلس الأمن والاتفاق النووي.

وفي هذا الإطار، قال «بومبيو» إن «نشاط الصواريخ الباليستية الإيرانية أصبح خارج السيطرة، ويجب وضع حد لانتشاره» موضحًا أنها اخترقت قرارات متعددة لمجلس الأمن من خلال سعيها للحصول على قوة صاروخية دفاعية، وأن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي من أجل تحقيق السلام والرخاء في الشرق الأوسط». وعلى الجانب الآخر، دافع وزير الخارجية الإيراني «محمد جواد ظريف» عن حق بلاده في إجراء تجارب نووية، زاعمًا أن مسألة الصواريخ الباليستية غير خاضعة للمفاوضات، وأنه لم يتم التصديق على أي قرار بحظرها في قرار مجلس الأمن رقم «٢٢٣١»، عندما صدقت الأمم المتحدة على خطة العمل الشاملة المشتركة».

وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت في مايو الماضي من الاتفاق النووي الإيراني، بعدما وصفه الرئيس الأمريكي، بأنه «مريع ويحقق صالح طرف واحد» وأنه ليس بالقوة الكافية لردع إيران عن التوسع في

«أنشطتها التخريبية» في المنطقة، ومن ثمّ، أعاد فرض العقوبات عليها والتي دخلت الدفعة الأولى منها حيز التنفيذ في أغسطس٢٠١٨. وبدأ سريان الدفعة الثانية يوم ٥ نوفمبر ٢٠١٨. فيما وصفه وزير الخارجية الأمريكي «مايك بومبيو» –حينئذ– بأنها «أقوى عقوبات تُفرض على إيران» حيث تستهدف قطاعي النفط والمال أكثر قطاعات الاقتصاد الإيراني حيوية.

وفي ضوء تلك التطورات، وخلافًا لرد الفعل على الجهود الأمريكية السابقة التي تهدف إلى زيادة الضغط الدولي ضد إيران، وتحديدًا انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي الإيراني؛ فإن الأعضاء الأوروبيين في مجلس الأمن الدولي «فرنسا وبريطانيا» قد أكدوا تأييدهم لـ«مبادرة بومبيو» حيث أعربت «كارين بيرس» المندوبة البريطانية الدائمة لدى الأمم المتحدة أن إيران لا يمكنها «أن تشهد تحسنًا في علاقاتها مع بقية دول العالم أو تضمن تحقيق ازدهار على الصعيد الاقتصادي والأمني في ظل مواصلة نهجها الحالي». الأمر الذي يشير إلى احتمال أن تقوم الولايات المتحدة بتأمين تدابير من شأنها الحد من تزايد قوة البرنامج النووي الإيراني.

وعليه، يمثل الاهتمام ببرنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، بدلاً من الاتفاق النووي نهجا جديدا لواشنطن لاستقطاب القوى العالمية الأخرى، فبدلا من محاولاتها الرامية إلى إقناع دول الحلفاء بالتخلي عن الاتفاق النووي، ووقف التبادل التجاري مع إيران سعى «بومبيو» إلى حشد الدعم الدولي لممارسة مزيد من الضغوط لتضييق الخناق على تطوير أسلحتها النووية. وكما تقول «فارناز فاسيهي» في صحيفة «وول ستريت جورنال» فإنه «خلافًا للموضوعات الأكثر إثارة للجدل حول فرض عزلة اقتصادية على إيران، وخطة العمل الشاملة المشتركة، تتفق فرنسا وبريطانيا على أن برنامجها الصاروخي يهدد مصالحهما ومصالح دول الحلفاء في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بترسيخ نفوذها العسكري المتنامي في سوريا واليمن».

ومع ذلك، كما لاحظ العديد من المحللين، فإن القاعدة العريضة الداعمة إلى كبح برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية تواجه عقبة رئيسية، تتمثل في إمكانية استخدام كل من روسيا والصين حق الفيتو في مجلس الأمن. باعتبارهما حلفاء مقربين لإيران، وخصوما للولايات المتحدة، فمن المتوقع على نطاق واسع أن تحاول روسيا والصين إجهاض أي محاولات تقوم بها الولايات المتحدة من شأنها تقويض قوتها. وعلى الرغم من أن الصين لم يبدر منها مثل هذا التصرف في كثير من الأحيان عند إجراء التصويت بشأن قضايا لا تؤثر مباشرة على أمنها القومي فإنه يكاد يكون متوقعا بشكل كبير أن تستخدم روسيا حق النقض ضد أي قرار تقدمه أمريكا بهذا الشأن إلى مجلس الأمن. وحسبما تقول «أنيسه باسيري تبريزي» من «المعهد الملكي للخدمات المتحدة»، فإن «الموقف العدواني للولايات المتحدة تجاه إيران يؤدى إلى تعميق التعاون الروسي الإيراني إلى درجة أن تعتبرها موسكو حليفًا إقليميا محوريا».

وبالنسبة إلى روسيا، التي ازدهرت علاقاتها الاستراتيجية الوثيقة مع إيران منذ عام ٢٠١٥ فصاعدًا؛ فإن الإبقاء على برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية قويا يُعد أمرًا ضروريا من أجل تعزيز نهجهما المشترك لتوسيع نفوذهما في الشرق الأوسط، وخاصة في الشأن السوري. ومن ثم، من البديهي أن تعمل

على تقويض أي قرارات تهدف إلى كبح قدرات البرنامج الصاروخي لإيران. ظهر ذلك جليا عندما اعترضت موسكو على إدانة إيران في مجلس الأمن؛ بسبب انتهاكها حظر الأسلحة المفروض على اليمن، عندما ثبت استخدام المتمردين الحوثيين في اليمن صواريخ صنعت داخل إيران. ومن جانبها، أيدت إيران موقف موسكو من توجيه النقد للولايات المتحدة لعقد اجتماع طارئ للأمم المتحدة لبحث الأسباب وراء اندلاع التظاهرات التي خلفت ٢١ قتيلاً على الأقل في إيران، يناير الماضي.

ومن ناحية أخرى، يرى «ريتشارد نفيو» من معهد «بروكينجز» أنه، خلافًا لموقف إدارة ترامب والعديد من حلفائها الإقليميين، فإن التهديد الذي يشكله برنامج الصواريخ الإيرانية «أمر مبالغ فيه، ويشكل تهديدًا أقل من تدخلها الإقليمي أو عودة برنامجها النووي إلى وضعه السابق قبل خطة العمل الشاملة المشتركة».

لكن، على الرغم من هذه التأكيدات العرضية، التي غالبا ما تأتي من مؤيدي «خطة العمل الشاملة المشتركة»، فإن هناك أدلة كثيرة تشير إلى أن الاهتمام الدولي يجب أن يركز بشكل مباشر على زيادة الصواريخ الباليستية في إيران. وعلى الرغم من غياب الشفافية في كثير من الأحيان، نظرًا إلى ما تحيطه إيران من سرية في هذا الشأن؛ فإن العديد من الباحثين والمعلقين يتفقون على أن ترسانة الصواريخ الباليستية ضخمة وفقًا للمعايير العسكرية التقليدية. وينطبق هذا على كل من حجم وتقنية تلك الأسلحة الموجودة بالفعل، بالإضافة إلى تطوير أنظمة أخرى.

ومن حيث الأرقام، يُقدر، بشكل واسع، أن إيران تمتلك ترسانة أكبر من أي قوة شرق أوسطية أخرى، نظرًا إلى كمية ما يصلها من شحنات مُسجلة من موردين مثل كوريا الشمالية والصين وباكستان. وبالمقارنة، فإن قدرتها بمعنى «نطاق وتطور أسلحتها» يسهل الحُكم عليها وتقييمها، حيث تُوضح قاعدة بيانات التهديدات الصاروخية بمركز «الدراسات الاستراتيجية والدولية» والتي يُمكن اعتبارها أفضل مصدر للرصد بشكل مُستقل لانتشار الصواريخ الإيرانية؛ أنه بالإضافة إلى الزيادة الكمية في ترسانتها الصاروخية، تستثمر إيران في إجراء تحسينات نوعية في كل من الدقة والقدرة التدميرية لصواريخها» كما أنها «تستمر في شحذ تقنيات الصواريخ بعيدة المدى تحت غطاء برنامجها للانطلاق إلى الفضاء».

وفي السنوات الأخيرة، نجحت في بناء ترسانة من القدرات المتنوعة، تمتد من الصواريخ بعيدة المدى التي لديها القدرة لضرب –حتى الآن– أهداف كأوروبا الشرقية وروسيا والصين وكثير من شرق إفريقيا، إلى أسلحة باليستية قصيرة المدى قوية تهدد جميع القواعد الأمريكية في المنطقة ودول الخليج وإسرائيل. ونتيجة لذلك، أصبحت هذه الصواريخ «أداة محورية لإبراز القوة الإيرانية وتنفيذ ما يُسمى في العلوم العسكرية باستراتيجية (A2 / AD) أي «منع الوصول ومنطقة رافضة لوجود عسكري آخر» بالمنطقة؛ في مواجهة القوات البحرية والجوية التابعة لكل من الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي في المنطقة».

ولعل الأمر الأكثر إثارة للقلق حاليا هو حقيقة أنها قدمت الكثير من هذه التكنولوجيا لمليشياتها بالوكالة وحلفائها في المنطقة. ووفقا لما جاء بقاعدة «بيانات تهديدات الصواريخ» فإن إيران التي أصبحت أيضًا مركزًا لانتشار الصواريخ «تزود وكلاءها مثل حزب الله بإمدادات ثابتة من الصواريخ والقذائف الموجهة، فضلاً عن قُدرتها على الإنتاج المحلي». وقد اتضح ذلك بشكل بارز من خلال القدرات الصاروخية التي يمتلكها المتمردون الحوثيون المدعومون من إيران في اليمن. وكما أشار «ويليام توبي» من مركز «بيلفر للعلوم والشؤون الدولية»، فإن «السماح بوصول هذه الصواريخ إلى الدول المارقة والقوات المتمردة ضاعف من العمليات التي استهدفت زعزعة الاستقرار الإقليمي على يد هذه الجماعات، ووسع من التهديدات للدول وسكانها في جميع أنحاء الشرق الأوسط».

ووفقا للعديد من المُحللين، فإن أكثر ما يثير الذعر في برنامج الصواريخ الباليستية الإيرانية، هو إمكانية إنتاج صواريخ ظاهريا، مع تغيير الصواريخ التقليدية لتزويدها برؤوس نووية. وعلى الرغم من أن خطة العمل الشاملة المشتركة قد عوضت هذا التهديد على المدى القصير بمنع نشر طهران للمواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة، فإن انسحاب الولايات المتحدة مقترنا برغبة إيران المتزايدة في تحرير نفسها من أعباء الاتفاق؛ يعني أنه لم يعد من المؤكد أن تمتنع عن تطوير قدراتها النووية الهجومية والتي يمكن أن تزود بها صواريخها الباليستية.

وبحسب تقرير «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» فإن «هناك أدلة قوية على أن نظام «قدر» الصاروخي الباليستي الإيراني، بالإضافة إلى «شهاب ٣»، و«قيام» و«سجيل -٢» قد تم تصميمها بالفعل مع الأخذ في الاعتبار وضع حمولة نووية». على الرغم من أن هذا التهديد في الوقت الحاضر أكثر بُعدًا وأقل وضوحًا من الخطر الذي تشكله القدرات الإيرانية التقليدية، فإن التقرير يشير إلى أنه «يجب إعطاء الأولوية للصواريخ التي يمكن استخدامها بشكل واقعي لغرض نووي، إذا ما مضت إيران في المسار النووي المحفوف بالمخاطر».

على العموم، فإن على الرغم من الأخطار الواضحة التي تنبع من السياسة الحالية لإيران لانتشار الصواريخ الباليستية، والتي تتسبب في زعزعة استقرار المنطقة من خلال نشر هذه التقنيات إلى الدول المارقة والمليشيات العاملة معها بالوكالة؛ فإنه يبدو من المرجح أن «مبادرة بومبيو» لن تلقى نجاحًا في مجلس الأمن حتى مع دعم الحليفين الفرنسي والبريطاني؛ نظرًا إلى أن موسكو تواصل النظر إلى إيران باعتبارها «ورقة رابحة استراتيجيا» في تحدي الأهداف الأمريكية للشرق الأوسط.

٢٠١٨/١٢/٢٥

أوضاع المنطقة العربية في ظل التجاذب الروسي- الأمريكي

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

في الأعوام الأخيرة، واصلت روسيا تحركاتها لاستعادة تأثيرها ونفوذها في الشرق الأوسط، في محاولة منها لسد الفراغ والتراجع الأمريكي في المنطقة في ظل حالة الضعف التي يعاني منها النظام العربي، بعد أن وجدت الإدارة الأمريكية صاحبة شعار «أمريكا أولا»، والإدارة الروسية صاحبة أمجاد

«الإمبراطورية القيصرية» في هذا الضعف عامل إغراء لتحويل الجغرافية العربية إلى ساحة صراع وتنافس بينهما.

ومنذ نهاية الحرب الباردة، وبعد أن حسمتها الولايات المتحدة لصالحها في عام ١٩٩١ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي راهن جميع الرؤساء الأمريكيين على تطبيع العلاقات الروسية – الأمريكية، وتوطيد العلاقات بين واشنطن وموسكو، ولكن دولة الاستمرار التي لم يتبق سواها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي لم تستسلم وظلت تناوش من بعيد حلفاءها الغربيين في أوروبا، لتطفو الصراعات بين الطرفين على السطح مجددًا.

ويوجد الجانبان الأمريكي والروسي في منطقة الشرق الأوسط؛ إما بالحضور الاستراتيجي، وإما بالتأثير المباشر وغير المباشر، وهو ما يدفع بطبيعة الحال إلى ضرورة التنسيق؛ إما بالاتفاق أو بتقاسم الأدوار، أو مقايضة الملفات. وتعد المنطقة العربية والخليجية بشكل خاص في مقدمة المناطق التي عملت روسيا على عدم التخلي عن التأثير فيها، ومناوأة الأحادية القطبية من خلالها، وكان ذلك إما بدوافع سياسية حينا، أو بدوافع اقتصادية حينا آخر، بعد أن أصبح الدور والنفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، على مدى عقود ماضية يمثِّل حافزًا للسياسة الخارجية الروسية لتحصيل المزيد من النفوذ والتأثير كقوة عالمية أمام الولايات المتحدة.

وهناك ثمة مؤشرات عديدة، تؤكد أن روسيا تعود بقوة إلى المنطقة لتصبح منافسا قويا للولايات المتحدة التي خسرت الكثير من التأييد والحضور؛ بسبب العديد من السياسات التي اتخذها الرئيس الأمريكي، «دونالد ترامب» وانحيازه الأعمى لإسرائيل، والاعتراف بالقدس عاصمة لها، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، وهي الخطوة التي لم يجرؤ عليها أي من رؤساء أمريكا السابقين في حين نجح الرئيس بوتين في الحفاظ على علاقاته مع الكثير من دول المنطقة. عزز من ذلك ما شهدته ملفات المنطقة الساخنة من تباين واضح في المواقف بين روسيا من جهة، والدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة من جهة ثانية، والتي كان لا بد لها من ترجمة فعلية على أرض الواقع.

وبالفعل وجد الجانبان متنفسا لهما على الأراضي السورية، فعلى مدار السنوات السبع الماضية حاول كل منهما استعراض قواه، حيث استخدمت روسيا ثقلها الدبلوماسي والسياسي لدعم نظام الأسد، واستخدمت حق الفيتو أكثر من خمس مرات لمنع مجلس الأمن الدولي من إصدار قرارات تدينه، ثم تدخلها في سوريا عسكريا، ودخولها ضامنا للاتفاقيات السياسية بين أطراف الصراع في سوريا، كما في محادثات آستانا. بالإضافة إلى توقيعها في٢٩ يوليو٢٠١٧. على قانون يسمح لها بالحفاظ على قاعدة حميميم السورية الجوية لنصف قرن؛ لتعزيز وجودها العسكري في المنطقة، ما يُمثل إشارة مباشرة لتدخلها في سوريا.

ولم يقتصر الأمر على مجرد دعم حليف رئيسي لموسكو في المنطقة، بل امتد ليشمل قدرة روسيا على منع الولايات المتحدة من تحقيق هدفها المتمثل في الإطاحة بالأسد لصالح قيادة جديدة، قد تكون أكثر تعاطفًا وتأييدًا حيال تطلعات واشنطن الإقليمية، الأمر الذي جعل الرئيس الروسي ينجح في تحقيق

هدفه النهائي في أن تكون له ركيزة قوية تعزز مكانة روسيا وتجعل منها طرفا مؤثرا في المنطقة وعلى امتداد الساحة العالمية.

ومع ذلك، فإن المستجدات الأخيرة على الساحة السورية والتي ظهرت في اعتزام أمريكا الخروج من سوريا، والتعلل بانتهاء دورها هناك، بعد هزيمة تنظيم «داعش»، والانتقال إلى مرحلة جديدة، تعطي فيها الضوء الأخضر للعملية العسكرية التركية شرق الفرات؛ يناقض الواقع، حيث واصلت أمريكا تعزيزاتها في شرق الفرات، ما يجعل الخروج الأمريكي من اللعبة السورية أمرا مستبعدا في الوقت الحالي.

ووفقا لعديد من المحللين، فإن الموقف الروسي من تلك المستجدات، سيبقى على الحياد؛ حيث إنها ليس لديها التزامات تجاه الأكراد، فضلا عن أنها لا تحتاج إلى الدخول في صراعات جديدة مع أنقرة. ولكن في حال حصول تفاهمات بين الجانبين الروسي والتركي، فمن المحتمل أن تقترن فقط بتقديم روسيا الدعم المشروط لتركيا، الذي يقضي بقبول أنقرة لطلب موسكو بإعادة انتشار نقاط المراقبة وحدود التماس في الشمال السوري، ومن ثم إعادة صياغة مذكرة خفض التصعيد وملحق سوتشي المرتبط.

كل هذا فضلا عن العديد من الملفات الأخرى، التي سعت من خلالها روسيا لإيجاد نفوذ لها في المنطقة، بداية من القضية الفلسطينية، حيث سعت إلى استقبال قيادات حماس، فضلا عن دعمها الواضح للسلطة، مرورا بموقفها من لبنان، التي قدمت له لأول مرة عرضا بتسليح الجيش، فضلا عن علاقاتها غير المباشرة بحزب الله اللبناني، وصولا إلى الدور الروسي في التعامل مع طموحات إيران النووية. ففي الوقت الذي لا تستطيع إخفاء قلقها من وجود إيران النووي على حدودها الجنوبية، ظلت موسكو تعمل على توثيق علاقاتها مع إيران بقدر ما يفيد في إزعاج الولايات المتحدة.

وابتداء من عام ٢٠٠٥. حاولت روسيا مد جميع الخطوط الدبلوماسية والعسكرية والاقتصادية مع الدول العربية؛ حيث زادت بشكل ملحوظ من حجم تدخلاتها وزياراتها إلى الشرق الأوسط، مثل زيارة بوتين للمنطقة في فبراير ٢٠٠٧ والتي زار فيها السعودية، وقطر، والأردن، معلنا خلالها أن غزو العراق نموذج للتصرفات الأمريكية الفردية، التي تزيد الأمور سوءا، وداعيا إلى عقد مؤتمر إقليمي للشرق الأوسط لحل مشكلات المنطقة، فضلا عن سعيها لإقامة شراكات استراتيجية مع دول المنطقة مثل؛ مصر، والإمارات، والمملكة العربية السعودية، والتي تم خلالها توقيع مجموعة من الاتفاقيات في مجال تصدير الأسلحة والتعاون النووي للأغراض السلمية.

ووفقا لعديد من المحللين، انطلقت الاستراتيجية الروسية للتمدد وبسط النفوذ في منطقة الشرق الأوسط من خلال عدد من الأسباب الرئيسية منها:

أولا: خلق نظام دولي متعدد الأقطاب؛ لاستعادة دورها الدولي كقوة عظمى بعد سنوات من التهميش عقب انهيار الاتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن المنصرم.

ثانيا: محاولاتها كسر العزلة الدولية وإضعاف العقوبات التي فرضت عليها في أعقاب الأزمة الأوكرانية في ٢٠١٤. وإلزام الغرب بالتعامل معها كلاعب أساسي في ساحة الشرق الأوسط، وتقدم أوراق اعتمادها كقوة كبرى قادرة على امتلاك مفاتيح الحل لأعقد أزمات المنطقة.

ثالثا: المخزون الاستراتيجي من النفط في المنطقة، بدءا من الخليج إلى الغرب. وبالنسبة إلى روسيا، فإن هذا الأمر وحده يجعل من بلدان المنطقة؛ إما منافسين لها أو شركاء، علاوة على أن النفط هو المورد الوحيد الذي يمكن أن يعلق عليه بوتين آماله باستعادة وضع روسيا كقوة عالمية يمكنها تحدي الولايات المتحدة، بحسب ما ذكر «فالي نصر» من جامعة «جونز هوبكنز» الأمريكية.

رابعا: أسباب تتعلق بشأنها الداخلي ومنظومة مصالحها فيها، إذ تتوجس روسيا من صعود الحركات الإسلامية بما قد يمتد إلى المناطق الانفصالية في شمال القوقاز كالشيشان وداغستان، خاصة أنه قد تجذَّر داخل روسيا رؤية مناهضة للثورات عموما منذ «الثورات» الملونة في شرق أوروبا التي أتت بأنظمة معادية لها، لذا فهي قلقة من أن ينعكس ذلك على محيطها الجغرافي الذي قد يأتي في غير صالحها.

فضلاً عن أن استقرار الشرق الأوسط وخلوه من النزاعات يضمن لروسيا استقرار حدودها الإقليمية الجنوبية، إذ يقطن بها ما يزيد على ٢٠ مليون مسلم، ومن ثم تحظى المنطقة بتوازن نسبي، بالنسبة إلى الأمن القومي الروسي.

ومع ذلك، ذكر «ميكاييل نايتس» الباحث في «معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى»، أن التدخل الروسي في المنطقة لا يدخل في إطار تغيير مسار اللعبة، ولا يشكل في حد ذاته تحديا استراتيجيا لنفوذ الولايات المتحدة، التي لا تزال تتمتع بالصدارة ولا تزال الأقوى حضورا وتتحكم في قواعد النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، فعلى الرغم من أن موسكو تتمتع بوجود عسكري قوى في شرق المتوسط في قاعدة طرطوس البحرية السورية وقاعدة حميميم الجوية وعدد آخر من القواعد الجوية في سوريا، فإن الوجود العسكري الأمريكي يفوق بمراحل الوجود الروسي، لأن الولايات المتحدة تملك عددا من القواعد المهمة في مناطق الخليج، أهمها قاعدة العديد في قطر، ومراكز أخرى في منطقة الخليج، ما يجعل الغلبة للولايات المتحدة.

على العموم، ينبغي ألا نسارع في استنتاج أن العلاقات الروسية المتنامية مع معظم دول المنطقة؛ تعنى بالضرورة تغييرا كيفيا في علاقات أمريكا بهذه الدول، على الرغم من دعاوى الأخيرة الانسحاب من الشرق الأوسط، وأن وجودها في آسيا والشرق الأقصى يحقق مصالحها؛ فالولايات المتحدة سوف تبقى في المنطقة ولن تغادرها، ولن تسمح بأن يكون الحضور الروسي بديلا عنها.

ولعل هذا التجاذب بين الطرفين ينطوي على فرص يمكن للدول العربية بشكل عام والدول الخليجية بشكل خاص استغلالها، للخروج من عباءة القطب الواحد، والاستفادة من هذا الوضع الذي يفتح لها دوائر جديدة للتعاون الاقتصادي والتجاري والسياسي والعسكري والأمني، بما يحقق مصالحها وبما يضمن أمن المنطقة.

٢٠١٨/١٢/٢٧

النخب العربية ودورها في إثراء المجتمع.. النخبة السياسية نموذجًا

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

تحتل دراسة النخبة أهمية كبيرة في إطار موضوعات علم الاجتماع السياسي، ذلك لأهمية ما تملكه من أدوات مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه العقيدي.. إلخ، وخاصة أن دراستها لم تعد مقصورة على هذا العلم، بل تعدتها إلى عديد من العلوم، فهي الآن أحد أهم محاور الدراسات السياسية والاقتصادية.

وتاريخيا، تم تناول هذا المفهوم وتوضيح معناه، منذ آلاف السنين بالبحث والدراسة؛ فأفلاطون سبق أن تحدث عن (طبقة الحكماء)، كما استعملت الكلمة في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات تفوق معين. وامتد استعمالها فيما بعد ليشمل الإشارة إلى فئات اجتماعية متفوقة؛ كالوحدات العسكرية الخاصة أو الطبقات العليا من النبلاء. والنخبة من هذا المنظور هي «مجموعة قليلة من الأشخاص الذين توافرت لهم شروط موضوعية كـ(الثروة والقدرة)، وأخرى ذاتية كـ(المواهب)، بالشكل الذي يجعلها متميزة عن باقي أفراد المجتمع. مع الأخذ في الاعتبار أن ترتيب وموقع أنماط «الصفوة» يختلف من حيث الأهمية والقوة، من مجتمع إلى آخر، كما يختلف في المجتمع الواحد من مرحلة إلى أخرى، ففي المجتمع البدائي أو البدوي، كانت الشجاعة والفروسية والكرم والشعر والثروة وحدها تشكل قيم وإمكانات «الصفوة».. وفي مجتمع أكثر تطورا وتحضرا يصبح أهل العلم والرأي والحكمة والفراسة، هم صفوة المجتمع، ويجري حل الأمور تحت رعايتهم ومشورتهم.

وتضطلع هذه الفئة بعديد من المهمات والوظائف؛ أهمها صياغة آليات الحكم وتغيير القيم والسلوكيات. وهكذا فإن دراسة النخبة تعني إلقاء الضوء على مكون أساسي في صنع الواقع السياسي والثقافي والديني في مجتمع ما.

ووفقا لعديد من الباحثين، فإن الفرق الأساسي بين النخبة السياسية، وباقي النخب يكمن في كون الأولى، تتمتع بمجموعة من الصلاحيات تجعلها هي الموجهة الأولى لحركة المجتمع؛ بحيث تختار له توجهاته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية أحيانا، ما يجعل سلطاتها واسعة وتأثيرها لا محدود. أما النخب الأخرى؛ فتمارس نفوذها وسلطتها داخل مجالاتها الخاصة، من دون أن تستطيع التأثير في التوجهات السياسية بشكل قوي وفعال، غير أن نجاح هذا الدور الحيوي والمهم يظل مرتبطا بمدى قوتها ومصداقيتها وتجددها.

ولما كان الأمر كذلك، نحاول هنا إلقاء الضوء على النخبة السياسية كنموذج للنخب العربية، وبيان الدور المنوط بها، وإيضاح أسباب تراجع دورها.

بداية، يجب الإشارة إلى اختلاف ظروف نشأة النخب السياسية في الثقافة العربية عن مثيلاتها في الغرب؛ نظرًا إلى اختلاف مراحل التطور والإنتاج الديمقراطي. فالغرب شهد حلقات متواصلة من التطور أسهم في خلقه مفكرون في مختلف المجالات، وعلى رأسها المجال السياسي من خلال كُتّاب وأفكار

بعض المصلحين في وضع لبنات على البناء النخبوي السياسي، حتى أصبحت النخب السياسية في الغرب قادرة على التفاعل مع غيرها من النخب الأخرى، وخاصة الثقافية في تجسيد مطالب المواطنين والحفاظ على الديمقراطية والمواءمة بين حقوق المواطن ودور السلطة.

أما في العالم العربي، فإن الوضع يختلف، حيث حدث لهم إقصاء وتهميش، من قبل بعض الحكام. ولعل هذا يبرز الفرق بين ظروف نشأة النخبة في الغرب والشرق إجمالاً.

لكن، ومع تلك الظروف التي حدّت من تأثيرها في واقعها السياسي والاجتماعي، فإنها تركت إرثا ورصيدا فكريا كبيرا، أمكن الاعتماد عليه كبداية لمشروع نهضوي. وظلت هناك نخب سياسية فترة زمنية طويلة هي مصدر الإلهام الفكري والميداني لكل تغيير أو إصلاح منشود، خاصة خلال فترة الاحتلال الأجنبي للمنطقة العربية، حيث قادت الجماهير في طريق التحرر والاستقلال، فضلاً عن دورها في التطور الاقتصادي والنضج السياسي والإبداع الفكري.

ومع ذلك، وبمرور الزمن وكثرة المعوقات انحسرت أدوارها في التنظير، وباتت منعزلة عن ثقافة أجيال أخرى في المجتمع، وهو ما كشفته الأحداث التي مرت بالمنطقة العربية مؤخرًا حتى إن أغلبها أضحى محل سخط من هؤلاء الشباب الذي يحلم بالتحديث والإصلاح.

وعموما، تميزت النخب السياسية العربية بعدد من الخصائص المشتركة، مثل (التجربة السياسية، والخبرة التاريخية، والدينية)، ثم التكوين الفكري المشترك (المعتقد الديني، والسياسي، والتكوين العصري)؛ فضلا عن تشابه طرق تولي الحكم في مجتمعاتها؛ (الوراثة، والخلافة، الانتخاب) بالإضافة إلى أن أحد أهم الخصائص المشتركة هي أنها قليلة الخبرة، فيما يتعلق بآليات العمل السياسي. وهي في ذلك قد تكون مظلومة مقارنة بمثيلاتها في الغرب، الذي نجح بعد الإصلاح الديني وتقليص دور الكنيسة وظهور جيل من المفكرين والكتاب، في تحديد دورهم النخبوي في الحياة السياسية من خلال منحهم القدرة على التحرك بين الجماهير والتحدث باسمها والمشاركة في صياغة نظم الحكم وترسيخ مفهوم المشاركة السياسية وتداول السلطة.. إلى غير ذلك. في حين عزلت نفسها طواعية وجبرا عن الجماهير. عزز من ذلك ما قامت به بعض الأنظمة السياسية في البلدان العربية من تهميش لهذه النخب؛ ما أسهم بشكل كبير في خلق فجوة بين السلطة السياسية الحاكمة من جهة وبين أفراد المجتمع من جهة أخرى، وفرض استمرار الأوضاع السياسية على حالها. الأمر الذي أفقد هذه النخب ثقة الجماهير.

زاد من هذه الفجوة، تلك النظرة الدونية من هذه النخب، تجاه المواطن العربي، والمتمثلة في الاعتقاد بعدم الوعي، وأنه لا يمتلك القدرة على تقدير الأمور. ومن هنا نشأت وترسخت لديهم ضرورة أن يكون هناك وصاية من جانبها على الجماهير الذين ينحصر دورهم فقط في تأييد كل ما تقرره من إرادات. ولعل الواقع السياسي في العالم العربي يشهد على هذا النموذج من خلال الأحزاب السياسية والتي غالبا ما تكون مقسمة بين فئة (الزعماء) المسيطرة، والتي تضيق بالآخر (الأعضاء)، وهي وحدها التي

تملك الرؤى والبصيرة والتي تقرر، والأعضاء مجردون من حق المشاركة الواعية الفاعلة، أي إن العلاقة بين الطرفين تفتقر إلى التكاملية.

ومن هنا، فإن على النخب السياسية العربية الحاكمة منها أو تلك المتموقعة في صفوف المعارضة؛ أن تتحمل مسؤوليتها؛ وتسهم بشكل كبير في تطوير مجتمعاتها، فقد برزت في الماضي نخب عربية وإسلامية أثرت الحضارة. ولعل الموضوعية تقتضي في ظل الأوضاع المأزومة التي يعيشها مختلف الأقطار العربية في شتى المجالات؛ القيام بوقفة صريحة مع الذات والاعتراف بالأخطاء؛ والوقوف على العلل ومكامن الخلل؛ لأن ذلك هو السبيل الأساسي لتحقيق تغيير في حجم التطلعات والتحديات التي يفرضها المحيط الدولي.

وأخيرا إذا كان الدور القيادي للنخبة على مستوى الإصلاح والتغيير؛ ينطوي على أهمية كبرى في مختلف المجتمعات البشرية؛ فإن هذا الدور يصبح أكثر أهمية وحيوية في المنطقة العربية.

٢٠١٨/١٢/٢٨

«الإسلام السياسي» في المنطقة العربية وكيفية التعامل معه

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

من الثابت أن هناك اختلافا بين الإسلام كدين؛ أي كمعطى ثقافي وحضاري وإنساني، والإسلام السياسي، الذي يُقصد به «تحويل الإسلام إلى قاعدة أيديولوجية مرتبطة بالدولة واعتباره مشروعا للحكم بالمعنى الحديث» أي المرتبط بالدولة الحديثة التي تبلورت على أنقاض الشكل القديم في أواسط القرن التاسع عشر.

وتتفق أغلب الأبحاث التاريخية على اعتبار الإسلام السياسي «أيديولوجية سياسية»، ظهرت في نهاية القرن التاسع عشر في خضم الإصلاحات التي شهدتها الإمبراطورية العثمانية، سواء في مركزها أو في أطرافها مثل؛ مصر وتونس، وهي إصلاحات ارتبطت بظهور الدولة الحديثة بقوانينها الوضعية وإداراتها وبمبادئها مثل الحرية والمساواة، في هذا الإطار بدأت عملية إعادة صياغة للمشروع الإسلامي؛ كي يكون بديلاً عن الدولة الحديثة؛ فكانت الدولة الإسلامية بديلاً عن الدولة الوطنية، والشريعة بديلاً عن القانون، والعدل بديلاً عن الحرية، وانتقلت هذه الأفكار لاحقا عبر شخصية رشيد رضا إلى مصر، حيث تأسس أول تنظيم يحمل هذه الأفكار مع الإخوان المسلمين. وفي الهند ظهرت الجماعة الإسلامية مع أبو الأعلى المودودي على خلفية رفض المسلمين البقاء في دولة واحدة مع الهندوس؛ فتشكلت باكستان على أساس الهوية الإسلامية، ما يفسر قوة الجماعات الإسلامية وفاعليتها إلى اليوم هناك؛ أي إن إشكالية الدولة كانت دائما وراء ظهور الإسلام السياسي.

ومع نهاية السبعينيات، وبعد موجة الاستقلال، بدأ تأثير الإخوان المسلمين يتوسع نتيجة عوامل داخلية وخارجية. ومن بين العوامل الداخلية؛ كانت الأزمات الاجتماعية، التي عملت على انتقال السكان من الريف إلى المدينة، فظهرت الأحياء المهمشة التي أصبحت مكانا لتأطير الشباب، بالإضافة إلى تراجع تأثير الفكر القومي العربي الذي هيأ بطريقة أو بأخرى لنمو التيار الإسلامي، ومن ثمّ، لم

يكن ظهور هذا التيار تاريخيا، بسبب امتلاكه مشروعا فكريا وبرامج سياسية واقتصادية، بل كان نتاجا لفشل المشروع القومي. أما العامل الحاسم في انتشار الحركات الإسلامية، فيتمثل في تأثيرات الثورة الإيرانية سنة ١٩٧٩، والتي أعطت مثالاً على أنّ يوتوبيا الثورة الإسلامية يمكن أن يتحقق وينتصر على الغرب.

وقد لا يتفق البعض مع تسمية الإسلام السياسي، بهذا الاسم، لكن لا بد من إبداء ملاحظتين هنا: الأولى: أن التعبيرات عن الإسلام متعددة؛ فالتعبيرات السنية تختلف عن التعبيرات الشيعية، كما تختلف عن التعبيرات الصوفية؛ لأننا نتحدث عن النظرة إلى الدين وليس عن الدين نفسه. أما الثانية: فتتمثل في كون تسمية الإسلام السياسي تسمية معرفية أكاديمية تستعمل في علم اجتماع الأديان وفي التاريخ وفي الأنثروبولوجيا، وليست تسمية سياسية.

وعلى الرغم من وجود العديد من حركات إحياء الدين في العالم الإسلامي العربي، وكذلك في المجتمعات الغربية؛ مثل الجمعية الإسلامية في أمريكا الشمالية (ISNA) فإن هذه الحركات لا تدخل تحت مسمى الإسلام السياسي، حيث ترتكز على الجانب الديني والاجتماعي بشكل كبير وحصري، ويمكن أن نضيف إليها بعض الحركات الصوفية. أما جماعات الإسلام السياسي، فهي متشعبة ومختلفة مثل حزب الله وحركة حماس والإخوان.

ووفقا لعديد من المحللين، فإنه يمكن تقسيم الحركات الإسلامية السياسية، وفقا للوسائل التي يرغبون في توظيفها لتحقيق هدفهم الأول، وهو الكيان السياسي الإسلامي إلى:

أولا: أولئك الذين يسعون إلى الحكم الإسلامي باستخدام القوة والعنف وحتى الإرهاب، وهم من يشار إليهم الآن على نطاق واسع باسم «الجهاديين» وتُعرفهم الأوساط الأكاديمية والإعلام الغربي باسم «الإسلاميين» وإن كان أغلب هذه المسميات لا يخلو من التحيز أحيانا.

ثانيا: الذين يحققون سعيهم من خلال الوسائل السلمية بما في ذلك العمليات الديمقراطية مثل الانتخابات، مثل حزب العدالة والتنمية في المغرب.

كما أنه باختلاف الرؤى والاتجاهات تختلف هذه الحركات؛ فبعضها عالمي، يسعى إلى إقامة خلافة إسلامية عالمية مثل «حزب التحرير»، الذي نشأ في الخمسينيات، وبعضها ينحصر عمله في إطار دولة معينة، ويسعى إلى إقامة دولة إسلامية فيها مثل حماس في فلسطين أو حركة طالبان في باكستان، بالإضافة إلى الحركات الإقليمية؛ وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين الذين يتمثل هدفهم النهائي في إقامة دولة إسلامية عربية.

أما فيما يتعلق بالمنظومة الفكرية للإسلام السياسي، فهي تطرح جملة إشكاليات تتعلق بمرجعيتها، ما تجعل هناك ضرورة لإعادة النظر في قيمها وأهدافها. ومن هذه الإشكاليات:

أولا: «الخروج عن التاريخ والسكون في الماضي»: الذي قد تكون أحكامه مناسبة لظروف المجتمع وعاداته وتقاليده ودرجة تطوره، لكنها لا تتناسب مع الواقع الحالي، ومع التطور البشري، ما يخلق رفضا لقيم الحداثة ولمنطق التقدم الذي تعرفه المجتمعات البشرية. وقد يكون تقديس هذا الماضي

وموروثاته من أكبر العقبات في وجه التغيير والإصلاح، كما أن إلباس تقاليد معينة ثوب الدين يجعل منها عصية على التغيير، خصوصا إذا ما كانت النظرة إلى الدين مشوهة، بحيث لا تميز بين جوهر الدين المتصل بالأخلاق والروح الأخوية والتسامح ومحبة الآخر، وهي أمور يمكن القول إنها تتجاوز الزمان والمكان، وبين ما هو متصل بالحياة اليومية وحاجات المجتمعات إلى قوانين وأحكام، وهي من القضايا التي تتغير بتغير الظروف وزمانها ومكانها.

ثانيا: الخلط بين الدعوة والسياسة وبين العمل الأهلي والعمل السياسي، وفِي معظم التجارب التي وصلوا فيها إلى الحكم كانوا يمارسون العمل البرلماني بخبرات النشاطات الخيرية أو النقابية، واتضح فيما بعد أن حديث الإسلاميين عن الحرية والعدالة والمواطنة والتعايش مجرد شعارات في فترة الاستضعاف، أو خطاب دعائي لدغدغة مشاعر البسطاء لتوسيع قواعدهم ليس إلا وحتى كلامهم عن الشريعة اختصروه في حدود (الإسلام هو الحل) كشعار فضفاض لا يقدم إجابات عن أسئلة الشارع ومنهج تسيير الحياة اليومية، ويبتعدون عن أسئلة المستقبل بالولوج إلى الماضي أو ما يطلقون عليه الإحياء لمشروع الخلافة، وهكذا كان مشروعهم السياسي مرتبطا بالتاريخ وليس بالتجديد أو الإصلاح أو الإبداع، وربما كانت نشأة الإخوان في عام ١٩٢٨ لمواجهة أفكار الشيخ على عبدالرازق في كتابه «الإسلام وأصول الحكم» الذي رفض فيه فكرة الخلافة ودعا إلى الدولة المدنية.

ثالثا: أن هناك الكثير من الأحزاب العقائدية والطائفية في العالم العربي، التي تعد امتدادًا لتلك الجماعات، والتي تتسم بالقوة المفرطة؛ حيث تمثل هذه الأحزاب مجتمعات منفصلة ودولة داخل الدولة، والتي قد تجعل سياسة الاغتيالات إحدى أدواتها في العمل السياسي، سواء في مواجهة الدولة أو خصومها السياسيين، وقد وصلت هذه الظاهرة إلى ذروتها في حالة الدول الفاشلة والهشة في العالم العربي، حيث تحولت هذه الأحزاب إلى مليشيات مسلحة.

وفي الوقت الحاضر، يمكن فهم أسباب صعود الإسلام السياسي، خاصة بعد أحداث عام ٢٠١١. ضمن السياق التاريخي العام، حيث كان المجتمع يُقيّم عملية التحديث وسياسة الدولة عموما على خلفية نجاحها أو فشلها في المسائل الحياتية الملموسة، والتي تهم المجتمع، ويتأثر بها المواطن بشكل مباشر مثل؛ التعليم والصحة وفرص العمل وغيرها. وكان تراجع العديد من الدول عن أداء وظائفها الحيوية دافعا إلى الابتعاد عنها سياسيا وثقافيا، هذا فضلا عن عوامل أخرى تميز بها هذا التيار؛ من بينها:

أولا: «بساطة الخطاب السياسي» المعتمد على ثقافة المجتمع ما يجعله مستساغا لدى الجمهور، على عكس الخطاب السياسي المستخدم من قبل النخبة السياسية، والذي يركز على مسائل تبدو للفاعل الاجتماعي العادي أنها أفكار مجردة من الحرية والتعددية وغيرها.

ثانيا: الدور الإقصائي: الذي قامت به بعض الدول تجاه باقي القوى السياسية والاجتماعية وفشل بعضها سياسيا وإداريا.

ثالثا: ضعف الحياة السياسية وعدم وجود مجتمع مدني قوي كان سببا أساسيا في انتشار هذه التيارات وعملها بعيدًا عن المجال الرسمي للعمل السياسي.

غير أنه، يبقى واضحًا أنه حتى بعد فشل تجربة الإسلام السياسي عمليًّا في البلدان العربية، عقب ما سُمي بالربيع العربي، فإنه ينبغي أن يكون هناك فكر ومنهجية مختلفة في التعامل مع هذه التيارات في المنطقة، مستقبلا عن طريق:

أولا: فهم الخطاب الذي تروج له تلك الجماعات، والذي بات مغايرا لما كان سائدًا من قبل مثلاً في حقبة التسعينيات، وخاصة أن التجربة العملية أثبتت أن عمل تلك التنظيمات بعيدًا عن العمل السياسي الرسمي والشرعي يفتح الباب على مصراعيه أمام العنف وتقويض جهود الدولة التنموية وتشويه صورة النظام السياسي من خلال أدوات دعائية وإعلامية مختلفة.

ثانيا: ضرورة أن يكون هناك دور قوى للمجتمع المدني بجميع أشكاله، وأن تحل مكان تلك الجماعات في الأدوار الاجتماعية والاقتصادية والتي تمثل لها الغطاء الشعبي في أي حراك سياسي مستقبلي، وخصوصًا في القرى والأحياء المهمشة التي تنشط فيها تلك الجماعات.

ثالثا: محاولة دمج تيار الإسلام السياسي المعتدل في التجربة الديمقراطية للدولة الوطنية، بعد أن يرتضي بقواعد الحياة السياسية والتعددية والتنافسية، وكلها أمور مشروعة داخل البناء الديمقراطي للدولة، وخاصة أنه لا توجد معوقات نظرية أو عقائدية تحول دون اندماج التيارات الإسلامية السلمية في عملية التطور الديمقراطي، وأن الفيصل الحقيقي هو ديمقراطية البيئة الاجتماعية والسياسية المحيطة القادرة على دمج هذه الحركات داخل عملية التطور الديمقراطي. وهناك أمثلة عديدة على هذا الأمر منها على سبيل المثال لا الحصر؛ تجربة (حزب العدالة والتنمية في المغرب)، كما يمكن أن نعتبر تجربة (حزب النهضة) أيضًا في تونس بعد المراجعات الأخيرة والفصل بين العمل الدعوي والسياسي مثالاً على هذا الأمر، وإن كان البعض يشير إلى وجود عدد من التحديات أمام هذا الأمر، منها استحالة تبني هذه الجماعات لمثل هذه المبادئ لأسباب تتعلّق ببنية خطابها الديني التي تجعلها عاجزة عن الانفتاح الكامل على قيم الديمقراطية والتعددية الحزبية.

وتبقى حقيقة مهمة نوه إليها المفكر الأمريكي «فرانسيس فوكوياما»، وهي أن الإسلام السياسي في المنطقة تكتنفه حالة من الغموض ترجع في تقديره إلى أن الأسباب التي تتحكم في وجوده في المنطقة وفى مستقبله؛ تأتى من خارج المنطقة وليس من داخلها.

٢٠١٨/١٢/٢٩

ضرورة استمرار تقديم المساعدات الدولية للفلسطينيين

مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية

في تحد غير مسبوق للفلسطينيين والمجتمع الدولي بأسره، يتعرض تدفق المساعدات إليهم، والذي كان ثابتًا في يوم من الأيام لتهديد متزايد، على الرغم من الاعتماد الإنساني والوظيفي للفلسطينيين عليها، سواء تلك المقدمة من جانب واحد، أو من خلال عدد كبير من المنظمات الدولية، مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بعد أن أصبح المانحون الدوليون يعترضون على استمرار تقديمها، إما آيديولوجيا أو استراتيجيا، مثل الرئيس الأمريكي «دونالد

ترامب»، الذي يسعى منذ توليه إلى تقليصها لأدنى مستوى، وإما نتيجة للشعور بعدم جدواها، وعدم إمكانية تحقيق مرادها، كما هو الحال مع الاتحاد الأوروبي وبعض دول الخليج.

وردّا على تنامي هذا الاتجاه، صدر يوم ١٨/ ١٢/ ٢٠١٨، تقرير عن مؤسسة «كارنيجي للسلام الدولي»، بواشنطن، أعده «ناثان ج. براون»، أستاذ الشؤون الدولية في جامعة جورج واشنطن، بعنوان «الوقت حان لإعادة النظر في، وليس التخلي عن، تقديم المساعدات الدولية للفلسطينيين»؛ بهدف تغيير مسار الجهات المانحة المتجه نحو تخفيض حجم المساعدات الدولية المقدمة للفلسطينيين، وإعادة ترتيب أولوياتها، وليس الامتناع عن تقديم تلك المساعدات، وخاصة أن ذلك لن يلحق الضرر بالفلسطينيين فحسب، بل يأتي بنتائج عكسية بالنسبة إلى هذه الدول المانحة في تحقيق أهدافها.

في البداية، تطرق «براون» إلى مجموعة كبيرة من العوامل والدوافع التي أدت إلى فتور همة هذه الجهات، وقدم إحصاءات تؤكد العلاقة بين اعتلاء ترامب منصب رئيس الولايات المتحدة، وبين تقليص حجم المساعدات المقدمة إلى الفلسطينيين، حيث استعان بالأرقام التي ذكرها تقرير صادر عن مركز «أبحاث الكونجرس»، والذي نشره «جيم زانوتي»، الباحث الأمريكي في شؤون الشرق الأوسط عام ٢٠١٨، والتي توضح أنه بحلول عام ٢٠١٧، وهو العام الأول من ولاية ترامب، انخفض حجم المساعدات التي مُنحت للفلسطينيين إلى ٦٠ مليون دولار فقط، وتقلصت مساعدات الأونروا بشكل كبير إلى ٦٥ مليون دولار في عام ٢٠١٨، نتيجة لإعلان «ترامب» أن تقديم إدارته المساعدات إلى الأونروا كان مشروطًا بضمان سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وهو ما لا يمكن مقارنته بأسلافه. في حين بلغت المساعدات الأمريكية للفلسطينيين في عام ٢٠١٢ ما قيمته ٤٩٦ مليون دولار، وبلغت مساعدات الأونروا في نفس العام حوالي ٢٣٣,٣ مليون دولار، وذلك في إطار تعزيز دور الوسيط الذي كانت تلعبه الولايات المتحدة، قبل مجيء ترامب، لإتمام مفاوضات السلام الإسرائيلية الفلسطينية.

وفي هذا الصدد، وصل إلى نتيجة مؤداها أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وغيرها من الوكالات العاملة في خدمة الشعب الفلسطيني، تخضع في الأساس لضغوطات سياسية، وترتبط مصائرها بالقرارات السياسية بشكل عام، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية، قبل إدارة «ترامب»، تعد أكبر جهة مانحة لـ«الأونروا». وتعود أهمية المساعدات التي تقدم لها إلى توليها مسؤولية توفير خدمات الإغاثة لنحو٧٠٠ ألف لاجئ فلسطيني طردوا من فلسطين بعد إعلان تأسيس الكيان الإسرائيلي، وهي تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والأردن ولبنان وسوريا، وتوفر للفلسطينيين التعليم الابتدائي والثانوي، والخدمات الصحية، فضلا عن مختلف مشروعات البنية التحتية للمخيمات.

ومن خلال ذلك، نجح «براون» في صياغة جملة من الأسباب الرئيسية وراء هذا التراجع في المساعدات سواء من الجانب الأمريكي أو من الجهات المانحة الرئيسية الأخرى، وهي:

أولا: بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يعتبر تغيير ترامب الجذري لمعايير تقديم المساعدات الأمريكية للفلسطينيين هو مظهر من مظاهر انحيازه الأعمى تجاه إسرائيل ومصالحها وسط أجواء الصراع

الفلسطيني الإسرائيلي، حيث سعى إلى تأجيج النزاع؛ نظرا إلى ارتباطه الآيديولوجي بالصهيونية والفكر المحافظ على نطاق أوسع.

ثانيا: بالنسبة إلى الاتحاد الأوروبي ودول الخليج، هناك أسباب تتعلق بالقضية الفلسطينية ذاتها، وأسباب أخرى تتعلق بمشكلات ذاتية تواجهها تلك الجهات. ففيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وعلى الرغم من عدم اتخاذهم بعد خطوة بشأن سحب المساعدات وحجبها، إلا أنهم فقدوا الثقة بشكل متزايد حيال مسألة المساعدات، حيث لا يبدو أي تقدم نحو عملية السلام في ظل تفاقم الصراع بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، كما لم تسهم أي من المساعدات التي تم تقديمها خلال السنوات السابقة في تعزيز الوضع الإنساني للفلسطينيين أو تأمين خيار حل الدولتين. وفيما يتعلق بالاتحاد الأوروبي، فإنه يواجه حاليا تهديدات داخلية مثل حالة التشكيك في جدوى الاتحاد، وأزمة المهاجرين المستمرة واستمرار الاضطراب في منطقة اليورو، وفي الوقت ذاته، لا يزال الخليج مهتما بشكل متزايد بمواجهة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة، فضلا عن التركيز على برامج الإصلاح الاقتصادية الشاملة.

ثالثا: وجود عدد من الأدلة التي تؤكد وجود خلل داخل أروقة السلطة الفلسطينية، ما يجعل المانحين يشعرون بخيبة أمل متزايدة بشأن تلك المساعدات.

وفي سياق القلق المتزايد من احتمالية تبني كل الاتحاد الأوروبي وبعض دول الخليج نفس المسار الأمريكي في تقليص المساعدات، بسبب قدرة الولايات المتحدة على تقويض أهدافهما البعيدة المدى التي تصب في صالح الفلسطينيين، نتيجة تقديمهما أي مساعدات محتملة؛ يشير «براون» إلى أن هناك عددا من العواقب السلبية المحتملة لتقليص تلك المساعدات، تتمثل في تدهور الخدمات الاجتماعية الفلسطينية، وانهيار هياكل الحكم الداخلية، والتخلي عن اللاجئين الفلسطينيين، كما يؤكد أن إهانة الفلسطينيين من خلال قطع تلك المساعدات أو عرقلتها لن يؤدي إلى سلام دائم، بل سيضاعف من حجم المظالم التي يشعر بها الشارع الفلسطيني، وهو ما سيضع حدا للمفاوضات ويشعل فتيل التطرف. ووفقا لـ«براون»، هما الأمران اللذان أديا إلى نمو وترسيخ تواجد حماس في قطاع غزة حاليا.

وبناء عليه، قدم التقرير حلا بديلا لهؤلاء المانحين، والذي قد يجعلهم ينجحون في تحقيق أهدافهم بدلا من سحب تمويلاتهم لبرامج المساعدات الفلسطينية، وبما يضمن حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني واستدامة السلام. ويعتمد جوهر منهجه البديل على «تعزيز المرونة الفلسطينية فيما يتعلق بقدرتها على إعادة توجيه آلية التمويلات الحالية وأوجه استخدامها».

وبشكل أساسي، يقدم «براون» هذا البديل في ضوء الحاجة إلى بناء مجتمع مدني فلسطيني فاعل وعالي الأداء والكفاءة. وبدلاً من التركيز التقليدي الأحادي على تقديم المساعدات الإنسانية، كما كان الحال بعد حرب عام ١٩٤٨، أو تنفيذ إجراءات لبناء المؤسسات السيادية وتقوية شوكتها والتي كانت أمرًا شائعًا بعد أوسلو؛ يؤكد أنه سيكون من الأجدى توجيه التمويل إلى مجالات أخرى من خلال تقديم المساعدة للمجتمع المدني، بدءا من النقابات العمالية إلى المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخيرية حتى برامج التعليم، وهو ما سيمنح الفلسطينيين القدرة على السعي لتحقيق نوع من الاستقلال على

أرض الواقع دون الاعتماد على إسرائيل والمجتمع الدولي، حيث يعزز هذا البديل كلا من الحالة الإنسانية والتنمية المؤسسية للفلسطينيين في آن واحد بطريقة ترضي المانحين الدوليين، ولا سيما مع وجود منظمات ومؤسسات خيرية توفر الغذاء والماء والمأوى، وكذلك مجتمع مدني متمثل في النقابات العمالية يدفع باتجاه الإصلاح السياسي.

وعلى الرغم من نجاح «براون» في إيجاد حل بديل لمشكلة تقليص المساعدات للفلسطينيين، فإنه لم يضع في اعتباره رغبة ترامب في تكبيل، وليس تمكين، القضية الفلسطينية، وحينما يتعلق الأمر بدول الخليج والاتحاد الأوروبي، فهذا البديل يكتسب زخماً قويا. ففي الوقت الذي يؤيد فيه كلا الطرفين خيار حل الدولتين يتعارض هذا تماما مع النهج الحالي للولايات المتحدة، حيث يسعى ترامب، بالتوافق مع الحكومة الإسرائيلية اليمينية، إلى الحد من استقلالية وقوة الفلسطينيين من أجل الحفاظ على إخضاعهم للسيطرة الإسرائيلية، ما يجعل من الصعب تصور أن يتم اعتماد هذا النهج في الوقت الحالي. كما أن هناك تناقضا كبيرا بين تأكيده أن الولايات المتحدة قادت مجتمع المانحين بشكل تقليدي، وبين الفرضية الكاملة لتقريره والنهج الذي يقترحه بشأن الجهات الرئيسية المانحة للمساعدات.

على العموم، على الرغم من أن التقرير يشوبه شيء من التناقض في بعض الأحيان، فضلا عن وجود فجوة تحليلية؛ بسبب إغفال لحقيقة إلغاء المساعدات الأمريكية للفلسطينيين ودور واشنطن في تقويض أية مساعدات مستقبلية، فإنه نجح في إبراز أهم أسباب فتور همة المانحين في تقديم يد العون للفلسطينيين، كما نجح في تقديم نهج بديل للمساعدات يتسم بالمرونة وسط ندرة الحلول حول كيفية حل تلك المشكلة، يشير فيه لأوجه تمويل رئيسية أخرى مثل مشروعات التنمية الفلسطينية، على يد دول الخليج والاتحاد الأوروبي التي مازالت ملتزمة بحل الدولتين والسلام الدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين.